



كلية الآداب جامعة بنها



كلية الآداب
قسم التاريخ

الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الأندلس فى عهدى ملوك الطوائف والمرابطين من خلال كتاب فتاوى ابن رشد الفقيه

(٤٥٠-٥٢٠هـ / ١٠٥٨-١١٢٦م)

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الإسلامى
(نظام الساعات المعتمدة)

إعداد الباحثة

آية محمد حلمى يوسف الجندى

إشراف

الأستاذ الدكتور

صفاء حافظ عبد الفتاح

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب - جامعة بنها

الأستاذ الدكتور

عفيفى محمود إبراهيم

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب - جامعة بنها

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

النوبة: الآية (١٠٥)

قرار لجنة المناقشة والنتيجة
ماجستير (ساعات معتمدة)

بناء على موافقة الجامعة بتاريخ :- ٢٢ / ٦ / ٢٠١٥ م

اجتمعت اللجنة المشكلة من الأساتذة:

مشرفا ورئيسا	أستاذ التاريخ الاسلامى المتفرغ بالكلية	أ.د/ عفيفى محمود ابراهيم	١
مشرفا	أستاذ التاريخ الاسلامى المتفرغ بالكلية	أ.د/ صفاء حافظ عبد الفتاح	٢
مناقشا	أستاذ التاريخ الاسلامى بجامعة الطائف	أ.د/ سليمان عبد الغنى مالكي	٣
مناقشا	أستاذ التاريخ الاسلامى المساعد بكلية بنات عين شمس	أ.م.د/ أمينة أحمد الشوربجي	٤

وذلك في تمام الساعة الحادية عشر يوم الثلاثاء الموافق ٤ / ٨ / ٢٠١٥ بمقر الكلية لمناقشة

الرسالة المقدمة من : الطالبة / آية محمد حلمى يوسف الجندى في الآداب من قسم التاريخ

(ساعات معتمدة) تخصص: تاريخ اسلامى

اسم الموضوع " الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الأندلس فى عهده ملوك الطوائف والمرابطين

من خلال كتاب فتاوى ابن رشد الفقيه (٤٥٠-٥٢٠ هـ / ١٠٥٨-١١٢٦ م "

بإشراف أ.د / عفيفى محمود ابراهيم

أ.د/ صفاء حافظ عبد الفتاح

وقد أتم الطالب عدد ساعات الرسالة ومقدارها (٤٤ ساعة)

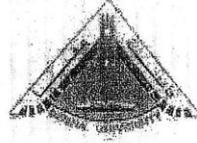
واجازة الرسالة (✓) عدم اجازة الرسالة () وبعد مناقشة الطالب علنيا فى موضوع البحث ومنهجه وافقت

اللجنة على منح الطالب/ الطالبة / آية محمد حلمى يوسف

-وقد اجتاز الطالب الساعات النظرية للماجستير وقدرها (١٦ ساعة) وحصل على GPA ٢.٦٢

اعضاء اللجنة

أ.د/ عفيفى محمود ابراهيم	
أ.د/ صفاء حافظ عبد الفتاح	
أ.د/ سليمان عبد الغنى مالكي	
أ.م.د/ أمينة أحمد الشوربجي	



البيانات
الأساسية للرسالة

اسم مقدم الرسالة		أبو محمد حلمي يوسف الجندى .
عنوان الرسالة	عربي	الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عهد ملوك الطوائف وإطرابطين من خلال كتاب فتاوى ابن رشد الفقيه ٤٠٥ - ٥٠٨/١٠٥٢ - ١٠٥٦ - ١٠٥٦ .
عنوان الرسالة	إنجليزي	The Economic and Social Life in Al-Andalous in The Taifa and Al-Moravids eras, Quoted from Fatawa Ibn Rushd AL-faqeeh book (450 - 520 AH / 1058 - 1126 AD).
الكلية والقسم	كلية الآداب - قسم التاريخ .	
الدرجة العلمية	الماجستير	
تاريخ المنح	٤ / ١٨ / ٢٠١٥ ع .	
لجنة الإشراف	. د/ عفيفي محمود إبراهيم .	
	. د/ صفاء حافظ عبد الفتاح .	



ملخص الرسالة باللغتين العربية والإنجليزية

ملخص الرسالة باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس خلال الفترة موضوع الدراسة (٤٥٢-٥٢٠هـ / ١٠٥٨-١١٢٦م) وذلك من خلال كتاب فتاوى ابن رشد الجرد حيث يعد الكتاب من أهم كتب النوازل في بلاد المغرب والأندلس في تلك الفترة وتضمن وصف الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاكل وأحداث وقعت لها فاجأوا لابن رشد الفقيه فيها و إعطاء الحكم الشرعي. إن الأهمية التاريخية للكتاب فتاوى ترجع إلى أهمية الفترة التاريخية التي شملها الكتاب، حيث تمتد من نهاية عهد ملوك الطوائف وبداية عهد المرابطين وهي تعد من أهم فترات التاريخ الأندلسي نظراً لانفصاف الأوضاع السياسية فيها حيث نجد أن الوضع السياسي لبلاد الأندلس قد ألقى بظلاله على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يوضح من خلال كتاب الفتاوى.

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

The study aims to clarify The form of economic and social life in Andalusia during the period under study (457-520AH/1058-1126 AD), through fatawa Ibn Rushd book The grandfather. The book is one of The most important books of Nawazel in Maghreb and Andalusia in that period, it includes description of economic and social life through out problems and events that happened to the people at this time, so they refer to Ibn Rushd to separate between them. The historical importance of fatawa book, is due to the importance of the historical period which covered by the book. The political situation of Andalusia country at this time, casted its shades on the economic and social life, also this is evident through the fatawa book.

ملحوظة: لا يجب أن يتعدى ملخص الرسالة باللغة العربية (نصف الصفحة وملخص الرسالة باللغة الأجنبية النصف الآخر للصفحة).

إهداء

إلى من ساندتنى فى دربى وشجعتنى على رحلتى ..

إلى رمز الحب والتفانى فى حياتى ...

إلى أمى الحبيبة

إلى فخرى وكبريائى ...

إلى أبى العزيز

إلى سدى فى هذه الحياة...

إلى أختى أسامة

إلى شقيقتى وتوأم روى وبناتى الصغيرات...

إلى إسراء وندى

(أهدى لكم جميعاً هذا العمل)

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل وحمده على توفيقه لى فى إنجاز هذا البحث, فله سبحانه وتعالى الفضل أولاً وأخيراً.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور/ عفيفى محمود إبراهيم - أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب جامعة بنها, الذى لا يسعنى أن أوفيه حقه مهما أوتيت من ألوان البلاغة لما أولانى من رعاية وحسن توجيه وتشجيع, حيث أفسح لى صدره للسؤال والاسترشاد رغم كثرة مشاغله, فقد كان لنا بمثابة الأب, فخالص شكرى وتقديرى لسيادته, جزاه الله عنا وعن العلم خير الجزاء وأسأل الله أن يبارك له فى صحته وذريته.

كما لا يسعنى إلا أن أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى الأستاذة الدكتورة/ صفاء حافظ عبد الفتاح- أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب جامعة بنها, والمشرف المشارك على هذه الرسالة.

وأتوجه بخالص شكرى وتقديرى وامتنانى للأستاذ الدكتور/ سليمان عبد الغنى مالكى - أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية التربية جامعة الطائف, لتفضله بالموافقة على مناقشة الرسالة على الرغم من كثرة مشاغله, فليسيادته جزيل الشكر وجزاه الله عنا وعن العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان للأستاذة الدكتورة/ أمينة الشوربجى - أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية البنات جامعة عين شمس, لتفضلها بالموافقة على مناقشة الرسالة على الرغم من كثرة مشاغله, فليسيادتها جزيل الشكر وجزاها الله عنا وعن العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى وامتنانى إلى أساتذتى أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة بنها, أختص منهم أستاذى الدكتور/ أيمن إبراهيم, وذلك لما قدمه لى من توجيهات, كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور أحمد حمد خير الدين على تقديمه لى يد العون فى بداية دراستى, أيضاً أتوجه بالشكر إلى أستاذتى ومعلمتى الأستاذة/ أمل ختغن, على تقديمها لى يد العون والمساعدة فى المراجعة اللغوية للدراسة, وفى النهاية أتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائى من الباحثين على مساندتهم الدائمة لى أثناء العمل على هذا البحث.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٧	دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع
١٠	التمهيد
١١	التعريف بالنازل
١٣	الفتاوى وشروط المفتى
١٦	صيغة السؤال عن النازلة
١٦	إهتمام المستشرقين والعرب بدراسة النوازل
١٨	الاعتراضات والانتقادات التى تعرضت لها النوازل
١٩	خصائص النوازل وأهداف دراستها
٢١	انتشار المذهب المالكى فى الأندلس
٢٥	أسباب انتشار المذهب المالكى فى الأندلس
٢٦	القضاة وفقهاء المالكية بالأندلس فى عصر ملوك الطوائف والمرابطين
٢٧	منصب قاضى الجماعة واختصاصاته
٢٩	مكانة الفقهاء والقضاة فى بلاد الأندلس
٣٢	المدح والذم الذى تعرض له الفقهاء من قبل الشعراء والعامه

الإفصاح الأول

التعريف بابن رشتد وأحواله الأندلس فى عصره

(٤٥٠-٥٢٠هـ / ١٠٥٨-١٢٦م)

٣٥	أولاً: التعريف بالقاضى ابن رشتد الجد
٣٥	مولده ونشأته
٣٧	شيوخه وتلاميذه
٣٩	ألقابه وصفاته
٤٠	مكانته العلمية ومؤلفاته
٤١	الوظائف والمناصب التى تولاه
٤٢	تركه لمنصب قاضى الجماعة

الصفحة	الموضوع
٤٣	▪ سفارة ابن رشد إلى المغرب وفتوى تغريب النصارى
٤٥	▪ وفاة ابن رشد الجند
٤٦	▪ التعريف بكتاب فتاوى ابن رشد
٤٨	▪ مشكلة الخلط بين ابن رشد الجند وابن رشد الحفيد
٥٢	▪ ثانياً: سمات العصر الذي عاش فيه ابن رشد
٥٣	▪ ملوك الطوائف والنصارى الأسبان
٥٥	▪ ابن رشد في ظل بنو جهور بقرطبة
٥٦	▪ ابن عباد واستيلائه على قرطبة
٥٨	▪ استدعاء النصارى المعاهدون لألفونسو السادس
٥٩	▪ موقف علماء الأندلس واستنجاههم بالمرابطين
٦١	▪ المرابطون في الأندلس حتى ٥٢٠هـ
٦٥	▪ الجانب الاقتصادي والثقافي خلال عصر ابن رشد

الفصل الثاني

٢

الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال الفتاوى

٦٨	أولاً: مسائل الزراعة
٦٨	← الملكية الزراعية وأنواع الأراضي
٦٨	▪ الضياع
٧٠	▪ الجنات
٧٢	▪ أراضي الأحياس
٧٣	▪ أراضي الهبات والصدقات
٧٤	▪ أراضي المشاع
٧٤	← كراء (إيجار) الأراضي
٧٥	← الشراكة في الزراعة
٧٦	▪ المزارعة
٧٨	▪ المغارسة
٧٩	← بعض المشاكل التي كانت تقابل المزارعين
٨٠	← الري ومصادر المياه في الأندلس
٨٢	▪ السواقي
٨٤	▪ القنوات
٨٥	▪ الآبار
٨٧	▪ العيون

الصفحة	الموضوع
٨٨	← الأرحاء ومشاكل الري
٨٩	← المحاصيل الزراعية
٩٠	▪ الحبوب من قمح وشعير وأرز
٩١	▪ العنب "الكرم"
٩٢	▪ النخيل
٩٢	▪ الكتان
٩٢	▪ الزيتون
٩٣	▪ محاصيل أخرى (الورد-النشم)
٩٣	← حصاد المحاصيل
٩٤	ثانياً: مسائل الرعى وتربية الحيوانات
٩٤	▪ الدواب "النخيل البغال"
٩٥	← النخيل
٩٦	← الماشية "البقر الأغنام الشاه"
٩٦	← الإبل
٩٧	← تربية الطيور
٩٧	← الرعى
٩٨	← تربية الحيوانات الأليفة "الهررة"
٩٨	← الحشرات الاقتصادية "دودة الحرير- القز"
٩٩	← تجارة الدواب
١٠٠	ثالثاً: مسائل الصناعة
١٠١	← صناعة الحرير والغزل
١٠١	← الصباغة وحياسة الملابس
١٠٢	← صناعة طحن الغلال
١٠٤	← صناعة الحلوى
١٠٦	← صناعات أخرى "خل خمر- زيوت ورق"
١٠٧	رابعاً: التجارة والمعاملات
١٠٨	← التجارة الداخلية
١٠٨	▪ الأسواق والحوانيت
١٠٩	▪ القيساريات

الصفحة	الموضوع
١٠٩	← أنواع البيوع
١١٠	▪ بيع النقد
١١٠	▪ بيع المراجعة
١١١	▪ بيع الأجل
١١٢	▪ التباع بالطعام (المقايضة)
١١٣	▪ بيع المضغوط
١١٤	▪ بيع الثياب
١١٥	← الفش التجارى
١١٦	← بيع وتأجير العقارات والأملك
١١٨	← الشراكة والوكالة فى الأملك
١٢٠	← التجارة الخارجية
١٢١	← الفئاق
١٢٢	خامساً: العملة والصرف
١٢٢	← الدينار العبادى
١٢٣	← الدينار المشرقى الشرقى
١٢٣	← الدينار المرابطى
١٢٤	← الدراهم الثلثية والثمانية
١٢٤	← القراريط اليوسفية
١٢٤	← مشاكل العملة والصرف
١٢٥	سادساً: أثر الأوضاع السياسية فى الحياة الاقتصادية

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية من خلال الفتاوى

١٢٨	أولاً: القرى والمدن فى الأندلس
١٣٠	▪ شكل المنازل فى الريف والمدن
١٣٢	▪ المباني الأساسية فى المدينة الإسلامية
١٣٢	أولاً: المساجد

الصفحة	الموضوع
١٣٤	ثانياً: الحمامات
١٣٥	ثالثاً: الأفقران
١٣٥	رابعاً: المقابر
١٣٦	فئات من المجتمع الأندلسي
١٣٦	أولاً: طبقة الخاصة
١٣٦	← الأمراء والحكام
١٣٨	← العائلات المشهورة بالعلم والثراء
١٣٩	ثانياً: طبقة أهل الذمة
١٤١	ثالثاً: العبيد والجواري
١٤٧	رابعاً: فئة الجنود
١٤٨	خامساً: الأسرى
١٤٩	بعض الوظائف التي ورد ذكرها في الفتاوى
١٤٩	← القاضي ومعاونيه
١٥٤	← الإمام والعاملين بالمسجد
١٥٥	السدنة أو العاملين في المسجد
١٥٦	← الشرطة
١٥٦	← المؤدب
١٥٧	← الأجراء (الحصادين المكارى الراعى)
١٥٨	← السماسرة والدالين
١٥٩	← الكاتب صاحب الوثائق
١٥٩	← بعض الوظائف التي ورد ذكرها بصورة عابرة
١٦٣	ثالثاً: الأسرة وأهم المشكلات الاجتماعية
١٦٣	← المرأة في الأندلس
١٦٤	← الزواج وتكوين أسرة
١٦٦	▪ المهرو والشوار
١٦٨	▪ شروط تضعها المرأة في عقد الصداق
١٦٩	← الأنكحة الفاسدة

الصفحة	الموضوع
١٧٠	← الطلاق والخلع وحضانة الأبناء
١٧٣	▪ قضايا الموارث والوصايا
١٧٥	▪ الوصى والوصايا
١٧٦	رابعاً: قضايا الرعاية الاجتماعية
١٧٦	← الزكاة والصدقة والهبات
١٧٧	← الأعباس
١٧٩	خامساً: عادات وتقاليده المجتمع
١٧٩	← الملابس
١٧٩	← العلاقات الاجتماعية بين الأسرة والجيران
١٨٠	← بعض وسائل التسلية
١٨١	← بعض الأدوات التي استخدمها الأندلسيون
١٨١	← الأعياد والمناسبات الدينية
١٨١	← بعض الأمراض وطرق علاجها
١٨١	سادساً: بعض مظاهر الفساد فى المجتمع
١٨١	← سوء الأخلاق فى المجتمع
١٨٢	← سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ
١٨٣	← الدعاوى الفاسدة الهدامة
١٨٥	سابعاً: الفرق الكلامية
١٨٧	الخاتمة
١٩١	الملاحق
٢٢١	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الصادق الأمين، أما بعد،

لا شك أن التاريخ الإسلامى يتميز بثرائه بالكتب والمصادر التاريخية الهامة التى نقلت لنا أهم أحداث التاريخ الإسلامى على ألسنة من عايشوا تلك الأحداث أو وصلت لهم عن طريق الروايات الشفهية، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الأحداث التى وصلت لنا بصورة مبالغ فيها أو بصورة مُضللة إما رغبة لتقليل شأن الحدث أو كنوع من المحاباة للسلطات الحاكمة، فغالباً ما تخضع كتابة التاريخ لأهواء كتابها.

وعلى الرغم من ذلك فإن المشكلة تكمن هنا فى أن كتاب تلك المصادر، ولوا اهتمامهم على الجانب السياسى دون غيره من الجوانب الأخرى، مما جعل الصورة التى وصلت لنا عن الحياة اليومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية لعامة الشعب، تظهر بصورة باهتة غير مكتملة فى بعض الأحيان، ومن هنا كانت أهمية دراسة كتب النوازل تاريخياً بعيداً عن أهميتها الفقهية الدينية البحتة.

وبناء على ذلك فقد اهتم المؤرخين والباحثين فى الآونة الأخيرة بدراسة من نوع جديد، ألا وهى دراسة كتب النوازل الفقهية، وذلك بعد أن أيقنوا أهميتها التاريخية فى شتى النواحي الحضارية خصوصاً الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فبالإضافة إلى قيمتها الدينية والتشريعية، فهى تمثل سجلاً نقيماً للأحداث اليومية للفرد الأندلسى، لم يخضع لأهواء الأفراد أو مصالحهم والحقيقة إن المتصفح لكتب النوازل، يستطيع أن يستوعب سبب إهتمام الباحثين لدراستها، فهى أسئلة وقضايا متصلة بالحياة اليومية، وقعت لبعض أفراد المجتمع الأندلسى والمغربى على السواء — حيث أن لفظة نوازل خاصة بهذا الجزء من العالم الإسلامى فقط — ، فهى صورة عاكسة لحياة الأفراد اليومية فى الأندلس، فكتب النوازل تُترجم مشاكل ومعاناة الأفراد اليومية، تلك المشاكل التى استتفرت لديهم ضرورة معرفة حكم الدين فيها، مما جعلهم يلجأوا إلى القضاة وأئمة الفقه.

تمثلت هذه المشاكل فى مشاكل الفلاحين والمزارعين حول تنظيم السقاية وغيرها من أمور الزراعة، ومشاكل التجارة والبيع والشراء وغش بعض التجار، ومشاكل تعدد أنواع العملة

وتغيرها وإلغاؤها في بعض الأوقات وأسعار الصرف المتذبذبة، وبعض القضايا الدينية المتعلقة بالصلاة والصوم، وغيرها من الأمور التي سنتطرق لها داخل الدراسة، على أن ذلك لا يعنى التقليل من أهمية الناحية السياسية، ففي الحقيقة إن الوضع السياسي في أي بلد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على الناحية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وهذا ما سنراه واضحاً من خلال بعض النوازل التي استفتى أصحابها فيها ابن رشد الفقيه (٥٢٠هـ / ١١٢٦م).

ويعد كتاب "فتاوى ابن رشد"، لأبي الوليد محمد رشد القرطبي المالكي (٥٢٠هـ / ١١٢٦م) موضوع دراستنا، من أهم كتب النوازل في بلاد المغرب والأندلس، ليس فقط لما يحويه من معلومات مهمة في الناحية التاريخية، ولكن أيضاً لأنه يمثل فترة تاريخية حرجية وغير مستقرة بالمرّة من تاريخ المغرب والأندلس، فهي فترة تشهد سقوط ممالك وقيام ممالك جديدة، فهي تمثل نهاية ملوك الطوائف بأفعالهم التي جرت بلاد الأندلس إلى متاهات لم تستفيق منها إلا قليلاً في عهد المرابطين، فعلى الرغم من شهادة كتب التاريخ بأن فترة ملوك الطوائف تمثل تقدماً في الناحية الحضارية لبلاد الأندلس، إلا أننا لا يمكن أن نتغاضى عن فشلهم سياسياً وضعفهم ولجوئهم إلى النصارى الأسبان للاستعانة بهم على أبناء جلدتهم، فقد شتتوا وقسموا دولة الإسلام في الأندلس.

وعلى جانب آخر فإنها تمثل بداية دولة فنية قامت على الناحية المقابلة لبلاد الأندلس، تلك هي دولة المرابطين "الملثمين"، حيث تعلقت بهم الآمال للخروج من تلك النكبة، حيث رأى بعض ملوك الطوائف وبعض أولى الأمر الأندلسيين فيهم الخلاص من إذلال وجرأة النصارى الإسبان والوقوف في وجه غاراتهم وتعديهم على ممالك المسلمين، وزحفهم على بلاد الأندلس دون أي رادع وسقوط المدن الإسلامية الواحدة تلو الأخرى بأيديهم، ولم يتوقف هذا الزحف إلى بدخول المرابطين وقضائهم على ملوك الطوائف، وإعلان الأندلس ولاية تابعة لهم، حيث استطاع المرابطين إلى حد كبير تجميع شمل مسلمى الأندلس، وتأجيل انهيار مملكة المسلمين هناك لعدة قرون قليلة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مكانة ابن رشد الفقيه الجد (٥٢٠هـ / ١١٢٦م) العلمية في بلاد المغرب والأندلس آنذاك، تجعلنا نعول على دراسة هذا الكتاب من الناحية التاريخية، حيث أنه تمتع بمكانة عالية ونفوذ كبير وسط العامة والخاصة والفقهاء على حد سواء، فلجأ إليه الأمراء من المرابطين يستفتوه، ولجأ إليه الفقهاء وكبار القضاة ليزيل عنهم سوء فهم أو يوضح

لهم حكماً شرعياً لأحد المسائل، أو قد يحدث أن تقف مسألة أو نازلة في وجه أحد الفقهاء ولا يستطيع إلى حلها سبيلاً، فيلجأ إلى إمام العصر في المالكية آنذاك - ابن رشد - ليجد له حلاً ويزيل عنها سوء الفهم ويوضحها.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن فتاوى ابن رشد، ترجع أهميتها إلى سببين رئيسيين، السبب الأول أنها تمثل مرحلة مهمة تاريخياً وسياسياً في تاريخ بلاد المغرب والأندلس والسبب الثاني يرجع إلى الأهمية الدينية التي حظى بها صاحبها ابن رشد بين العامة والخاصة من الناس، هذا وتجدر الإشارة إلى أن فتاوى ابن رشد والتي كتبها تلميذه ابن الوزان، قد تم تحقيقها مرتين:

■ الأولى: كرسالة دبلوم الدراسات العليا في الشريعة الإسلامية، وهي تحت عنوان مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، وهي تحقيق محمد الحبيب التجكاني، وتقع في مجلدين، وقد اعتمد المحقق في تحقيقه على ست نسخ خطية.

■ الثانية: كرسالة دكتوراة في العلوم الإسلامية، وهي تحت عنوان "فتاوى ابن رشد، وهي تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، وتقع في ثلاثة أجزاء، وقد اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ خطية - كانت موزعة ما بين باريس وتونس والرباط بالمغرب - بالإضافة إلى تجميعه لفتاوى لم تذكرها المخطوطات.

وقد اعتمدنا في دراستنا للفتاوى على التحقيق الثاني، حيث اعتقدنا أنه من الافادة أن نعتمده لانفراده بحوالى مئة فتوى لابن رشد قام بتجميعهم المحقق من الكتب الفقهية الأخرى.

الدراسات السابقة التي تناولت فتاوى ابن رشد الجد موضوع الدراسة:

أولاً: دراسة للدكتور إحسان عباس عن فتاوى ابن رشد وذلك من خلال كتابه "بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ" - المجلد الثاني - حيث أشار إلى مكانة ابن رشد وذكر الصيغة الفقهية لعدد مختار من الفتاوى من خلال الكتاب، ولم يقدّم بدراستهم حضارياً.

ثانياً: بحث بعنوان "مسائل ابن رشد" للدكتور عبد العزيز الأهواني، بمجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع، الجزء الأول، حيث اختار أيضاً عدد من الفتاوى وقام بعرضها.

ثالثاً: نشر الدكتور كمال السيد أبو مصطفى بحثاً بعنوان "صور من المجتمع الأندلسي في عصرى الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن رشد القرطبي"، وذلك ضمن كتاب دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، وقد تناول عدداً من الفتاوى المختلفة من الكتاب والتي درسها من الناحية التاريخية.

رابعاً: دراسة للدكتور محمد المغراوى بعنوان "مسائل فى العملة والصرف والأسعار فى العصر المرابطى من خلال فتاوى ابن رشد"، ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط.

خامساً: تتمثل الدراسة الخامسة والأخيرة لكتاب فتاوى ابن رشد، فى رسالة دكتوراة فى الفقه، وهى تحت عنوان "اختيارات ابن رشد الجد الفقهية فى الأقضية والشهادات جمعاً ودراسة"، وهى دراسة من الناحية الفقهية وليست التاريخية، ولكن الباحثة رأّت ضرورة ذكرها ضمن الدراسات السابقة.

لقد تطرقت الدراسات السابقة إلى عرض الفتاوى فقط أو تحقيق عدد مختار منها، أو دراستها من الناحية الفقهية، أو اختيار بعضها ودراسته دراسة تاريخية كالدكتور كمال السيد أبو مصطفى والدكتور محمد المغراوى، ولكن تلك الدراسات لم تشمل جميع الفتاوى وإنما أخضعت عدد معين من الفتاوى لدراسته تاريخياً.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الباحثة خلال تلك الدراسة عدداً من الصعوبات والتي تمثلت فى: صعوبة فهم بعض المصطلحات اللغوية والفقهية، وقد تم التغلب على المصطلحات اللغوية عن طريق استخدام عدد من المعاجم العربية، أما المصطلحات الفقهية فقد لجأت الباحثة إلى كتب التراث الفقهية فى محاولة منها لإزالة ما التبس عليها من مصطلحات فقهية بحته لم تسمع بها من قبل نظراً لعدم دراستها سابقاً، بالإضافة إلى مشكلة كيفية صياغة المادة التاريخية المُستخرجة من النوازل وتحويلها من الصيغة الفقهية إلى تاريخية يمكن الاستفادة منها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى:

مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، ويعقبها خاتمة وملاحق وقائمة المصادر والمراجع:

المقدمة: واستعرضت فيها أهمية الموضوع بالنسبة للفترة التاريخية الواقع فيها، وبالنسبة لكونه دراسة تاريخية من خلال الفتاوى، بالإضافة إلى أهمية الكتاب وصاحبه الفقيه ابن رشد، ثم دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها.

التمهيد: تناولت فيه التعريف بالنوازل وأسمائها والفرق بين تلك الأسماء، والتعريف بالفتاوى والمفتى، واهتمام المستشرقين والعرب بدراسة الفتاوى، والانتقادات التى تعرضت لها النوازل،

والهدف من دراسة النوازل وخصائصها وأهميتها، ثم تطرقت إلى القضاء والفقهاء وانتشار المذهب المالكي في الأندلس، وخطة القضاء في عهد ملوك الطوائف والمرابطين، ومكانة الفقهاء والقضاة في الأندلس، واختتمته بالحديث عن أسباب انتشار المذهب المالكي في الأندلس.

الفصل الأول: وهو بعنوان "التعريف بابن رشد وأحوال الأندلس في عصره (٤٥٠-٥٢٠هـ) / (١٠٥٨-١٢٦م)", وخصصت القسم الأول منه للحديث عن الفقيه ابن رشد الجد وعن كاتب الفتاوى تلميذه ابن الوزان ثم تطرقنا إلى مشكلة الخلط بين ابن رشد الجد وحفيده ابن رشد الفيلسوف، وفي القسم الثاني من الفصل الأول أفردته للحديث عن الوضع السياسي لبلاد الأندلس خلال الفترة موضوع دراستنا أي في نهاية عهد ملوك الطوائف وبداية عهد المرابطين (٤٥٠-٥٢٠هـ).

الفصل الثاني: بعنوان "الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال الفتاوى"، وتحدثت فيه عن مسائل الزراعة، حيث الملكية الزراعية وأنواع الأراضي، وكراء الأراضي والشراكة في الزراعة، وتطرقت أيضاً إلى المشاكل التي كانت تواجه المزارعين، ثم تحدثت عن الرعي ومصادر المياه في الأندلس، وبعض أنواع المحاصيل والحصاد، بعد ذلك تناولت مسائل الرعي وتربية الحيوانات وأنواعها التي وردت من خلال الفتاوى، ثم مسائل الصناعة وعدد من الصناعات التي اشتغل بها الأندلسيون، يلي ذلك الحديث عن التجارة والمعاملات، حيث التجارة الداخلية والأسواق والحوانيت وأنواع البيوع والغش التجاري، وبيع وتأجير العقارات، والشراكة في الأملاك، ثم التجارة الخارجية والفنادق، وتحدثت بعد ذلك عن مسائل العملة والصرف، وأنواع النقود من دنانير عبادية ومرابطية ومشرقية ودرهم وقراريط، وختمت الفصل بالحديث عن أثر الأوضاع السياسية في الحياة الاقتصادية آنذاك.

الفصل الثالث: وهو بعنوان "الحياة الاجتماعية في الأندلس من خلال الفتاوى"، وبدأت الحديث فيه عن القرى والمدن في الأندلس، وتبعته بشكل المنازل في الريف والمدن، ثم الحديث عن المباني الأساسية من مساجد وحمامات وأفران ومقابر، بعد ذلك تطرقت إلى بعض فئات المجتمع التي ورد ذكرها في الفتاوى من طبقة الخاصة سواء أمراء أو حكام والعائلات المشهورة بالعلم والثراء، ثم تحدثت عن طبقة أهل الذمة وطبقة العبيد والجواري، ثم فئة الجند، يلي ذلك الحديث عن بعض الوظائف التي ورد ذكرها، ثم تناولت الحديث عن الأسرة وأهم المشاكل الاجتماعية، وبدأت بحديثي عن المرأة ثم الزواج والأنكحة الفاسدة والخلافات الزوجية من طلاق وخلع وحضانة الأبناء، ثم تطرقت إلى قضايا الوصايا والمواريث، ثم قضايا الرعاية الاجتماعية، والعادات والتقاليد والملابس ووسائل التسلية والاحتفالات بالأعياد، ثم تحدثت عن الفرق الكلامية

كالأشعرية، يليها بعض مظاهر الفساد في المجتمع من مشاجرات وانحراف أخلاقي واستغلال نفوذ وبعض الأفكار الدينية الهدامة والبدع.

الخاتمة: وتناولت فيها أهم النتائج.

ثم الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

ويسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ عفيفي محمود إبراهيم، أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الآداب جامعة بنها، والذي لا أجد من الكلمات ما يوفيه حقه، فلم يبخل عليّ بعلمه ووقته، فقد تابع الرسالة في كل مراحلها حتى تم إنجازها، حيث أولاني من حسن التوجيه والتشجيع، فكان لي ولزملائي بمتابعة الأب، فجزاه الله عنى وعنهم كل خير.

وفى الختام أسأل الله عز وجل أن أكون وفقت في دراسة هذا الموضوع والإمام بكل جوانبه، فإن كان هناك تقصير فهو منى، وعذرى أن الكمال لله وحده، والله ولى التوفيق.

دراسة تحليلية لأهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع والتي تنوعت ما بين مصادر تاريخية وكتب تراجم، وحتى معاجم لغوية وجغرافية نذكر أهمها، وقد تناولتها بالنقد والتحليل باستثناء كتاب فتاوى ابن رشد الجد، والذي اعتمدنا عليه في الدراسة.

أولاً: المصادر:

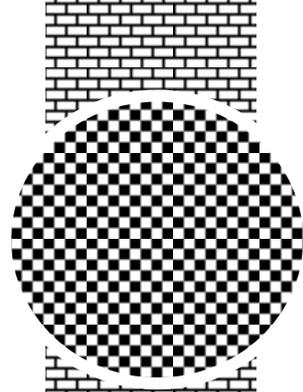
- ابن عذارى (ت ٦٩٥هـ / ٢٩٥م)، محمد بن عذارى المراكشي: البيان المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س كولان ؛ إليفى بروفنسال، بيروت، ١٩٨٣م، ويضم معلومات عن سقوط الدولة العامرية وقيام دول الطوائف، واعتمدت عليه في الحديث عن ملوك الطوائف.
- ابن سعيد (ت ٦٨٥هـ / ٢٨٦م)، عبد الملك: المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٥٥م، وقد احتوى الكتاب على معلومات عن أهم المدن الأندلسية وتقسيماتها وأهم من حكموها، وقد اعتمدت عليه في الحديث عن الجهاورة في قرطبة.
- ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ / ٣٩٧م) إبراهيم بن نور الدين المالكي: الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محيى الدين الجنان، بيروت، ١٩٩٦م، ويضم تراجم لعدد كبير من علماء المذهب المالكي، وقد اعتمدت عليه فى التعريف بأغلب الشخصيات الوارد ذكرها من فقهاء وقضاة.

- الذهبى (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، الامام العلامة شمس الدين: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، بيروت، ١٩٩٠م، وكتب الذهبى من أهم المصادر التى اعتمدت عليها فى تراجم العلماء والفقهاء، فهى مصادر شاملة جامعة للتراجم.
- الضبى (ت ٥٩٩هـ / ١٢٠٣م)، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة: بغية الملتبس فى تاريخ رجال الأندلس، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٨م، ويضم عدد كبير من تراجم العلماء والقضاة بالأندلس، وقد اعتمدت عليه أيضاً فى التعريف بالشخصيات.
- الحميرى (ت ٩٠٠هـ / ١٤٩٥م)، محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار فى خبر الأقطار (معجم جغرافى)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٨٤م، وقد اعتمدت عليه فى التعريف ببعض الأماكن من قرى ومدن فى الهوامش، حيث يصف المدن وصفاً دقيقاً، مع نبذة عن تاريخها، وما تشتهر به فى الزراعة والصناعة والتجارة.
- ياقوت (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، وهو معجم شامل وافى فى التعريف بالمدن، وقد اعتمدت عليه وعلى كتاب الروض المعطار اعتماداً كاملاً فى التعريف بالمدن والقرى فى الهوامش.
- ابن حوقل (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م)، أبى القاسم بن حوقل النصيبى: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م، وقد اعتمدت فى ذكر إشارات عن الحياة الاقتصادية من خلال هوامش الدراسة، حيث يحتوى على معلومات عن الأسعار والتجارة ووسائل النقل آنذاك.
- ابن منظور الإفريقى المصرى (ت ٧١١هـ / ١٣١١م)، أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم.
- لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، وقد اعتمدت عليه بالتعريف ببعض المصطلحات التى تحتاج إلى توضيح، سواء مصطلحات اقتصادية أو لغوية.
- المعجم الوجيز:
- وقد استخدمت المعجم الوجيز فى التعريف ببعض المصطلحات اللغوية، التى التبتت على وصعب على فهمها.
- ابن رشد (ت ٥٢٠هـ / ١١٢٦م)، محمد بن أحمد: البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ١٩٨٨م.

- المقدمات الممهدة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
- وقد اعتمدت عليهم في توضيح بعض الأحكام الشرعية والفقهية، المذكورة في الحواشي، خصوصاً في الحياة الاجتماعية فيما يخص الرقيق.
- ابن عبدالرؤوف (ت ٤٢٤هـ / ١٠٣٢م): رسالة في الحسبة، من كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الآداب والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م، واعتمدت عليه عند الحديث عن أحكام بعض الحرف والوظائف وما كان يلزمهم به المحتسب آنذاك.

ثانياً: المراجع:

- الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م، وقد اعتمدت على كتاب الأعلام في أغلب فصول الدراسة، وذلك في التعريف بالعديد من الشخصيات، خصوصاً الأمراء والملوك، كأمراء المرابطين مثل: يوسف بن تاشفين وعلى بن يوسف بن تاشفين.
- إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠م، يعد من الكتب التي اعتمدت عليها في أغلب الدراسة عند الحديث عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يضم عدد كبير من المعلومات القيمة التي أفادت الدراسة.
- أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، تعريب: فيصل عبدالله، مكتبة العبيكان، ط ١، ٢٠٠٢م، واعتمدت عليه عند الحديث عن التجارة في بلاد الأندلس، وذلك في فصل الحياة الاقتصادية.
- كمال السيد أبو مصطفى: صور من المجتمع الأندلسي في عصرى ملوك الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن رشد القرطبي، وذلك ضمن كتاب دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦م، وقد تم الرجوع إلى الكتاب في بعض المواضع خلال الدراسة خصوصاً عند الحديث عن العملة، كما تم الاستفادة من منهجه في صياغة المادة التاريخية.
- أحمد محمود حمد خير الدين: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الإسلامي من خلال كتاب فتاوى البرزلي (جامع مسائل الأحكام)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٢م، واستفدت من هذه الدراسة في أسلوب معالجة الفتاوى وكيفية استخراج المعلومات التاريخية وإعادة صياغتها.



التمهيد

- ✦ التعريف بالنوازل.
- ✦ الفتاوى وشروط المفتى.
- ✦ صيغة السؤال عن النازلة.
- ✦ إهتمام المستشرقين والعرب بدراسة النوازل.
- ✦ الاعتراضات والانتقادات التى تعرضت لها النوازل.
- ✦ خصائص النوازل وأهداف دراستها.
- ✦ انتشار المذهب المالكي فى الأندلس.
- ✦ أسباب انتشار المذهب المالكي فى الأندلس.
- ✦ المدح والذم الذى تعرض له الفقهاء من قبل الشعراء والعامّة.
- ✦ القضاة وفقهاء المالكية بالأندلس فى عصر ملوك الطوائف والمرابطين.
- ✦ منصب قاضى الجماعة وإختصاصاته.
- ✦ مكانة الفقهاء والقضاة فى بلاد الأندلس.

لقد حظيت كتب النوازل في الآونة الأخيرة بعناية الباحثين بعد أن أدركوا أهمية تلك الكتب في عكس الحياة الواقعية للمجتمعات في المغرب والأندلس، نظراً لاحتوائها على مادة تاريخية خصبة، تشمل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بعيداً عن تهويل المؤرخين للأحداث التاريخية أو إخفائها أحياناً.

التعريف بالنوازل:

ينقسم تعريف النوازل إلى تعريف لغوي وهو معناها في اللغة وتعريف إصطلاحي وهو المعنى الذي اصطلح أو اتفق عليه الباحثون وفي الغالب يتعدد التعريف الاصطلاحي تبعاً لكل باحث.

أولاً: التعريف اللغوي:

النوازل هي جمع نازلة، وتعرف في اللغة على أنها " الشديدة تنزل بالقوم، وأصل الكلمة (النون والزاي واللام) تدل على هبوط شئ ووقوعه"^(١)، قال الإمام الشافعي^(٢):
ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعاً وعند الله منها مخرج.

ومن ذلك القنوات في النوازل وتعني الشدائد التي تحل بالمسلمين، ونجد أن النازلة لا بد أن تشتمل على ثلاثة معان: الوقوع، والجدة، والشدّة^(٣)، لذا يمكن القول أنها الشدة التي تنزل بالناس، وهي تدل على الحدوث والوقوع.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

وقد تعدد التعريف الاصطلاحي تبعاً لكل باحث، فهناك من يعرفها على أنها الوقعات والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه، فيستخرج لها حكماً شرعياً^(٤)، والبعض الآخر يعرفها بأنها ليست فقهاً يذكر القواعد الشرعية المجردة في صورة مثالية، وإنما هي وصف

(١) ابن منظور: لسان العرب، ج ١، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ٦٥٩؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية المغربية في تدوين النوازل الفقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٤، مارس ٢٠٠٦م، ص ٢٨٧.

(٢) الشافعي: ديوان الإمام الشافعي "الجواهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس"، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٤٠.

(٣) محمد بن حسين الجيزاني: فقه النوازل "دراسة تأصيلية تطبيقية"، مج ١، دار ابن الجوزي، ط ٢، ٢٠٠٦م، ص ٢٠-٢٢.

(٤) مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية في تدوين النوازل الفقهية، ص ٢٨٧؛ عبدالقادر ربوح، الأعباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن ٤-٩هـ/١٠-١٥م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، ص ٢٦؛ أنور محمود زناتي، كتب النوازل مصدر الدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس، مجلة الفقه والقانون، ١٨ نوفمبر ٢٠١١، ص ٢.

لأحداث كما وقعت دون تزوير ولا زيادات ولا تقليل ووصف لتطبيق الشريعة الإسلامية عليها، وهذا ما يجعل فقه النوازل غنياً بالنواحي غير الفقهية من حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية وأحياناً سياسية نفيدنا في الدراسة التاريخية^(١)، كما تعرف على أنها القضايا والمشاكل اليومية أو الخصومات التي تقع بين الناس ومن ثم تعرض على الفقهاء أو القضاة للفصل فيها وإعطاء الحكم الشرعي^(٢).

ويطلق مصطلح النوازل في المذهب الحنفي على الفتاوى والوقائع، وهي مسائل استتبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين، ومن النوازل الحنفية: نوازل أبي الليث السمرقندي^(٣)، في حين تطلق في مصطلح المالكية خصوصاً في بلاد المغرب والأندلس على القضايا والوقائع التي يفصل فيها القضاة طبقاً للفقه الإسلامي، كما تطلق على الأسئلة والأجوبة والفتاوى، وقد صنفت المؤلفات في هذا الفرع من الفقه بإسم كتب النوازل، وبهذا تكون النوازل بمعنى الأفضية، هي نوازل الأحكام من المعاملات المالية والإرث وغيرها من الحقوق وما يقع فيه المشاكل والخصومات والنزاع وغيرها من الموضوعات التي تمس حياة الناس^(٤).

ليس هناك اختلاف واضح بين مصطلح الفتوى والمسألة والنازلة، ولكن اختصت بلاد المغرب والأندلس بمصطلح "النوازل"، في حين استعمل علماء الشرق الإسلامي مصطلح الفتاوى أكثر، فهناك لائحة من الفتاوى في "كشف الظنون" لعلماء الشام والعراق ومصر وغيرها^(٥)، وهذا لا يعني أن لفظ فتاوى أو مسائل لم يعرفه المغاربة ولكن غلب عليهم استخدام لفظة نوازل أكثر من غيره.

(١) أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبي نموذجاً)، السجل

العلمي لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الأول — التاريخ والفلسفة، ط ١، ٩٩٦م، ص ٣٨٨.

(٢) داليا عبد الهادي: المغرب الأقصى (قضاياها السياسية والإقتصادية والإجتماعية من خلال نوازل المعيار للنشرسي)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م، ص ١.

(٣) أبي الليث السمرقندي: الإمام الفقيه المحدث الزاهد، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث السمرقندي، إمام الهدى، وله عدة مؤلفات، توفي ليلة الثلاثاء لإحدى عشر خلت من جمادى الآخرة، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، في حين ذكر الذهبي أن وفاته كانت في جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وثلاث مئة، نقلاً عن القاضي شهاب السدين أحمد بن علي ابن عبد الحق. (الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ٩٩٦م، ج ١٦، ص ٣٢٢-٣٢٣؛ ابن قطلوبغا: تاج التراجم، تحقيق: عادل نويهض: دار القلم، ط ١، ٩٩٢م، ص ٣١٠).

(٤) محمد بن حسين الجيزاني: فقه النوازل، ص ٢٠؛ مصطفى الصمدى: مسالك التأليف في فقه النوازل بالمغرب الإسلامي، مجلة الذخائر العربية، السنة الثالثة، العددان ١١-١٢، ٢٠٠٢م، ص ٢٠.

(٥) ابن لب الغرناطي: تقريب الأمل البعيد في نوازل الاستاذ أبي سعيد، تحقيق: حسن مختارى - هشام الرامى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م، ج ١، ص ٣٥.

وتعرف الفتاوى على أنها الأجوبة عما يشكل من المسائل الشرعية، فهي أجوبة المفتى عن الأسئلة التي وردت عليه ليبين رأى الدين فيها، ونجد أن النوازل والفتاوى والأجوبة والمسائل والأقضية والأسئلة، كلها أسماء تُطلق على نوع واحد من الكتب الفقهية التي اهتمت بتفاصيل شئون الناس في حياتهم اليومية في مختلف المجالات من عبادات ومعاملات وعادات وعقائد وبدع وأخلاق، وقد نسبت هذه الكتب إلى أصحابها، فيقال: نوازل العلمى أو نوازل ابن عرضون، أو نوازل البرزلى، كما يقال فتاوى ابن رشد أو فتاوى الشاطبى، وأيضاً مسائل ابن رشد، ويقال أجوبة ابن ورد. ... وهكذا^(١).

وكل ما يهمننا هنا هو أن مصطلح النوازل هو الشائع عند المغاربة نظراً لواقعيتها واختصاصها بالحدوث والحلول بالناس الذين يلجأون للفقهاء والقضاة لبيان الحكم الشرعى لها.

الفتاوى وشروط المفتى:-

يقال " أفْتَاهُ فى الامر: أى أبانه له، وأفْتَى الرجل فى المسألة واستفتيته فيها فأفْتَانِي إفتاء، ويقال: أفْتَيْت فلاناً رُؤياً رآها إذ عبرتها له، وأفْتَيْتَهُ فى مسألته إذ أجبتة عنها"^(٢)، والإفتاء فى الإسلام هو نوع من الإستشارة القانونية التى تسمح بفض الكثير من المشاكل من تلقاء نفس الشخص عند ظهور الحقيقة (أى عند معرفة الحكم الشرعى دون اللجوء للقضاء)^(٣) وأفْتَى المفتى إذ أحدث حكماً، يقول تعالى: يستفتونك قل الله يفتيكم^(٤) بالإضافة إلى ما سبق فإن علم الفتوى يُعرف بأنه علم تُروى فيه الأحكام الصادرة عن الفقهاء فى الوقائع الجزئية، والفتوى تطلق على الحكم الذى وقع الإفتاء فيه كما أن الفتوى تعرف بأنها إخبار بحكم شرعى دون إلزام، وهنا نجد الفرق بين المفتى والقاضى فالمفتى لا يلزم أحد بحكمه، فى حين أن القاضى حكمه ملزم^(٥)، ومن الجدير بالذكر أن المفتى^(٦) كان يقوم بدور المستشار للقاضى فى النوازل المهمة، كما أن

(١) مبارك جزاء الحربى: نماذج من الفقهاء المالكية، ص ٢٨٧-٢٨٨؛ مصطفى الصمدى: مسالك التأليف، ص ٢٠.
 (٢) ابن منظور: لسان العرب، مج ١٥، ص ١٤٧؛ المازرى: فتاوى المازرى، تحقيق: الطاهر المعمورى، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٤م، ص ٦٣.
 (٣) سعد غراب: كتب الفتاوى الإجتماعية "مثال نوازل البرزلى"، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٦، ١٩٧٨م، ص ٧٣.
 (٤) سورة النساء: الآية ١٧٦
 (٥) اللخمى: فتاوى الشيخ أبى الحسن اللخمى القيروانى، تحقيق: حميد بن محمد، دار المعرفة، المغرب، دت، ص ٧؛ المازرى: فتاوى المازرى، ص ٦٤؛ عمر الجيدى: مباحث فى المذهب المالكى بالمغرب، ص ١٢٨.
 (٦) إضافة إلى المفتين كان هناك نوع آخر من النوازل يدعى "نوازل الحكام" وهو خاص بكبار شيوخ الفقه والفتوى المشاورين - بفتح الواو- مبارك جزاء الحربى، نماذج من الفقهاء المالكية، ص ٣١٥.

الأشخاص المختصين كانوا يستفتون الفقهاء في نوازلهم، ويتقدمون بهذه الفتاوى للمحكمة لبيان أحقية ما يدعون^(١)، أيضاً عندما يجتمع لدى الفقيه عددٌ من الأجوبة فإنه يقوم بتجميعها في كتاب واحد، أو يقوم أحد أبنائه أو تلاميذه أو أصحابه بتعهد هذه الفتاوى بالجمع والترتيب^(٢)، وفتاوى ابن رشد (ت ٥٢٠هـ) موضوع الدراسة هي من النوع الأخير حيث قام أحد تلاميذه بجمع فتاويه بكتاب واحد.

ومن الجدير بالذكر أن أهل الأندلس اشتهروا بالعلوم الفقهية وبالفتوى وعلومها خصوصاً على مذهب الإمام مالك، ولهم تصانيف كثيرة في هذا المجال، وقد كان المفتى يؤدي مهامه في إطار مجموعة من الشروط التي حددها العلماء، وهي: أن يكون عالماً بالأدلة التفصيلية، وملماً بالعلوم العربية، وأن يكون ماهراً في علم أصول الفقه، ويعرف كيف يطبق النصوص على النوازل، ويعرف تنزيل الأحكام على القضايا، بالإضافة إلى أن يكون عارفاً بأحوال الناس وعاداتهم وعرفهم مُلماً بنصوص المذهب الذي يفتى به، وأن لا يكون متسرعاً ولا مندفعاً، وأن يكون مطلعاً على أقوال وآراء الأئمة ومراجعة الكتب المتخصصة^(٣).

وقد ذُكر عن أهل قرطبة أنهم لا يُقدمون أحداً للفتوى ولا لقبول الشهادة حتى يخضع لاختبار طويل، وتعقد له مجالس المذاكرة وغالباً ما يكون هذا الشخص من ذوى المال والغنى خوفاً من أن يميل به الفقر إلى الطمع فيحيد عن الحق ويبيع حقوق الدين^(٤)، هذا وقد تعرضت خطة الفتوى في الأندلس أحياناً لكثير من الإهمال، وتولاها من لا يستحق، وذلك يتضح مما رواه بعض الفقهاء، فقد أشار القاضي أبو الوليد الباجي^(٥) إلى رواية عن بعض المفتين الذين أفتوا بفتوى تضر أحد الأشخاص وهو غائب، ثم غيروا فتواهم سريعاً لما عاد واتضح أنهم

(١) ابن لب الغرناطي: تقريب الأمل البعيد في نوازل الاستاذ أبي سعيد، ص ٣٩.

(٢) مصطفى الصمدى: مسالك التأليف، ص ٢١.

(٣) عمر الجبدي: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١٣٠.

(٤) عبدالقادر ربوح: الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي، ص ٢٩.

(٥) أبو الوليد التجيبي القرطبي الباجي: ذو الوزارتين أبو الوليد سليمان بن خلف القاضي، فقيه، متكلم، أديب، شاعر، رحل وسمع بالعراق، ورجع إلى الأندلس بعد ثلاث عشرة سنة بعلم كثيرة، روى عنه الحميدي والصدفي والطرطوشي والسبتي وأخرون، وولى قضاء بعض المواضع بالأندلس، توفي بالمرية من بلاد الأندلس سنة ٤٧٤هـ. (ابن ماكولا: الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٤٦٨؛ ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٧م، ق ٢، ص ٩٤؛ الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م، ج ٣٢، ص ١١٣).

يعرفوه، وروى ابن حزم^(١) أيضاً أنه كان عندهم مُفتٍ قليل العلم، فكان لايفتى حتى يتقدمه من يكتب الجواب، وهذا يثبت أن الفتوى لا يحسنها كل فقيه ذلك لأن علم الفتوى يحتاج إلى إمكانيات وتقنيات خاصة، فقد يختلف الحكم في النازلة حسب اختلاف الزمان والمكان ومن أناس لآخرين حسب الأعراف والظروف، لذا عقدت القاعدة المشهورة^(٢): "لا ينكر تغيير الأحكام بتغيير الأزمان".

ومما يجدر ذكره أن معظم كتب النوازل لم يكن القصد منها التأليف، خصوصاً وأن معظمها لم يسجلها أصحابها وإنما تلاميذهم، ربما ذلك يعود إلى إنشغال الفقهاء يومياً بالرد على المسائل الموجهة لهم ومراجعة أقوال السابقين والبحث والتنقيب عن الإجابة والترجيح والإختيار في الوقائع وتقريب المسائل وغير ذلك، فهي ليست بالعملية السهلة، هذا وقد عرفت بلاد الأندلس وبلاد الغرب الإسلامي إلى حدود بداية القرن السادس الهجري مجموعة من كتب الفتاوى والنوازل والتي تتدرج في أهميتها وقيمتها التاريخية، ويمكن اعتبار فتاوى ابن رشد من بين أهمها على الإطلاق نظراً لما تضمنته من أجوبة مهمة بالإضافة إلى أهمية ومكانة صاحبها العلمية^(٣)، وعن بداية ظهور التأليف فإن المصادر التاريخية وكتب النوازل أيضاً تثبت أن أوائل القرن الثالث الهجري هو موعد ظهور التأليف - أي الجمع - في فقه النوازل^(٤)، وعلى هذا فإن الفتاوى تُعد سجلاً وقاعدة بيانات لتطور الآراء الفقهية والقانونية عبر الأزمان^(٥).

(١) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي البيزدي، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، كان والده من كبراء قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية وكذلك وزر أبو محمد في شببته، مهر في الأدب والأخلاق والشعر والمنطق وأجزاء الفلسفة، سمع من يحيى بن مسعود وأحمد بن قاسم بن أصبغ وابن مغيث القاضي وغيرهم، وحدث عنه: ابنه أبو رافع الفضل ووالد القاضي أبو بكر بن العربي وأبو عبدالله الحميدي، له تصانيف بلغت أربع مئة مجلد، أما عن وفاته فقد ذكر ابنه أبي رافع: أن أباه توفي عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربع مئة، فكان عمره إحدى وسبعين سنة وأشهرًا. (الحميدي: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ص ٣٠٨؛ ابن بشكوال: الصلة، الهيئة العامة للكتاب، ط ٢، ٢٠٠٨م، ص ٤١٥؛ ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١١١؛ ابن بسام: الذخيرة، في محاسن أهل الجزيرة، ق ١، ص ١٦٧؛ ابن حزم: المحلى فى شرح المحلى، تحقيق: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٣م، ص ٧؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٨، ص ١٨٤).

(٢) مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية، ص ٣٠٧؛ عمر الجبدي: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ص ١٣٣.

(٣) أنور محمود زنتاتي: كتب النوازل مصدرًا للدراسات التاريخية، ص ٨؛ مصطفى الصمدى: مسالك التأليف، ص ١٩.

(٤) ابن لب الغرناطى: تقريب الأمل البعيد فى نوازل الاستاذ أبى سعيد، ص ٣٨.

«Classification of Andalusian and Maghribi books of nawazil»
 «»

لقد كان ظهور الفتاوى والنوازل أمراً ضرورياً لمواكبة حياة الأفراد المتجددة، فقد كان ولا زال أفراد المجتمع في حاجة إلى معرفة الحكم الشرعي لما يواجهونه من مشاكل حياتهم اليومية، وفي هذا العصر تحديداً جدت أمور كانت وليدة الأحداث حينها، من هذه الأمور، العلاقة بين المسلمين والنصارى أى بين الأندلس الإسلامية وأسبانيا النصرانية، والحروب المستعرة بين المغرب الإسلامي عامةً ومن جاورهم من أهل الكتاب، أضف إلى ذلك الأحوال المعيشية المتطورة والتي شغلت بال الأندلسيين والمغاربة خصوصاً مع اختلاطهم بالنصارى فقد عُرف المجتمع الأندلسي بأنه مجتمع له بعض العادات والتقاليد البعيدة عن مسلمي الشرق الإسلامي، فقد كان مجتمعاً متفتحاً.

صيغة السؤال عن النازلة:-

لقد تعددت صيغ السؤال عن النازلة، ولكن يمكن حصر الشكل العام المكون للنازلة وهو كما يلي: البدء بالبسملة، والحمدلة، والصلاة والتسليم على الرسول ﷺ، ثم الثناء على المفتي وتقديره والدعاء له، بالإضافة إلى ذكر ألقابه، كما أن نص السؤال يحتوي على بعض العناصر التاريخية من أحداث سياسية أو أوضاع اجتماعية واقتصادية وأماكن تاريخية وحوادث زمانية، ويُذكر اسم السائل ووظيفته، ويُعرض السؤال على المفتي أو الفقيه بثلاث أساليب، وهي: العرض الشفهي المباشر من السائل نفسه، أو العرض الشفهي بالواسطة بين السائل والمفتي، أو السؤال عن طريق المكاتبة^(١).

إهتمام المستشرقين والعرب بدراسة النوازل:-

فطن العديد من المستشرقين إلى أهمية دراسة النوازل والكتب الفقهية للاستفادة من مادتها في دراسة التاريخ الحضاري للمجتمعات الإسلامية، فقد نبه المستشرق الألماني شاخت (Schacht) في دراسته الموجزة لتاريخ القانون الإسلامي على أهمية النوازل الفقهية، وعلى حد قوله فإن "المجتمع الإسلامي سيظل رهيناً بمدى فهم ودراسة هذه النوازل والاستفادة من مادتها الخام"، أيضاً يشاركه رأيه جاك بيرك (Berque) والذي يعتبر من أقطاب الباحثين

(١) مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية، ص ٣١٦.

(٢) شاخت، جوزيف: J.Schacht (١٩٠٢-١٩٦٩م) تخرج من جامعتي برسلاو، وليبيزيج، وعين أستاذاً فى جامعة فرايبورج (١٩٢٧م)، وتولى مع برونشفيج مجلة الدراسات الإسلامية، وقد اشتهر بدراسة التشريع الإسلامى وبيان نشأته وتطوره وتأثره وأثره. (نجيب العقيقى: المستشرقون، دار المعارف، ط٥، ج٢، ص٤٦٩).

(٣) بيرك، جاك: Berque, J., بعد تخرجه فى باريس نزل بالمغرب لدراسة علم الاجتماع، ثم عين مديراً لقسم البحوث الفنية والتجريبية فى سرس الليان بمصر (١٩٥٣-١٩٥٤م). (نجيب العقيقى: المستشرقون، ج١، ص٣٣٦).

في هذا النوع من الدراسات، والعلامة روبرت برونشفيج (1) [Brunschvig, R.] (١) يشاركهم نفس الرأي حتى أن إعجابه بهذا النوع من الدراسات وصل إلى أن اعتبرها منبعاً للحقائق والكنوز النفيسة، أضف إلى كل هؤلاء مجموعة من المستشرقين الأسبان الذين اهتموا بالنوازل، نذكر منهم: لوبث أورتيث [Lopez Ortiz, J.] (٢)، وسلفادور بيلا [S. Vila] (٣)، والمستشرق الفرنسي: ليفي بروفنسال [Levi-Provencal, E.] (٤)، الذي صرح في كتابه "تاريخ أسبانيا الإسلامية" بأن دراسة كتب الفتاوى يساعد كثيراً في فهم تاريخ المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ (٥) كما تشير الفرنسية "رايل آريه" إلى أهمية هذه الكتب بقولها "تشكل هذه الفتاوى أهمية عظيمة ليس فقط في مجال الفقه الإسلامي في الأندلس فحسب، إنما أيضاً في غزارة المعلومات التي تقدمها لنا حول الحياة الإقتصادية والإجتماعية فيه، هذه المعلومات تكاد تخلو منها تقريباً كتب المؤرخين" (٦).

أما بالنسبة للاهتمام العربي بالنوازل فقد بدأ يتزايد خلال الأربع عقود الأخيرة من خلال مجموعة من الباحثين في مصر وتونس والمغرب العربي، في مقدمتهم الأستاذ محمود علي مكي الذي قام بتحقيق مجموعة نوازل مستخرجة من كتاب المعيار للونشريسي ونشرها تحت اسم "أحكام السوق للفقهاء يحيى بن عمر"، وقد أشار إلى الأهمية الكبرى لكتب النوازل (٧) ولا يخفى الدور الكبير الذي ساهم به الأستاذ الدكتور "محمد عبدالوهاب خلاف" في التعريف بكتب

(١) برونشفيج: Brunschvig، ولد في سنة ١٩٠١، هو أستاذ اللغة العربية وحضارتها في كلية الآداب بجامعة بوردو، وتولى مع شاخنت الإشراف على مجلة الدراسات الإسلامية. (نجيب العقيقي: المستشرقون، ج١، ص٣١٥).

(٢) لوبث أورتيث (الأقف): Lopez Ortiz, J.، ولد عام ١٨٩٨م، من الرهبانية الأوغسطينية، وأستاذ تاريخ القانون، وقد كان أسقفاً في سنة ١٩٤٤م. (نجيب العقيقي: المرجع السابق، ج٢، ص٢٠٩).

(٣) سلفادور بيلا: S. Vila، المتوفى سنة ١٩٣٦م، ترجم إلى الأسبانية أقساماً من كتاب الوثائق لابن مغيث مع مقدمة. (نجيب العقيقي: المرجع السابق، ج٢، ص١٩٨).

(٤) ليفي بروفنسال: Levi-Provencal, E. (١٨٩٤-١٩٥٦) نال الليسانس من كلية الآداب بالجزائر (١٩١٣م)، وعين أستاذاً للعربية والحضارة الإسلامية بجامعة باريس، ووكيلاً لمعهد الدراسات السامية في جامعة باريس. (نجيب العقيقي: المرجع السابق، ج١، ص٢٩٣).

(٥) كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الإقتصادية والإجتماعية والدينية والعلمية من خلال نوازل وفتاوى المعيار للمعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦م، ص٩؛ أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية، ص٣٨٣-٣٨٤.

(٦) أنور محمود زنتاتي: كتب النوازل مصدراً للدراسات التاريخية، ص٢-٣.

(٧) محمود علي مكي: كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي، مجلة المعهد المصري بمطرد، المجلد الرابع، العدد ١-٢، ١٩٥٦م، ص٥٩-٦١.

النوازل^(١)، وهذا بعد أن عكف على دراسة نوازل ابن سهل وأخرج سلسلة شيقة من الدراسات منها ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع^(٢)، هذا وقد أشار الدكتور "عبدالعزیز الأهواني" إلى أن الكتب التي تحمل اسم المسائل أو الفتاوى أو النوازل جديرة بالعناية والدراسة، حقيقة بأن يعكف عليها الباحثون في غير الفقه من المؤرخين السياسيين والاجتماعيين، ليستكملوا بذلك بعض ما تفتقر إليه الدراسات التاريخية والأدبية من تصوير البيئة والكشف عن المجتمع والوقوف على مشكلات تلك العصور^(٣).

الاعتراضات والانتقادات التي تعرضت لها النوازل:-

إن كنا قد عرضنا آراء بعض المستشرقين والمؤرخين العرب حول أهمية ما تقدمه لنا النوازل، علينا أيضاً أن نبرز وجهة النظر المعاكسة، فبالرغم من الأهمية التي حظيت بها النوازل إلا أنها لم تسلم من النقض، فقد أخذ بعض الباحثين في التحذير من الاعتماد على مادتها، حيث تنوعت الآراء ما بين مؤيد ومعارض لما تقدمه الكتب الدينية والفقهية للدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالتاريخ الإسلامي، ومن هؤلاء المعارضين، سوفاجه^(٤) الذي وصف هذه المصادر بأنها أبعد عن أن ترتجى منها فائده، وحذر أن يستعملها المؤرخ في دراسته للحياة الاجتماعية، لكن هذا الموقف سرعان ما أخذ يختفي عندما بدأ التعرف الحقيقي على هذه الكتب، وبدأ الباحثون في اعتبارها ذات قيمة توثيقية كبيرة وراهن البعض الآخر على كشفها للتاريخ الحضاري للمجتمع الذي نؤرخ له^(٥).

وترى الباحثة أن كتب النوازل هي كنز ينتظر من ينقب عنه ليكشف حقائق ووقائع من التاريخ الأندلسي، وهي حقائق لا نجدها أحياناً في المصادر التاريخية، والتي ربما غفل عنها المؤلفون أو عدوها غير مهمة، لكنها في الحقيقة تكشف لنا حياة العامة والخاصة في الأندلس

(١) كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية والإقتصادية، ص ٩.

(٢) محمد عبد الوهاب خلاف: ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع، ط ١، ٩٨١م، ص ١٧.

(٣) عبدالعزیز الأهواني: مسائل ابن رشد، مجلة المخطوطات العربية، المجلد الرابع - الجزء الأول، مايو ١٩٥٨م، ص ٧٣.

(٤) سوفاجه، ج: Sauvaget, J: (١٩٠١-١٩٥٠م) ولد في نيور من أعمال دوسيفر، حصل من كلية الآداب في جامعة باريس على ليسانس اللغة العربية فالدكتوراة (١٩٤١م)، قام ببعثات ورحلات إلى تركيا (١٩٣٢-١٩٣٤م)، وفلسطين ١٩٣٣م، والعراق وإيران ١٩٣٤م، وعاون منذ عام ١٩٣٧م على إحصاء المصنفات التي تنشرها مجلة الدراسات الإسلامية، وقد صنّف له بعد وفاته كتاب بعنوان: ذكرى جان سوفاجه (المعهد الفرنسي بدمشق ١٩٥٤م). (نجيب العقيلي: المستشرقون، ج ١، ص ٣١٢).

(٥) أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية في كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبي نموذجاً)، ص ٣٨٣، ٣٨٥.

بمصادقية بعيدة المدى، لم يلوثها مجاملات المؤلفين ولا خوفهم من جور الحكام ولا طمعهم في المناصب والأموال ولا تعصبهم لفئة معينة، لكن بالرغم من ذلك فلا يمكننا الإعتماد عليها دون الرجوع للمصادر التاريخية، ليس لسبب إلا أن الإثنان معاً- النوازل والمصادر- يشكلون وحدة متكاملة العناصر إلى حدٍ كبير.

خصائص النوازل وأهداف دراستها:

اتجه الباحثون في الفترة الأخيرة إلى توجيه جهودهم لدراسة النوازل، حيث أنهم أدركوا الأهمية الكامنة بين ثنايا هذه المؤلفات الفقهية فقرروا نفض الغبار عن صفحات تاريخية ظلت في انتظار من ينقب عنها لسنوات طوال والتي لم يترك أصحابها من الفقهاء مجالاً من مجالات الحياة إلا وأصدر فيها الحكم الشرعي.

فقد امتازت النوازل الفقهية بأربع خصائص، حيث امتازت بالواقعية فهي أحداث ووقائع حدثت بالفعل، كما يقول ابن سهل " التجربة أصل كل فن"^(١)، بالإضافة إلى امتيازها الطابع المحلي فهي ليست فقه مطلق كما هو الحال بالنسبة للكتب الفقهية، وإنما هي مرتبطة بمكان وزمان محددين وموضوع وأشخاص، بالإضافة إلى التجدد المستمر فهي متجددة دائماً لا تقف عند حد، فهي مرتبطة بالزمان والمكان وأحوال الناس المتغيرة دوماً، وأخيراً تنوع التأليف فهي متنوعة الموضوعات مابين اقتصادي واجتماعي وسياسي وديني^(٢).

وبالرغم من أن مادة النوازل تتميز بضخامتها ودسمتها المعلوماتية إلا أن بقاء محتوياتها غير مرتبة غالباً يجعل الباحث في مهمة تنقيب صعبة للغاية^(٣)، وقد عكف الباحثون على دراسة النوازل في ثلاثة اتجاهات مختلفة، حيث عكف البعض على إظهار مدى أهمية النوازل وقيمتها العلمية والأدبية التي يمكن أن نقيدها في الدراسات التاريخية والحضارية وفي المجال التشريعي، كما اهتموا بالتعريف بالفقهاء والمفتين وشيوخهم وثقافتهم، وإهتمت طائفة أخرى من الباحثين بدراسة هذه الفتاوى أو جزء منها، دراسة تحليلية دقيقة لإستخراج مادتها التاريخية لكشف الجوانب الغامضة من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للمجتمع الذي تنتمي إليه،

(١) ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

(٢) مبارك جزاء الحربي: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣٥٧.

(٣) مصطفى الصمدى: مسالك التأليف، ص ٢٠.

وقامت الفئة الثالثة بتحقيق مصنفات النوازل وتخريج مجاميع الأجوبة والأحكام التي أفتى بها كبار الفقهاء في قرطبة^(١) أو إشبيلية^(٢) أو غرناطة^(٣) أو المرية^(٤) أو أي مدينة أندلسية أخرى^(٥).

ومما سبق يمكن حصر الأهمية البحثية والتاريخية للنوازل في عدة نقاط، هي: دقتها في تصوير واقع الحياة وقضايا المجتمع، ومادتها التي لم تقتصر على فئة معينة من المجتمع بل ضمت جميع أطياف الشعب^(٦)، كما تحتوي على معلومات قد تزيح شيئاً من الغموض الذي يكتنف بعض أجزاء التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المغربي والأندلسي، فهي تحتوي على لقطات تاريخية متنوعة في مجالَي الاجتماع والاقتصاد^(٧)، على عكس المصادر الإخبارية

(١) مدينة قُرْطُبَة: بضم أوله، وسكون ثانيه، وضم الطاء المهملة، والباء الموحدة، وهي أعظم مدينة بالأندلس ولا يوجد بالمغرب ومصر والجزيرة والشام ما يشبهها، من كثرة أهلها وسعة رقعتها وفسحة أسواقها ونظافتها وعمارة المساجد وكثرة حمامات وفنادق، كما لها سور من حجارة ومسجدها الجامع جليل عظيم، وهي على ضفة النهر الأعظم، متوسطة بين بلد شرق الأندلس وبلاد غربها. (ابن حوقل: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٠٧؛ الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، مج ٤، ص ٣٢٤؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠م، ص ٧٣؛ حسين مؤنس: وصف جديد لقرطبة الإسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، مج ١٣، ١٩٦٥ - ١٩٦٦م، ص ١٦٤؛ لطفى عبد البديع: نص أندلسي جديد من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمئة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، ج ٢، نوفمبر ١٩٥٥م، ص ٢٩٥).

(٢) مدينة إشبيلية: بالكسر ثم السكون، وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام، وياء خفيفة، مدينة بالأندلس كبيرة عظيمة وتسمى حمص أيضاً، وبها قاعدة ملك الأندلس، وكان بها بنو عباد، ولمقامهم بها خربت قرطبة، وعملها متصل بعمل لبلة وهي غربي قرطبة بينهما ثلاثون فرسخاً، وكانت قديماً فيما يزعم البعض قاعدة ملك الروم، وهي قريبة من البحر يطل عليها جبل الشرف، وهو جبل كثير الشجر والزيتون وسائر الفواكه، كما اشتهرت بزراعة القطن عن سائر بلاد الأندلس. (اسحاق بن الحسين: أكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، تحقيق: فهمي سعد، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٠٧؛ الحموي: معجم البلدان، مج ١، ص ١٩٥؛ الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط ٢، ١٩٨٤م، ص ٥٨؛ لطفى عبد البديع: نص أندلسي جديد من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب، ص ٢٩٢).

(٣) مدينة غرناطة: مدينة بالأندلس قديمة بقرب البيرة، من احسن مدن بلاد الأندلس وأحصنها، ومعناها الرماننة بلغة الأندلسيين، يشقها نهر يُعرف بنهر قلوب، وهو النهر المشهور الذي يلفظ من مجراه برادة الذهب الخالص، وبها جبل الثلج مطل عليها. (أبو محمد الرشاطي - ابن الخراط الإشبيلي: الأندلس في اختصار الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تحقيق: إيميليو مولينا وخايننتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية - معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، ١٩٩٠م، ص ١٧٤؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، د.ت، ص ٥٤٧).

(٤) مدينة المرية: بالفتح ثم الكسر، وتشديد الباء بنقطتين من تحتها، وهي مدينة كبيرة من كورة إلبيرة من أعمال الأندلس، تحل مراكز التجار وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب، فلم يُتقف في الأندلس من يجيد عمل الديباج إجادة أهل المرية، ومن ينسب إليها: أبو العباس العذري المعروف بالدلائي المري. (أبو محمد الرشاطي - ابن الخراط الإشبيلي: الأندلس في اختصار الأنوار، ص ٥٩؛ الحموي: معجم البلدان، مج ٥، ص ١١٩).

(٥) أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية، ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٦) مصطفى الصمدي: مسالك التأليف، ص ٢١/ كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية، ص ٨.

(٧) محمد المغراوي: مسائل العملة والصرف والأسعار في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٦، ١٩٩٥م، ص ٥٩؛ أحمد اليوسفي شعيب: أهمية الفتاوى الفقهية، ص ٣٨٨.

والحوليات التاريخية التي تركز على الحدث السياسي والعسكري في الغالب، أيضاً تكشف لنا العديد من القضايا الفكرية والتشريعية، كما تكشف لنا عن مدى الأصالة في التشريع المغربي والأندلسي وتأثير البيئات الإقليمية فيه، أيضاً نتعرف على النظم القضائية ودور المفتين والمشاورين، بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية النوازل تكمن في جانب آخر ألا وهو الجانب المتعلق بكونها مسائل تُسأل عن طريق المراسلة بعرض سؤال أو أكثر على فقيه شهير، ويجيب عنها بدوره برسالة قد تقصر أو تطول وقد تكون من الأهمية فتشير لها مجاميع الفتوى وتبقى حجة للمتبعين للأحكام فيما بعد^(١)، أيضاً من خلالها نستطيع أن نحدد مكانة الفقيه داخل المجتمع وبيان مصادره العقلية والنقلية بالإضافة إلى إجهاداته الفقهية، كما تحتفظ لنا بمواقف الفقهاء والعلماء من القضايا المعاصرة لهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية^(٢).

هكذا نجد أن مهما اختلف الباحثون على أهمية كتب النوازل، فإنها تبقى من المصادر الأصدق على الإطلاق التي تمنحنا معلومات قيمة في التاريخ الحضاري للمجتمعات والتي تغاضي عنها مؤرخو كتب الحوليات إما لإنشغالهم بتسجيل التاريخ السياسي أو لعدم أهميتها من وجهة نظرهم أو لأي سبب كان، ففهمنا للمجتمع الإسلامي سيظل مرتبطاً بمدى فهم ودراسة النوازل والاستفادة من مادتها الخام التي يجب أن يشملها الباحثون بالدرس والتحقيق والتدقيق.

انتشار المذهب المالكي بالأندلس:

لقد شاع عن الأندلسيون حبهم وعشقهم لمذهب مالك إن جاز التعبير، كما اشتهر عنهم تعصبهم لهذا المذهب منذ دخوله إلى الأندلس أيام الدولة الأموية، حيث أنه لما دخل الإسلام إلى بلاد أسبانيا وتحولت إلى أندلس المسلمين ومنذ هذا الوقت وأصبح الأندلسيون يتبحرون في علوم الدين الإسلامي بل ويتسابقون مع علماء الشرق في التفقه فيه، لذا فقد اشتهر علماء الأندلس وتميزوا في العالم الإسلامي بعلمهم وتفقههم في الدين حتى أنهم فاقوا علماء المشرق في بعض الأحيان، فأصبحوا قبلة لطلاب العلم من كل مكان يشدون إليهم الرحال للاستفادة من علومهم.

لقد استمسك أهل الأندلس بدينهم الجديد لدرجة التعصب وتعدوا في ذلك إخوانهم من دول الشرق الإسلامي^(٣)، فقد كانت للرحلات العلمية التي قام بها الأندلسيون منذ البداية أثر عظيم في نقل مذهب الإمام مالك إلى الأندلس عن طريق تلاميذه الذين درسوا على يديه^(٤) وهم: الفقيه

(١) سعد غراب: مسائل أندلسية إفريقية من القرنين ٨ و ٩ الهجري، مجلة دراسات أندلسية، العدد ١، سنة ١٩٨٨م، ص ٧-٨؛ أنور محمود زناتي: كتب النوازل، ص ١؛ مبارك جزاء الحربي: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣٣٠.

(٢) محمد المغراوي: مسائل العملة والصرف، ص ٦٠ / مصطفى الصمدى: مسالك التأليف، ص ٢١.

(٣) محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية في الأندلس وأثرها في الأدب الأندلسي، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٣٠.

(٤) مبارك جزاء الحربي: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣٥٦.

الجليل "زياد بن شبطون" (١) (ت ١٩٢ هـ)، والفقيه الجليل "الغازي بن قيس" (٢) (ت ١٩٩ هـ/ ٨٠٤ م)، والإثنان رحلا إلى المشرق وقابلا الإمام مالك وأخذا عنه ولما رجعا إلى الأندلس نشروا ما تعلموه على يديه من علوم فقهية، أيضاً من تلاميذ مالك: عيسى بن دينار (٣)، وسعيد بن أبي هند (٤)، والذي سمح لهم جميعاً هشام بن عبدالرحمن (٥) بتدريس مذهب مالك في المسلمين وأخذ القضاة بالحكم به، ولكن من المنصف أن نذكر أن الفضل الرئيسي في نشر مذهب مالك في بلاد الأندلس يرجع إلى ابن شبطون الذي عمل على تعريف الناس بالإمام مالك ومذهبه أكثر من معاصره الغازي الذي كان أكثر حفظاً لموطأ مالك من ابن شبطون، وقد زاد في تثبيت المذهب في الأندلس تلميذ الفقيه ابن شبطون (٦) وهو "يحيى بن يحيى الليثي" (٧)، وقد

(١) ابن شبطون: هو زياد بن عبدالرحمن بن زياد بن عبدالرحمن بن زهير بن ناشرة، الفقيه الأندلسي شبطون اللخمي، يكنى أبو عبدالله، عالم الأندلس، وتلميذ مالك، كان أول من أدخل مذهب مالك إلى الجزيرة الأندلسية، وقبل ذلك كانوا يتفقهون للأوزاعي، وغيره، وكان أحد النساك الورعين، رفض تولي القضاء، وتوفي سنة ١٩٣ هـ، وقيل ١٩٢ هـ. (الشيرازي: طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٥٢؛ الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٢١٨؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ١٣، ص ١٧٧-١٧٨/ ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٣٧٠).

(٢) الغازي بن قيس: الإمام شيخ الأندلس، أبو محمد الأندلسي المقرئ، ارتحل وأخذ العلم عن: ابن جريج، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، ومالك وغيرهم، وروى عنه: عبدالملك بن حبيب، وحفظ الموطأ وهو من موالى بنو أمية، توفي سنة ١٩٩ هـ. (الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٣٢٤؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٣٢٢-٣٢٣).

(٣) عيسى بن دينار: هو عيسى بن دينار القرطبي، فقيه الأندلس ومعلمهم الفقه، وكان أفقه من يحيى بن يحيى، عظم قدره وأخذ عن ابن القاسم، توفي بطليطلة سنة ٢١٢ هـ. (المقرئ: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨ م، ج ٢، ص ٧، ٤٦؛ الحجوي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، ١٩٢١ م، ج ٣، ص ٩٥).

(٤) سعيد بن أبي هند: روى عن أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وابن عباس، وعبيدة السلماني، ومطرف بن عبدالله بن الشخير، وروى عنه ابنه عبدالله بن سعيد، ويزيد بن أبي حبيب وآخرون، وكان ثقةً وفاضلاً، وتوفي في أول خلافة هشام. (المقرئ: نفع الطيب، ج ٢، ص ٤٦؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٧، ص ٩٦).

(٥) هشام بن عبد الرحمن: هو هشام بن عبدالرحمن الداخل بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان، أبو الوليد: ثاني ملوك الدولة الأموية بالأندلس، ولد بقرطبة في سنة ١٣٩ هـ/ ٧٥٦ م، وولاه أبوه ماردة، وبويع بعد وفاة أبيه سنة ١٧٢ هـ، وكان حازماً شجاعاً شديداً على الأعداء، راغباً في الفتح، بنى عدة مساجد وتم بناء جامع قرطبة، شبيهه أهل الأندلس بعمر بن عبد العزيز، توفي بقرطبة سنة ١٨٠ هـ/ ٧٩٦ م. (ابن عذاري: البيان المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س كولان- إلفي بروفنال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣ م، ج ٢، ص ٦١؛ ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠ م، ج ٤، ص ١٥٩؛ الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م، ج ٨، ص ٨٦).

(٦) سعد عبدالله بشري: الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس (٤٢٢-٤٨٨ هـ / ١٠٣٠-١٠٩٥ م)، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٩٨١-١٩٨٢ م، ص ٢٦٦ / مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٢٩١-٢٩٢ / عبدالعظيم شرف الدين: تاريخ التشريع الإسلامي وأحكام الملكية والشفعة والعقد، ط ٣، ١٩٨٥ م، ص ١٩١.

(٧) يحيى بن يحيى الليثي: يكنى أبا محمد، وهو من مضمودة طنجة وينتمي إلى بني ليث، تتلمذ على يد زياد بن شبطون، كان يبجله الأمير عبد الرحمن بن الحكم، كانت وفاته في سنة ٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م. (الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٣٨٢؛ عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، لبنان، ج ١، ص ٣١٠-٣١٨).

أشار ابن حزم إلى مكانة هذا الفقيه بقوله^(١): " فكان لا يلى قاضٍ فى أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"، فقد بلغ منزلة سامية فى الدولة الاموية، حتى أن الأمويين كانوا يستشيرونه فى تعيين القضاة فكان لا يُشير إلا بأصحابه من المالكيين ومن طبيعة الناس أنهم يسعون لبلوغ المناصب لذلك سار عوا إلى دراسة المذهب المالكي للحصول على الجاه والسلطة^(٢)، وهكذا أصبح المذهب المالكي شيئاً فشيئاً المذهب الرسمي فى الأندلس.

وبطبيعة الحال إن كنا قد تحدثنا عن أهم العلماء الذين ساهموا فى نشر المذهب المالكي، لا يجب أن نغفل عن دور الفقيه سحنون^(٣)، فقد راسل الإمام مالك^(٤) وسمع من ابن القاسم^(٥) وأشهب^(٦) وغيرهم، وقد تزود من العلم بمصر ثم عاد إلى المغرب ومن أعظم كتبه " كتاب المدونة " وهو يلى الموطأ فى كتب المذهب المعتمدة، والمدونة عند أهل الفقه يماثل كتاب سيبويه عند أهل النحاة كما يقول ابن رشد^(٧).

(١) ابن حزم: رسائل ابن حزم الاندلسي، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج٢، ص٢٢٩.

(٢) سعد عبدالله البشري: الحياة العلمية فى عصر ملوك الطوائف، ص٢٦٦.

(٣) سحنون: هو سحنون عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التتوخي، شيخ المغرب أبو سعيد التتوخي الحمصي ثم القيروانى الفقيه المالكي سحنون، ولد سنة ١٦٠هـ، هو قاضى القيروان ومصنف المدونة، دخل إلى مصر وقرأ على ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب، ويرع فى مذهب مالك، انتهت إليه رئاسة العلم بالمغرب، وسحنون اسم طائر، لُقّب به لحدته فى المسائل، وتوفى سنة ٢٤٠هـ من شهر رجب. (الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص١٥٦؛ الفقطنى: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ج٢، ص٥٤؛ الذهبى: تاريخ الإسلام، ج١٧، ص٢٤٧-٢٤٩؛ الحجوى: الفكر السامى، ج٣، ص٩٩-١٠٠).

(٤) الإمام مالك: هو مالك بن أنس بن مالك بن ابى عامر بن عمرو بن الحارث، الإمام الحافظ فقيه الأمة، شيخ الإسلام أبو عبد الله الأصبحى المدنى الفقيه امام دار الهجرة، حدث عن نافع وعبدالله بن دينار، وغيرهم الكثير، قال عنه الشافعى: إذا ذكرت العلماء فمالك النجم، عاش مالك ٨٦ سنة، واختلف فى تاريخ ميلاده أما سنة وفاته فاتفق العلماء عليها وهى ١٧٩هـ، واختلفوا فى يوم وشهر وفاته (الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص٦٧-٦٨؛ عياض: ترتيب المدارك، ج١، ص٥٨-٦٥؛ الذهبى: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٨م، ج١، ص٢٠٧-٢٠٨، ٢١٣؛ حسين الحاج حسن: النظم الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، دت، ص٩٣).

(٥) ابن القاسم: هو عبدالرحمن بن خالد بن جنادة، الإمام أبو عبدالله العتقى، عالم الديار المصرية، أحد الأعلام وأكبر اصحاب مالك القائلين بمذهبه، سمع منه ومن: نافع بن أبى نعيم، وعبدالرحمن بن شريح، وبكر بن مضر، وروى عنه أصبغ بن الفرج، وآخرون، وكانت وفاته فى سنة ١٩١هـ/٨٠٦م. (الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص١٥٠؛ عياض: ترتيب المدارك، ج١، ص٢٥٠؛ الذهبى: تاريخ الإسلام، ج١٣، ص٢٧٤-٢٧٥؛ ابن فرحون: الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محيى الدين، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، ج١، ص٤٦٥).

(٦) أشهب: هو أشهب بن عبدالعزيز بن داوود بن إبراهيم، أبو عمرو القيسى العامرى المصرى الفقيه، قيل اسمه سُكين وأشهب لقبه، وُلد سنة ١٤٠هـ لثمان بقين من شعبان، سمع من: الليث، ومالك، ويحيى بن أيوب وغيرهم، وروى عنه المواز الفقيه، وسحنون، وعبدالملك بن حبيب، توفى أشهب فى سنة ٢٠٤هـ. (الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص١٥٠؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ج١، ص٢٣٨؛ الذهبى: تاريخ الإسلام، ج١٤، ص٦٤-٦٥).

(٧) مناع قطان: تاريخ التشريع الإسلامى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٦م، ص٣٥٧.

ومن الجدير بالذكر أن الأندلسيين اتبعوا قبل مذهب مالك مذهب الأوزاعي^(١) إمام أهل الشام فكانوا يدرسون في مجال العلوم الدينية التشريع والاجتهاد حسب مذهب الأوزاعي^(٢)، والذي كان يمتاز فقهه بالناحية العلمية فهو يرى " أن كل ما هو نافع للمسلمين ويتفق مع صالح الجمهور فهو من الإسلام مادام لا يتعارض مع أوامره ونواهيه"، لكن علينا أن نشير إلى أن عدم وجود تلاميذ للأوزاعي في الأندلس ليدونوا مذهبه كان من سوء حظه، في حين أن مذهب مالك ساعد على انتشاره تلاميذه، فأصبح المذهب المالكي في الأندلس ثابتاً لا يتغير وكان الفقهاء جاهزين دائماً لإبعاد أية بدعة دينية وجاهزين لتلقي النظريات والفلسفات الجديدة القادمة من بلاد العباسيين، فيذكر أن بعض المعتزلة نجحوا في دخول الأندلس لكنهم سرعان ما غادروها عن طريق البحر، أيضاً تم إتهام الفيلسوف ابن مسرة (ت ٣٩١هـ)^(٣) بأنه من دعاة المعتزلة وأنه ناشراً لها، ثم ما لبث أن تم إيقاف تلاميذه عام ٩٦١م، وسجنهم ثم حرق كتبه^(٤).

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من سيادة المذهب المالكي، إلا أن ذلك لم يمنع وجود مذاهب فقهية أخرى، فقد كان هناك فقهاء في الأندلس يتبعون مذاهب فقهية أخرى، لكنها لم تكن من القوة بحيث تنافس المذهب المالكي^(٥)، الذي طغى على عقول الأندلسيين، وإذا كنا نلمس انتشار المذهب الظاهري في الأندلس على يد إمامه ابن حزم فإننا لا نستطيع القول بانحسار المذهب المالكي أو تضرره، فالظاهرية في الأصل مذهب من مذاهب التفسير قبل أن تكون مذهباً من مذاهب الفقه، كما أن المجتمع الأندلسي لم يكتف في تدينه بمذهب فقهي وسط كالمذهب الشافعي السائد في مصر وبلاد الشام^(٦)، هذا وقد أشار الشعراء إلى أن الأندلس لم يبق فيها من يستغل الدين أو يتاجر بالعقائد:

(١) مذهب الأوزاعي: نسبة إلى عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام وفقههم وعالمهم، توفي سنة ١٥٧هـ/٧٧٤م، وكان مذهبه ظاهراً بالأندلس إلى حدود سنة ٢٢٠هـ، ثم تناقص واشتهر مذهب مالك، وكان مذهبه مشهوراً بدمشق إلى حدود سنة ٣٤٠هـ. (الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٩، ص ٤٨٣ - ٤٩٨).

(٢) المقرئ: نفع الطيب، ج ٣، ص ٢٣٠.

(٣) ابن مسرة: هو محمد بن عبدالله بن مسرة، أبو عبدالله، متصوف متفلسف أندلسي من دعاة الإسماعيلية، من أهل قرطبة، اتهم بالزندقة فخرج هارباً، وتردد بالمشرق مدة، ثم انصرف إلى الأندلس، وكان يحرف التأويل في القرآن، وقد رد عليه جماعة من أهل المشرق، واستتاب بعض أتباعه وأحرق ما وجد عندهم من كتبه، وتوفي سنة ٣١٩هـ/٩٣١م. (ابن الفريسي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٤١ - ٤٢؛ الزركلي: الاعلام، ج ٦، ص ٢٢٣).

(٤) جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ترجمة: ريمة الفوال، دار الكتاب العربي، ٢٠٠١م، ص ١٩٧.

(٥) سعد عبدالله البشري: الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف، ص ٢٦٧.

(٦) محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية، ص ٣٢.

كاذى قام بجمع الزنج بالبصـرة والقرمطى بالإحساء^(١).

لكن من خلال دراستنا لكتاب فتاوى ابن رشد، وجدنا ظهور بعض الأشخاص المُدعين للدين ممن يستغلونه لخدمة أغراضهم الشخصية، كما وجد بعض الأشخاص ممن كانوا يحاولون نشر البدع والأفكار الهدامة بين الناس، لكنهم لم يفلحوا فى ذلك، ولم يكن لهم صدى بين الناس. وعلى ضوء ما سبق فإن المجتمع الأندلسى تعلق بالمذهب المالكى وجعله على رأس جميع المذاهب، فالدين عندهم الإسلام والمذهب عندهم مذهب مالك، فيمكننا القول بأن الأندلس تمتعت بوحدة مذهبية جمعت الأهالى حولها، فقد كان لانتشار وتعميم المذهب المالكى فى الأندلس سبباً فى تمتع الفقهاء بمركز أدبى وعلمى متميز.

أسباب إنتشار المذهب المالكى فى الأندلس:

كما سبق وأشرنا إلى أن وجود تلاميذ مالك فى الأندلس من الأسباب الرئيسية التى ساعدت على انتشار هذا المذهب بين الناس، لكن هناك آراء أخرى تشير إلى أن سبب انتشار مذهب مالك هو أن الأمويين أرادوا تأسيس مذهب دينى قوى يستطيع مواجهة أخطار الخصومات والخلافات، ومواجهة الطوائف الدينية الأخرى، كما أرادوا أن يظهرُوا كمسلمين أقوياء يمكنهم منع أى تدخل خارجى^(٢)، وهناك سبب آخر يُرجع البعض إليه انتشار المذهب المالكى وهو أن الإمام مالك لما انتقلت الفتوى إليه كان فى الأندلس الحكم بن هشام بن عبدالرحمن^(٣) الأموى (٧٨٦-٨٢٢م)، فقد سأل الإمام مالك بعض الأندلسيين عن سيرة الحكم فوصفت له سيرته فأعجبت مالكا لكون سيرة بنى العباس فى ذلك الوقت لم تكن بمرضية فقال الإمام مالك: "نسال الله تعالى أن يزين حرمانا بملككم، فوصلت المسألة إلى الحكم وعلم مكانة مالك وجلالة قدره، فحمل الناس على مذهبه وترك مذهب الأوزاعى"^(٤)، ووصل أهل الأندلس

(١) قاله أبو العلاء المعرى: هو الشيخ العلامة، شيخ الآداب، أحمد بن عبدالله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد بن سليمان القحطاني، ثم التنوخى المعرى الأعمى، اللغوى، الشاعر، صاحب التصانيف السائرة، وُلد سنة ٣٦٣هـ/٩٧٣م، وكانت علته ثلاثة أيام، حيث توفى أوائل شهر ربيع الأول من سنة ٤٤٩هـ/١٠٥٧م. (الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٢٣-٢٥، ٣٩).

(٢) جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ١٩٧.

(٣) الحكم بن هشام: هو الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل، الأموى، أبو العاص: كان مولده فى سنة ١٥٤هـ/٧٧١م، أول من جند الأجناد بالأندلس وجمع الأسلحة والعدد، وارتبط الخيول على بابه، وهو الذى مهد الملك لعقبه فى تلك البلاد، كان يباشر الأمور بنفسه، شديداً، جباراً ضابطاً لأمر مملكته، لُقّب بالربضى، وسار إلى الفرنج فى سنة ١٩٦هـ، فافتتح الحصون وعاد إلى قرطبة منتصراً، كانت وفاته فى سنة ٢٠٦هـ/٨٢٢م. (عبد الواحد المراكشى: المعجب فى تلخيص أخبار المغرب، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ط١، ١٨٤٧م، ص ١٢؛ الزركلى: الأعلام، ج٢، ص٢٦٧-٢٦٨).

(٤) المقرئ: نفع الطيب، ج٣، ص٢٣٠؛ محمد سعيد الدغلى: الحياة الإجتماعية، ص٣٠.

بولعهم بمذهب مالك إلى درجة أنهم كانوا في قرطبة " لا يولون حاكماً إلا بشرط أن لا يعدل في الحكم عن مذهب ابن القاسم " (١).

لكننا نرجح السبب الأول، وهو حاجتهم لتأسيس مذهب قوى يواجه الأخطار والانقسامات، كما نعتقد أن سبب انتشار أى مذهب دينى بين الناس هو كونه ملائماً لطبيعة حياتهم، حيث يُقدم لهم حلولاً لكل مشاكلهم دون تعقيد بالنسبة لهم.

القضاة وفقهاء المالكية بالأندلس فى عصر ملوك الطوائف والمرابطين:

لقد تمتع القضاة والفقهاء فى الأندلس بمكانة كبيرة خاصة فى ذلك العصر - فترة الدراسة - حيث لعبوا فيه دوراً هاماً فى التأثير على مجريات الأمور السياسية من خلع ملوك الطوائف إلى مساندة المرابطين فى سيطرتهم على الأندلس، بالإضافة إلى حاجة الحكام لهم فى ترسيخ أمور دولتهم ومشاورتهم فى بعض الأمور، وقبل الخوض فى الحديث عن القضاء فى الأندلس رأينا أن نذكر نبذة عن تعريف القضاء وشروط وصفات واختصاصات القاضى.

بدايةً يُعرف القضاء فى اللغة على أنه: " انقطاع الشئ وتمامه، فيقال: قضى الحاكم إذا فصل فى الحكم، وقضى دينه أى قطع لغريمه قبله بالأداء، وقضيت الشئ أحكمت عمله، وقضى القاضى بين الخصوم أى قد قطع بينهم فى الحكم " (٢)، أما اصطلاحاً فالقضاء عبارة عن: "ولاية الحكم شرعاً لمن له أهلية الفتوى بجزئيات القوانين الشرعية على أشخاص معينين من البرية"، وقيل إنه عبارة عن ولاية شرعية على الحكم والمصالح العامة من قبل الإمام (٣)، ويقول ابن خلدون: " وهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل بين الناس فى الخصومات حسماً للتداعى وقطعاً للتنازع، إلا أنه بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة، فكان لذلك من وظائف الخلافة ومندرجاً فى عمومها، وكان الخلفاء فى صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم ولا يجعلون القضاء إلى من سواهم " (٤).

(١) المقرئ: نفع الطيب، ج ٣، ص ٢١٦.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مج ١٥، ص ١٨٦-١٨٨.

(٣) حسن على حسن: الحضارة الإسلامية فى المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، مكتبة الخانجى، ط ١، ١٩٨٠م، ص ١٥٦؛ محمد أحمد إبراهيم: الحضارة الإسلامية، مراجعة وتقديم: عبادة كحيل، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠١٣م، ص ٩٣-٩٤.

(٤) ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة القرآن، ٢٠٠٦م، ص ٢٣٠.

ومن شروط اختيار القاضى أن يتصف بعفة النفس والتزهر عن المال الحرام، كما أن إعجاب الحاكم بورع وزهد فقيهه ما تكون سبباً فى اختياره لمنصب القضاء غالباً^(١)، بالإضافة إلى منصب القضاء كان هناك ما يعرف بإسم جهاز المشورة القضائية أو خطة الشورى والتي وجدت على عهد الخلافة الأموية ووجدت من جديد على عهد المرابطين ولكن بمستوى أعلى وأوسع، ويترأس هذا الجهاز ما يسمى بصاحب الفتيا الذى يقوم بترشيح الفقهاء للشورى فيعينهم الخليفة أو الوالى بدوره بناء على هذا الترشيح^(٢)، ويتولى صاحب خطة الشورى إيداء الرأى والفتوى فى مسائل الأحكام، وقد عرفت مؤلفاتهم بإسم "توازل الحكام" وهى الكتب الخاصة بكبار شيوخ الفقه^(٣) والفتوى من الفقهاء المشاورين^(٤).

منصب قاضى الجماعة واختصاصاته :

يعد صاحب منصب قاضى الجماعة الشخصية الثالثة من حيث الأهمية فى بلاد الأندلس، فهو يأتى بعد الأمير والحاجب^(٥)، ويعد أعلى منصب قضائى فى الأندلس فهو يوازى منصب وزير العدل بالمصطلح الحديث، ويترأس خطة القضاء بالأندلس^(٦) ومقره فى مدينة قرطبة وكان

(١) حسين نصار: تعيين القضاة فى التاريخ الإسلامى، مجلة الدارة، ١٩٩٤م، ص ٧٦.

(٢) ابن رشد: مسائل ابن رشد (الجد)، تحقيق: محمد الحبيب التجكانى، دار الجيل- بيروت، دار الآفاق الجديدة- المغرب، ط ٢، ١٩٩٣م، مج ١، ص ٣٩.

(٣) حسن على حسن: الحضارة الإسلامية، ص ١٦٥؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣١٥.

(٤) الفقهاء المشاورين ومفردهم "فقيه مشاور"، وكان كبيرهم يسمى شيخ الفتيا أو شيخ المسلمين أو رئيس البلد، وهؤلاء الفقهاء المشاورين كانوا دائماً يحيطون بالأمير حيث كان يستشيرهم فى كبار شؤونه، ويقال إن فقهاء المالكية قد ابتدعوا هذه الخطة لأنهم كانوا يرفضون تولى القضاء أو الوظائف العامة مكثفين بالتدريس وإفتاء الناس، جدير بالذكر أن القضاة كانوا أن يستشيروهم فيما يُحيرهم من المشاكل الفقهية الكبرى والتي اختلفوا عليها، كما كان من حقهم حضور مجالس القضاة فى العاصمة وقواعد الكور ليروا كيف يقضون بين الناس، ولم يكن لهم مقر معين فقد كان القضاة يرسلون لهم بالمسائل والنوازل فى بيوتهم يستفتوهم فيها أو تعقد لذلك مجالس خاصة لهذا الغرض، وفى عهد المرابطين قام أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين بجعل الحد الأدنى للمشاورين أربعة من الفقهاء لمن يتولى منصب القضاء، فلا يقطع أمراً ولا حكماً إلا بحضور هؤلاء الأربعة وتظل القضايا معلقة إذا لم يقدم جهاز المشورة مشورته، وبهذا أصبح المشاورين شرطاً لا يستغنى عنهم القاضى، لكن إذا تباينت الأراء كان من حق القاضى أن يختار فيما بينها، وبهذا يتضح أن القاضى لم يكن له سلطة على المفتى فالأخير له حرية الإجتهد وإيداء الرأى بعيداً عن القاضى. (ابن رشد: مسائل ابن رشد (الجد)، ص ٣٩ - ٤٠؛ حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم فى الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ٢٢؛ عبدالقادر ربوح: الأحباس ودورها فى المجتمع الأندلسى، ص ٣٠-٣١، ٣٦؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣١٥).

(٥) حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة، ص ٣٣٠.

(٦) تعد خطة القضاء من أعظم الخطط فى الأندلس والتي هابها العلماء وخاف بعضهم توليها، واعتبروها من أخطر الولايات وأعظمها قدراً. (مصطفى الهروس: المدرسة المالكية بالأندلس إلى نهاية القرن الثالث الهجرى نشأة وخصائص، المملكة المغربية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٧م، ص ٢٠٥).

يُعين مباشرة من الأمير بعد استشارة الوزراء وكبار الشخصيات، فيتم اختياره بعناية شديدة وتدقيق بالغ وكان أقل خطأ يؤدي إلى عزله من منصبه^(١)، جدير بالذكر أن أول من اتخذ لقب قاضي الجماعة كان "يحيى بن يزيد التجيبي"^(٢) (ت ٢٤٢هـ) فكان قاضي قرطبة قبله يسمى قاضي الجند والواضح أن المقصود بالجماعة هنا هي جماعة القضاة^(٣)، لأنه كان أعظم رتبة ومنزلة من بقية القضاة فصاحبه كان يُشرف على القضاء في جميع أنحاء الأندلس^(٤).

ويُكلف قاضي الجماعة بعدد من المهام منها: القضايا المدنية والتجارية والاجتماعية والجنائية والإدارية بالإضافة إلى قضايا الدماء والحدود والأحباس وبيت المال وخطة الأحكام^(٥)، كما يُشرف على الإمامة والخطابة وأحياناً يتولاها بنفسه، كما يقوم بترشيح قضاة الأقاليم للخليفة أو الأمير الذي يقوم بتعيينهم، ولا يخرج من إختصاصه إلا إعداد الجيوش وجباية الخراج^(٦).

وقد تولى في عهد المرابطين قاضيان للجماعة، الأول كما ذكرنا سابقاً يُشرف على قضاة الأندلس ومقره قرطبة، أما الثاني فكان يُشرف على قضاة المغرب ومقره بمراكش^(٧) ويعرف أحياناً "بقاضي الحضرة"، وبُحکم منصبه كان مقرباً من أمير المسلمين كما كان يستشيريه أيضاً^(٨)، ومن أهم من تولى هذا المنصب بقرطبة: أبو بكر يحيى بن عبد الرحمن ابن

(١) ابن رشد: مسائل ابن رشد، ج ١، ص ٣٧/ محمد محمود عبدالله: الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٩٩٧م، ص ١٤٤.

(٢) يحيى بن يزيد التجيبي: كان متولياً للقضاء حين دخول عبد الرحمن بن معاوية لقرطبة، فقام بتثبيتته على القضاء ولم يعزله، ولقب بقاضي الجماعة، ومن قبل كان يسمى صاحب هذا المنصب قاضي الجند. (الخشنى: قضاة قرطبة وأفريقيا، تحقيق: السيد عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤م، ص ٢٨-٢٩).

(٣) كان قاضي الخلافة بالبلاد الشرقية يدعى "قاضي القضاة". (النهاي: تاريخ قضاة الأندلس، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٣م، ص ٢١؛ ابن رشد: مسائل ابن رشد، ج ١، ص ٣٧).

(٤) حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص ١٦٠؛ أمينة صالحين: الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب زمن المرابطين ٤٨٤ - ٤٥١هـ / ١٠٩١-١١٤٧م، رسالة ماجستير، الجماهيرية العربية الليبية، ٢٠٠٧م، ص ٨٠.

(٥) خطة الأحكام: ويعرف صاحبها بصاحب الأحكام ويختص بالفصل في القضايا البسيطة، ويتم إختيار صاحب الأحكام من أهل الثقة المعروفين بالعلم والنزاهة. (ابن عبدون: رسالة في الحسبة من كتاب ثلاث رسائل أندلسية في الآداب والحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م، ص ١٠).

(٦) ابن رشد: مسائل ابن رشد، ج ١، ص ٣٧-٣٨؛ محمد محمود عبدالله: الأثر السياسي للعلماء، ص ١٤٥.

(٧) مدينة مراكش: بالفتح ثم التشديد، وضم الكاف، وشين معجمة، أعظم مدينة بالمغرب وأجلها، وهي في البر الأعظم بينها وبين البحر عشرة أيام في وسط بلاد البربر، وهي تقع شمال أغمات وعلى اثني عشر ميلاً منها بداخل المغرب، وكان أول من اختطها يوسف بن تاشفين من الملمثين في سنة ٤٧٠هـ. (كاتب مراكشي من القرن السادس الهجري: الاستبصار في عجائب الأمصار، تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٨٥، ص ٢٠٨؛ الحموي: معجم البلدان، مج ٥، ص ٩٤؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٤٠).

(٨) محمد محمود عبدالله: الأثر السياسي للعلماء، ص ١٤٤.

وافد اللخمي^(١)، وأبو القاسم أحمد بن حمدين التغلبي^(٢)، وأبو الوليد محمد بن رشد، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف التجيبي المعروف بابن الحاج^(٣)، هذا وقد تولى منصب قاضي الجماعة في بلاد المغرب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللخمي^(٤)، وأبو سعيد خلوف بن خلف الله الصنهاجي^(٥)، وأحياناً يُسند إلى قاضي واحد الإشراف على القضاء في العدوتين كما حدث مع الفقيه أبي عبد الملك مروان بن عبد الله ابن سمجون اللواتي^(٦) والذي فوض إليه أمير المسلمين يوسف بن تاشفين شؤون الأندلس والمغرب^(٧).

مكانة الفقهاء والقضاة في بلاد الأندلس :

لقد حظى الفقهاء والقضاة بمكانة هامة في بلاد الأندلس عند الخاصة والعامة، فمما سبق ذكره عن أهمية القضاء ومنصب القاضي كان من الطبيعي أن يحظى صاحب هذا المنصب بمكانة عظيمة بين طبقات المجتمع، وفي السطور القادمة سنوضح ما كان يتمتع به الفقهاء والقضاة من منزلة مهمة.

- (١) يحيى بن وافد: تولى القضاء سنة ٤٠١هـ، فاستقل به خير إستقلال يقول عنه ابن حيان: كان آخر كملاء القضاة بالأندلس علماً وهدياً ورجاحة ودينياً، تقلد الشورى في عهد العامرية، وكان من الأشداء على فتنة البربر فلما تغلبوا على قرطبة أمر سليمان بن الحكم بصلبه فتم ذلك حتى رفع عنه الصلب وأمر بحبسه فظل فيه حتى أخرج ميتاً في ذي الحجة سنة ٤٠٤هـ. (النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ٨٨ - ٨٩).
- (٢) القاضي ابن حمدين: ابن حمدين (ت ٥٢١هـ): فقيه قرطبي من بيت علم ودين وفضل، تولى قضاء الجماعة بقرطبة مرتين أولاً بعد أبيه القاضي محمد بن حمدين وذلك من سنة ٥٠٨-٥١١هـ، وثانيهما من سنة ٥١٥هـ بعد أبي الوليد بن رشد الجد (ت ٥٢٠هـ) وكان نافذاً في أفعاله. (ابن بشكوال: الصلة، ج ١، ص ٨١؛ النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٠٣ / القطان: نظم الجمان، ص ٧٤).
- (٣) التجيبي المعروف بابن الحاج (ت ٥٢٩هـ): من كبار علماء قرطبة ومفتيها، كان معدوداً في المحدثين والأدباء، تولى قضاء الجماعة بقرطبة سنة ٥٢٨هـ، وقتل مظلوماً سنة ٥٢٩هـ وهو يتولاها. (ابن بشكوال: الصلة، ج ٢، ص ٥٥٠؛ النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ١٠٢؛ ابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩٠م، ص ٢٣٤).
- (٤) أبو محمد عبدالله بن محمد اللخمي: (ت ٥١٣هـ) أصله من نكور وسكن سبتة، سمع من أبي علي الصديقي (ت ٥٩٤هـ) وأخذ عنه بسبته، وسمع من أبي الأصبغ وأبي الوليد الباجي، تولى قضاء الجماعة بمراكش. (ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي الصديقي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصرية - دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٢١٠ - ٢١١).
- (٥) خلوف بن خلف الله: وهو من البربر ويكنى أبا سعيد دخل الأندلس وسمع بقرطبة من أبي بحر الأسدي وولى قضاء غرناطة للمرابطين سنة ٥١٠هـ، وولى قضاء مدينة فاس، وولى قضاء الجماعة بمراكش، وتوفى بمدينة فاس وهو يتولى قضاءها سنة ٥١٥هـ، ويذكر آخرون أن وفاته ٥١٦هـ. (ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبدالسلام الهراس، دار الفكر، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٢٥٤؛ ابن عطية: فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجدان - محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م، ص ١٣٧ - ١٣٨).
- (٦) أبي عبد الملك مروان بن عبدالله بن سمجون اللواتي (ت ٢٥٨هـ): يقول عنه القاضي عياض بأنه زعيم المغرب وشيخه وذو الجاه العريض والقول المسموع فيه. (عياض: الغنية، ص ٢٥٨).
- (٧) النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ٢١؛ محمد محمود عبدالله: الأثر السياسي للعلماء، ص ١٤٤ - ١٤٥.

فمن خلال المصادر التاريخية نلمس المركز الهام الذي تمتع به الفقهاء فى عصرى الإمارة والخلافة الأموية^(١)، كما احتفظوا بمكانتهم أيضاً فى العصور اللاحقة سواء عصر ملوك الطوائف أو عصر المرابطين فى القرن الخامس الهجرى عندما عزم ملوك الطوائف على الاستجداد بالمرابطين اجتمعوا بكبار القضاة واستشاروهم فى ذلك، والدليل على احترام الخاصة للفقهاء ما ذكر عن المعتمد بن عباد أنه نزل عن دابته عندما لقى الفقيه ابن الطلاع^(٢) احتراماً له وتقديراً لعلمه^(٣).

ومما ذكر عن الأندلسيين أنهم كانوا يطلقون كلمة " فقيه " على من يريدون تعظيمه، فقد يقولون للكاتب أو النحوى أو اللغوى " فقيه " لأنها من أرفع السمات عندهم، كما أن المثلثين كانوا يسمون الأمير العظيم منهم فقيه^(٤) كنوع من التقدير والتعظيم، ونظراً لتلك المكانة التى حظى بها الفقهاء فقد وصل بعضهم لدرجة مُستشار للأمرء، ووصل الأمر لدرجة إلزامهم للأمرء بآرائهم الفقهية^(٥)، فعلى سبيل المثال: نجد يحيى بن يحيى الليثى^(٦) يلزم الخليفة الداخل بصيام شهرين متتابعين فى كفارة كان يمكن أن تؤدى عنه بإعتاق رقبة^(٧).

على أن تلك المكانة قد بلغت ذروتها فى عهد المرابطين، فنجد بعض الفقهاء قد نالوا ثروات واسعة إلى جانب الجاه والعزة والرفعة، فبعضهم صاروا يدخلون المدن دخولاً رسمياً

(١) حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة، ص ٢٢.

(٢) ابن الطلاع: أبو عبد الله محمد بن فرج مولى محمد بن يحيى، يعرف بابن الطلاع القرطبي، الفقيه المالكي، مفتى الأندلس ومسندها فى الحديث، ولد فى ذى القعدة سنة أربع وأربعمئة، كان فقيهاً عالماً، ولى الصلاة بقرطبة، روى عن يونس بن عبدالله بن مغيث وغيره، وتوفى سنة سبع وتسعين وأربعمئة. (الضبي: بغية الملتمس، ج ١، ص ١٦٠ - ١٦١؛ ابن سعيد: المغرب فى حلى المغرب، ص ١٦٥؛ الذهبى: تاريخ الإسلام، ج ٣٤، ص ٢٦٧).

(٣) فايز عبد النبي فلاح القيسى: أدب الرسائل فى الأندلس فى القرن الخامس الهجرى، دار البشير، ط ١، ١٩٨٩م، ص ٤١.

(٤) محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية فى الأندلس، ص ٣٣ / سعد عبدالله البشرى: الحياة العلمية فى عصر ملوك الطوائف، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ / جودة هلال - محمد محمود: قرطبة فى التاريخ الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص ١٠٢.

(٥) الذهبى: سير أعلام النبلاء، مج ١٠، ص ٥٢٤.

(٦) يحيى بن يحيى الليثى: هو يحيى بن يحيى بن كثير، الإمام الكبير، فقيه الأندلس، أبو محمد الليثى البربرى المصمودى الأندلسى القرطبي، ولد فى سنة ١٥٢هـ، سمع من الفقيه شبطون وآخرون، ثم ارتحل إلى المشرق، حيث سمع من الإمام مالك الموطأ، توفى فى رمضان سنة ٢٩٨هـ. (ابن الفرضى: تاريخ العلماء والرواة، ج ٢، ص ١٧٦؛ الذهبى: سير أعلام النبلاء، مج ١٠، ص ٥١٩ - ٥٢٥).

(٧) محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية فى الأندلس، ص ٣٣.

يشبه دخول الأمراء، فما هو القاضي عياض^(١) عندما قام برحلة إلى الأندلس سنة ٥٠٧هـ— أرسل أمير المسلمين علي بن يوسف إلى قاضي الجماعة ابن حمدين يأمره بالإعتناء به^(٢)، وقيل في استقباله: " خرج الناس للقائه، من العامة ما لا يحصى، وكذلك أعيان البلد خرجوا إليه ركاباً حوالى مائتى راكب "^(٣).

توضح تلك الرواية المكانة العظيمة التي حظى بها الفقهاء في ظل دولة المرابطين، ومما يؤكد ويثبت تلك المكانة العظيمة هو أن نائب أمير المسلمين الأمير تاشفين بن علي بن يوسف^(٤) غضب على أمير غرناطة بسبب أنه لم يقابل القاضي أبو بكر بن أسود^(٥) بما يستحق من حفاوة وتقدير عندما مر به متجهاً إلى قرطبة، فأرسل له يعاتبه على هذا التقصير^(٦)، كما نجد المصادر التاريخية مليئة بتعظيم الفقهاء، فتصف بعضهم " بعلو الرتبة " و " سمو الرياسة " و " الحظوة والعزة والرفعة "، إضافة إلى ذلك المراسلات الموجهة للفقهاء تلك المراسلات المليئة بأفخم العبارات التي توحى بالهيبة والإجلال، لذا فإنه من الطبيعي أن يقول الباجي في وصيته لأبنائه: " هل تريان أحداً أرفع حالاً من العلماء، وأفضل منزلة من الفقهاء، ويحتاج إليهم الرئيس والمرعوس ويقتدى بهم الوضع والنفيس "^(٧).

(١) القاضي عياض: هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن محمد بن موسى بن عياض بن يحيى بن بضم الصاد قبيلة من حمير- القاضي أبو الفضل السبتي، ولد بسبته وأصله من الأندلس، أجاز له الحافظ أبو علي الغساني، ورحل إلى الأندلس وأخذ عن القاضي أبي عبدالله محمد بن حمدين، وابن عتاب، وابن رشد، وابن الحاج وغيرهم، توفي بمراكش في جمادى الآخرة سنة ٥٤٤هـ ودفن فيها، وكان يبلغ حين وفاته ثمان وأربعين سنة. (الضبي: بغية الملتصق، ص ٤٣٧؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٧، ص ١٩٨-٢٠١؛ محمد بن محمد مخلوف: شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ، ج ١، ص ١٤٠-١٤١؛ الحجوى: الفكر السامى، ج ٤، ص ٥٨-٥٩).

(٢) إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الإجتماعى للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، ١٩٩٧م، ص ١٤٣.

(٣) المقرئ: أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩م، ج ٣، ص ١١.

(٤) تاشفين بن علي بن يوسف: أمير المسلمين، ابن أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، المصمودى، تولى تاشفين بعد وفاء أبيه في سنة ٥٣٧هـ/١١٤٣م، وكانت أيامه سنتين وشهرين، وعلى يده انقرض ملك المرابطين، كانت وفاته في سنة ٥٣٩هـ/١١٤٥م، حيث سقط بفرسه من على جرف إلى جهة البحر على حجارة، فتهشم ومات فى الحال، وبموته انتهت دولة المرابطين، واشتدت دولة الموحدين، حيث استولوا على تلمسان فى سنة ٥٤٠هـ. (ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٧، ص ١٢٤-١٢٦/الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ٤٩٥-٤٩٦).

(٥) أبو بكر بن أسود: هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن أحمد بن أسود الغساني (ت ٥٣٦هـ/١١٤٢م) فقيه من أهل المرية، كان من الفقهاء المشاورين، وتولى القضاء بمرسية مدة طويلة، لم تذكر المصادر فترتها، غير أنه لم تُحمد سيرته فصرف عن القضاء وسكن بمراكش حيث توفي بها. (ابن بشكوال: الصلة، ج ٢، ص ٥٥٣).

(٦) محمد محمود عبدالله بن بيه: الأثر السياسى للعلماء فى عصر المرابطين، ص ١٤٦.

(٧) إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث فى التاريخ الإجتماعى، ص ١٤٥.

لقد عاش بعض الفقهاء حياة بذخ وترف، فقد سكنوا الدور الفخمة والقصور التي فاقت قصور بغداد جمالاً وروعة، وملكوا العبيد والمماليك وتأنقوا في المأكل والملبس وتسروا بالنساء، أضف إلى ذلك الجزية التي كانوا يتقاضونها، كما عملوا بالتجارة واستغلوا مكانتهم الروحية في البيع والشراء، كما شكلت الرشوة إحدى طرق ثرائهم فلم يتورعوا عن استعمالها لخدمة مصالحهم، فنجد الفقيه أبو غالب العبدري أطلق أخاه من السجن بمالقة بألف دينار رشوة^(١). وأياً كان من أمر فإن الفقهاء والقضاة كان منهم من استغل سلطته ومكانته الروحية ليتصدر قمة الهرم الاجتماعي ويستحوذ على الثروات، في حين كان هناك من تزهد في الدنيا ورفضوا تولى المناصب وتورعوا عن استغلال مكانتهم.

المدح والذم الذي تعرض له الفقهاء من قبل الشعراء والعامّة :

ومن الطبيعي أن يتجه الشعراء ويولوا أنظارهم وقبلتهم إلى تلك الطبقة من الفقهاء لمدهم والتكسب من ورائهم سواء كسب المال أو الوساطة والنفوذ لدى الأمراء، ومن أبرز وأهم الفقهاء الذين توافد عليهم الشعراء طمعاً في عطاءاتهم، الفقيه " ابن حمدين " الذي وصفه ابن بسام قائلاً: " والفقيه قاضي الجماعة أبو عبد الله بن حمدين هذا في وقتنا غرة الزمان الزاهرة، وآية الإحسان الباهرة، أحد من تقدم على أهل الفضل، تقدم الاسم على الفعل " ^(٢). وعلى الرغم من مدح بعض الشعراء للفقهاء إلا أنهم أيضاً هاجموا الفقهاء الذين لم يبسطوا أيديهم بالأموال والهبات، حيث قاموا بهجائهم ونقدتهم نقداً لاذعاً، فنجدهم يصورون في شعرهم تسلط بعض الفقهاء واستغلال نفوذهم، واستخدامهم للمذهب المالكي لنيل المناصب، وهو ما جعل أحد الباحثين يسميهم " بتجار الدين " ^(٣).

ومن الشعراء الذين قاموا بهجاء القضاة ابن خفاجة^(٤)، حيث يقول :

درسوا العلوم ليملكوا بجدالهم فيها صدور مراتب ومجالس.
وتزهدوا حتى أصابوا فرصة في أخذ مال مساجد وكنائس^(٥).

(١) ابن الأبار: المقتضب من كتاب تحفة القادم، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري- دار الكتاب اللبناني، القاهرة- بيروت، ط٢، ٩٨٢م، ص١٨٣.

(٢) ابن بسام الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القسم الأول، مج٢، ص٨٣٩.

(٣) إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، ص١٤٧.

(٤) ابن خفاجة: أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجة الأندلسي الشاعر، كان مقيماً بشرق الأندلس، وله ديوان شعر، وكان رئيساً مفخماً، وعاش ٨٣ سنة، وتوفي في سنة ٥٣٣هـ/١١٣٨م. (ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص٥٦-٥٧؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج٣٦، ص٣١٢-٣١٣).

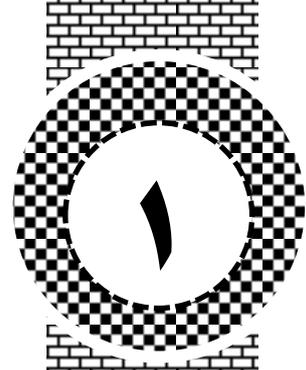
(٥) المقرئ: نفح الطيب، ج٣، ص٣٠٣.

ونجد الأمثال الشعبية قد تناولت أيضاً القاضى وظلمه فى بعض الأحيان، يقول المثل:
 "افتنا ياقاضى يرحمك الله"، "بَحْلُ مظلوم لباب القاضى"، "ما بين قاضى وزامر"^(١).
 وهكذا لم يتعرض الفقهاء للذم والسخط من قبل الشعراء فقط وإنما انضم أيضاً إليهم
 بعض العامة الذين انتقدوا سلوك الفقهاء وطمعهم، أضف إلى ذلك نفور بعض الأندلسيين منهم
 بسبب عصبيتهم وتشددهم، فقد عرف عن أهل الأندلس أنهم لا يطيقون السلطان ولا يخضعون
 للحكام إلا راغماً، لذا كثرت شكاوهم وسخريتهم منهم^(٢).

وعلى ضوء ما سبق فإننا يمكن أن نرسم صورة توضح وضع طبقة الفقهاء والقضاة فى
 المجتمع الأندلسى، حيث نجد أنه بالرغم من أنهم تبوؤوا مكانة علمية واجتماعية مهمة، وتصدروا
 قمة الهرم الاجتماعى منذ عهد الدولة الأموية بالأندلس مروراً بعصر ملوك الطوائف حتى
 عصر المرابطين، وحصولهم على أعلى المناصب والرتب والأموال والهدايا والهيئات، إلا أن
 منهم من فضل الابتعاد عن السلطة وفضلوا أن يكونوا رجال دين وليسوا رجال سلطة ونفوذ،
 حيث اكتسبوا من فضل البُعد عنهم حب العامة، ومثلاً وجد القضاة والفقهاء المشهورون بالورع
 والتقوى وجد أيضاً القضاة والفقهاء الذين لجأوا لبعض الطرق غير المشروعة لزيادة نفوذهم
 وسلطانهم، وهكذا لا يمكننا أن نعمم الحكم على هذه الطبقة بالفساد أو الورع والتقوى.

(١) الزجالى القرطبى: أمثال العوام فى الأندلس، تحقيق وشرح: محمد بن شريفة، القسم الثانى، منشورات وزارة الدولة
 المكلفة بالشئون الثقافية، ص ٩٠، ١٣٨، ٣٤٧، أمثال رقم: ٤٠١، ٦٠٩، ١٥١٦.

(٢) حسين مؤنس: سبع وثائق جديدة، ص ٢٣؛ إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث فى التاريخ الاجتماعى، ص ١٤٧.



إِصْبَاحُ الْأَوَّلِ

التعريف بابن رشد وأحوال الأندلس فى عصره (٤٥٠-٥٢٠هـ / ١٠٥٨-١١٢٦م)

- أولاً: التعريف بالقاضى ابن رشد الجد. □
- ✦ مولده ونشأته. □
 - ✦ شيوخه وتلاميذه.
 - ✦ ألقابه وصفاته.
 - ✦ مكانته العلمية ومؤلفاته.
 - ✦ الوظائف والمناصب التى تولاه.
 - ✦ تركه لمنصب قاضى الجماعة.
 - ✦ سفارة ابن رشد إلى المغرب وفتوى تغريب النصرى.
 - ✦ وفاة ابن رشد الجد.
 - ✦ التعريف بكتاب فتاوى ابن رشد، وجامع الفتاوى.
 - ✦ مشكلة الخلط بين ابن رشد الجد وابن رشد الحفيد.
- ثانياً: سمات العصر الذى عاش فيه ابن رشد.
- ✦ الجانب الاقتصادى والثقافى خلال عصر ابن رشد. □

الفصل الأول

التعريف بابن رشد وأحوال الأندلس في عصره

(٤٥٠-٥٢٠هـ / ١٠٥٨-١١٢٦م)

أولاً: التعريف بالقاضي ابن رشد الجد:

أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة بجامعها، ويطلق عليه الجد للتميز بينه وبين حفيده ابن رشد الفيلسوف (محمد بن أحمد)^(١)، فهو الإمام العالم المحقق المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف زعيم الفقهاء بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وإليه المرجع في حل المشكلات متقنناً في العلوم بصيراً بالأصول والفروع فاضلاً ديناً إليه الرحلة، عارفاً بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه، بصيراً بأقوالهم واتفقهم واختلافهم نافذاً في علم الفرائض والأصول^(٢)، ويذكر ابن بشكوال أن تلميذه الفقيه أبا مروان عبد الملك بن مسرة ذكر عنه أنه كان يصوم يوم الجمعة دائماً في الحضر والسفر، لقد وصل ابن رشد لمكانة مرموقة متميزة بين أهل الأندلس، فهو يمثل مرحلة مهمة في تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي وتعميق أسسه النظرية والتطبيقية^(٣).

مولده ونشأته:

وُلدَ محمد بن رشد في شوال من سنة ٤٥٠هـ / ١٠٨٥م بقرطبة، في بيت علم مشهور بالصلاح والجلالة والقدر، يذكر ابن فرحون عن والد ابن رشد "أحمد بن محمد" أنه: "كان من أهل العلم والجلالة والعدالة"^(٤)، وكانت أسرته تسكن سرقسطة^(٥) ثم انتقلوا إلى قرطبة، ويظهر

[١] عن هذا الخط والتعرف بابن رشد الحفيد، راجع نفس الفصل ص ٤٨.

[٢] عياض: الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ص ٥٤؛ الضبي: بغية الملمتس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٨م، ص ٥١؛ الذهبي: العبر في خبر من غير، تحقيق: محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج ٢، ص ٤١٤؛ الياقوبي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج ٣، ص ١٧١؛ النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ٩٨ - ٩٩؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ٢٤٩؛ ابن قنفذ: الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٩٨٣م، ص ٢٧٠؛ ابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٩٨٦م، مج ٦، ص ١٠٢؛ البغدادي: هدية العارفين دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م، ج ٢، ص ٨٥؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٤٦؛ محمد بن محمد بن خلوفا: شجرة النور الزكية، ج ١، ص ١٢٩.

[٣] ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٦؛ محمد المغراوي: مسائل العملة والصرف والأسعار في العصر المرابطي، ص ٦٠.

[٤] أحمد بن محمد بن رشد: والد ابن رشد الجد أشار ابن فرحون أنه كان حياً سنة ٤٨٢هـ، لكنه لم يذكر له تاريخ وفاة. (ابن فرحون: الديباج، ج ١، ص ١٩٨).

[٥] سرقسطة: بفتح أوله وثانيه ثم قاف مضمومة وسين مهملة ساكنة وطاء مهملة، بلدة مشهورة بالأندلس تتصل أعمالها بأعمال تطيلة ذات فواكه عذبة لها فضل على سائر فواكه الأندلس، مبنية على نهر كبير، وهو نهر منبعث من جبال القلاع. (ياقوت الحموي: معجم البلدان، مج ٣، ص ٢١٢؛ الحميري: صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٩٦-٩٧؛ ابن غالب: قطعة من كتاب فرحة الأنفس، ص ٢٨٧-٢٨٨).

أن ابن رشد أصله غير عربي، حيث أن تلاميذه الذين ترجموا له سردوا سلسلة نسبه دون أن ينسبوه إلى أي قبيلة عربية، بل قيل إنه لا يعرف له نسب في قبائل الأندلس، كما أن هناك من ينسبه لبني إسرائيل، وذلك بعد أن تم نفي حفيده ابن رشد الفيلسوف إلى مدينة إيسانة^(١) - مدينة اليهود - على إثر محنته^(٢).

نشأ ابن رشد وتلقى تعليمه في ظل دولتين من دول ملوك الطوائف حيث أنه وُلد وتلقى السنوات الأولى من تعليمه في نهاية حكم دولة بني جهور^(٣)، واستكمل دراسته وقضى الفترة الأولى من شبابه في ظل دولة بني عباد، حيث أنه كان يبلغ من العمر اثني عشر عاماً لما استولى المعتمد بن عباد على مدينة قرطبة في سنة ٤٦٢هـ (أول يونية ١٠٧٠م)^(٤) لذا لم يكن له دورٌ سياسي واضح في تلك الفترة على عكس دوره في عصر المرابطين.

□ (١) مدينة إيسانة (إيسنة): وهي مدينة اليهود ولها ريبض يسكنه المسلمون وبعض اليهود وبه المسجد الجامع وليس على الريبض سور والمدينة مدينة متحصنة بسور حصين، واليهود يسكنون بجوف المدينة ولا يداخلهم فيها مسلم البتة وأهلها أغنياء مياسير أكثر غنى من اليهود الذين ببلاد المسلمين، ومن إيسانة إلى مدينة قرطبة أربعون ميلاً. (الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ج ٢، ص ٥٧١-٥٧٢).

□ (٢) حيث سخط عليه الخليفة المنصور وجرده من منصبه ونفاه إلى قرية إيسانة وأمر بإحراق معظم كتبه، وأصدر منشوراً إلى كافة أنحاء المملكة يحذر فيه الناس من الفلسفة، وقد اختلف المؤرخون في أسباب تلك النكبة، فرجح البعض ومنهم ابن أبي أصيبعة أن سببها الحسد والغيرة وأنها مكيدة حاكها المقربون من البلاط، بينما ذهب آخرون أن السبب هو "استخفاف ابن رشد بالأمير فكان يخاطبه بقوله " أسمع يا أخی "، كما أنه كتب في كتاب الحيوان عبارة " ورأيت الزرافة عند ملك البربر"، فغضب الأمير بسبب هذا وكاد أن يقتله لولا شفاعة أهل إشبيلية، وهناك رأى آخر يقول أن النكبة تعود لأسباب تتصل بالعقيدة، وهذا الرأي بعيد عن الواقع وذلك بسبب أن المنصور كان على علم بمؤلفات ابن رشد وكان يشاركه حب الفلسفة، وعلى أية حال فإن المنصور حرم دراسة الفلسفة، وأخذ يضطهد المشتغلين بها، غير أن هذه المحنة لم تستمر طويلاً فقد عفا عنه المنصور بعد أقل من ثلاث سنوات، ودعاها ثانية إلى مراکش، ولم يشمل العفو ابن رشد فقط وإنما شمل كل الفلاسفة وذلك في سنة ٥٩٥هـ / ١١٩٨م، وربما كان هذا العفو بسبب حاجة الأمير إلى ابن رشد فقد عاد إليه حبه وشغفه بالفلسفة. (ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، مج ٣، ص ٣١٩-٣٢٣؛ محمد لطفى جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص ١١٤؛ أنخل جنثال بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٢).

□ (٣) للمزيد عن دولة بني جهور راجع: (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٣٢؛ المقرئ: نفع الطيب، ج ١، ص ٤٣٩؛ ابن بسام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ق ١، ص ٦٠٢-٦٠٦؛ ابن سعيد: المغرب فى حلى المغرب، ج ١، ص ٥٦-٥٧؛ ابن خاقان: مطمح الأنفس ومسرح التأنس فى ملح أهل الأندلس، تحقيق: حسن يوسف خريوش، مكتبة المنارة، ط ١، ص ١٩٨٩م، ص ١٨٠-١٨٦؛ دوزى: ملوك الطوائف ونظرات فى تاريخ الإسلام، ترجمة: كامل كيلانى، ط ١، ص ٩٣٣م، ص ٢٢٢؛ فلنتينا سليمان: مملكة إشبيلية زمن بنى عباد وعلاقتهم الداخلية والخارجية (٤١٤-٤٨٤هـ / ١٠٢٣-١٠٦٩م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٢م، ص ٧٣-٧٤).

□ (٤) للمزيد عن دوله بنى عباد واستيلائهم على قرطبة راجع: (ابن حيان: المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق: محمود مكى، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٦٥؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٥١؛ المقرئ: نفع الطيب، ج ١، ص ٦٢٦؛ ابن خاقان: قلاند العقيان، مج ١، ص ٦٧-٦٩).

شيوخه وتلاميذه :

تتلمذ ابن رشد في البداية على يد والده ثم درس على يد كبار شيوخ قرطبة^(١)، فالمصادر تثبت أنه لم يرحل لطلب العلم كما كان يفعل طلبة العلم في ذلك الوقت^(٢)، ربما ذلك بسبب أن قرطبة كانت من أهم المدن العلمية آنذاك فلم يكن له حاجة في أن يرحل لطلب العلم من مكان آخر، فقد سمع أبا مروان بن سراج^(٣)، وأجاز له أبو العباس العذري^(٤)، كما روى عن أبي علي الغساني الجياني^(٥)، وأحمد بن رزق^(٦)، ومحمد بن خيرة^(٧)، ومحمد بن فرج^(٨)، وغيرهم من علماء وأئمة الأندلس الذين ذاع صيتهم في هذا الوقت.

- (١) ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٦؛ النباهي: تاريخ قضاة قرطبة، ص ٩٨؛ السملالي: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، راجعه: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط ٤، ٩٩٨ م، ص ٥٢-٥٧.
- (٢) ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٦؛ النباهي: تاريخ قضاة قرطبة، ص ٩٨؛ ابن عياض: الغنية، ص ٥٥؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥٠١-٥٠٢؛ ابن فرحون: الديباج، ج ٢، ص ٢٤٩.
- (٣) أبا مروان بن سراج: عبد الملك بن سراج الأموي مولاهام القرطبي كان إمام أهل الأندلس في وقته وسمع من أبيه وجماعة من فقهاء الأندلس وكانت الرحلة إليه من جميع أقطار الأندلس وغيرها، وكان إمام عصره في علم لسان العرب، وضبط لغاتها، أخذ منه ابن رشد وابتغى به، وقد توفي سنة ٤٨٩هـ. (ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٣٦٣؛ ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج ١، ص ١١٥؛ ابن بسام: الذخيرة، ق ١، ص ٨٠٨-٨١٣؛ ابن خاقان: قلائد العقيان، مج ٢، ص ٦٠٥).
- (٤) أبو العباس العذري: هو أحمد بن عمر بن أنس بن دلهانث العذري المري الأندلسي، هو الفقيه المحدث الرواية، المعروف بابن الدلائي، سمع من أبي ذر الهروي، وأخذ عنه الكثير، توفي سنة ٤٧٨هـ. (الحميدى: جذوة المقتبس، ص ١٣٦-١٣٧؛ ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٦٦-٦٧؛ إسماعيل البغدادي: إيضاح المكنون في السذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة إستانبول ١٩٤٧ م، مج ١، ص ١٠٤؛ محمد بن محمد بن مخلوف: شجرة النور الزكية، ج ١، ص ١٢١).
- (٥) أبي علي الغساني: هو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني القرطبي الجياني كان إمام عصره في علم الحديث، وبرع في إتقانه وضبطه حتى لم يكن في عصره أضبط منه، وقد توفي سنة ٤٩٨هـ، وكانت ولادته سنة ٤٢٧هـ. (الضبي: الملتبس، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ١٤٢-١٤٣؛ المقرئ: أزهار الرياض، ج ٣، ص ١٤٩-١٥١؛ الزركلي: الأعلام، ج ٢، ص ٢٥٥).
- (٦) أحمد بن رزق: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رزق القرطبي الأموي كان حافظاً ذكراً، من جلة علماء قرطبة، ومن أهل الفقه والمسائل تفقه بأبي عمر بن القطان، تولى الشورى بقرطبة، توفي سنة ٤٧٧هـ وكانت ولادته سنة ٤٢٧هـ. (الضبي: بغية الملمتس، ص ١٦٧؛ ابن فرحون: الديباج، ج ١، ص ١٨٢؛ محمد بن محمد بن مخلوف: شجرة النور الزكية، ج ١، ص ١٢١).
- (٧) محمد بن خيرة: يكنى أبو عبد الله وهو المعروف بابن أبي العافية، أصله من المرية، وسكن قرطبة، روى عن أبي القاسم حاتم بن محمد وغيره، وكان من جلة العلماء وكبار الفقهاء واشتهر بالحفظ والعلم والذكاء والفه، وقد توفي سنة ٤٧٨هـ. (ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٥٤؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٢، ص ٢٤٥).
- (٨) محمد بن فرج: هو أبو عبد الله بن محمد المعروف بالطلاعي، كان شيخ الفقهاء في عصره، سمع من أبي عمر بن القطان، وسمع منه عالم عظيم ورحل إليه الناس من قطر، وأخذ عنه من شيوخ قرطبة جمع كبير منهم ابن رشد، وقد توفي سنة ٤٩٧هـ. (ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٦٤-٥٦٥؛ الضبي: بغية الملمتس، ص ١٣-١٢٤؛ ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج ١، ص ١٦٥؛ الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م، ج ٤، ص ٢٢٦؛ ابن قنفذ: الوفيات، ص ٢٦٤).

أما تلاميذه فقد تتلمذ على يديه عدد كبير من العلماء والفقهاء آنذاك^(١)، فمنهم من لقيه وسمع منه ومنهم من روى عنه ولم يلقه، وهم: ابنه أبو القاسم أحمد ابن محمد بن أحمد ابن رشد^(٢)، وابن ورد^(٣)، بالإضافة إلى ابن الوزان جامع فتاوى ابن رشد^(٤)، والقاضي عياض^(٥)، وابن مسرة^(٦)، وابن الفرس^(٧)، وأبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة^(٨)، بالإضافة إلى مؤلف

□ (١) ابن فرحون: الديباج، ج ٢، ص ٢٤٩؛ ابن القاضي: جذوة الإقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م، ق ١، ص ٢٥٤-٢٥٥؛ السملالي: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، ط ٢، ١٩٩٣م، ج ٤، ص ٥٢-٥٧.

□ (٢) أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد: هو الإمام المتقن أخذ عن والده ابن رشد وبه تفقه، كما أخذ عن جماعة من الشيوخ منهم أبو بكر ابن العربي، وعنه أخذ ابنه أبو الوليد ابن رشد الحفيد، له شرح على سنن النسائي، وقد توفي سنة ٥٦٣هـ. (ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٨٣؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٩، ص ١٥٠).

□ (٣) ابن ورد: هو أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر التميمي المرى، كان من الفقهاء المحدثين، موفور الحظ من الأدب والنحو والتاريخ، متقدماً في علم الأصول والتفسير، حافظاً متقناً، انتهت إليه الرياسة في مذهب الإمام مالك، وإلى القاضي أبي بكر بن العربي في وقتها، لم يتقدما أحد في ذلك بعد وفاة القاضي أبي الوليد ابن رشد، وقد توفي ابن ورد في ٥٤٠هـ. (ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٨٢؛ الضبي: بغية الملتمس، ص ١٦٧).

□ (٤) ابن الوزان: هو محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن يحيى بن مسعود، أبو الحسن المعروف بابن الوزان، قرطبي فقيه محدث، صاحب الصلاة بجامع قرطبة، روى عن أبي عبدالله بن فرج بن الطلاع وابن رشد الجد، كان معنياً بتقيد الآثار حسن الخط والوراقة، طويل الصلاة كثير الذكر لله تعالى، وكان ديناً فاضلاً، معتنياً بالعلم والآثار، جامعاً لها حسن النقل لجميعها، وقد توفي بقرطبة في جمادى الآخرة سنة ٥٤٣هـ / ١٤٨م، ودفن بالربض، وقد ذكر ابن الوزان في ترجمته قصة طلبه للإجازة من ابن رشد قبل سفره إلى مراكش. (ابن رشد: مسائل ابو الوليد بن رشد (الجد)، مج ٢، ص ١٣٤٤-١٣٤٥؛ ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٩١ ١٦٣؛ الضبي: بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس، ص ١٠١؛ ابن الأبار: المعجم، ص ١٦٢).

□ (٥) القاضي عياض: هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي أبو الفضل، القاضي المحدث الحافظ، ولد ٤٧٦هـ، إنتقل أجداده من بسطة إلى مدينة فاس ثم إلى سبتة حيث ولد فيها القاضي عياض، وسمع من مشيختها وتفقه ببعضهم، روى عن الصدفي وابن حمدين وأبي بكر بن العربي ومحمد بن عتاب وغيرهم، وقد توفي في سنة ٥٤٤هـ بمراكش. (الضبي: بغية الملتمس، ج ٢، ص ٥٧٢؛ المقرئ: أزهار الرياض في أخبار عياض، ص ٤٢؛ ابن الأبار: المعجم، ص ٣٠١).

□ (٦) ابن مسرة: هو أبو مروان عبد الملك بن مسرة بن فرج اليحصبي القرطبي، تفقه بالقاضي أبي الوليد ابن رشد، وكان ممن جمع الله له الحديث والفقهاء، مع الأدب البارع، والفضل والدين والورع والتواضع والهدى الصالح، وكان له منهاج السلف المتقدم، توفي سنة ٥٥٢هـ (ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٣٦٦-٣٦٧؛ الضبي: بغية الملتمس، ص ٣٨٢؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج ٣، ص ٢٢٩؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ١٨).

□ (٧) ابن الفرس: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الغرناطي، أخذ عن ابن رشد وانتفع به، وكان عالماً حافظاً، عالماً بالقراءات والفقهاء، تولى خطة الشورى بمرسية، ثم قدم إلى قضاء بلنسية، فلم تطل مدة ولايته، وخرج مستعفاً عنها، توفي بإشبيلية سنة ٥٦٧هـ، وحُمل إلى غرناطة فدفن بها. (الصفدي: السوافي بالوفيات، ج ٣، ص ٢٠٢؛ ابن العماد: شذرات الذهب، مج ٦، ص ٣٧٠؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٩، ص ٢٩٥).

□ (٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة: وهو مرسى سكن شاطبة، وسمع أبا علي الصدفي وإختص به، وأكثر عنه، وسمع أيضاً أبا محمد بن جعفر، ولازم حضور مجلسه للتفقه به، ورحل إلى غرب الأندلس فسمع أبا محمد بن عتاب وأبا بحر الأسدي وأبا الوليد بن رشد، وتوفي سنة ٥٦٥هـ، ويذكر صاحب مرآة الجنان أنه توفي سنة ٥٦٦هـ. (المقرئ: نفع الطبيب، ج ٢، ص ١٥٨؛ ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج ٢، ص ٨٦؛ الضبي: بغية الملتمس، ص ١٤٢-١٤٣؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج ٣، ص ٢٨٥؛ إسماعيل البغدادي: إيضاح المكنون، مج ٢، ص ٤١؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٧٨٢).

كتاب الصلة عن علماء الأندلس ابن بشكوال^(١)، والذي حضر دروس ابن رشد العلمية وحلقات درسه، وقد أشار إلى مؤلفات ابن رشد بقوله: "سمعنا عليه بعضها وأجاز لنا سائرها"^(٢)، ويقول عنه ابن خير الأموى الإشبيلي: "وممن أخذت عنه ولم ألقه أيضاً الشيخ الفقيه القاضى الإمام العلامة أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد"^(٣).

هكذا فإن ابن رشد قد ذاع صيته في أرجاء الأندلس كافة، حتى أصبح قبلة طلبة العلم والعامّة، حتى الفقهاء والعلماء الذين ذاع صيتهم لجأوا إليه لينهلوا من بحر علمه الواسع، وكل هؤلاء الفقهاء الذين تم ذكرهم كانوا على سبيل المثال لا الحصر، حيث أن ابن رشد أخذ عنه خلق كثير وأخرج شيوخاً وعلماء كبار، فقد إنتهت إليه الرئاسة فى الفقه فى عصره.

ألقابه وصفاته:

بسبب مكانة ابن رشد العلمية فإنه تلقب بعدة ألقاب توضح ما تولاه من مناصب وما وصل إليه من مركز مرموق بين الفقهاء، ليس فقهاء الأندلس فقط وإنما فقهاء المسلمين عامّة، حيث تلقب بـ: الفقيه المشاور، والإمام وشيخ المالكية، قاضى الجماعة بقرطبة وإمام الصلاة بجامعها، وحافظ المذهب وزعيم الفقهاء^(٤)، فقد جمع بين العديد من المناصب مثل القضاء والمشورة والفتوى، فقد كان بحق عالم جليل.

أما عن صفاته، فيقول ابن فرحون^(٥): "كان حسن العلم والرواية كثير الدين، كثير الحياء، قليل الكلام، مشتمّاً نزهاً مقدماً عند أمير المسلمين، عظيم المنزلة، معتمداً فى العظام أيام حياته"، كما كان من أهل الرئاسة فى العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل والوقار، والحلم والسمت الحسن والهدى الصالح كما يوصف بأنه حسن الخلق سهل اللقاء، كثير النفع لخاصته وأصحابه، جميل العشرة لهم، حافظاً لعهدهم^(٦)، ويُذكر أنه كان أنبه فقهاء المالكية ذكراً فى عصره^(٧).

□ (١) ابن بشكوال: هو أبو القاسم خلف بن عبد الملك الخزرجى الأندلسى، مؤرخ من أهل قرطبة تولى القضاء فى بعض جهات إشبيلية، له مصنفات كثيرة، منها: الصلة وهو أشهر مؤلفاته، والغوامض والمبهمات، ورواة الموطأ، توفى سنة ٥٧٨. (ابن الأبار: المعجم، ص ٩١؛ أبو الفدا: المختصر فى أخبار البشر، المطبعة الحسينية، القاهرة، ط ١، ١٩٠٧م - ١٣٢٥هـ، ج ٣، ص ٦٦؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٣٥٣).

□ (٢) ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٧.

□ (٣) ابن خير: فهرست ابن خير الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم الإبيارى، القاهرة، ١٩٨٩م، ج ٢، ص ٥٩٦.

□ (٤) ابن رشد: فتاوى ابن رشد الجد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٨؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥٠١.

□ (٥) الديباج المذهب، ج ٢، ص ٢٤٩.

□ (٦) ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٦؛ السمالي: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، ج ٤، ص ٥٣.

□ (٧) بالنشأ: تاريخ الفكر الأندلسى، ص ٤٧٩.

- مختصر المبسوطة، من تأليف يحيى بن اسحاق بن يحيى بن يحيى .
- مختصر مشكل الآثار للطحاوى .
- تلخيص كتاب الحسن والقبح للحكىمى.
- المقدمات الممهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية.
- التحصيلات المحكمات لأمهات مسائل المشكلات وغير ذلك.
- مجموعة من فتاويه، فى معهد المخطوطات (وهى المجمع فى كتاب فتاوى ابن رشد الذى بين أيدينا).

ومن الجدير بالذكر أن العلماء قد أثنوا على مؤلفات ابن رشد، حتى قيل أنه لم يسبقه إلى تأليف مثلها أحد، وأن كتابى البيان والتحصيل والمقدمات ليس فى المذهب المالكى مثيل لهما ولا لمالك مثلهم^(١).

الوظائف والمناصب التى تولاهما:

أولاً: التدريس:

يُعد التدريس من أول الوظائف التى يعمل بها الفقيه بعد أن يحصل على الإجازة من شيوخه، لكن المصادر لم تمدنا بمعلومات عن بداية ابن رشد للتدريس، وعلى الرغم من ذلك فإننا يمكننا أن نستنتج ذلك من خلال فتاويه، حيث تشير إحدى النوازل إلى أن قاضى سبته أبو عبد الله بن عيسى قد سأله عن الزيادة فى جامع سبته أيام توليه القضاء هناك^(٢)، وهذا القاضى كان قد تولى قضاء سبته ما بين عامى ٤٩٠-٤٩٦هـ^(٣)، وعلى جانب آخر فإن ابن عذارى يشير إلى أن يوسف بن تاشفين قد أمر القاضى محمد بن عيسى ببنيان جامع سبته وزاد فيه حتى أشرف على البحر، وكان بنيانه عام واحد وتسعين^(٤)، أى أن هذا السؤال كان فى عام ٤٩١هـ، مما يشير إلى أن ابن رشد قد بدأ التدريس فى سن مبكرة حيث كان يبلغ من العمر واحد وأربعين عاماً آنذاك.

ثانياً: منصب قاضى الجماعة وصاحب الصلاة بجامع قرطبة:

بالإضافة إلى التدريس فقد تولى منصب قضاء الجماعة بالأندلس فى جمادى الأولى عام ٥١١هـ / ١١١٧م بأمر من أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، ويعد هذا المنصب

[١] ابن القاضى: جذوة الاقتباس، ج١، ص٢٥٥.

[٢] ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٤٦، ص٢٦٢.

[٣] عياض: الغنية، ص٢٨.

[٤] ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٥٨.

أعظم ما تولاه ابن رشد في حياته، لكنه لم يستمر طويلاً حيث أنه استعفى منه بعد أربع سنوات بناءً على رغبته وذلك في سنة ٥١٥هـ / ١١٢١م، فقد كان يرغب في التفرغ لاستكمال ما بدأه من مؤلفات، وإلى جانب توليه القضاء فقد كان صاحب الصلاة بجامع قرطبة الأعظم وهذا المنصب من ضمن مهام القاضى^(١).

ثالثاً: منصب الإفتاء والمشورة القضائية:

كما كان له الفتيا^(٢) والمشورة القضائية^(٣) على مستوى المغرب والأندلس في عهدى ملوك الطوائف والمرابطين، فكان المرجع الأول لكبار القضاة في العدوتين كالقاضى عياض وابن منظور الإشبيلي^(٤)، أيضاً كان مستشاراً لأمير المسلمين على بن يوسف، بالإضافة إلى مختلف طبقات الشعب، حيث يفزعون إليه فيما يقابلهم من مشاكل، وكتاب الفتاوى هو خير دليل على ذلك^(٥).

تركة لمنصب قاضى الجماعة:

ترك ابن رشد منصب قاضى الجماعة وذلك بعد أربع سنوات من توليه إياه، وكان هذا في سنة ٥١٥هـ حيث طلب من أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، أن يعفيه من هذا

□١ ابن عذارى: البيان المغرب: ج٤، ص٦٤؛ عياض: الغنية، ص٥٤؛ ابن زرع: الأنبس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، ١٩٧٢م، ص١٥٤؛ ابن الخطيب: الإحاطة، ج١، ص١١٣-١١٤؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ج٢، ص٢٤٩؛ سعد عبدالله البشرى: الحياة العلمية فى عصر ملوك الطوائف، ص٢٨١؛ محمد بن إبراهيم بن صالح: جهود علماء الأندلس، ص٨٣-٨٤.

□٢ للمزيد عن شروط من تجوز له الفتيا، راجع رأى ابن رشد من خلال كتابه الفتاوى، ج٣، ص٤٢٧، ص١٢٧٥.

□٣ المشورة القضائية: إلى جانب خطة القضاء كان هناك ما يعرف بإسم جهاز المشورة القضائية أو خطة الشورى والتي وجدت على عهد الخلافة الأموية ووجدت من جديد على عهد المرابطين ولكن بمستوى أعلى وأوسع، ويتأسس هذا الجهاز ما يسمى بصاحب الفتيا أو شيخ الفتيا الذى يقوم بترشيح الفقهاء للشورى- ويسموا بالفقهاء المشاورين- فيعينهم الخليفة أو والى بدوره بناء على هذا الترشيح، ويتولى صاحب خطة الشورى إبداء الرأى والفتوى فى مسائل الأحكام، وقد عرفت مؤلفاتهم بإسم "نوازل الحكام" وهى الكتب الخاصة بكبار شيوخ الفقه والفتوى المشاورين. (ابن رشد: مسائل ابن رشد (الجد)، تحقيق: محمد الحبيب التجكانى، المجلد الأول، ص٣٩؛ حسن على حسن: الحضارة الإسلامية، ص١٦٥؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص٣١٥؛ عبدالقادر ربوح: الأعباس ودورها فى المجتمع الأندلسى، ص٣٠).

□٤ ابن منظور الإشبيلي: أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن منظور القيسى المالكى الإشبيلي، فقيه، إمام، محدث، من بيت علم وجمالة، روى عن أبيه وعن ابن عمهم أبى عبدالله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور، أخذ عنه ابن بشكوال، توفى سنة ١٢٥هـ، وله أبع وثمانون سنة. (ابن بشكوال: الصلة، ج١، ص٧٨؛ الذهبى: سير أعلام النبلاء، ج١٩، ص٥١٨).

□٥ ابن رشد: مسائل أبو الوليد ابن رشد، ج١، ص٤٣؛ يونس سانون: إختيارات ابن رشد الفقهية فى الأفضية والشهادات جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ٢٠١١-٢٠١٢م، ص٨٠.

المنصب فأعفاه^(١)، لكن في الواقع السبب الحقيقي وراء تركه لمنصبه مُبهم، فلا يعرف السبب الحقيقي وراء هذا بالرغم من تعدد الأسباب التي سردها المؤرخون، فيقال أنه بسبب انشغاله بتأليف كتاب "البيان والتحصيل"^(٢)، في حين يشير ابن فرحون والقاضي عياض^(٣): أن السبب وراء ذلك هو إندلاع ثورة قرطبة ٥١٤هـ^(٤).

لذا يبدو أن سبب ترك ابن رشد لهذا المنصب لم يكن بسبب انشغاله في التأليف فقط، فسوء سلوك الوالي المرابطي يحيى بن رواد^(٥) خلق نوعاً من التوتر تجاه السلطة المرابطية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع ثورة قرطبة، بالإضافة إلى تداخل سلطات قاضي الجماعة والوالي، كل تلك الأسباب مجتمعة، ربما دفعت ابن رشد إلى التقدم بطلب إعفائه من منصبه متحججاً باستكمال كتابه وبالتدريس.

سفارة ابن رشد إلى المغرب وفتوى تغريب النصراني:

تعد سفارة ابن رشد من أهم الأدلة التي توحى بمكانة ابن رشد وتأثيره على الحياة السياسية بشكل مباشر، حيث تمثل تلك السفارة الدور السياسي الهام الذي كان يقوم به الفقهاء بشكل عام آنذاك وتوضح دور ابن رشد السياسي بشكل خاص حيث أنه يعد أحد رموز التوازن السياسي بين المغرب والأندلس في عهد المرابطين^(٦)، وقد أمدنا المؤرخون بمعلومات مفصلة عن تلك السفارة، من ذلك ما ذكره صاحب الحلل الموشية عن جواز ابن رشد إلى المغرب في

□ (١) طلب الإعفاء من منصبه لما عبر أمير المسلمين يوسف بن تاشفين للأندلس من أجل تهدئة فتنة قرطبة في سنة ٥١٥هـ. (ابن رشد: مسائل أبو الوليد بن رشد، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، ج١، ص ٤٢).

□ (٢) ابن أبي زرع الفاسي: الأئیس المطرب بروض القرطاس، ص ١٦٤؛ حسن على حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، ص ١٧٠ - ١٧١.

□ (٣) الغنية، ص ٥٤؛ الديباج المذهب، ج ٢، ص ٢٤٩.

□ (٤) ثورة قرطبة ٥١٤هـ: يذكر أن سوء سلوك الوالي المرابطي يحيى بن رواد خلق نوعاً من التوتر تجاه السلطة المرابطية، مما أدى إلى إندلاع ثورة قرطبة، وكان سبب تلك الثورة أنه في يوم عيد الأضحى خرج الناس متفرجين، فقام عبداً من عبيده بمد يده إلى امرأة فأمسكها، فاستغاثت بالمسلمين، فحدثت فتنة بين العبيد وأهل البلد، ولما أشار عليه الفقهاء والأعيان أن يقتل واحداً من العبيد الذين أثاروا الفتنة، غضب ورفض ولم يقف الأمر عند هذا الحد ولكنه خرج ليقاتل أهل قرطبة، فقاتلوه وهزموه وقاموا بمحاصرته في قصره فهرب منهم، فقاموا بنهب القصر وحرق دور المرابطين، وأخرجوهم من قرطبة بصورة سيئة، فلما عرف أمير المسلمين بالأمر جمع جيوشه وعبر في سنة ٥١٥هـ، لوضع حد لهذه الفتنة وتهديتها. (ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق: سيد محمد السناري، دار الحديث، ٢٠١٠م، ج ٧، ص ٣١٣ - ٣١٤؛ مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، ١٣٢٩هـ، ص ٦٣).

□ (٥) يحيى بن رواد: يكنى بأبا بكر، كان والياً على قرطبة أيام ثورتها سنة ٥١٤هـ، من قبل الأمير على بن يوسف بن تاشفين. (ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣١٣ - ٣١٤).

□ (٦) محمد المغراوي: مسائل العملة والصرف، ص ٦١.

وعلى ما سبق فقد أفتى ابن رشد بتغريب النصارى المعاهدين وإجلائهم عن الأندلس، عقاباً لهم عن خيانتهم للمسلمين، كما أشار على الأمير ببناء سور مراکش وذلك لتحصينها، حيث قال له: " لا يحل لك سكنى هذه المدينة دون سور"، فبناه وأنفق عليه نحو سبعين ألف دينار^(١)، وكان الطلب الأخير له من الأمير هو أن يعزل أخاه أبا الطاهر تميم^(٢) عن ولاية الأندلس وأن يوليها غيره، وبعد أن أتم رحلته عاد ابن رشد إلى الأندلس، ولعل هذه السفارة كانت آخر ما اضطلع به ابن رشد فقد توفى بعدها بوقت قصير^(٣)، وقد تم أمر تغريب النصارى إلى المغرب في رمضان عام ٥٢٠هـ^(٤).

وفاة ابن رشد الجاد:

توفى ابن رشد ليلة الأحد، ودفن عشية الحادى عشر من ذى القعدة ٥٢٠هـ/١٢٦٦م^(٥)، وذلك في سن السبعين عاماً، وقد دفن في مقبرة العباس، وصلى عليه ابنه القاسم وشهده جمع عظيم من الناس، وكان الثناء عليه حسناً جميلاً، وكان آخر أعماله سفارته إلى المغرب، ولما عاد إلى قرطبة في آخر جمادى الأولى من سنة ٥٢٠هـ/١٢٦٦م، أصابته العلة التي أضجعتة والتي أدت إلى وفاته، وقد تبارى الأدباء والشعراء في تأبينه^(٦).

□١ ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٧٢-٧٣؛ ابن القطان: نظم الجمان، ص١٥١؛ مؤلف مجهول: الحلل الموسوية في ذكر الأخبار المراكشية، ص٦٦.

□٢ أبى الطاهر تميم: تميم بن يوسف بن تاشفين أخو الامير على بن يوسف بن تاشفين، تولى غرناطة بأمر من أخيه على بن يوسف في سنة ٥٠٠هـ حيث ورد عليها في سنة ٥٠١هـ، استولى على جيان وقتل شانجة ابن الأذفونش في معركة عند حصن اقليش في سنة ٥٠٢هـ، كما تولى مدينة تلمسان في سنة ٥٠٤هـ، ثم عاد وتولى غرناطة مرة أخرى في سنة ٥١١هـ، كما تولى اشبيلية بعد ولايته لغرناطة وذلك في سنة ٥١٦هـ وفي سنة ٥١٧هـ صرفه أمير المسلمين عن ولايتها وولاهها لأبو بكر بن على بن يوسف، وتولى أبو الطاهر غرناطة مرة أخرى بالإضافة إلى قرطبة في سنة ٥١٩هـ، ثم عزله في رمضان من نفس السنة وعاد إلى مراکش، وفي تاريخ وفاته خلاف، والأرجح أنه توفى سنة ٥٢٠هـ. (ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٤٨-٤٩، ٥٥، ٦٧؛ ابن خاقان: مطمح الأنفس ومسرح التأنس، ص٣٤؛ ابن القطان: نظم الجمان، ص٦٥).

□٣ النباهى: تاريخ قضاة الأندلس، ص٩٩؛ محمود على مكى: وثائق تاريخية جديدة، ص١٢٤-١٢٦؛ خليل إبراهيم السامرائى وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص٤٤٨؛ عبدالرحمن على الحجى: التاريخ الأندلسى من الفتح الإسلامى حتى سقوط غرناطة، ص٤٣٣-٤٣٤.

□٤ ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٧٣.

□٥ حدد الضبى في كتابه تاريخ وفاة ابن رشد بسنة ثلاثين وخمسمائة (٥٣٠هـ)، وهذا مخالف لما ذكر فى المصادر، حيث أنه مثبت فى المصادر التاريخية تاريخ وفاته فى سنة ٥٢٠هـ. (بغية الملتبس، ج١، ص٢٤).

□٦ ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٧٤؛ ابن بشكوال: الصلة، ج٢، ص٢١٥؛ النباهى: تاريخ قضاة الأندلس، ص٩٩؛ الذهبى: دول الإسلام، ج٢، ص٢٤؛ ابن فرحون: الديباج المذهب، ص٣٧٤؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج٦، ص١٠٢؛ البغدادى: هدية العارفين، ج٢، ص٨٥؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج٣، ص٤٦.

التعريف بكتاب فتاوى ابن رشد وجامع الفتاوى ابن الوزان :

إن كتاب فتاوى ابن رشد موضوع دراستنا في الحقيقة ليس من تأليف الفقيه ابن رشد، فقد قام اثنان من تلاميذه بتجميع الأسئلة التي وردت عليه لبيان الأحكام الشرعية فيها، لذا فالفضل في وصول تلك الفتاوى إلينا يرجع إلى "أبي الحسن الوزان"، و"أبي مروان عبد الملك بن مسرة"، حيث قاما بتجميع فتاوى أستاذهما وشيخهما ابن رشد^(١) وذلك بعد وفاته، ولكن الفضل الأكبر في تجميع هذه الفتاوى يرجع إلى الفقيه أبو الحسن الوزان، صاحب الصلاة بجامع قرطبة (ت ٥٤٣هـ / ١١٤٨م)^(٢)، حيث قام بتجميع الفتاوى والأحكام التي صدرت عن ابن رشد والتي سمعها عنه، فقام بتصنيفها وتبويبها وتقييدها فوصلت لنا بهذا الشكل، لكن الشيء المؤسف أن ابن الوزان لم يضع في هذا الكتاب جميع النوازل التي كانت بين يديه، حيث أنه اكتفى بما رآه مناسباً منها^(٣)، والدليل على ذلك أن محقق كتاب فتاوى ابن رشد- الذي اعتمدنا عليه في الدراسة- قام بتجميع عدد من فتاوى ابن رشد من الكتب الفقهية المختلفة- كما سبق وأن ذكرنا، أيضاً هناك عدد كبير من الفتاوى التي ذكرها بدون تاريخ، جدير بالذكر أن "عبد العزيز بن محمد بن أحمد العبدري، قام بكتابة نوازل ابن رشد عن طريق سماعها من شيخه ابن الوزان وذلك في سنة ٥٣٤هـ^(٤).

ويجب الإشارة هنا إلى أن ابن الوزان هو من أشار على ابن رشد بالتحرك إلى مراکش وعرض أمر الأوضاع في الأندلس على أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين^(٥)، وقبل أن

□ (١) مبارك جزاء الحربي: نماذج من فقهاء المالكية، ص ٣٤١.

□ (٢) ابن بشكوال: كتاب الصلاة، ج ٢، ص ٢٢٧؛ ابن الأبار: المعجم، ص ١٦٢-١٦٣؛ الضبي: بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس، ص ١٣٣-١٤٣.

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، خاتمة ابن الوزان، ص ١٥١٧؛ إحسان عباس: نوازل ابن رشد (من كتاب بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ، مج ٢)، ص ٤٢٣؛ مصطفى الصمدى: مسالك التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي، ص ٣٢؛ محمد حجي: جولات تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٨.

□ (٤) عبد العزيز بن محمد العبدري: من أهل دانية، ويكنى أبا الأصبع، كان معنياً ببقاء الشيوخ ودراسة الرأي، عُرف عنه أنه كان حسن الخط. (ابن الأبار: التكملة، ج ٣، ص ٩١).

□ (٥) ابن الأبار: المعجم، ص ١٦٢.

يشرح ابن رشد في سفارته طلب ابن الوزان الإجازة منه على كل ما درسه على يديه أو سمعه منه، وقد روى ابن الوزان قصة طلبه للإجازة في خاتمة كتاب الفتاوى^(١).

وعلى ما سبق فإنه من الثابت أن ابن الوزان هو جامع فتاوى ابن رشد ومُسجَلها، إلا أن الدكتور محمد حجي أشار إلى أن هناك كتاب آخر في النوازل منسوب إلى أبي الوليد ابن رشد يوجد مخطوطاً في الخزنة العامة بالرباط، وعلى حسب رأيه فإن مقدمة هذا المخطوط^(٢)، تدل على أن ابن رشد كان قد بدأ في جمع فتاوي غيره من الفقهاء المشاورين من معاصريه، لكن انشغاله بتأليف كتابيه "البيان والتحصيل" و "المقدمات والممهّدات" جعله لا يتم مشروعته في جمع الفتاوى، وبهذا يكون لدينا كتابان الأول وهو فتاوى ابن رشد من تجميع تلميذه ابن الوزان، والثاني هو كتاب لم يتمه ابن رشد جمع فيه فتاوى غيره من الفقهاء^(٣).

ونظراً لأن ابن رشد لم يخط هذا الكتاب ولم يجمع فتاويه في كتاب مستقل ولم يجعل لها مقدمة كما فعل لكتابه "المقدمات" و"البيان والتحصيل"، ولم يضع لها إسمًا ولا عنواناً يلتزمه من يأتي بعده، لذا فإنه من الطبيعي أن يختلف العلماء والمؤرخون على عنوان للفتاوى، مما أدى إلى تعدد أسمائها، فكل سماها بحسب ما يراه مناسباً، فأطلق عليها: المسائل، والأسئلة، والنوازل، والأجوبة، والجوابات، والفتاوى^(٤)، ومهما تعددت أسمائها فهي تشير في النهاية إلى كتاب الفتاوى.

□١) حيث قال أن سبب طلبه الإجازة هو أنه وجد إجازة بخط أبي بكر بن أبي خيثمة، مذكور فيه: "قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن سلمة، أن يروى عنه ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني أبو محمد القاسم بن أصبغ، ومحمد بن عبد الأعلى، كما سمعاه مني، وأذنت له في ذلك ولمن أحب من أصحابه فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا، فأنا أجزت له ذلك بكتابي هذا"، وقد أشار ابن الوزان إلى ردة فعل ابن رشد حينما سأله الإجازة، حيث يذكر أنه استغرب سؤاله في البداية ثم أجاز له ما طلب متبسماً. (مسائل أبو الوليد بن رشد (الجد)، مج ١، ص ١٣٤٤ - ١٣٤٥).

□٢) يقول ابن رشد في بداية هذا المخطوط: "وبعد حمد الله تعالى والصلاة على رسوله المصطفى، فإنني بجميل صنع الله بي، وجزيل أفضاله عندي، وحسن عونه لي، أيام نظرت في القضاء والأحكام، وزمن تقييد أحكام غيري من القضاة والحكام، جرت على يدي نوازل استطلعت فيها رأى من أدركت من الشيوخ والعلماء، وانفصلت لدى مسائل نوازل كشف عنها كبار الفقهاء، إذ كانوا من أهل هذا الشأن، بأرفع مكان، وأعلى منزلة، وأعظم درجة، رسوخاً وعلماً، ودرية وفهماً. منها ما شافهتهم فيه، ومنها ما كلمتهم في معانيه، وكنت قد عقلت ذلك حسب وقوعه، لا على ترتيبه وتنويعه، لأنذكر به متى احتجت...". (محمد حجي: جولات تاريخية، ص ٢٨).

□٣) محمد حجي: المرجع السابق، ص ٢٨.

□٤) مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية، ص ٢٨٧؛ يونس سانون: إختيارات ابن رشد الجد الفقهية، ص ٧٤.

وتمثل فتاوى ابن رشد طبقة فقهية مهمة من حيث فتاوى مجتهدى المذهب، وهى طبقة تعتمد مذهب إمامها لكنها ترجح فى نطاق المذهب وتستشهد بالكتاب والسنة فى بعض النوازل، وتتصرف تصرف المجتهدين، إلا أن الغالب على هذه الطبقة أنها لاتخرج عن المذهب ولكنها تختار وتستظهر وضع القواعد وتقسّم وتقيس وتخرج، وهذا ينطبق على فتاوى ابن رشد، فغالباً يلجأ إلى ذلك فى بعض القضايا التى يحدث فيها نزاع وخلاف بين العلماء، فترفع إليه أو يرد فيها على ما انتقد قوله فى مسألة، وتعد فتاوى ابن رشد من نوعية الكتب التى جمعت أجوبة فقيه واحد، والتى تم جمعها من أحكامه خلال مدة قضائه وتوليه الفتوى^(١).

مشكلة الخلط بين ابن رشد الجدل وابن رشد الحفيد:

لقد إختلط الأمر على بعض المؤرخين عند التعريف بابن رشد الجدل وابن رشد الحفيد، كما نسبوا لأحدهم مؤلفات الأخر^(٢)، وذلك نظراً لأنهم يشتركون فى نفس الإسم ولأن كليهما كان قامة علمية كبيرة فى بلاد المغرب والأندلس، فقد ولد ابن رشد الحفيد قبل وفاة جده بأشهر وذلك فى سنة ٥٢٠هـ/١٢٦م، واشتهر بدراسة علم الفلسفة، وتوفى فى التاسع من صفر سنة ٥٩٥هـ/١٢ ديسمبر ١١٩٨م، بمراكش، وصفه الشقندى قائلاً: " فقيه الأندلس، وفيلسوفها الذى لا يحتاج فى نباهته إلى تنبيه"^(٣)، وعرف بأنه: عالم، حكيم، مشارك فى الفقه والطب والمنطق والعلوم الرياضية والإلهية، ولد بقرطبة، ونشأ بها، ودرس الفقه والأصول وعلم الكلام، كان ينشد التوفيق بين الفلسفة والدين، وهو نفسه طبيب، ثم أقبل على علوم الأوائل، ومال إلى علوم الحكماء، وكان قاضى الجماعة بقرطبة ومفتيها^(٤)، ويقال أن دروسه الأولى التى تلقاها كانت فى الفقه وأصوله ثم فى علم الكلام، وكان أساتذته فى تلك العلوم من أشهر فقهاء الأندلس منهم: أبو القاسم بن بشكوال، وأبو مروان بن مسرة، وأبو بكر بن سمحون^(٥)، لكنه كان محباً للفلسفة

(١) مبارك جزاء الحربى: نماذج من فقهاء المالكية، ص ٣٤٨، ٣٢٥.

(٢) محمد فريد وجدى: دائرة معارف القرن العشرين، مج ٢، ص ٢٢٦-٢٢٨.

(٣) ابن سعيد: المغرب فى حلى المغرب، ج ١، ص ١٠٤.

(٤) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٩٤؛ إبراهيم سلمان الكروى: المرجع فى الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٥؛

محمد لطفى جمعة: تاريخ فلاسفة الإسلام، ص ١١٤ - ١١٥؛ حمادى العبيدى: ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية،

ص ٩؛ آنخل جنتال بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسى، ص ٤٠٠.

(٥) أبو بكر بن سمحون: هو أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصارى، الأندلسى، القرطبى، المقرئ، أخذ القراءات عن:

أبى القاسم بن رضا، والعربية عن أبى الحسين بن الطراوة، وكان يقرأ القرآن والنحو، توفى بقرطبة فى سنة ٥٦٣ هـ،

وقيل فى السنة التالية أى ٥٦٤ هـ. (الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٩، ص ١٨٥).

من الكتب في مختلف الجوانب التي برع بها خصوصاً في الجانب الفلسفي الذي تميز وبرع فيه، ولأن أول أمور الخلط بين ابن رشد الجد وابن رشد الحفيد إلى جانب تشابه الأسماء هو الخلط بين مؤلفاتهم، لزم الإشارة إلى مؤلفات ابن رشد الحفيد بصورة مختصرة، وهي كالتالي:

■ في الفلسفة :

اشتهر ابن رشد بكتابه الفلسفية حتى يومنا هذا، فمن مؤلفاته في الفلسفة شروح مؤلفات أرسطو، وكتاب تهافت التهافت المعروف في تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصور الوسطى بعنوانه اللاتيني *De Trinitate et Personis*، وقد ألفه رداً على "تهافت الفلاسفة" لأبي حامد الغزالي، وكتاب "إتصال العقل الفعال بالإنسان"، وله موجز في المنطق ورسائل أخرى مختلفة.^(١)

■ في علوم العقائد:

له كتاب "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الإتصال" وهو يوضح العلاقة بين الفلسفة والشريعة، وكتاب "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة"^(٢).

■ في الفقه:

سار ابن رشد على منهج أبائه وأجداده، فقد عني بالتأليف في علوم الفقه، فألف فيها كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" وهو كتاب في الفقه على مذهب مالك، وكتاب "مختصر المستصفي في أصول الفقه"^(٣).

■ في الفلك :

لدينا ترجمة عبرية للمختصر الذي وضعه لكتاب المجسطي (الكتاب الجليل)، وينسب إليه كذلك كتاب "رسالة عن حركة الفلك"، وكتاب آخر عن إستدارة فلك السماء والنجوم الثابتة^(٤).

■ في الطب :

أهم ما ألف ابن رشد في هذا الميدان "كتاب الكليات" وهو يسمى عند مفكري العصور الوسطى الأوروبيون بإسم كولجيت *Coliget*، والذي يرجح أنه كتبه في الفترة الأولى من

□ (١) إبراهيم سلمان الكروي: المرجع في الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٥؛ أنخل جنثالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٣-٤٠٤؛ جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ٢٠٠.

□ (٢) إبراهيم سلمان الكروي: المرجع في الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٥؛ أنخل جنثالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٤.

□ (٣) عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٣، ص ٩٤؛ أنخل جنثالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٤.

□ (٤) أنخل جنثالث بالنشيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٥.

وقد توفي في التاسع من صفر سنة ٥٩٥هـ/ ١٢ ديسمبر ١١٩٨م، بمراكش بعد عمر طال خمسة وسبعين عاماً إمتدت من سنة ٥٢٠هـ إلى سنة ٥٩٥هـ، وقد دفن بمراكش بمقبرة باب تاغزوت الواقعة خارج السور، ثم نقل بعد ثلاثة أشهر إلى قرطبة، ودفن بمقبرة أبي العباس، ويوجد ضريحه اليوم قرب سور قرطبة، ونصب له تمثال كبير قرب ضريحه^(١).

ثانياً: سمات العصر الذي عاش فيه ابن رشد (٤٥٠هـ / ٥٢٠هـ) :

تعد الفترة التي عاش فيها ابن رشد من أكثر الفترات اضطراباً بالأندلس، فقد اتسمت سياسياً بعدة سمات منها كثرة الحروب واستمرارها بين ملوك الطوائف وتنازعهم على الحكم، فعلى سبيل المثال نجد مدينة قرطبة والتي كانت تخضع لحكم بني جهور لم تسلم من محاولات المعتضد بن عباد ومن بعده ابنه المعتمد في السيطرة عليها وضمها إلى مملكتهم^(٢)، وبالفعل استطاع المعتمد بن عباد أن يقضى على دولة بني جهور في يوم الأحد لتسع بقين من شعبان سنة ٤٦٢هـ (أول يونية ١٠٧٠م)، وذلك بعد أن استمر حكم أبو الوليد محمد بن جهور بقرطبة ستاً وعشرين سنة وستة أشهر ونصفاً^(٣).

وعلى هذا فقد كانت العلاقة بين ملوك الطوائف وبعضهم البعض سيئة، فلم يكن هناك أية روابط أو تعاون مشترك بينهم، بل كانوا دوماً في صراع، مما أدى إلى استغلال ملوك النصارى لهذا الوضع، وعملوا على إضعافهم بعدة طرق منها الوقيعة بين ملوك الطوائف ومعاونة بعضهم ضد بعض وفرض الضرائب عليهم، وهذا ما سنتطرق له في السطور القادمة.

لقد كان هؤلاء الملوك فريسة سهلة للتحاسد والحقد والخلاف والغرور وكان ملوك النصارى يسيطرون عليهم ويتحكمون في قرارات بعضهم فكانوا يشعلون نار الفتن لإضعافهم أكثر فأكثر ويعينوا الضعيف على القوى حتى يضعفوا جميعاً ويسهل عليهم إفتراس هذا القطيع الذي تفرق شمله وضل رعاته، فقد شهد هذا العصر حروباً صليبية حاقدة على المسلمين^(٤) تسعى للقضاء عليهم وإعادة أرض الأندلس إلى حظيرة أسبانيا النصرانية وقد ساعدهم في ذلك النصارى المعاهدون.

(١) حمادى العبيدي: ابن رشد، ص ١٨؛ أنخل جنثال بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٤٠٢.

(٢) History of the Moorish empire in Europe، ص ٧٠٠.

(٣) ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود على مكي، ص ٦٥؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣،

ص ٢٥٩؛ دوزى: ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، ص ٢٢٣-٢٢٤؛ خليل إبراهيم السامرائي وآخرون:

تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص ٢٥٢.

(٤) محمد العروسي المطوى: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، ص ١٠؛ مبارك جزاء الحربي: نماذج من جهود

فقهاء المالكية، ص ٣٣١.

ملوك الطوائف والنصارى الأسبان :

بعد تفكك الأندلس لعدة ممالك وضعف المسلمين، أصبحت الفرصة سانحة للملوك النصارى الأسبان فى الشمال (فى جاليسيا، وقشتالة، وليون، ونافار، وأراجون، وقتلونيا أوكتلونيا)، لكسب موقع أفضل، ولم يعد الحكام المسلمين باستطاعتهم الدفاع عن أراضيهم وعن أنفسهم، لذا فقد لجأ البعض إلى التحالف مع الممالك الشمالية^(١)، ضد أبناء جلدته وذلك فى محاولة ضعيفة منهم فى الحفاظ على ممالك واهية كانت سبباً فى ضياع الأندلس .

كان وجه الإذعان والخضوع لملوك الطوائف يتمثل فى: دفع إتاوات لملوك النصارى، والإستعانة بهم ضد إخوانهم من الأمراء المسلمين، فقد دفع أمراء الطوائف إتاوة شهرية أو سنوية للملوك النصارى، وكانت تسمى باريا [باريا] ^(٢)، وهذا الموقف معاكس تماماً لما كان متبعاً زمن الأمويين حيث كان الملوك النصارى هم من يدفعون الجزية للمسلمين، وقد دفعت الباريا إلى رامون برنجر الأول [رامون برنجر الأول] صاحب قتلونيا خلال سنة ١٠٤٠م، وأصبحت بعد هذا التاريخ ظاهرة واسعة الانتشار، وقد أثار هذا التصرف حفيظة أهالى الأندلس وأثار استيائهم بسبب تخاذل أمراء الطوائف وضعفهم، كما أن وضع المسلمين فى الثغور أخذ فى التدهور منذ بداية القرن الخامس الهجرى عندما إنقلبت موازين القوى السياسية والعسكرية، وأصبح أمراء الطوائف يتهاكون فى خطب ود ملوك النصارى ويدفعون لهم الجزية^(٣).

وعلى ما سبق فإن ملوك النصارى الأسبان قد استغلوا هذا الوضع لصالحهم، فوجد فرناندو^(٤) فى الوقت الذى كان يساعد فيه المنصور بن أبى عامر الصغير^(٥) ضد مجاهد العامرى^(٦)، كان يساعد ابن هود لمحاربة ابن ذى النون^(٧)، وفى نفس الوقت يقوم بإعداد حملات

□ (١) أوليفيا ريمى كونستبل: التجارة والتجار فى الأندلس، ص ٤٣.

□ (٢) [باريا]: إن تعبير باريا قد اشتق من برأ [العربية (حر، حرر، بين ديناً) أو من برأ، [التي تعنى فى بعض التصريفات وهب، أعطى، تنازل]. (أوليفيا ريمى كونستبل: المرجع السابق، هامش رقم ١٤، ص ٤٣).

□ (٣) أوليفيا ريمى كونستبل: التجارة والتجار فى الأندلس، ص ٤٣.

□ (٤) فرزند: هو فرزند بن شانجه ملك الجلائقة بأرض الأندلس. (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٣٨).

□ (٥) المنصور بن أبى عامر الصغير: محمد بن عبدالله بن عامر بن محمد أبى عامر بن الوليد بن يزيد بن عبدالمك المعافرى القحطاني، أبو عامر، المعروف بالمنصور ابن أبى عامر: أمير الأندلس، فى دولة المؤيد الأموى، وأحد الشجعان الدهاء، أصله من الجزيرة الخضراء، ولد فى سنة ٣٢٦هـ - ٩٣٨م، عهد إليه بوكالة السيدة صبح (أم هشام المؤيد) فولى النظر فى أموالها وضياعها، وولى الشرطة والسكة والمواريث وأضيف إليه القضاء بإشبيلية، ولما مات المستنصر الأموى كان المؤيد صغيراً، فضمن ابن أبى عامر لأم المؤيد إستقرار الملك لإنها، وقام بشئون الدولة وغزا وفتح ودامت له الإمرة ٢٦ سنة، وتوفى ابن أبى عامر فى سنة ٣٩٢هـ - ١٠٠٢م. (الزركلى: الأعلام، ج ٦، ص ٢٢٦).

□ (٦) مجاهد العامرى: هو مجاهد بن يوسف (أبو عبدالله) بن على العامرى، بالولاء، أبو الجيش: مؤسس الدولة العامرية فى دانية [دانية] وميورقة [ميورقة]؛ وأطرافهما، رومى الأصل، ولد بقرطبة، ورباه المنصور بن أبى عامر مع مواليه، فنسب إليه . ولما كانت فتنة "البربر" خرج مجاهد من قرطبة، وتبعه جمع من موالى ابن أبى عامر، وبعض جيش الأندلس، فدخل بهم طرطوشة، وانتقل إلى دانية فاستقل بها ٤١٢هـ واستولى على الجزائر القريبة منها، وتلقب بالموفق بالله، وغزا الإفرنج بالأساطيل فى جزيرة سرديانية، فغلب على كثير منها، ودامت له الإمارة إلى أن توفى سنة ٤٣٦هـ / ١٠٤٤م، وكان حازماً يقظاً شجاعاً عارفاً بالأدب وعلوم القرآن، نعتة بعض مؤرخيه بفتى أمراء دهره وأديب ملوك عصره . (الزركلى: الأعلام، ج ٥، ص ٢٧٨).

□ (٧) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٧٩-٢٨٠ .

ضد مملكتي إشبيلية^(١) وبطليوس^(٢)، ونتيجة لتحول القوى هذا سقطت بعض المدن والقواعد الأندلسية بيد دول إسبانيا النصرانية^(٣)، وبعد وفاة فرزند سنة ٤٥٨هـ / ١٠٦٦م، تم تقسيم أملاكه بين أبنائه: الأذفونش (أفونسو)^(٤)، وشانجة^(٥)، و غرسية^(٦)، ونشبت حرب أهلية في المملكة الأسبانية وتعرضت بلادهم لهزة عنيفة من الفوضى والإضطرابات والتي لم يستغلها ملوك الطوائف لإسترداد مكانتهم وجمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم مرة أخرى للوقوف في وجه عدو مشترك، فبعد الحرب بين أبناء فرزند نجح الأذفونش بمساعدة شقيقته في توحيد مملكتي قشتالة وليون وسيطر على الممالك الإسبانية الأخرى^(٧).

وتعد هذه المرحلة من أخطر مراحل الصراع بين المسيحية والإسلام أو بين الممالك النصرانية والممالك الإسلامية في الأندلس خلال القرن الخامس، فقد كان الأذفونش (أفونسو السادس) يهدف إلى تهديد الوجود الإسلامي في الأندلس بضرب ملوك الطوائف بعضهم ببعض، وبمهاجمة أراضيهم ومطالبتهم بالأموال لإضعافهم عسكرياً وإقتصادياً، وقد بدأ الأذفونش بحملة صليبية ضد بلاد الأندلس سنة ٤٧٤هـ^(٨)، حيث بدأ ما يسمى بـ "حرب الاسترداد"^(٩)، والتي

□١ مدينة إشبيلية: بالكسر ثم السكون، وكسر الباء الموحدة، وياء ساكنة، ولام، وياء خفيفة، مدينة بالأندلس جليلة يقال لها حمص أيضاً، ومعنى اسمها المدينة المنبسطة، بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، وهي كبيرة عامرة لها أسوار حصينة وسوقها عامرة وخلقها كثير وأهلها مياسير، وجل تجارتهم الزيت يتجهزون به إلى المشرق والمغرب براً وبحراً، وسورها من بناء عبدالرحمن بن الحكم . (الحموي: معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٥؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٩؛ القلقشندي: صبح الأعشا، ج ٥، ص ٢٢٥).

□٢ مدينة بطليوس: بفتحين، وسكون اللام، وياء مضمومة، وسين مهملة: مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربى قرطبة، بينها وبين ماردة أربعون ميلاً، تقع في الإقليم الرابع من الأقاليم السبعة، وهي حديثة بناها عبدالرحمن بن مروان المعروف بالجليقى بإذن الأمير عبدالله له في ذلك، وهي مدينة جليلة في بسط من الأرض ولها ريبض كبير أكبر من المدينة في شرقها خلا بالفتن وهي على ضفة نهرها الكبير المسمى الغور . (الحموي: معجم البلدان، ج ١، ص ٤٤٧؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤٩٧؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٩٣؛ القلقشندي: صبح الأعشا، ج ٥، ص ٢٢٣).

□٣ فايز عبدالنبي فلاح القيسى: أدب الرسائل في الأندلس، ص ١٨.

□٤ الأذفونش: هو أذفونش بن فرزند بن غرسية بن شانجة، هلك هذا الطاغية بطليظة في شهر ذى الحجة من عام اثنين وخمسمائة، وكان ملكه نيفاً على خمسين سنة □ ابن خاقان: فلاند العقيان، ج ١، ص ٧٢).

□٥ شانجة: شانجة بن فرزند، خصه أبوه فرزند بملك برغوش وقشتالة وماحولها من المدن، كانت وفاته في شهر المحرم من عام خمسة وتسعين وستمائة . (ابن الخطيب: الإحاطة، ج ١، ص ٥٦١؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٤، ص ٥١).

□٦ غرسية: هو ابن فرزند، وقد خصه أبيه بغليسية وبرتغال، دخل في حرب مع أخيه اذفونش، حيث أسره أفونش وحبسه ودرس عليه من قتله في محبسه، وإنفرد في مملكته . (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٤، ص ٥١-٥٢).

□٧ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٤، ص ٥٠؛ فايز عبدالنبي فلاح القيسى: أدب الرسائل في الأندلس، ص ١٧-١٨؛ أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار، ص ٤٣؛ جاسم ياسين درويش: مدينة سالم الأندلسية، ص ١٥-١٦ .

□٨ يذكر ابن أبي زرع الفاسى في كتابه الأنيس المطرب أن هذه الحملة كانت في سنة ٤٧٥هـ، الأنيس المطرب، ص ١٤٣.

□٩ ابن الخطيب: الإحاطة، ج ٢، ص ١١٠؛ السيد عبد العزيز سالم: المساجد والقصور في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦م، ص ٥٩؛ أمينية صالحين فرج: الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب، ص ٤٣؛ أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، ص ٤٣.

عاصر ابن رشد فترة نهاية حكم بنو جهور في قرطبة، تحديداً فترة أبو الوليد ابن جهور وأيام خلاف أبنائه وصراعهم على الحكم^(١)، ومحاولات الدولة العبادية في الاستيلاء على قرطبة، لكنه كان صغير السن آنذاك، حيث يذكر ابن عذارى أن في سنة ٤٥٦هـ: "كثرت خوض أهل قرطبة في الذي رأوه من تنافس ولدى أبي الوليد بن جهور في الإنتصاف بالإمارة"^(٢).

جدير بالذكر أن في عهد أبو الوليد ابن جهور ظهرت بوادر أطماع المعتضد ابن عباد في ضم قرطبة إلى إشبيلية^(٣)، كما كان أبو الوليد محمد قد قام بتقسيم حكم إمارته بين أبنائه "عبد الرحمن" و"عبد الملك"، فعهد لإبنة الأكبر بكل ما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية، وعهد إلى ولده الثاني بالقيادة العامة والذي كان ضعيفاً، لكن في النهاية أصبحت الأمور كلها بيد عبد الملك، وذلك بعد أن سجن أخوه في منزله واستبد بالحكم دونه، ومن ناحية أخرى أثار ابن السقا حفيظة المعتضد بن عباد فحرض ضده عبد الملك ابن جهور فقتله في سنة (٤٥٥هـ/١٠٦٣م)، ووضع رأس ابن السقا على طرف رمح وطاف به في الأسواق^(٤).

ابن عباد واستيلائه على قرطبة:

إن كان ابن رشد قد ولد في عهد دولة بنو جهور، فإنه قد أكمل حياته في عهد دولة بنو عباد قبل دخول المرابطين إلى الأندلس، فقد كان يبلغ من العمر عند دخول المعتضد إلى قرطبة ٤٦٢هـ/١٠٧٠م، اثني عشر عاماً.

إن استيلاء ابن عباد على قرطبة ما هو إلا مثال عما كان يفعله ملوك الطوائف آنذاك تجاه بعضهم، فقد كانت أولى خطوات المعتضد بن عباد في السيطرة على قرطبة هي التخلص من الوزير ابن السقا^(٥) وقام بعد ذلك بعقد معاهدة مع عبد الملك بن جهور تعهد فيها المعتضد بتقديم المساعدة الكاملة لابن جهور للوقوف أمام أطماع بنى ذى النون أصحاب طليطلة بقرطبة، لكن المعتضد توفي قبل تحقيق حلمه في السيطرة على قرطبة وذلك في سنة (٤٦١هـ/١٠٦٨م)، وتولى بعده ابنه المعتضد الذي استكمل طريق أبيه في توثيق علاقته ببني جهور، وقد استغل المأمون بن ذى النون^(٦) وفاة المعتضد وزحف بجيوشه إلى قرطبة واستولى

□ (١) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ص ٥٦.

□ (٢) ابن عذارى البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٥٥.

□ (٣) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٣٢؛ فلنتينا سليمان عفانة: مملكة إشبيلية، ص ٧٥.

□ (٤) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٥٨؛ المقرئ: نفع الطيب، ج ١، ص ٤٣٩؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٥١؛ دوزى: ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، ص ٢٢٢؛ فلنتينا سليمان عفانة: مملكة إشبيلية زمن بني عباد، ص ٧٥.

□ (٥) ابن بسام: الذخيرة، ق ١، مج ٢، ص ٦٠٩.

□ (٦) المأمون بن ذى النون: هو يحيى بن إسماعيل بن ذى النون الملقب بالمأمون، من ضمن ملوك الطوائف، حكم طليطلة بعد أبيه، ووسع ملكه فكان يسير على سنن أبيه في الحكم، وكان دائم الحروب مع بنى هود وبني عباد، وقد توفي في سنة ٤٦٧هـ. (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٧٦-٢٨٣).

على حصونها فاستغاث ابن جهور بالمعتمد الذي أمده بـ ١٣٠٠ فارس، قام بعد ذلك ابن عباد بإرسال قواده لإخراج بنى ذى النون من قرطبة والإقامة مكانهم^(١)، على أن المساعدة الأكبر التي حصل عليها ابن عباد للوصول إلى قرطبة والسيطرة عليها كانت من خلال أهالي قرطبة الذين ناشدوه البقاء وتخليصهم من عبد الملك بن جهور، وقد نجح قادة المعتمد فى القبض على عبد الملك وأخيه ووالدهم أبو الوليد بن جهور، وأخرجهم المعتمد إلى جزيرة شلطيّش^(٢)، فظلوا هناك معظم أيام المعتمد، ولم يبق "أبو الوليد بن جهور" على قيد الحياة بعد هذه النكبة سوى أربعين يوماً^(٣).

حاول ابن ذى النون عدة مرات بعد ذلك أن يستولى على قرطبة فاتفق مع ابن عكاشة^(٤) الذى كان معاوناً لابن السقا وزير ابن جهور على خطة تمكنوا بها من دخول قرطبة وقاموا بطرد الحامية العبادية منها وذلك فى سنة ٤٦٧هـ / ١٠٧٥م^(٥)، وظلت قرطبة تحت حكم الدولة الذنونية عدة أشهر فقط^(٦)، ويصف ابن خاقان حالة القرطبيين مع حكامهم بقوله " وهيهات كم من ملك كفنوه بدمائه، ودفنوه بدمائه، وكم من عرش ثلوه، وكم من عزيز أذلوه إلى أن ثار فيهم ابن عكاشة ليلاً، وجر إليها حرباً وويلاً " ^(٧)، هذا وقام ابن عكاشة بقطع رأس الظافر بن المعتمد، وذلك بعد أن هاجم المدينة ليلاً^(٨)، ورفع رأسه على رمح طاف به فى كل نواحي قرطبة، وهكذا أقيمت الدعوة الذنونية فى قرطبة، وبعد ذلك بفترة وجيزة توفى المأمون بن ذى النون وخلفه ابنه يحيى، وتولى أمر قرطبة وإدارتها ابن عكاشة، وعادت محاولات المعتمد بن عباد من جديد

[١] ابن عذارى: البيان المغرب، ج٣، ص٢٥٧، ٢٦٠.

[٢] جزيرة شلطيّش: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وكسر الطاء، وأخره شين أخرى: بلدة صغيرة فى غربى إشبيلية على البحر، وتقع بالقرب من مدينة لبلبة، وهى جزيرة لا سور لها ولا حظيرة، إنما هى بنبان متصل بعضه ببعض، وبها دار صناعة للحديد، ويحيط بها البحر من كل ناحية إلا مقدار نصف رمية حجر، وهى مرفأ للسفن وركاب البحر، ويسكنها جماعة من النصرارى. (الحموى: معجم البلدان، ج٣، ص٣٥٩؛ الحميرى: الروض المعطار، ص٣٤٣ - ٣٤٤).

[٣] ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود على مكى، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٦٥؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج٣، ص٢٥٩-٢٦١؛ دوزى: ملوك الطوائف، ص٢٢٣ - ٢٢٤؛ فلنتينا سليمان عفانة: مملكة إشبيلية زمن بنى عباد، ص٧٦.

[٤] ابن عكاشة: هو حريز بن حكم بن عكاشة، ثار على الظافر بن المعتمد بن عباد بقرطبة، وقتله، وكان عكاشة هذا من أنصار ابن ذى النون، وكان أميراً لقلعة رباح، وهو من ذرية عكاشة بن محصن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقتل سنة ٤٨٠هـ بحصن مسطاسة. (ابن الأبار: الحلة السائرة، ج٢، ص١٧٧-١٧٨؛ ابن سعيد: المغرب فى حلى المغرب، ج١، هامش رقم ٢، ص٥٧).

[٥] ابن الخطيب: أعمال الأعلام فى بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، ج٢، ص١٥٥.

[٦] ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، ص٣٣.

[٧] المقرئ: نفح الطيب، ج١، ص٦٢٦؛ ابن خاقان: قلاند العقيان ومحاسن الأعيان، ص٦٨.

[٨] الظافر بن المعتمد بن عباد: ملك قرطبة لأبيه من بنى جهور فى سنة ٤٦١هـ، إلى أن ثار عليه فيها حريز بن عكاشة وقتله. (ابن خاقان: قلاند العقيان، هامش رقم ٣، ص٦٧).

لدخول قرطبة فدخلها في ٢٧ ذى القعدة من سنة ٤٦٧ هـ / ١٠٧٥ م^(١)، وطاردت قواته ابن عكاشة وقتلته، وأصبحت قرطبة تابعة لإشبيلية وإستمرت على هذا الحال مدة تزيد على ستة عشر عاماً^(٢)، حيث ظلت تحت حكم الدولة العبادية حتى سنة ٤٨٤ هـ / ١٠٩١ م، وبعد هذا التاريخ أصبحت بيد المرابطين^(٣)، ويذكر ابن خاقان^(٤) أن قرطبة كانت " منتهى أمل المعتمد و رَوْم أمرها أشهى عمله".

استدعاء النصارى المعاهدون لألفونسو السادس:

قام النصارى المعاهدون بإستدعاء ألفونسو السادس للإستيلاء على غرناطة، حيث تحرك بجيوش من الروم والإفرنج والبشكنس والجلالقة وغيرهم، فهجم على المدن الأندلسية يخرب ويقتل ويسبى الواحدة تلو الأخرى ويقف عند كل مدينة ثلاثة أيام، كما أرسل إلى كل قاعدة من قواعد الأندلس جيشاً لحصارها والتضييق عليها، حيث نزل على إشبيلية وأقام فيها ثلاثة أيام، وخرب العديد من القرى فى الشرق، أيضاً نزل بأشذونة^(٥) ووصل إلى جزيرة طريف، فأدخل قوائم فرسه فى البحر وقال: (هذا آخر بلاد الأندلس قد وطئته) ثم عاد إلى مدينة سرقسطة فحاصرها وصمم على دخولها، فحاول أميرها المستعين بن هود^(٦) أن يصرفه عنها بمنحه مال

□ (١) ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، ص ٦٥؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ج ٢، ص ١٤٧، ١٥٥؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٥٩؛ دوزى: ملوك الطوائف ونظرات فى تاريخ الإسلام، ص ٢٢٣-٢٢٤؛ خليل إبراهيم السامرائى وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم فى الأندلس، ص ٢٥٢ .

□ (٢) ابن الخطيب: أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من الكلام، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ١٤٧؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ٢٦١؛ فلنتينا سليمان عفانة: مملكة إشبيلية زمن بنى عباد، ص ٧٧.

□ (٣) ابن حيان: المقتبس من انباء أهل الأندلس، ص ٣٣.

□ (٤) ابن خاقان: قلائد العقيان، ص ٦٧.

□ (٥) مدينة أشذونة: أو "شذونة" بفتح أوله، وبعد الواو الساكنة نون: مدينة بالأندلس تتصل نواحيها بنواحي مورور إلى الغرب مائلة إلى القبلة؛ وعمل شذونة خمسون ميلاً فى مثلها، وهى من الكور المجندة، وهى كورة جلييلة القدر، جامعة لخيرات البحر، كريمة البقعة عذبة التربة، وقد لجأ إليها عامة أهل الأندلس سنة ستة وثلاثين ومائة، وكانت الأندلس قد قحطت ستة أعوام، ومن كور شذونة شريش وغيرها، وفيها كانت هزيمة لذريق حين إفتتحت الأندلس سنة ست وتسعين، وكانت جباية شذونة فى أيام الأمير الحكم بن هشام خمسين ألفاً وستمائة. (الحموى: معجم البلدان، ج ٣، ٣٢٩؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٣٩).

□ (٦) المستعين بن هود: هو أحمد (المستعين) بن المؤتمن بن المقتر بن سليمان بن محمد بن هود: رابع ملوك الدولة اليهودية (من دول الطوائف بالأندلس) وكان مقام ملوكها فى سرقسطة، ولى بعد وفاة أبيه سنة ٤٧٨ هـ، وكان من الغزاة وله وقائع مع الإفرنج وكانت فى أيامه وقعة وشقة ٦ سنة ٤٨٩ هـ / ١٠٩٦ م، وإستمر فى الإمارة إلى أن قتل شهيداً بظاهر سرقسطة فى زحف الطاغية إليها، وكانت وفاته سنة ٥٠٣ هـ / ١١٠٩ م. (ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، ج ٤، ص ٢٠٩ - ٢١٠؛ الزركلى: الأعلام، ج ١، ص ٢٧٣).

عظيم حتى يرتحل عنها لكنه رفض وقال: " المال والبلاد لى " (١)، فلم يعد يقنع بجزية ولا هدية وإنما كان هدفه أكبر من ذلك، فقد استطاع أن يسيطر على طليطلة (٢) قاعدة الثغر الأدنى وعاصمة القوط القديمة وذلك في محرم سنة ٤٧٨هـ (٣) خرب خلالها أحوازها ودمر زروعها وعات فيها فساداً، بعد أن إستولى ألفونسو السادس ملك قشتالة وليون على طليطلة أكبر ممالك الطوائف لم يعد الأندلس يشمل إلا ثلث شبه الجزيرة فقط، وإتخذها عاصمة لمملكته وحول جامعها إلى كنيسة، وكان لسقوطها عظيم الأثر على أهل الأندلس وذلك لأهميتها الدينية والمعنوية، وساد شعور وتخوف من تداعى بقية الممالك فنجد الفقيه عبدالله بن العسال (٤) يقول:

يا أهل أندلس حثوا مطيكم
الثوب ينسل من أطرافه وأرى
ونحن بين عدو لا يفارقنا
فما المقام بها إلا من الغلظ
ثوب الجزيرة منسولاً من الوسط
كيف الحياة مع الحيات فى سفظ

موقف علماء الأندلس واستنجاههم بالمرابطين:

اتسم هذا العصر أيضاً بموقف علماء وفقهاء الأندلس من ملوك الطوائف، فبعد سقوط طليطلة اجتمع مجموعة من فقهاء قرطبة فى سنة ٤٧٩هـ، وعلى رأسهم قاضي قرطبة عبد الله ابن محمد بن أدهم (ت ٤٨٦هـ)، وكان هذا الاجتماع من أجل التوصل لحل إزاء فشل ملوك الطوائف فى الدفاع عن الأندلس، فتشاوروا فى أحوال البلاد وتعددت الإقتراحات حيث إقترح البعض أن يستجدوا بعرب إفريقية الهالبيين، ولكنهم تخوفوا من تخريبهم للبلاد كما فعلوا

□ (١) ابن أبى زرع الفاسى: الأنييس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص ١٤٣-١٤٤.

□ (٢) مدينة طليطلة: ، بضم الطاءين وفتح اللامين، وأكثر ماسمعناه من المغاربة بضم الأولى وفتح الثانية، وهى مدينة كبيرة بالأندلس بينها وبين البرج المسمى وادى الحجارة خمسة وستون ميلاً، وهى مركز لجميع بلاد الأندلس لأن منها إلى قرطبة تسع مراحل، ومنها إلى بلنسية تسع مراحل أيضاً؛ ومنها إلى المرية فى البحر الشامى تسع مراحل أيضاً، وهى غربى ثغر الروم، وكانت قاعدة ملوك القرطبيين وموضع قرارهم؛ وهى على شاطئ نهر تاجه وعليه القنطرة التى يعجز الواصف عن وصفها  الحموى: معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٩-٤٠؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٩٣).

□ (٣) ابن أبى زرع الفاسى: الأنييس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، ص ١٤٣؛ فايز عبدالنبي فلاح القيسى: أدب الرسائل، ص ٢١.

□ (٤) الفقيه عبدالله بن العسال: هو أبو عبدالله محمد بن مسرور العسال، سمع من يحيى بن عمر وأحمد بن معتب وعبدالجبار بن خالد وأخيه عمر بن العسال وغيرهم، رحل إلى المشرق فسمع بمصر من على بن عبدالعزيز المدينى وغيره، وكان من اهل العلم والعبادة كثير الصوم يختم كل ليلة ختمة وكان فاضلاً جليلاً، وكان الناس يقصدون إليه ويطلبون منه الدعاء ويتبركون بلفائه ورؤيته، وتوفى ليلة السبت لثلاث بقين من ذى القعدة سنة ست وأربعين وثلاثمائة، وهو ابن ست وتسعين سنة. (الدباغ: معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان، ج ٣، ص ٥٩-٦٠).

كما استولى على قرطبة في يوم الأربعاء الثالث من صفر سنة ٤٨٤هـ/ ٢٦ مارس ١٠٩١م، وقام بحصار إشبيلية وسيطر عليها^(١)، كما نفى أمراء تلك المدن إلى بلاد المغرب وأخذ ابن عباد أسيراً وسجنه في أغمات^(٢) حتى توفي^(٣) بها^(٤).

عبر ابن تاشفين للمرة الرابعة في سنة ٤٩٠هـ/ ١٠٩٦م، بعد أن جهز جيشاً من المرابطين والأندلسيين بقيادة محمد بن الحاج ووجهه صوب طليطلة عاصمة قشتالة آنذاك، والتقى بالقشتاليين بقيادة ألفونسو قرب كنشرة (كنشرة) [١]، فانهزم ألفونسو وتكبد خسائر كبيرة، جدير بالذكر أن ابن الكردبوس أول من أورد الإسم العربي لكان هذه الموقعة، في حين ذكرت المصادر الأسبانية أن المرابطين إنتصروا على القشتاليين في [٢]، وأضاف أن السيد القمبيطور المسمى ديجو [٣] قتل في هذه الموقعة^(٥).

وكما ذكرنا سابقاً فإن هذا العصر اتسم بكثرة الحروب، سواء بين أمراء الطوائف وبعضهم البعض، أو بينهم وبين ملوك النصارى، وفي عهد المرابطين استمرت الحروب بينهم وبين النصارى أيضاً^(٦)، جدير بالذكر أن أهم الوقائع التي حدثت في تلك الفترة من منظور خاص بموضوع دراستنا، هي واقعة استدعاء النصارى المعاهدون لابن ردمير- والتي أشرنا إليها سابقاً- وذلك لأنها الواقعة التي كانت سبباً في عبور ابن رشد الجدل للاستجد بالمرابطين، حيث قام ابن ردمير في أواخر شعبان ٥١٩هـ (أوائل سبتمبر ١٢٥م) بالخروج من سرقسطة على رأس حملة كبيرة مخترقاً الأندلس من الشمال إلى الجنوب، وذلك بعد أن أغراه النصارى

[١] ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، ص ١٥٤؛

[٢] «History of the moors of spain» [٣]؛

[٤] أغمات: ناحية في بلاد البربر من أرض المغرب بالقرب من مراکش، وأهلها تجار مياسير، وأغمات مدينتان أحدهما تسمى أغمات وريكة، والأخرى أغمات هيلانة وبينهما نحو ثمانية أميال، وبين أغمات ومراكش ثلاثة فراسخ هي في سفح الجبل. (الحموى: معجم البلدان، ج ١، ص ٢٢٥؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٤٦).

[٥] المقرئ: نوح الطيب، ج ٤، ص ٣٧٣؛ ابن الأبار: الحلة السيرة، ج ٢، ص ٥٥؛ ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب، ص ١٥٣ - ١٥٤؛ ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية، ص ١٠٥؛ محمد العروسي المطوى: الحروب الصليبية، ص ٢٢٠؛ شوقي ضيف: عصر الدول والإمارات، دار المعارف، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٧٨.

[٦] يقال أن يوم موته نودي عليه على الصلاة على الغريب، ويروى أن بناته كنّ يغزلن بالأجر وأن ابن ابنه كان يضرم النار في حانوت صانع بعدما كان ملكاً على إشبيلية وقرطبة. (ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ص ١٠٥).

[٧] أحمد مختار العبادي: تاريخ الأندلس لابن الكردبوس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد ١٣، ص ١٤؛ فايز عبد النبي فلاح القيسي: أدب الرسائل في الأندلس، ص ٢٧ - ٢٨.

[٨] للمزيد عن تلك الحروب والمعارك راجع: أحمد مختار العبادي: تاريخ لأندلس لابن الكردبوس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٩٦٥-١٩٦٦م، مج ١٣، ص ١٢-١٤؛ مجهول: الحلل الموشية، ص ٤٥-٥٥.

المعاهدون^(١) بمهاجمة الأندلس وساعده بالمال والسلاح والرجال والمعلومات، فكانوا يعززونهم ويقوون صفوفه أينما توجه ويدلونهم على عورات البلاد أينما ذهب، ناقضين كل العهود المبرمة بينهم وبين المسلمين، فتوجه إلى بلنسية فخربها، ثم هاجم جزيرة شقر [شقر] ^(٢) ودانية [دانية] ^(٣) ومنها إلى مرسية ثم إلى بسطة [بسطة] ^(٤)، ووادي آش [وادي آش] ^(٥)، ومن هناك توجه إلى غرناطة وخرّب كل القرى التي مر عليها، وحاصر غرناطة لكنه لم يستطع دخولها، فواصل سيره مخترقاً إقليم قرطبة وملحقاً بجيش المسلمين هزيمة فادحة في الرنيسول [الرنيسول] ^(٦) ثم تابع خط سيره حتى الساحل مخترقاً إقليم رية (مالقة وأرشدونة)، ووصل حتى قرية بلش^(٦) على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا قفل راجعاً إلى بلاده بعد أن ظل يجوب بلاد المسلمين دون أن يجد أي مقاومة تذكر^(٧) !!

وقد نتج عن تلك الواقعة عبور أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين إلى الأندلس وتصدي للملك النصراني، ونفذ فتوى تغريب النصارى التي أفتى بها ابن رشد^(٨) - والتي أشرنا لها سابقاً - جزاءً لهم على فعلتهم وخيانتهم للمسلمين.

- (١) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص٦٩.
- (٢) جزيرة شقر [شقر] : بفتح أوله وسكون ثانيه، جزيرة بالأندلس تقع في شرط بالقرب من الشاطئ، وبينها وبين بلنسية ثمانية عشر ميلاً، تقع في شرقي الأندلس وهي حسنة البقعة كثيرة الأشجار والثمار والأنهار، وبها جامع ومساجد وفنادق وأسواق، وقد أحاط بها الوادي، والمدخل إليها في الشتاء على المراكب، وفي الصيف على مضاخة. (الحموي: معجم البلدان، مج ٣، ص٣٥٤؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٣٤٩).
- (٣) دانية [دانية] : بعد الألف نون مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت مفتوحة، وهي مدينة بشرق الأندلس على البحر من أعمال بلنسية، لها ربض عامر وعليها سور حصين، ولها قسبة منيعة جداً. (الحموي: معجم البلدان، مج ٢، ص ٤٣٤؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٢٣٢-٢٣٣).
- (٤) بسطة [بسطة] : بالفتح: وهي مدينة بالأندلس من أعمال جيان، وتقع بالقرب من وادي آش، وهي متوسطة المقدار حسنة الوضع عامرة أهلة حصينة ذات أسوار وبها تجارات وفعلة بضروب الصناعات، وبينها وبين جيان ثلاث مراحل. (الحموي: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٢٢؛ الحميري: الروض المعطار، ص ١١٣).
- (٥) وادي آش [وادي آش] : مدينة بالأندلس قريبة من غرناطة كبيرة خطيرة، تطرد حولها المياه والأنهار، ينحط نهرها من جبل شلير، وهي كثيرة التوت والأعناب وأصناف الرمال والزيتون، والقطن بها كثير، وكان لها حمامات ولها بابان. (الحميري: الروض المعطار، ص ٦٠٤).
- (٦) قرية بلش: بالفتح، وتشديد اللام، والشين معجمة، بلد بالأندلس، ينسب إليه يوسف بن جبارة البلشي رجل من أهل العلم والصلاح. (الحموي: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٨٤).
- (٧) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص ٧٠ - ٧٢؛ محمود على مكى: وثائق تاريخية جديدة، ص ١٢٥-١٢٦؛ عبدالرحمن على الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح، ص ٤٣٢-٤٣٣.
- (٨) فقد قام أمير المسلمين على ابن يوسف بن تاشفين بالأخذ بمشورته وأنفذ أمر ترحيلهم وإجلالهم عن الأندلس عقاباً لهم على ما فعلوه في حق المسلمين، وقد عمم هذا الأمر في جميع بلاد الأندلس في شهر رمضان سنة ٥٢٠هـ. (ابن عذارى: البيان المغرب، ج٤، ص ٧٢-٧٣).

الجانب الاقتصادي والثقافي خلال عصر ابن رشد:

وعلى الجانب الاقتصادي لبلاد الأندلس فإننا نجد أن استقلال المدن الأندلسية بطبيعتها الحال أدى إلى إزدياد الثروات وتركيزها في أيدي العائلات القوية التي استقلت بتلك المدن، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد بني عباد الذين حكموا إشبيلية كانوا قبل وصولهم إلى الحكم يمتلكون ثلث كورة إشبيلية، وبني طاهر حكام مدينة مرسية كانوا يملكون أخصب الأراضي الزراعية في منطقة السهلة المنسوبة إليهم^(١)، وأبا الحزم بن جهور كان من أغنى أهل قرطبة وأفحشهم ثراء، وينطبق الأمر على باقي أمراء الطوائف أمثال: بني الأفضس في بطليوس وأمراء بني ذنون في طليطلة وبني هود في سرقسطة^(٢).

فقد قام معظم هؤلاء الأمراء بعد استقلالهم بزيادة ثرواتهم عن طريق الضرائب التي فرضوها وتسلطهم على الأهالي ومصادرة ممتلكات منافسيهم من الأثرياء بعد اتهامهم بشتى التهم، وأيضاً مصادرة أراضي المالكين الصغار^(٣)، وعلى الرغم من ذلك فقد ازدهرت الزراعة في عهد أمراء الطوائف بسبب اهتمامهم بإنشاء الحدائق والبساتين، فظهر في هذا العصر عدة من علماء النبات والزراعة خصوصاً في طليطلة وإشبيلية حيث يوجد حدائق بني ذنون وحدائق بني عباد، من هؤلاء العلماء: ابن وافد في طليطلة والذي أشرف على حدائق بني ذنون، والعالم أبو عبدالله بن بصال المشهور بتجاربه العلمية الناجحة من توليد الغراس ومكافحة الآفات الزراعية، أما الصناعة فقد كانت رائجة ومن أشهرها صناعة الحديد والنحاس والزجاج والنسيج والتي كانت من أهم الصناعات أيام الطوائف، فقد كان في المرية وحدها خمسة آلاف منسج، وقد كانت دول الطوائف الموجودة بالقرب من الثغور، أمثال: إشبيلية والمرية وبلنسية وغيرها تجنى من التجارة الخارجية أرباحاً كبيرة^(٤).

أما عن الحياة الأدبية والعلمية في عصر ملوك الطوائف فقد بلغت مبلغاً عظيماً من الازدهار والنبوغ، خصوصاً وأن معظم هؤلاء الملوك كانوا أدباء، أمثال المعتمد بن عباد^(٥) حيث يقول ابن خاقان واصفاً عصره: "فأصبحت حضرته ميداناً لرهان الأذهان، وغاية لرمى

□ (١) وقد أشارت إحدى الفتاوى إلى الأملاك التي كان يمتلكها بنو طاهر. (ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، ص ٣٢٤، ص ١٠٧٧).

□ (٢) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ١٨٦؛ خليل إبراهيم السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

□ (٣) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ١٦٠.

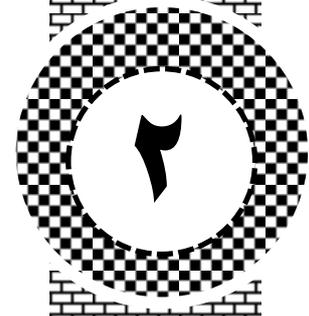
□ (٤) أنسام غضبان عبود: الزراعة في مملكة بلنسية خلال عصر الطوائف "دراسة تاريخية"، مجلة آداب البصرة، العدد ٤٠، ٢٠٠٦م، ص ١٠٠.

□ (٥) ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ١٥٦؛ المراكشي: المعجب، ص ٧١ - ٧٢؛ ابن الأبار: الحلة السيرة، ج ٢، ص ٥٥.

هدف البيان، ومضماراً لإحراز خصل، في كل معنى وفضل^(١)، جدير بالذكر أن النهضة العلمية والأدبية التي ظهرت في عهد الأمويين امتدت إلى عهد ملوك الطوائف حتى أن ثمارها الناضجة لم تظهر إلا في عهد ملوك الطوائف، فهذا العصر يشبه إلى حد ما القرن الرابع الهجري بالنسبة لبغداد، فالحركات الانفصالية وظهر عواصم جديدة تنافس بغداد كان لها أعظم الأثر في إزدهار الحركة العلمية والأدبية في المشرق الإسلامي والتي أثرت عن العديد من المؤلفات في مختلف المجالات، وهكذا فقد كان الأمر نفسه لقرطبة العاصمة الأموية، فلم يعد هناك وحدة سياسية واحدة، بل تعددت العواصم التي كان يتنافس ملوكها في تشجيع العلماء والأدباء وتقريبهم منهم وتقليدهم المناصب العليا^(٢).

□ (١) قلائد العقيان، مج ١، ص ٥٢.

□ (٢) المقرئ: نفع الطيب، ج ١، ص ٢٢١-٢٢٢؛ محمد العروسي: الحروب الصليبية، ص ٢١٣ - ٢١٤.



الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال الفتاوى

- ✧ مسائل الزراعة.
- ✧ مسائل الرعى.
- ✧ مسائل الصناعة.
- ✧ مسائل التجارة.
- ✧ مسائل العملة والصراف.
- ✧ أثر الأوضاع السياسية في الحياة الاقتصادية. □

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية في الأندلس من خلال الفتاوى

شغلت المسائل الإقتصادية مساحة ليست بالهينة من حجم الفتاوى، حيث تنوعت ما بين فتاوى خاصة بالزراعة والأراضي الزراعية والمياه، وبين فتاوى خاصة بالرعى والحيوانات من أغنام وبقر وما شابهها، وبين الفتاوى الخاصة بالصناعة، ثم الفتاوى الخاصة بالتجارة، وفتاوى أخرى خاصة بالعملة والصراف.

أولاً: مسائل الزراعة:

إحتوت فتاوى ابن رشد على عدد من المسائل المتعلقة بالأمور الزراعية، والتي حملت بين طياتها الكثير من المعلومات عن الملكية الزراعية وأنواع الأراضي، وبعض الآلات الزراعية المستخدمة آنذاك، ونظم الري وطرق تنظيمه بين المزارعين، بالإضافة إلى بعض أنواع من المحاصيل، وغيرها من المعلومات المتعلقة بالزراعة، والتي أتت في شكل مشاكل يسأل عنها أصحابها، وبالرغم من ذلك فإنها أفادتنا بمعلومات دقيقة عن الزراعة والري في تلك الفترة.

الملكية الزراعية وأنواع الأراضي:

الضياع:

أشارت عدد من الفتاوى إلى نوع من الأراضي وهو الضياع، وهي أراضي واسعة استحوذ عليها عدد قليل من الأفراد من ذوى الثراء في بلاد الأندلس، حيث تملكتها عائلات أرستقراطية وعائلات علمية وفقهاء^(١)، كما يتضح أن تلك الضياع كانت تقع غالباً في القرى، وقد تعرض ملاكها لعدد من المشاكل منها مشاكل في الملكية، بسبب ظهور أكثر من عقد لها إما عقد ملكية أو عقد تحبیس، كضيعة عائلة ابن زهر^(٢) التي تقع في بادية إشبيلية، والتي امتلكوها لمدة سبعين عاماً، ثم قام أحد الأشخاص بالادعاء أن الضيعة رهن بيده وأنها كانت ملكاً لعائلته، ثم عاد وادعى أنها محبوسة عليه وأثبت ذلك بعقد تحبیس بتاريخ ذى القعدة من عام ٤١٤هـ، وفي هذه المسألة اجاب ابن رشد بأن من بيده الضيعة لا يجب أن يكلف بإثبات من أين صارت

□١) كانت الضياع تُمنح في بعض الأحيان من السلطة الحاكمة لجماعة أو فرد مقابل خدمات لها صلة بالجنديّة أو بسبب الانتماء للعصبيّة الحاكمة، فكانت نوع من الرضى عن الشخص من قبل الحاكم. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٩٨؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية ٢١، ص ٣٣٥).

□٢) ذكر البرزلى هذه المسألة في نوازله في الجزء الخاص بالأحباس. (فتاوى البرزلى جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٢م، ج ٥، ص ٣٧٠-٣٧١).

له ولا يُسأل عن شيء حتى يثبت الشخص المدعى ملك الراهن لها ورهنه إياه وموته، وأنه وارثه أو وراث وارثه ولا وارث غير، وكذلك الحكم في قيامه بالحبس سواء على مذهب مالك، كما أشار إلى أن قول المقوم عليه- من بيده الضيعة- إن الضيعة المقوم عليه فيها ابتاعها جده من جد القائم عليه فيه إقرار منه له بملكها، فإن أثبت الأخر عقد التحبب فيُنظر في الأمر، وفي هذه الحالة يُسأل عن كيفية وصول الضيعة لملكيته، ويتم التأكد إن كانت هي الضيعة المذكورة في كتاب التحبب أم لا، وعلى أساس هذا يتم الحكم لمن يثبت أحقيته بالضيعة^(١).

كما يظهر لنا أن تلك النوعية من الأراضي كانت تعود على أصحابها بمبالغ كبيرة، فأجدى الضياع كانت قيمة غلتها (محصولها) تقدر تقريباً بـ ٢٠٠ مثقال و ٥٠ مثقالاً^(٢)، مما جعلها محط لأطماع من يسيئون استخدام سلطانهم ونفوذهم، فمن خلال النوازل نجد أحد الأشخاص الذي قام باستغلال ضيعة رجل آخر رغماً عنه^(٣)، فقام بزراعتها والاهتمام بها حتى أنه قام بتأدية ما عليها من خراج للسلطان^(٤)، وقد أفتى ابن رشد في ذلك بأنه إذا أنكر أن غلة الضيعة تبلغ تلك القيمة فعليه أن يحلف على ذلك، لكنه أقر له^(٥) بما أنفقه على زراعة الضيعة والاهتمام بها وما دفعه من خراج^(٦)، كما أشار إلى أن شهادة الشهود على التقريب لا تجوز، وإنما تجوز على القطع والتحقيق ومعرفة الاستغلال، فتستنزل البينة حتى تشهد على ما تقطع عليه ولا تشك فيه^(٧).

١) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، ج ١، م ٨٢، ص ٣٤٥.

٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٦، ص ٣٣٣.

٣) حدث في عهد عمر بن الخطاب أن قام قوماً بغرس نخل في أرض قوم آخرين بغير إذن، فاختلفوا إلى عمر بن الخطاب- رضى الله عنه- فقال لأصحاب الأرض: أعطوهم قيمة النخل وخذوا النخل، فإن أبيتم دفع إليكم أصحاب النخل قيمة النخل. (يحيى بن آدم القرشي: الخراج، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، ط ١، ٩٨٧م، ص ١٢٥).

٤) عن تعريف الخراج راجع: (أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم: الخراج، دار المعرفة، بيروت، ٩٧٩م، ص ٢٣؛ أنور محمود زناتي: معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، الأردن، ط ١، ٢٠١١م، ص ١٣٧؛ أحمد عبد العزيز المزيني: الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط ١، ٩٩٤م، ص ٢٧٥؛ أمين توفيق الطيبي: كتب الفلاحة الأندلسية "أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة"، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد السادس، ٩٨٩م، ص ٣٥٦؛ محمد محمد مرعي: التنظيمات المالية والاقتصادية في كتاب الخراج لأبي يوسف، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، ٩٧٨م، ص ١٣٩).

٥) وهذا استناداً على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "أما رجل زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من ذلك الزرع شيء، وترد عليه نفقته". (ابن قدامة: الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، العراق، ٩٨١م، ص ٢١٣؛ يحيى بن آدم: الخراج، ص ١٢٥؛ ابن زنجويه: الأموال، تحقيق: شاکر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ٩٨٦م، ج ٢، ص ٦٤١).

٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٦، ص ٣٣٣.

٧) علق البرزلي على إجابة ابن رشد قائلاً: "قوله يستنزلون يحتمل أن يخرج على قول مطرف: إذا شك الشهود في العدل يستنزلون وحكاه اللخمي في كتاب الأيمان بالطلاق في ظني، ويحتمل أن يجري على المشهور لأنه غاية المقدر في هذه الظالم أحق بالحمل عليه، ويأني على ما ذكر في مسألة الموصى إذا ادعى أنه لم يقبل من ربايح المحجور شيئاً أنه تتحرى تلك السنون ويلزمه أن يتحرى هنا أيضاً ويلزم بها مع أنه يتعدى فيهما إلا أن يكون معناه تتحرى كما قال هنا فيتنفق الأمر فيهما". (البرزلي: فتاوى البرزلي، ج ٥، ص ١٥٠).

الجنات:

الجنات أو الجنان هي النوع الثاني من الأراضي التي ورد ذكرها في فتاوى ابن رشد، وكانت في الغالب يمتلكها أشخاص من الأثرياء، وتزرع بأنواع مختلفة من الأشجار، كما ذاع شهرة بعضها بين الناس، وهذا ما نلمسه من خلال إحدى النوازل التي أشارت إلى جنة يمتلكها شخص ثرى حيث وصفت بقوله "الجنة المعروفة بكذا أغنى اشتهاها عن تحديدها"^(١)، فقد وصلت شهرتها بين عامة الناس لدرجة أنهم استغنوا عن تحديد مساحتها أو تعريفها، وعلى الرغم من ذلك لم يُذكر سبب اشتهاها، لذا ربما يكون سبب اشتهاها يرجع إلى شهرة صاحبها بين الناس^(٢) ومعرفتهم به أو ربما وجد بها نوع نادر من الشجر فاشتهرت لذلك.

ومن خلال النوازل نرى أن الجنان كانت تحتوى أحياناً على مسكن لصاحبها، وأن بعض الملاك كانوا يلجأون إلى كرائها^(٣) للاستفادة منها بدلاً من قيامهم على زراعتها^(٤)، أو لانشغالهم بأعمال أخرى لهم، وفي بعض الأحيان يحبسونها على أبنائهم وأحفادهم، أو يتصدقون بما يعود عليهم منها على أحد أفراد العائلة كنوع من الهبات^(٥).

تعرضت الجنان أيضاً للمشاكل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد دخل أصحابها في خلاف مع أصحاب الأرحاء على المياه^(٦)، أو خلاف مع بيت مال المسلمين^(٧) أو استيلاء الدولة على تلك الجنان لسبب ما، حيث حدث ذلك في زمن ابن عباد في مدينة باغة^(٨) أن قام أحد

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٧٦، ص ٩٦٠.

□ (٢) يُذكر أن أمير المرية المعتصم بن صمادح، جلب نباتات كثيرة نادرة إلى بستانه "الصُمادحية" في ظاهر مدينة المرية. (ابن الدلائى العذرى: نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تحقيق: عبد العزيز الأهوانى، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، د.ت، ص ٨٥؛ أمين توفيق الطيبي: كتب الفلاحة الأندلسية، ص ٣٥٧).

□ (٣) الكراء: ويعنى تأجير الشيء، أكرى الدار أو الدابة: أجرها، وإكترى الدار وغيرها: إستأجرها، والكراء: أجر المستأجر (ابن سيده: المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، مج ٣، سفر ١٢، ص ٢٦٩؛ المعجم الوجيز: مادة كراء، ص ٥٣٣).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٧٦، ص ٩٦٠.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٧١، ص ٣٢٣.

□ (٦) كانت هناك جنان لها آبار خاصة بها بمعنى ملكية خاصة، حيث يتم فتح بئر بأحد أطراف الجنة ويُفضل أن يكون في مكان مرتفع بالقرب من باب الجنة. (ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص ١٧٤).

□ (٧) إقتصرت موارد بيت المال في الأندلس على أموال الأحياس وكان مقر ديوان بيت المال بالمسجد الكبير بقرطبة. (جميلة مبطى المسعودى: أقصى الغرب الأندلسى فى العصر الإسلامى (٩٣-٦٤١هـ / ٧١٢-١٢٤٣م)، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ٢٠١٠م، ص ١٦٠).

□ (٨) مدينة باغة: وهى مدينة بالأندلس من كورة إلبيرة، وتشتهر بزراعة الزعفران بكثرة ويحمل منها إلى بقية البلدان، وبين باغة وقرطبة خمسين ميلاً. (الادريسي: نزهة المشتاق، ج ٢، ص ٥٧١؛ الحموى: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٢٦).

الأفراد بتخصيص الثلث من ميراثه لبيت مال المسلمين وذلك في ميراث يتكون من أملاكٍ ودورٍ وأرضين وجناتٍ وغير ذلك وترك باقى أمواله لورثته، وظل بيت المال يستغل تلك الأملاك فترة من الزمن^(١)، فأراد والى باغة تحصين المدينة من أجل الفتنة^(٢) وذلك ببناء سور ثانٍ لها ليوسع المدينة ويزيد من تحصينها، فقام بضم جنة من جملة الأملاك المذكورة وأنشأ فيها حوانيت^(٣) وقيسارية^(٤) وفرناً وغير ذلك، وخصص كل هذا لبيت مال المسلمين، وحدث أن قام الورثة بأخذ بقية الجنة وباعوها وبُنِي مكانها مساكن وتملكها أصحابها مدة تزيد عن ٢٠ سنة، فقام ناظر بيت المال^(٥) يطالب الورثة بما لبيت المال من ورث معهم، وتقدم بذلك لصاحب أحكام إشبيلية فكان رد ابن رشد على هذا الخلاف بأن هذه المساكن ليس لبيت المال حق فيها، لأن حق المسلمين بها قد سقط^(٦).

أما عن المشاكل الطبيعية التي كان يتعرض لها الملاك، ففي بعض الأوقات كان يصيب الأراضي الجذب والقحط مما يضطر أصحاب الأراضي إلى تغيير في خططهم، ومن ذلك إحدى الفتاوى التي سأل عنها ابن عياض، من أن الجذب والقحط أصاب جنات في بعض السنين، فاحتاج أصحاب الجنات إلى ترطيب أراضيهم في أوقات غير أوقات السقى المتفق عليها مع شركائهم في المياه من أصحاب الأرحاء، كما أنه لا يوجد أقطار لتفادي الخلاف، فاعترض أصحاب الأرحاء على ذلك لأنه خلاف ما اتفقوا عليه من أيام شهور السقى، فأجاب ابن رشد بأنه من حقهم السقى لو كان الماء ليس ملكاً لأحد، ولأن الصلح المتفق عليه بينهم هو تنازل عن بعض حقوقهم في السقى، فيلزمهم أن يحلفوا على أنهم وافقوا على الصلح ما لم ينتقص الماء نقصاً يضر بهم، فإن حلفوا ظلوا على التبديلة بالسقى على أصحاب الأرحاء^(٧).

أيضاً كان هناك من يقوم بالتعدى على أراضي ترجع ملكيتها لعامة المسلمين، بغرض بناء سور لجنته (بستانه)، ونجد هذا من خلال سؤال القاضي عياض في شهر رمضان من سنة

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦٣، ص ٣٠٥.

□ (٢) ربما يقصد بها الحرب التي كانت قائمة بين ملوك الطوائف والمرابطين من ناحية وملوك النصارى من ناحية أخرى.

□ (٣) الحوانيت: والمفرد حانوت، وهو مكان البيع والشراء. (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ١٩٩٣م، ص ١٦٢).

□ (٤) القيسارية: بكسر القاف ممدودة، أو فتحها مع سكون، وفتح السين ممدودة، والجمع قيساريات، وهي سوق التجارة في مدينة من المدن. (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص ٤٧٢).

□ (٥) ناظر بيت المال: ناظر الشيء حافظه، والناظر هي وظيفة أو مرتبة استحدثت في العصر الأيوبي (مصطفى عبدالكريم الخطيب: معجم المصطلحات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٤٩)، وهنا يعنى الشخص المسئول عن بيت المال.

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦٣، ص ٣٠٥.

□ (٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٣٠، ص ١٠٨٨.

٥١٦هـ، للقاضي ابن رشد يستفتيه في رجل قام ببناء سور ليحيط به جنته الواقعة في بطن الوادي، وشهد له شهود أنه بنى في أرضه، في حين شهد آخرون أنه بنى في غير أرضه وأنه أضر بالطريق الموجود في بطن الوادي - أي تسبب في تضيق الطريق على الناس - كما أضر ببستان جاره، فأجاب ابن رشد بأنه لو بالفعل ألحق ضرراً بطريق المسلمين وبجاره فالواجب أن يُهدم ما بناه إلا أن يكون قد بنى في أرضه، كما أنه رجح أن لا يُهدم ما بناه إذا لم يضر بالطريق لأن له الحق في البناء^(١).

بالإضافة إلى ما سبق فإن الجنات كانت تُباع أحياناً مع نصيبها من الماء الذي تُسقى منه، وهذا كما تشير عدد من النوازل من أن بعض الأراضي كان يتم شراؤها بالسقي، ومن هذه المسائل المسألة التي أرسل بها القاضي عياض لابن رشد مستشيراً إياه فيها، حيث أن أصحاب الجنات يسقون من ماء مشترك مع صاحب أرحاء، وقد وجد في عقود بعضهم أنهم اشتروا تلك الجنات بنصيبها من السقي من موضع آخر للماء^(٢)، غير الماء المشترك مع صاحب الأرحاء، فأجاب ابن رشد بأنه لا حجة على أصحاب الجنات بما وجد في وثائق أشريتهم ولا يلزمهم إخراجها^(٣).

أراضي الأحياس:

هذا النوع من الأراضي لم يعرف في بلاد المغرب والأندلس فقط إنما عُرف في جميع البلاد الإسلامية آنذاك، فقد انتشرت أراضي الأحياس^(٤) - الأوقاف - انتشاراً واسعاً بين الناس، فبالإضافة إلى كونها نشأت في الأساس للأعمال الخيرية، فإن البعض قد لجأ لتحبيس أملاكه سواء أراضى أو غيرها على أبنائه وأحفاده، وذلك لتجنب مصادرتها من قبل الدولة، حيث أن الأحياس غير قابلة للتصرف أو تحويلها للغير سواء للدولة أو الأفراد^(٥)، لذا كان يقوم البعض بتحبيس ممتلكاتهم على أبنائهم ذكوراً وإناثاً أو ذكوراً فقط، وتعددت المشاكل التي نتجت عن الأحياس وقد

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٩٣، ص ١٢٢٠.

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٣٨، ص ١٢٨٩.

□ (٣) ذكر الونشريسي هذه المسألة وأضاف إليها جواب ابن الحاج والذي يتفق مع ابن رشد، حيث يقول: "لا يوهن مطلب أصحاب الجنات ولا يخل بما أثبتوه ما وجد في وثائقهم مما وصفته". (الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل الأندلس والمغرب، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٩٨١م، ج ٨، ص ٣٨٨).

□ (٤) الأحياس: حبس الشيء أي وقفه لا يباع ولا يورث، وإنما تملك غلته ومنفعته، وهو لا يورث ولا يباع، وتوجه غلة الأحياس لصالح الفقراء أو المساجد أو غيرها من أوجه البر، وكانت عائدات تلك الممتلكات توجه على حسب ما يحدده صاحب الحبس في عقد التحبيس (ابن منظور: لسان العرب، ج ٦، ص ٤٥؛ جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ٩٧؛ المعجم الوجيز: مادة حبس، ص ١٣١).

□ (٥) جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ٩٧.

استعرضنا بعضها في خلال حديثنا عن الأراضى والضياع، كمسألة عائلة ابن زهر مع شخص إدعى أن ضيعتهم ملكه من جده وقدم عقد تحبب يثبت فيه ذلك، وكمسألة الأرض المحبسة على رجل وكانت يصيبها الضرر من دار ضيعة لرجل آخر فلم يستطع كراءها ولا زراعتها ولا استغلالها، فأباح ابن رشد أن يقوم صاحب الضيعة بتعويض صاحب الأرض المحبسة بأرض أخرى بدلاً منها إن ثبت ضرر ضيعته له، كذلك حدث أن قام رجل مدعياً بعقد تحبب قديم على آخر بحقل في يده يملكه هو وأبوه من قبل، وكان الحقل موافقاً للوصف الذى ذكر في عقد التحبب ولا يعرف حقل بتلك المواصفات فى تلك الجهة غيره، ففضى ابن رشد بأنه إذا كان موافقاً للوصف ولا يعرف حقل آخر بتلك الصفات غيره، يعذر إلى المقوم عليه- من بيده الحقل- فيما ثبت من ذلك فلو لم يكن لديه ما يثبت به أحقيته فى ملكه ثبت الحبس^(١).

ومن الجدير بالذكر أن أرض الحبس كان يتم تأجيرها لمدة معينة، فيقوم المستأجر بدفع مبلغ من المال ويبقى مبلغ آخر مقسطاً كل عام، ويظل المستأجر عليها حتى تنقضى المدة فإما يجدد أو يأخذ قيمة الغرس مقلوعاً^(٢).

أراضى الهبات والصدقات:

تلك النوعية من الأراضى كان يتم التصدق بها أو وهبها إما للأبناء أو أحد أفراد العائلة، فنجد أن رجل من مرسية قام بالتصدق على ابنه الكبير بصدقة مكونة من أرض وحديقة أعناب ودور وجزء من سد أرحاء على نهر، وعقد له ذلك بشهادة الشهود، لكن فى هذه المسألة أيضاً نستشعر بوضوح أصداء الحالة الأمنية للبلاد الأندلسية فى تلك الفترة المتواترة الأحداث، فنجد الإبن يوكل من ينوب عنه لحيازة الصدقة، وبالفعل حاز جزء من الصدقة إلا موضع لم يستطع الوصول إليه مع الشهود، نظراً لأنه مكان غير أمن بسبب وجود العدو به أو على مقربة منه، كما أن الأب لم تطأ قدمه هذا المكان منذ ثلاثين عاماً بسبب خوفه من العدو، بالإضافة إلى أن هذا المكان يمتلكه الأب مع شريك على الإشاعة، وفى هذه المسألة أشار ابن رشد إلى أنه إذا حال الخوف بينه وبين الوصول إلى موضع الأملاك لحيازتها اكتفى بالإشهاد ولم تبطل الصدقة إن مات المتصدق بها قبل إمكان الوصول إليها^(٣)، كما كان يهب الأبناء لذويهم الأراضى أو غلتها مدى الحياة، وهو ما نجده من خلال إحدى النوازل التى تشير إلى امرأة من سبتة قامت بوهب أمها غلة نصف جنة تملكها طوال حياتها ولما توفيت الإبنة قامت الأم بوهب ميراثها لحفيدتها^(٤).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨٢، ص ٣٤٥؛ ج ٢، م ٣٢٥، ص ١٠٨٠؛ م ٣٤٤، ص ١١١٤.

□ (٢) أحمد حمد: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص ٤٣.

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٠، ص ٨٨٥.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٧١، ص ٣٢٣.

ومن خلال الفتاوى التي تتحدث عن أراضى الهبات والصدقات فإننا نجد أن الفقهاء قد وضعوا شروط لصحة الصدقة والتي بدونها تسقط الهبة أو الصدقة، ويعد أهم تلك الشروط هو شرط الحيابة، فمن الضروري أن يحوز الشخص المتصدق عليه الصدقة في حياة صاحبها، أي أن يستلمها منه ويدخلها، وإن لم يفعل ذلك ومات المتصدق تحولت إلى ميراث.

أراضى المشاع:

وقد عرف نوع آخر من الأراضى هي الأراضى المشاع^(١)، والأراضى الشعراء^(٢)، والأرض السبخة^(٣)، فقد وقع الخلاف بين أهالى القرى على هذه الأراضى ليتم تقسيمها فيما بينهم نظراً لأنها ليست ملكاً لأحد، وحكم ابن رشد بأن يتم تقسيمها إذا اتفق أهل القرية على ذلك، وأن تقسم على أصل سهام القرية فى القديم^(٤)، وقد يحدث ويأتى أحد الغرباء مدعياً أن هذه الأرض ملكاً له، وفى هذه الحالة قال ابن رشد أن شهادة الغرباء له بالملكية غير جائزة ولكن يجب أن يشهد له من أهل القرية شهود عدول، كما رجح أن تظل السبخة كما هى تكون لجميعهم ينتفعون بها^(٥).

كراء (إيجار) الأراضى :

ضم الكتاب عدداً من الفتاوى تحمل ما بين طياتها معلومات عن تأجير الأراضى على اختلاف أنواعها، وكان يتم الإتفاق بين صاحب الأرض والمكترى على مدة محددة للكراء وكانت فى الغالب لاتقل عن عام واحد، وعلى المكترى أن يلتزم بسداد قيمة الكراء فى الوقت المحدد والمتفق عليه والتي غالباً ما تكون شهرياً^(٦)، كما تختلف قيمة الكراء بحسب الأعمال المتفق عليها فى العقد بين الطرفين، فمثلاً قيمة كراء الأرض على أن تُقلب تختلف عن قيمة كراء الأرض التي لا يشترط تقلبها، وذلك بسبب أن بعض المحاصيل لا يكون إنتاجه أفضل إلا فى

□ (١) الأراضى المشاع: حيث أن لكل قرية أرض لرعى الماشية أو لأخذ الحطب منها، ويشترك فيها كل أهل القرية (إبراهيم سلمان الكروى: المرجع فى الحضارة الإسلامية، ص ١٤٤).

□ (٢) الأراضى الشعراء: وهى الأرض أو الروضة الكثيرة الشجر. (ابن منظور: لسان العرب، مج ٤، ص ٤١٢).

□ (٣) الأرض السبخة: سبخت الأرض سبخاً: أى كانت ذات نز وملح، فهى سبخة. وهى منطقة مستنقعية غير صالحة للزراعة. (المعجم الوجيز، مادة سبخت، ص ٣٠٠).

□ (٤) أشار البرزلى إلى أن إجابة ابن رشد هى على مذهب ابن القاسم ومالك وجماعة من أصحابه، وعلى مذهب أشهب وابن وهب وغيرهما، قائلًا: " فإنها لا تقسم بينهم حتى يثبتوا أصل ملكها فنقسم بينهم على الوجه الذى أثبتوه ". (البرزلى: فتاوى البرزلى، ج ٥، ص ٢١).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٩٧، ص ٨٣٣؛ ج ٣، م ٥٩٩، ص ١٥٨٨.

□ (٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦١٥، ص ١٦٠١.

أرض قليب، لذلك كان يتم إشتراطه في عقود شراكة الأرض أو كرائها أو مزارعتها^(١)، كما كان لصاحب الأرض أن يضع شروطاً للمكترى- المستأجر- في العقد والتي يجب أن يلتزم بها، كشرطه على المكترى أن يقلب الأرض- أى يقوم بحرثها- في وقت القليب^(٢)، ويزرعها فى زمن الزراعة، فيحدث أن يتغاضى المستأجر عن شرط قلبها إما بإختياره أو حال بينه وبين ذلك مانع، ففي هذه الحالة يجب أن يعيد النظر فى قيمة كراء الأرض فى العام على أن تقلب قبل الزراعة وعلى ألا تقلب، كما أشار ابن رشد إلى أهمية قلب الأرض وذلك لأن التقلب كما يقول ابن رشد: "يجعل الأرض تجود بزراعها وهى منفعة لصاحب الأرض"^(٣)، وهذا يدل على حرص الفقهاء على مصلحة الطرفين المالك والمستأجر، كما كان يشترط صاحب الأرض أحياناً على المستأجر أن يحرث الأرض أربع حرثات، ويهتم بها ويحرسها من الحيوانات المهملة والضالة^(٤).

وخلاصة القول هنا أن بلاد الأندلس قد شهدت تنوع فى الملكية الزراعية ما بين الضياع والجنان وأراضى الأحباس والأراضى المشاع والسبخة التى لا يملكها أحدٌ، ونستنتج أيضاً وجود قلة من ذوى الثراء الذين امتلكوا الضياع الشاسعة، فيذكر أن رجلاً من أهل بطليوس امتلك قرية بأكملها وأن هذه القرية كانت تحتوى على الأرحاء ويشقها جدول صغير أو نهير يستفاد منه فى أعمال الري^(٥)، وجدير بالذكر أن ملاك الأراضى كانوا يقومون بتأجير أراضيهـم أو جناتهم عندما لا يستطيعوا القيام عليها أو فى غنى عن زراعتها، وعندما يتم التأجير فإنه يراعى مصلحة الطرفين سواء المالك أو المستأجر.

الشراكة فى الزراعة:

وردت على ابن رشد عدداً من المسائل فى الشراكة على إختلاف نوعها سواء كانت شراكة فى الزراعة أو شراكة فى الممتلكات من دور وأرحاء وغيرها من عقارات، واستقينا من

□ ١ موسى هوارى: تربية الحيوانات فى بلاد المغرب من الفتح الإسلامى إلى سقوط دولة الموحدين (ق ١-٧هـ / ٧-١٣م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، ص ١٥٠.

□ ٢ وقت القليب: وتعنى الحرث وهو قلب الأرض للزرع، ويكون بأن يؤخذ ما كان على وجه الأرض من التراب الذى تأثر بحرارة الشمس والهواء، فيجعل أسفل الأرض المحفورة، وذلك لما له من أثر جيد على المزروعات، وقد تتكرر عملية الحرث من مرتين إلى أربع مرات، حسب نوع الأرض ونوع الزرع أو الغرس، وهو يبدأ عادة فى يناير ويستمر إلى يونيو حيث تترك الأرض للحر المفرط. (موسى هوارى: تربية الحيوانات، ص ١٤٩).

□ ٣ ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٠، ص ٢٢٤؛ ج ٢، م ٣٨٠، ص ١١٨٦؛ ج ٣، م ٥١٦، ص ١٦٠١.

□ ٤ ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٥١، ص ١١٣٥.

□ ٥ الونشريسي: المعيار المغرب، ج ١٠، ص ١٩؛ كمال السيد أبو مصطفى: دراسات أندلسية فى التاريخ والحضارة، ١٩٩٧م، ص ٢٨.

تلك الفتاوى أنواع الشراكة من مزارعة ومغارسة وأحياناً شراكة في شراء الأرض نفسها وما كان يحدث بين الشركاء من مشاكل وخلافات.

لقد عرف نظام الشراكة في شراء الأرض الزراعية في الأندلس، فقد كان شائعاً أن يشترك فردين أو أكثر في شراء أرض واحدة وهذا مما يتضح من جملة فتاوى ابن رشد، فتشير إحدى النوازل إلى رجلين اشتريا أرضاً مناصفةً بينهم، وقاما بغرسها بالكرم والشجر، ثم أن أحد الشريكين أدخل أخاه شريكاً معه في نصيبه دون أن يعلم شريكه الآخر بذلك، ولما احتاج الشريكين إلى قسمة الأرض فيما بينهم، زاد نصيب الشريك الآخر - الذي لم يشرك في نصيبه أحد - وجعلت هذه الزيادة ذهباً، فوافق شريكه ورفض أخيه المشترك معهم تلك الزيادة، فكان رد ابن رشد على ذلك أن لا تنفذ القسمة بدون موافقة الأخ المشترك بها، وللشريك أن يستشفع على أخى شريكه^(١)، وفي بعض الأحيان كان يحدث أن يتعدى أحد الشريكين على حصة شريكه في الأرض فيزرعها لنفسه دون شريكه ودون دفع إيجار له عن نصيبه الذي استغله دون وجه حق، وأشار ابن رشد إلى أن هذا النوع من المشاكل بين الشركاء اختلف القول فيه بين الفقهاء^(٢).

أما الشراكة في الزراعة من مزارعة ومغارسة، فهناك عددٌ لا بأس به من الفتاوى التي اشتملت على معلومات عن العقود الخاصة بها وعن شروطها وعن الخلافات التي وقعت بين أطرافها.

المزارعة:

عُرف نظام المزارعة^(٣) منذ عهد بني أمية، فهناك: المزارعة على النصف، والمزارعة على الثلث والرابع والخمس والسدس، وظلت عملية المزارعة هي السائدة في ذلك الوقت حيث كان عقد المزارعة يراعى توزيع المحصول وفق عمل كلاً من طرفي العقد^(٤)، وقد استمر هذا النظام^(٥)

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٥، ص ٣٣٢.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٩٨، ص ٨٣٣.

□ (٣) المزارعة: هي شركة في الزرع والحراث، وهي عقد يتم بين صاحب الأرض والعامل على زراعة الأرض مقابل حصة محددة له في العقد من المحصول (جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ٩٨؛ محمد أحمد أبو الشيخ: الفقه المالي عند الإمام أبي يوسف من خلال كتاب الخراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م، ص ٣٧٨؛ أحمد حمد: الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال كتاب فتاوى البرزلي، ص ٤٧).

□ (٤) حسن قرني عويس: المجتمع الريفي في الأندلس في عهد بني أمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٦؛ جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ٩٨.

□ (٥) كان يقوم كل من المزارع أو المناصف وصاحب الأرض بتقديم جزء متساوي من الزريعة أو البذور، ويقوم بزراعتها الفلاح المزارع في أرض المالك مع تحمله لكل أعباء العمل حتى يتم نضج المحصول، وإقتسامه مناصفة بين الطرفين، وكانت تتعقد لمدة عام أو أكثر حسب إتفاق الطرفين، وقد جرى العرف الأندلسي أن يتحمل المزارع في عقد المزارعة كل الأعمال الزراعية إستناداً إلى رأى عيسى بن دينار في المزارعة، وكان رأيه هو المأخوذ به في الريف لأنه كان يرى: "الأخذ بسنة البلد الكائنين فيه". (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٠٦؛ حسن قرني عويس: المجتمع الريفي في الأندلس، ص ٢٣٦؛ جوزيف بورلو: حضارة الإسلام، ص ٩٨).

في عهدى ملوك الطوائف والمرابطين لكن سواء في عهد بنى أمية أو ملوك الطوائف والمرابطين فإن عملية المزارعة لم تخلو من المشاكل والاختلاف بين طرفي العقد سواء المالك أو المزارع.

وعلى الرغم من توضيح الفقهاء لما يجب أن تكون عليه شروط المزارعات دون الإضرار بأحد الطرفين، إلا أن هناك مسائل توضح خروج العقود في بعض الأوقات عن ما هو متعارف عليه، مما جعل الفقهاء يختلفون في إجازة هذه العقود أو عدم جوازها، من ذلك مسألة رجلين اشتركا في الزرع، فقدم أحدهما الأرض والبذر والبقر، ويكون للثاني العمل، وانفقوا الاثنان على أن يكون نصيب العامل الربع ويكون لصاحب الأرض الثلاثة أرباع، فقال ابن رشد بأن العقد لو كان على الشراكة لجاز ذلك، ولكنه لا يجوز إن كان بلفظ الإجارة، أو ألا يسميا في عقدهما شركة ولا إجارة^(١)، كما تشير نازلة أخرى إلى استثناء أحد الشركاء بالمحصول دون شريكه بعد أن كان قد وهبه ما حرثه من الأرض^(٢)، فأشار ابن رشد بأن الزرع بينهما على ما اشتركا عليه، ويرجع الذي حرث الفدان على شريكه من قيمة حرثه بقدر نصيبه، وذلك بعد أن يحلف على ما ادعاه^(٣).

جدير بالذكر أنه كان هناك من يقوم بحرث الأرض وزرعها بالربع أو الثلث دون أن يجعل له صاحب الأرض نصيباً من الزريعة، وقد اعتبر ابن رشد ذلك نوع من أنواع الربا، ورفض شهادتهم قائلاً أن شهادة الإثنين - مالك الأرض والزارع - لا تجوز إن كانا عالمين بفساد ما يفعلونه، أما إن كانا جاهلين بذلك فلا يكون ذلك جرحاً فيه^(٤).

وعلى ضوء ماسبق فإن المزارعة قد انتشرت في بلاد المغرب والأندلس وعرفت منذ الدولة الأموية واستمرت فيما بعد سقوطها، حيث كانت تتم بين فردين - مالك الأرض وشريكه أو المزارع - حيث يقدم أحدهما الأرض والبذور والحيوانات المستخدمة ويكون للأخر العمل في الأرض، أو يتشاركان في الأرض ويتشاركان في شراء البذور أو يقدم أحدهما البذور، فكانت تتم إما على المناصفة أو الخمس أو الربع أو الثلث، وكان أحياناً يدب الخلاف بين طرفي العقد من الشركاء كأن يسيطر أحدهما على نصيب الآخر أو ينكر اتفاقه معه، وهذا لا يعنى أن مسألة المشاركة كانت كلها خلافات ومشاكل ولكن هذا ما وصل إلينا من خلال الفتاوى المعروضة على الفقهاء، فلا يجب أن نعمم.

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٢، ص ١٠١١.

□ (٢) حيث يتم حرث الأرض بالمحراث، وهو آله يتم إستخدامها لحرثة الأرض بعد ان تسند إليها أحد الحيوانات لجرها وبالجهة الأخرى أحد الأشخاص، وقد إختلف نوع الحيوان المستخدم حسب كل منطقة، ففي الغالب يتم استخدام البقر، أما المناطق التي لا يوجد بها بقر. فكانوا يستخدمون الحمير والخيول. (موسى هوارى: تربية الحيوانات، ص ١٥٠).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٣، ص ١٩١.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٨٦، ص ١٣٦٧.

المغارسة:

تختلف المغارسة^(١) عن المزارعة في كونها خاصة بزراعة وغرس الأشجار، ويستمر عقد المغارسة لمدة عام أو عامين أو حتى يثمر الشجر المغروس ووصلت أحياناً مدته إلى سبعة أعوام، ويقوم المغارس بالاهتمام بالأشجار ويقوم عليها ويلقحها حتى تثمر، ويكون له جزء معلوم منها، فكان يحدث في بعض الأحيان أن يعجز المغارس عن استكمال غرسه أو يريد أن ينتقل إلى مكان آخر فيقوم بإدخال من يحل محله في الغرسة، وأشار ابن رشد إلى أن ذلك يجوز كما يحق له بيع ما عمل من غرسة إلى مالك الأرض أو إلى غيره ممن يمكنه إكمال عمله، ولا يستطيع مالك الأرض أن يمنعه من ذلك^(٢).

وعندما كان يتم فسخ عقد المغارسة كان يتم إسهاد الشهود على ذلك، فحدث في مدينة شلطيّش^(٣) أن قاما محمد بن خلف وعلى بن محمد - وهما شريكى مغارسة - بفسخ صفقة مغارسة كانت قد عقدت بينهما لفسادها، واسترد محمد بن خلف جنته ثم أنهما اتفقا على أن يتخلى محمد بن خلف عن نصف جنته لعلى بن محمد على سبيل البيع، وذلك في مقابل ستة مثاقيل من الذهب العبادية، يقوم بسدادها عن طريق خدمته لنصيب محمد بن خلف، وذلك لمدة سبعة أعوام حتى يقوم بسداد جميع الذهب، وتصبح الجنة بعد ذلك بينهما مناصفة بجميع ما فيها، ولكن على شرط أنه متى طلب نصيبه من هذه الجنة فإن نصيبه صدقة على المساكين ولا حق له معهم فيها، لكن حدث بعد ذلك أن قام بالمطالبة بحقه من أول نزوله الجنة أى قبل فسخ عقد المغارسة الفاسد، فرفض صاحب الأرض ذلك متعللاً أنه أسقط عن نفسه المطالبة بذلك، فرد ابن رشد بأن يُخير البائع محمد بن خلف إما أن يسقط الشرط ويُمضى البيع ويكون من حق المُبتاع أن يفعل في نصيبه ما يشاء ويقسمه متى شاء أو يفسخ العقد^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن هناك شروط كان يضعها الفقهاء عند بيع غرس الأشجار، ومن هذه الشروط: أن يكون الشجر مثمراً عند عقد البيع، فقد خاطب ابن رشد مجموعة من فقهاء الأندلس يسألونه عن رجل قام ببيع غرس شجر وشرط على المشتري أن لا يقبضه إلا بعد عام

(١) المغارسة: هو نظام كان يتم وفق عقد حيث يقدم مالك الأرض بمقتضاه أرضاً إلى شريكه حيث يقوم بغرسها بنوع من الأشجار المعمرة ويرعاها إلى أجل يتفق عليه وفي الغالب يكون إثمارها، ويقسم العائد حسب شروط العقد، أما الضياع والإقطاعات الشاسعة كان يتم العمل فيها على أساس تسخير العبيد في أغلب الأحيان (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٠٦؛ أحمد حمد: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص ٥١).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٨٢، ص ١٣٦٠.

(٣) مدينة شلطيّش: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وكسر الطاء، وأخره شين أخرى: بلدة بالأندلس صغيرة في غربى إشبيلية على البحر. (الحموى: معجم البلدان، ج ٣، ص ٣٥٩؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٤٣-٣٤٤).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٥١، ص ١١٣٥.

كما أن هذا الشجر لم يكن مثمراً يوم عقد البيع فمنع أن يعقد البيع على محاصيل لم تنمو بعد أو على ثمار لم تزهو بعد، وذلك لنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار قبل أن تخلق وقبل أن تزهو^(١)، ومن الجدير بالذكر أن بلاد الأندلس كان بها ما يعرف باسم خرص الزرع^(٢)، وقد أجاز ابن رشد خرص الزرع إذا وجد من يحسنه، وإذا لم يكن هناك من يحسنه فلا يجوز^(٣).

بعض المشاكل التي كانت تقابل المزارعين:

لقد تعرض المزارعون في الأندلس إلى العديد من المشاكل منها ما هو خاص بالرعي، ومنها ما هو خاص بالزرع، ومنها مشاكل طبيعية، ومنها مشاكل سببها الوضع غير الآمن والمضطرب في تلك الفترة، كما طالهم سوء استخدام بعض الأفراد لسلطتهم، على أنه من المشاكل التي كانت تقابل المزارعين تعرضهم للغش عند شراء الزريعة- البذور- في بعض الأحيان، فقد يحدث بعد شرائها وزراعتها أن لا تثبت، فيقوم المزارع باللجوء إلى القاضى للفصل في النزاع القائم بينه وبين البائع، وقد سئل ابن رشد عن ذلك فأجاب إن صدق المشتري وكان البائع معروف عنه أنه ليس مدلساً، فعليه أن يُعيد له نصف قيمة العيب، أما لو كان مدلساً فعليه إعادة الثمن كاملاً^(٤).

كما كان يتم تخريب الزرع أو الشجر أحياناً من بعض الجيران، وهذا كما ورد في إحدى النوازل حيث قام بعض الأفراد باستغلال فرصة عدم وجود جارهم، وقاموا بإفساد زرعه، وشهد بعضهم على بعض بهذا، وهي مسألة سُئل فيها ابن رشد من قبل أحد الفقهاء المشاورين من مدينة شلب^(٥)، فكان رد ابن رشد بأنه لا يجوز اتهام أحد إلا بشهادة شاهدين عدلين^(٦)، وشدد على أهمية ذلك سواء في هذه المسألة أو غيرها.

ولكن من المُلْتَمَت للنظر هو الاهتمام بالعقود وتنظيم الحقوق بين جميع الأفراد، وحتى وإن كنا قد أشرنا إلى عدد من المشاكل التي وقعت بين الشركاء، إلا أن مسلمي الأندلس إهتموا

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٤٨، ص١٣٠٢.

□ (٢) خرص الزرع: وهو خرص النخل والكرم أي تقدير ما عليه من الرطب تمراً ومن العنب زبيباً، فهو خاوص، وجمعها خراص. (المعجم الوجيز، مادة خرص، ص١٩١).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٩٤، ص١٠١١.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٨٢، ص٩٨٥.

□ (٥) مدينة شلب: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وآخره باء موحدة، وهي مدينة بغربي الأندلس بينها وبين باجة ثلاثة أيام، وهي غربي قرطبة، وليس بالأندلس بعد إشبيلية مثلها، قل من أهلها من لا يقول شعراً. (القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص٥٤١؛ الحميري: الروض المعطار، ص٣٤٢؛ الحموي: معجم البلدان، مج٣، ص٣٥٧).

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٠٧، ص٨٣٨.

بكتابة العقود^(١) إهتمام كبيراً، فهناك عقود الشراكة في شراء الأراضي، وعقود المزارعة، وعقود المغارسة، وعقود فسخ صفقات فاسدة، وعقود تحبيس وغيرها.

وعلى ضوء ماسبق فإننا نخلص إلى أن بلاد الأندلس تنوعت فيها الملكية الزراعية وعرفت عدداً من النظم الزراعية، وتعرضنا خلال حديثنا إلى بعض المشاكل التي كان يتعرض لها المزارعون وملاك الأراضي سواء بسبب الشراكة أو بسبب سوء استخدام السلطة أو بسبب غارات الأعداء من النصارى ونقضهم للمعاهدات مع المسلمين وانتهاكاتهم لأراضي الأندلسيين وتدميرها.

الرى ومصادر المياه في الأندلس:

تنوعت مصادر المياه في الأندلس ما بين أنهار وعيون وآبار^(٢)، وكنتيجة لتطور الزراعة في الأندلس فقد تطورت أساليب الري أيضاً^(٣)، ولا يمكن أن نغفل عن أن طبيعة بلاد الأندلس من تباين التضاريس والمناخ وتذبذب المياه، كان له أثره في ضرورة وجود نظام جيد للرى^(٤)، لقد احتفظت النوازل بعدد من المشاكل ونزاعات الأفراد حول الري والسقاية والتي أعطتنا عدداً من المعلومات حول نظام الري في تلك الفترة، حيث انقسمت ملكية المياه في الأندلس إلى ملكية فردية أو ملكية مشتركة فالملكية الفردية كمياه الآبار الموجودة داخل البيوت، أما الملكية المشتركة فهي التي يشترك فيها أكثر من فرد من مالكي الأراضي سواء عيون أو انهار^(٥)، وسواء هذه أو تلك فقد كان هناك نزاعات عليهما، أضف إلى ذلك وجود نوع آخر من المياه وهو غير متملك الأصل - أي ليس له مالك -، وكانت معظم المشاكل التي تحدث عند الري تدور حول من له الأحقية في السقاية ومن يسقى أولاً، فإحدى النوازل تذكر مشكلة من مشاكل

□ (١) راجع نماذج العقود في الملاحق.

□ (٢) يقول ابن حوقل في هذا الصدد عن الأندلس: "وأكثرها عامرة مأهولة ويغلب عليها المياه الجارية والشجر والثمر والأنهار العذبة، والرخص والسعة في جميع الأحوال إلى نيل النعيم والتملك الفاشى في الخاصة والعامه. (ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٤).

□ (٣) شرب الزرع والأشجار ينقسم أربعة أقسام: أحدها ما سقاه الأدميون بغير آلة، والقسم الثاني ماسقاه الأدميون بآلة، والقسم الثالث ما سقته السماء بمطر أو تلج، والقسم الرابع ما سقته الأرض بنداوتها وما استكن من الماء في قرارها. (الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط ١، ١٩٨٩م، ص ١٨٩-١٩٠).

□ (٤) حسن محمد قرني عويس: المجتمع الريفي في بلاد الأندلس، ص ٧٠.

□ (٥) جدير بالذكر أن كل نهر عظيم أو وادٍ يستخدمه الجميع في سقيهم وسقى أراضيهم وحيواناتهم، هو ملكية عامة وليس لأحد أن يمنع من استخدامه، فإن أراد أحدهم أن يتخذ قناة في أرضه من النهر له ذلك إن لم يضر باقى شركاءه. (أبي يوسف يعقوب: الخراج، ص ٩٧).

ومن الطبيعي إذا تحدثنا عن الري في الأندلس أن نتطرق إلى الآلات ووسائل الري التي استخدمها الأندلسيون في الحياة الزراعية، فمن أجل تغلبهم على نقص المياه وتباين سطح الأرض في بعض المناطق^(١)، ولوفرة المياه في مناطق أخرى، فإنهم استخدموا آلات ري متنوعة طبقاً لطبيعة كل منطقة.

السواقي:

عرف الأندلسيين السواقي واستخدموها لرفع الماء من الأنهار لري الأراضي، أو لتشغيل الأرحاء، وكانت السواقي أيضاً تخضع للملكية الفردية أو الملكية المشتركة، وتلك الأخيرة كثرت بسببها النزاعات التي كانت تحدث على توزيع المياه، أو أن يقوم صاحب الأرض المقام عليها الساقية بتغيير معالمها أو نقلها من مكانها مما يضر شركاءه في نصيبهم من المياه حيث يقل نصيبهم أو لا يصل إليهم، فقد ورد إلى ابن رشد سؤال من ابن عياض في ذي القعدة سنة ٥١٩هـ / ١١٢٥م، عن رجل له جنات بها ساقية قديمة وأراد أن ينقلها إلى مكان آخر يكون أعلى أرضه حتى يُقيم عليها رحي، لكن رفض غيره من أصحاب الأرحاء ذلك وإعترضوا على فعله قائلين "أنه ليس من حقه أن ينقل مائنا عن مجراه"، ولا يُعرف من بنى هذه الساقية هل هو صاحب الجنان أم أصحاب الأرحاء؟ وذلك نظراً لقدمها، فكان رد ابن رشد أنه ليس من حقه أن يحول ماء الساقية المبنية في أرضه إلى موضع آخر من نفس الأرض، حتى وإن كانت قديمة وغير معلوم من قام ببنائها، حتى يأذن له من يستفيد من الساقية لسقيهم وتدوير أرحائهم، حتى وإن لم يكن عليهم ضرر من ذلك^(٢).

كما أرسل إليه القاضي أبو عبدالله بن الحاج من مدينة جيان^(٣)، يسأله عن مجموعة من الناس اتفقوا على أن يقوموا بحفر ساقية في أرض واحد منهم وإقامة رحي، فلما انتهوا وأرادوا أن يأخذوا من ماء الساقية منهم صاحب الأرض من ذلك، فكانت إجابة ابن الحاج بأن المعاملة غير جائزة ولهم في الساقية والرحى حكم من بنى بوجه شبهة، في حين أجاب ابن رشد بأن من حقه أن يقاضوه ويأخذوا قيمة ما قاموا ببنائه^(٤).

□ (١) حسن عويس: المجتمع الريفي، ص ٧٢.

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٤٤، ص ١٤٨٢.

□ (٣) مدينة جيان: بالفتح ثم التشديد، وآخره نون: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً، وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة. (ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٥؛ الحميري: الروض المعطار، ص ١٨٣-١٨٤؛ الحموي: معجم البلدان، ج ٢، ص ١٩٥).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٦١، ص ١٦٤٢.

على أنه في بعض الأحيان كان يقوم أحد الأفراد باستغلال نفوذه للسيطرة على نصيب الآخرين من مياه الساقية، فقد حدث أن قام أحد الأشخاص بالاستعانة بواحد من خدمة السلطان- كما تم وصفه في النازلة- لزيادة نصيبه من مياه الساقية المشترك فيها مع قوم آخرين حيث أنها مقسمة عليهم وكل واحد فيهم له حق معلوم لا يتعداه، فقام هذا الرجل بأخذ المياه من الساقية إلى حمام كان قد أنشأه حديثاً وأنشأ رحي تحت الساقية، وغير من شكل الساقية حيث أنها لم تكن تصل إلى هذا المكان من قبل، فأفتى ابن رشد بأن الواجب إن لم يكن لصاحب الحمام حق في هذا الماء^(١)، وأن الماء كان يجري في أرضه لهم فقط فليس له أن يأخذ منه شيئاً إلا برضى أصحابه إذا كان أصل الماء ملكاً لهم^(٢).

أما السواقي ذات الملكية الفردية فحدث عليها خلافات أيضاً وذلك بسبب مرورها أحياناً على أرض رجل آخر غير صاحبها، وكان يحدث أن ينبت في الساقية وعلى جوانبها زرع فيحدث الخلاف هنا على من يحق له أخذ هذا الزرع، وهذا كما يتضح لنا من خلال إحدى النوازل المرسلة لابن رشد والتي تحدثت عن رجل كان يمتلك ساقية تُمُر على أرض رجل آخر لتصل إلى رجاه، فحدث ونبت في الساقية وعلى جوانبها شجر ونشم^(٣)، فرأى كل من صاحب الساقية وصاحب الأرض أن الشجر من حقه دون الآخر، فأفتى ابن رشد بأن الأرض التي عليها الساقية- أي موضعها- إن لم تكن لصاحب الرحي، وكان له فقط مرور المياه ووصولها إلى رجاه من خلال هذه الأرض، فما نبت ليس من حقه وإنما من حق صاحب الأرض، ولكن إن كان موضع الساقية ملكه فله جميع ما نبت فيها^(٤)، أما إن اختصما ولم يوجد ما يثبت قول أحدهما، فالقول قول صاحب الرحي بأنها ملكه^(٥).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٩، ص ١٦٠٤.

□ (٢) علق البرزلي على هذا السؤال قائلاً: أن إجابة ابن رشد على أساس أن لصاحب الحمام حق في الماء، وإذا لم يحدث في الساقية شيئاً إلا صرف نصيبه من الماء لحمامه من غير ضرر يلحق غيره فعل حسبما مر، أما تغييره شكل الساقية وتحويلها إلى موقع آخر فلا يجوز. (البرزلي: فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ط ١، م ٢٠٠٢، ج ٤، ص ٤٣٢).

□ (٣) النشم: هو شجر جبلي من الفصيلة الزيزفونية، له أزهار، وأوراقه عريضة، يكثر في الجبال والمناطق الحارة والمعتدلة، وكانت تتخذ منه القسي، وواحدته نشمة، وهو من جنس الشجر العظام، وقد اختلف الأطباء فيه، فزعم بعضهم أنه الجوز، وقال آخرون أنه التلب، وقيل هو الدر دار، وقيل هو الصفصاف، وهي كلها من أنواع النشم، ولكن المشهور بهذا الاسم: الجوز الأبيض. (الغساني: حديقة الأزهار في ماهية العشب والعفار، تحقيق: محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، م ١٩٩٠، ص ١٨٨-١٨٩؛ ابن منظور: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٧٦؛ المعجم الوجيز: مادة نشم، ص ٦١٧).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٤٠، ص ١١٠٩.

□ (٥) علق البرزلي على الإجابة قائلاً: " أصلها في قسمة المدونة: إن كان لك نهر ممره في أرض قوم فليس لك منعهم أن يغرّسوا بحافته شجراً، فإذا كنست نهرك حملت على سنة البلد في طرح الكناسة فإن كان الطرح بصفته لم تطرح ذلك على شجرهم إن أصبت دونها من صفته متسعاً، فإن لم يكن فبين الشجر فإن ضاق ذلك طرحت فوق شجرهم إذا كانت سنة بلدهم طرح طين النهر على حافته، فقله ممره في أرض قوم إنه لا يملك فيه إلا المرور، وقوله في الجواب إلى شفير الساقية مثل قوله فيها: لهم بأن يغرّسوا بحافته شجراً. وقيله للخمى بعدم ضرر العروق بالشرب وهو ضرر الماء، فإن ثبت هذا فله منعه من الغرس. وقوله فيها: طرحت فوق شجرهم، وإن لم تكن بينة فعلى رب النهر حمله إلى موضع يطرحه فيه. (فتاوى البرزلي: ج ٤، ص ٤١٩).

ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بشبكة الري وإصلاحها من حين لآخر، لذلك ليس غريباً أن نجد إحدى النوازل تتحدث عن تنقية السواقي، حيث يقوم صاحب الساقية بتنقيتها - أي استخراج ما بها من طين - حتى تعمل بكفاءة، ثم يلقي بهذا الطين على جانبي الساقية وهو العُرف المتبع وعادة المزارعين، وكان يحدث أن يقوم صاحب الساقية في بعض الأحيان بإلقاء الطين في أرض جاره، وهذا ما نهى عنه ابن رشد لأنه يُضر بصاحب الأرض، في حين أنه أيضاً نهى صاحب الأرض عن أن يصل بحرثه إلى حافة الساقية، لأن صاحب الساقية يحتاج حافتها لإلقاء طينها وهذا حسب العُرف السائد والمتبع بين المزارعين^(١).

وعلى ضوء ما سبق فإننا نخلص إلى أن الساقية كانت عاملاً أساسياً في نظم الري في الأندلس، ولم تقتصر أهميتها على ري الأراضي فقط ولكن اعتمدت عليها الأرحاء اعتماداً كلياً في تشغيلها، كما استخدمت لإيصال الماء إلى الحمامات، وقد حرص الفقهاء على أن يتم توزيع المياه بطريقة عادلة، ومن الجدير بالذكر أنه خلال عصر الخلافة وبسبب استقرار أحوال البلاد في تلك الفترة، تم إنشاء ما تعرف بإسم "محكمة المياه"، وذلك لتنظيم أمور الري والسقاية^(٢)، كما نلاحظ أن القضاة لم يفصلوا في المنازعات بناءً على الأحكام الشرعية فقط، ولكن وضعوا في عين الاعتبار العُرف المتبع بين الناس.

القنوات:

كانت الحاجة للماء من أجل الري أو السقاية أو الاستخدامات المنزلية، تستدعي أن يقوم الأهالي بأنفسهم بشق القنوات أو إقامة السواقي، ثم يقوموا بتقسيم الماء على أنفسهم، ففي إحدى النوازل نجد أن أهل قرية قاموا بشق قناة وجعلوها تمر من خلال جنان رجل منهم، وكان له من الماء نصيب مثلهم حيث يستخدمه لأغراضه الخاصة ويسقى جنانه أيضاً، ثم حدث أن قام هذا الرجل بتقسيم أرضه وبيعها فبنيت عليها مساكن، فأراد السكان الجدد أن يأخذ كلاً منهم من الماء بقدر حاجته، فمنعهم أهل القرية من ذلك لأن الماء يقل عندهم ويصبح ضعيفاً، فقام ابن رشد بحل هذا النزاع بقوله أن السكان الجدد لهم الحق في أن يأخذوا قدر نصيب صاحب الأرض الأصلي، ويقوموا بتقسيمه على أنفسهم، وهذا إن كانوا قد اشتروا تلك المساكن مع نصيبها في الماء^(٣) أما لو لم يذكر البائع هذا فيحقيق لمن تمر القناة على أرضه التي اشتراها أن يأخذ ما يصل لها من الماء.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٤٠، ص ١١٠٩.

(٢) محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٠٤.

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٨٥، ص ١٥٧٥.

ومن هنا نستنتج أن ملكية الأراضي إرتبطت بملكية المياه، حيث كان يتم بيع الأرض أو الحقل مع نصيبها من مياه الري، نستطيع أن نلمس هذا من خلال نازلة ورد فيها أن رجلاً اشترى حقلاً بنصيبه من ماء معلوم، يروى منه كل ثلاثين يوماً، وحدث في بعض الأعوام أن المشتري لم يزرع الحقل إما لعجزه عن ذلك أو إختياراً منه، وأراد أن يأخذ نصيبه من الماء في وقته المحدد، فأباح ابن رشد ذلك إن كان له في أخذه منفعة، كما نفهم من خلال نفس النازلة أن المزارعين لجأوا أحياناً إلى تخزين المياه لوقت الحاجة عن طريق حفر برك لتخزينها^(١) أو بيعها^(٢) أو أن يتم منحها كهبة لشخص آخر، وقد نهى ابن رشد عن ذلك إن كان الغرض منه هو منع من يشاركه في الماء من الاستفادة منه^(٣).

ومن هنا يتضح تأثير الأنهار على مشروعات الري ونظمه في بلاد الأندلس، فهي المورد الأساسي للماء، فمن خلالها تستمد القنوات المياه، وترفعها السواقي إلى الأراضي والجنان والأرحاء وإلى البيوت، وكان أى تغير أو طارئ يحدث على مياه النهر يؤثر على الحياة اليومية للأهالي.

الآبار:

تعد الآبار^(٤) المصدر الأول للشرب والاستخدامات اليومية في البيوت الأندلسية^(٥)، هذا بالإضافة إلى دورها في ري الأراضي^(٦)، فكل بيت في الغالب كان يحتوى على بئر خاص بأهله، يستخدموه في شتى أمور حياتهم الشخصية من شرب وإعداد طعام وخبز ووضوء وغيرها، وهذا ما نراه من خلال بعض المسائل التي وردت على ابن رشد، فمنها رجل كان قد

□١ تجدر الإشارة هنا إلى أن الخلفاء الأمويون بالأندلس اهتموا بتشيد السدود والخزانات، للاحتفاظ بمياه الامطار وتوزيعها على الرقعة الزراعية، كما اهتموا بصيانة القنوات المغطاة حتى لا يتبخر منها الماء. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الاسلامية، ص ١٠٤).

□٢ يذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الماء الجارى. عن ذلك راجع: (ابن آدم القرشى: كتاب الخراج، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، ط ١، ١٩٨٧م، ص ١٣٤).

□٣ ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٥١، ص ١٣٠٥.

□٤ يذكر ابن بصال أن أنسب ميعاد لفتح بئراً هو شهر أغسطس (أغسطس) لأنه آخر الحر، للمزيد عن الآبار وحفرها ومن له الحق في استخدامها وأنواعها ونعوتها، راجع: (كتاب الفلاحة، ص ١٧٥؛ الماوردى: الأحكام السلطانية، ص ٢٣٨-٢٣٩؛ ابن سيده: المخصص، مج ٣، سفر ١٠، ص ٣٤).

□٥ من الجدير بالذكر أن مياه الآبار والعيون استخدمت لرى الأراضي البعيدة عن مجارى الأنهار، حيث يتم تخزين المياه الآتية من العيون والينابيع في خزانات ثم توزع على الحقول الواقعة على كل ضفة حسب أدوارهم أسبوعياً، ويصحب هذا النوع من الري عدد من الآلات منها "الشادوف" و"النواعير" و"ساعات القياس المائية". (أنسام غضبان: الزراعة في مملكة بلنسية خلال عصر الطوائف "دراسة تاريخية"، مجلة البصرة، العدد ٤٠٦، ٢٠٠٦م، ص ١٠٥).

□٦ حيث أن مياه الآبار والعيون موافق لجميع الخضّر وجميع ما يزرع في الجنات من دقيق وجليل. (ابن بصال: كتاب الفلاحة، ترجمة وتعليق: خوسى مارية مياس — محمد عزيمان، معهد مولاى الحسن، تطوان، ١٩٥٥م، ص ٤٠).

توضاً من ماء البئر الموجود ببيته وعجن من ذلك الماء خبزه، وكان لهذا الرجل قطاً قد ضاع منه، وفي اليوم الثالث من اختفاء القط وجده ميتاً في البئر، فأفتاه ابن رشد بأنه إن لم يتغير أحد أوصاف الماء بسبب ذلك، فيعيد الغسل ولا يعيد الصلوات إلا ما كان في وقته، ولو أصاب ثيابه شيء من هذا الماء فيقوم بغسله، وما تبقى من الخبز لا يؤكل ولا بأس أن يأكله الدواب^(١).

وعلى الرغم من أن الآبار التي أنشئت داخل المنزل كانت لغرض تلبية متطلبات أهله دون الحاجة لاستخدام مياه الآبار العامة^(٢)، إلا أنه في بعض الأوقات كان صاحب المنزل يسمح لجيرانه من استخدام مياه البئر الخاصة به، وكان استغلال المياه من قبل الجيران يصل في بعض الأحيان إلى فترات طويلة، مما يترتب عليه حدوث خلاف إذا قام صاحب المنزل بمنع جيرانه من استخدام بئره خوفاً من جفافه^(٣)، أما بالنسبة للآبار التي تكون ملكيتها لعامة المسلمين، يستخدمونها جميعاً دون أن يقوم بمنعهم أحد، وكان يحدث أحياناً أن يتم إتهام أحد الأشخاص باستجلاب ماء البئر الخاص بعامة المسلمين إلى منزله، فأفتى ابن رشد بأنه إذا ثبت قيامه بتفريغ البئر عن طريق سحبه إلى منزله^(٤)، فإنه يتم ردم بئره حتى يرجع الماء إلى البئر الخاصة بجماعة المسلمين^(٥).

وفي العادة كان يتم تغطية البئر في المناطق التي تثار فيها الأتربة أو الرمال كالأبار الموجودة في الصحارى، وذلك حفاظاً على نظافة الماء حتى لا يتغير طعمه أو رائحته أو لونه، وكان يتكون الغطاء من خشب وعشب، لعدم توفر ما يغطي به في المناطق الصحراوية غير ذلك، وهذا يتضح من نازلة وقعت في سنة ٥١٥هـ^(٦)، أما الآبار الموجودة داخل البيوت فلم يتم

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٥، ٩٠٠.

□ (٢) كانت للفلاحين الأندلسيين خبرة كبيرة في حفر الآبار والتي يتم حفرها على عدة مراحل، يأتي على رأسها الإستدلال على قرب وجود المياه في الأرض، ثم معرفة خواص المياه من حيث الملوحة والعذوبة، ثم عملية الحفر التي تتم وفقاً لطرق مخصوصة. (حسن عويس: المجتمع الريفي، ص ٧٤).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٠، ص ١٨٦.

□ (٤) علق البرزلى على الإجابة بما نصه: " تقدم أصل هذه المسألة في كتاب السداد وأظنها من سماع يحيى فى مسألة حجرة أبيح ماؤها للناس زماناً. وتقدمت مسألة الطرق إذا أبيحت زماناً فى الأملاك ثم قاموا وأرادوا قطعها وما فيها . وأما قوله: إذا استفرغ ماء بئر العامة قضى بهدم بئره لأنه من حق العامة والقائم به إما محتسب أو القاضى لأنه من حقوق المسلمين . وظاهره أنه لا يهدم إلا ما استفرغ ماؤها، وفى المدونة إذا أضر بها ظاهره ولو لم يستفرغ، والأول مذهب المعتبية . وعن ابن كنانة له الحفر وإن أضر بجاره . وعن أشهب: إن لم يجد مندوحة فعل وإن وجد بدلالة الضرر بجاره فهى أربعة أقوال جعلها ابن رشد فى سماع القرينين من كتاب السداد. (فتاوى البرزلى، ج ٤، ص ٤٢٢).

□ (٥) للمزيد عن ذلك راجع: (الماوردى: الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠).

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٨٠، ص ٩٧٦.

تغطيتها غالباً^(١)، وهذا ربما لعدم وجود سبب كافى لتغطيتها حيث أن طبيعة المناخ فى الصحراء يختلف عنه فى المدن مع كثرة المنازل واتصالها ببعضها، كما كان يتم استخراج الماء من البئر عن طريق كوب أو إناء يربط بحبل^(٢)، فيتم إنزاله داخل البئر ثم سحبه للخارج عند امتلائه.

العيون:

تعد العيون^(٣) واحدة من مصادر الشرب التى وجدت آنذاك^(٤)، فقد كان يشترك فى الاستفادة من ماءها مجموعة من الأفراد، وتقسم عليهم حسب احتياجاتهم منها، وفى الغالب تعتبر ملكية عامة بين الناس، ومن الفتاوى التى تحدثت عن العيون، فهى فتوى تذكر أن عين ماء نبعت فى منزل أحد الأشخاص، فقام بحجز الماء فى بيته حتى أضربه، ثم أراد أن يخرج الماء إلى أرض فضاء خالية بجانب داره وهى ملك لشخص آخر^(٥)، لكن ابن رشد أجاب على ذلك بأنه إذا كانت العين قد نبعت دون أن يستنبطها فله إخراجها، أما لو أنه قام بحفرها فلا يجوز ذلك دون إذن جاره^(٦)، على أنه كان يتم بناء السواقي على العيون لرفع الماء ونقله إلى البيوت أو الأراضى عبر قنوات، فأحدى النوازل تشير إلى عين ماء أجراها الله تعالى، ولم يتدخل فى حفرها إنسان، فأخذ جماعة من الناس جزء كبير من مائها، وأنشأوا له ساقية على أرض غير أرضهم، وقسموا الماء الآتى من الساقية عليهم ليشربوا منه، فأراد صاحب الأرض الموجود بها الساقية أن ينتفع هو الآخر من الماء، فرد ابن رشد أن له ذلك بشرط أن يأخذ بقدر لا يضر به المشتركين فى الماء معه^(٧)، خصوصاً وأن أرضه يصل إليها الماء أولاً.

ومن المشاكل التى كانت تحدث بسبب عيون الماء، هو أن يحاول أحد الأفراد أن يكون له نصيب من المياه، ويرفض المشاركون فى تقسيمها، متعللين بأن ذلك ينقص من نصيبهم أو أن

١□ وهذا يتضح من خلال نازلة رقم ٢٢٥، ج ٢، ص ٩٠٠.

٢□ ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

٣□ العيون: والمفرد عين، وهو ينبوع الماء الذى ينبع ويخرج من الأرض. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٠٣).

٤□ والعيون تنقسم إلى ثلاث أقسام: أحدها أن يكون مما أنبع الله تعالى ماءها ولم يستنبطه الأدميون، وفى ذلك حكمها حكم الأنهار، والقسم الثانى أن يستنبطها الأدميون فتكون ملكاً لمن استنبطها ويملك معها حريمها أى ما حولها لمسافة خمسمائة ذراع، والقسم الثالث أن يستنبطها الرجل فى ملكه فيكون أحق بمائها لشرب أرضه، فإن كان قدر كفايتها فلا حق عليه فيه إلا لشارب مضطر. (الماوردى: الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠-٢٤١).

٥□ يذكر أن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — قد حكم فى مسألة مشابهة لهذه المسألة، وهى مسألة أرض لرجل من الأنصار لا يصل إليها الماء إلا فى حائط لمحمد بن سلمة، فأبى محمد أن يدع الماء فى أرضه، فقال عمر: عليك فيه ضرر؟ قال: لا، قال: فوالله لو لم أجد له ممراً إلا على بطنك لأمررته. (ابن آدم القرشى: كتاب الخراج، ص ١٣٦).

٦□ ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٢، ص ١١٨٩.

٧□ ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٨٤، ص ١٥٧٥.

ذلك يضر بهم، ومن ذلك ما سئل عنه ابن رشد عن رجل له حصة من ماء مأخوذ من عين كبيرة، ونصيبه هذا يمر من أمام منازل لأشخاص آخرين، حيث قام أحد هؤلاء بمحاولة للحصول على ماء من الساقية عن طريق وضع قواديس^(١) على جانبي الساقية، فقام صاحب الشرب - حصة الماء - بمنعه قائلاً أن ليس من حقه أن يحفر في الساقية التي يمر عليها نصيبه، والساقية ليست له وإنما له جريان الماء عليها فقط، فقام ابن رشد بحل هذا النزاع بإجابته إذا كان ليس هناك ضررٌ على الساقية ولا فساد فيها فلا يمنعه أحد^(٢).

ويتضح من نوازل المياه بشكل عام، انقسامها إلى ملكية عامة وملكية خاصة، وكانت الملكية العامة تتمثل غالباً في السواقي والعيون والأنهار، بالإضافة إلى أن كثيراً ما كان يطالب أحد الأشخاص بنصيب من الماء بعد أن يتم تقسيم الماء على مجموعة من الأفراد، وغالباً ما يقابل طلبه بالرفض فيتم اللجوء إلى القضاة لحل هذا النزاع، وكانت تنقل المياه إلى المنازل من العيون بمساعدة السواقي وعن طريق القنوات، كما أن السواقي والقنوات تمر أحياناً خلال أراضي غير أراضي أصحابها مما ينتج عنه بعض المشاكل أحياناً.

كانت هذه هي أهم الآلات التي ورد ذكرها من خلال كتاب فتاوى ابن رشد، بالإضافة إلى بعض المشاكل التي كانت تواجه أصحاب الأراضي عند ريها، وبعض المشاكل الخاصة بالماء، لكن عند الحديث عن مشاكل الري والمياه فإننا لا يمكن أن نغفل عن مشكلة الأرحاء وأصحاب الجنات، وهي مشكلة وردت كثيراً خلال الفتاوى، فمن يحق له أخذ الماء أولاً أصحاب الأرحاء أم أصحاب الجنات؟؟

الأرحاء ومشاكل الري:

انتشرت الأرحاء^(٣) المستخدمة في الطحن في بلاد الأندلس، نظراً لغناها بالموارد المائية، فقد عُرِفَت الأرحاء التي تدور بقوة جريان الماء لذا انتشرت بكثرة على ضفاف الأنهار، وبسبب قربها من المياه فقد وقع أصحابها في العديد من المشاكل مع أصحاب الجنات، وهذا كما يتضح من خلال عدد من المسائل، فكان من الطبيعي أن تحدث المشاكل بين أصحاب الجنات

□ (١) القواديس: المفرد قادوس، وهو وعاء خزفي كالجرة واسع الفوهة، ينظم فيه الماء، ومن أمثاله في سلسلة تديرها الناعورة فتغرف الماء من البئر إلى المزرعة وقد يكون خشب. (المعجم الوجيز: مادة قدس، ص ٤٩٢؛ رينهارت دوزي: تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية: محمد سليم النعيمي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م، ج ٨، ص ١٩٨؛ أحمد حمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ٧٥).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٨٣، ص ١٥٧٤.

□ (٣) الأرحاء: والمفرد الرحاء، وهي الأداة التي يطحن بها، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الآخر ويدار الأعلى على قطب، والجمع: أرحاء وأرحية. (المعجم الوجيز: مادة رحاء، ص ٢٥٩).

وأصحاب الأرحاء على تقسيم الماء الآتى من النهر، فطالما دب الخلاف بين الطرفين على نصيب كل فرد وحصته من توزيع الماء، فلجأوا إلى القضاة والحكام للفصل فى نزاعهم^(١)، وترجم هذا الخلاف من خلال الفتاوى والتي احتكم فيها هؤلاء الأفراد للقاضى ابن رشد، فأجدى النوازل تشير إلى قطع صاحب الأرحاء الماء عن أصحاب الجنات مدعياً أنه صاحب الحق فى الماء لأن الأرحاء بنيت قبل الجنات لذا لا حق لهم فيها، فأجاب ابن رشد^(٢) بأن أصحاب الجنات أحق بالماء لسقى جناتهم من صاحب الأرحاء، حتى لو كانت جناتهم قد نشأت بعد إنشاء الأرحاء وحتى لو كانت الأرحاء فوقهم- أى يصلها الماء أولاً-، ولكن إذا استغنى أصحاب الجنات عن السقى بهذا الماء صرف إلى أهل الأرحاء^(٣).

هذا وتؤكد النوازل على أحقية أصحاب الجنات وأولويتهم فى السقى من أصحاب الأرحاء حتى لو الماء ملك لأصحاب الأرحاء وحتى لو كانت الأرحاء أقدم فى الإنشاء من الجنات، وعلل ابن رشد تلك الأولوية بقوله " لأن الثمرات إن لم تسق فى وقت سقيها هلكت، والأرحاء لا تهلك بقطع الماء عنها، وإنما تنقطع المنفعة فى ذلك الوقت "^(٤).

المحاصيل الزراعية:

تنوعت المحاصيل الزراعية^(٥) فى بلاد الأندلس، تبعاً لتنوع المناخ وطبيعة التضاريس بها، حيث ضمت وديان وهضاب وتلال وجبال، وكثرة مصادر المياه والأنهار الموجودة فى شرقها وغربها، فنتيجة لتلك العوامل ازدهرت وتنوعت المحاصيل الزراعية^(٦)، فقد اشتهرت الأندلس بخصوبة أرضها وكثرة خيراتها، حيث يصفها ابن خردزابة قائلاً: "والأندلس مسيرة أكثر من شهر فى شهر، وهى خصبة كثيرة الخير، كثيرة الفواكه"^(٧).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٨٣، ص ٩٨٧.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٣٥، ص ١٢٨٥.

□ (٣) أشار الونشريسي إلى إجابة ابن الحاج عن هذه النازلة، وهى قوله: " إذا كان الأمر على ما وصفت فحكم الحاكم نافذ ولا يعتبر ما سواه". (الونشريسي: المعيار المعرب، ج٨، ص٣٨٦).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٣٠، ص١٠٨٨؛ ج٣، م٤٣٥، ص١٢٨٥؛ م٤٤٠، ص١٢٩١.

□ (٥) أدخل العرب محاصيل زراعية جديدة تعتمد على معظمها على الرى، فبعد أن كانت الأرض تظل بوراً فى فصل الصيف ولا تنتج إلا محصولاً شتوياً، أصبحت تزرع طوال العام بفضل وسائل الرى الجديدة، كما أدخل العرب نظام الدورات الزراعية [الزراعة] [الزراعة]، كزراعة الذرة صيفاً بعد زراعة القمح شتاءً، وتطلب ذلك دراسة أنواع التربة واستخدام الأسمدة، فصفوا الكتب فى الفلاحة. (أمين توفيق الطيبى: كتب الفلاحة، ص٣٥٥).

□ (٦) عبدالنبي القيسى: أدب الرسائل، ص٤٨؛ أمينية صالحين فرج: الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب، ص٦٥.

□ (٧) ابن خردزابة: المسالك والممالك، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ١٨٨٩م، ص٩٠.

فقد اشتهرت مدن الأندلس شرقاً وغرباً بخصوبة التربة وصلاحتها، فيذكر أن في الغرب من الأندلس مدينة شنترين^(١) بلغ فيها قفيز القمح مائة قفيز، وكذلك شلب بلغ بها القفيز مائة قفيز أو أكثر، أما شرقاً فعرفت بلنسية بمدينة التراب لخصوبة تربتها، واشتهرت مرسية بإحاطة البساتين بها من جميع الجهات^(٢).

ولما اشتهرت تلك الفترة التاريخية من عهد ملوك الطوائف بالإزدهار والتقدم بالرغم من الحالة السياسية السيئة، فكان من الطبيعي أن تزدهر الزراعة وتؤلف كتب في سبيلها، فمعظم كتب الفلاحة التي وصلت إلينا تعود في الحقيقة إلى فترة القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي^(٣)، فكان هذا التطور نتيجة حتمية لما شهده هذا العصر من تقدم وازدهار، وعلى ضوء ماسبق فإن الفتاوى حملت بين طياتها لفتات لبعض المحاصيل التي اشتهرت بها بلاد الأندلس، ومن ذلك:

الحبوب من قمح وشعير وأرز:

وردت أسماء عدد من الحاصلات الغذائية الرئيسية في طيات نوازل البيع والشراء، فقد ذكرت إما بمسمياتها "القمح والشعير والأرز"، أو تحت مُسمى "الطعام" أو "الغلال"^(٤)، هذا وقد اشتهرت عدد من المدن الأندلسية بزراعة القمح كمدينة مرسية، كما اشتهرت شنترين^(٥) بزراعة القمح والشعير حيث اشتهرتا بأنهما يزرعان فيها ويحصدان بعد مضي أربعين يوماً على زراعته، كما يزرعان أيضاً في لشبونة وفحص بلاطة الواقعة بين شنترين وأشبونة^(٦).

وتذكر إحدى الفتاوى أن رجلاً غصب قمحاً وشعيراً لرجلين آخرين، وقام بخلطهما سوياً، فسئل ابن رشد عن كيفية التصرف في ذلك، فأجاب بأن هذا الرجل مُلزم بثمن نصيب صاحب القمح ونصيب صاحب الشعير، فإن لم يكن لديه المال فيتم بيع الطعام المخلوط، ويقسم

□ (١) مدينة شنترين: كلمتان مركبة من "شنت" وكلمة "رين"، ورين بكسر الراء، وياء مثناة من تحت، ونون: وهي مدينة متصلة الأعمال بأعمال باجة في غربي الأندلس ثم غربي قرطبة وعلى نهر تاجة قريب من انصبابه في البحر المحيط، وهي حصينة بينها وبين قرطبة خمسة عشر يوماً، وبينها وبين باجة أربعة أيام. (الحموي: معجم البلدان، مج ٣، ص ٣٦٧؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤٢؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٣٦٧؛).

□ (٢) أمينية صالحين: الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب، ص ٦٥؛ جميلة مبطنى المسعودي: أقصى الغرب الأندلسي، ص ١٦١.

□ (٣) أمين توفيق الطيبي: كتب الفلاحة الأندلسية، ص ٣٥٧.

□ (٤) ابن رشد الفتاوى، ج ١، م ١٠١، ص ٤٧٧؛ ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧؛ م ٢٤٨، ص ٩٢٤.

□ (٥) مدينة شنترين: بالفتح ثم السكون، وتاء مثناة من فوقها، وراء مهملة: مدينة من أعمال لشبونة بالأندلس، وقد نسب إليها قوم من أهل العلم. (الحموي: معجم البلدان، مج ٣، ص ٣٦٧؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤٢؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٣٤٧).

□ (٦) أمينية صالحين: الصلات العلمية، ص ٦٥؛ جميلة مبطنى المسعودي: أقصى الغرب الأندلسي، ص ١٦١-١٦٢.

ثمنه على قيمة القمح والشعير يوم الحكم، فلو تم بيعه بأقل من قيمته فهو مُلزم بدفع الفارق، ولو بيع بثمن أعلى فالزيادة له، لأن الطعام المخلوط أصبح له^(١).

أما الأرز فهو من المحاصيل الغذائية التي أدخلها العرب إلى الأندلس^(٢)، وقد زُرِع الأرز في الأراضي الواقعة بالقرب من نهر قرطبة الأعظم بكثرة^(٣)، وهذا طبيعي نظراً لحاجته إلى كمية كبيرة من الماء لزراعته.

ومن الملفت للنظر أن الفتاوى التي تحدثت عن المحاصيل الغذائية من الحبوب، قليلة نسبياً إذا ما قورنت بالفتاوى التي تحدثت عن الجنان والغرس والأشجار المثمرة^(٤)، فترى الباحثة أن هذا يعكس الواقع الذي شهدته الأندلس من اهتمام أمرائها بزراعة الأشجار والبساتين والجنات، هذا الاهتمام الذي ترك أثره الواضح على العامة من أهل الأندلس، فتتاما لديهم حب زراعة الأشجار، وساروا على خطى أمرائهم، مما أثر على نوعية المحاصيل الزراعية.

العنب "الكرم":

اشتهرت الأندلس بزراعة العنب^(٥) أو الكرم، وهو من المحاصيل التي اشتهرت زراعته في بلاد العالم الإسلامي بصفة عامة^(٦)، واشتهرت في الأندلس بصفة خاصة^(٧) في دانية^(٨)، ومربيطر^(٩)، كذلك اشتهرت مرسية بوجود حدائق الأعناب بها^(١٠).

- (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠١، ص ٤٧٧.
- (٢) وهذا ضمن عدد من المحاصيل الزراعية منها قصب السكر والقمح والقطن والحمضيات. (فيليب حتى: العرب تاريخ موجز، دار العلم للملايين، ١٩٩١م، ص ١٧٧؛ أمين توفيق الطيبي: كتب الفلاحة، ص ٣٥٥).
- (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.
- (٤) حيث أن الأندلس كانت دائماً تشكو من نقص الحبوب مما جعلها تستورد ما ينقصها من بلاد المغرب من غلات وأنواع الطعام المختلف في حين أن بلاد المغرب كانت تستورد من الأندلس الفواكه كالنخيل والعنب والزيتون. (حسن على حسن: الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٥).
- (٥) وهو من المحاصيل التي تكثر زراعته في مدن الأندلس ومنها بلنسية، وقد عرفت الأندلس زراعة أنواعه المختلفة وبكميات كبيرة، ربما حاز على تلك المكانة نظراً لأهميته الاقتصادية الكبيرة. (أنسام غضبان عبود: الزراعة في مملكة بلنسية، ص ١١١).
- (٦) إبراهيم سلمان الكروي: المرجع في الحضارة الإسلامية، ص ١٤٢.
- (٧) أمينية صالحين: الصلات العلمية، ص ٦٥.
- (٨) مدينة دانية: بعد الألف نون مكسورة بعدها باء مثناة من تحت مفتوحة: مدينة بالأندلس من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقاً، كثيرة التين والعنب واللوز، وأهلها أقرأ أهل الأندلس، وكانت قاعدة ملك أبي الجيش مجاهد العامري. (الحموي: معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٣٤؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٢٣١-٢٣٢).
- (٩) مدينة مُربيطر: بالضم ثم السكون، وباء موحدة مفتوحة، وراء: مدينة بالأندلس بينها وبين بلنسية أربعة فراسخ. (الحموي: معجم البلدان، ج ٥، ص ٩٩؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٤٠).
- (١٠) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٠، ص ٨٨٥.

ونظراً لوقوع الأندلس بجانب بلاد النصارى، وتعايش المسلمين مع النصارى المستعربين، فقد عرفوا صناعة الخمر من العنب، كما شغل بهم حرمانية صناعة الخمر من العنب، مما جعلهم يخافوا من بيعه للنصارى، وهذا يتضح من سؤال أهل بطليوس^(١) لابن رشد فعن ذلك، حيث كره بيعه للنصارى إذا كان سيصنع خمرأً، ولم يحرمه، وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت صناعة الخمر من العنب في الأندلس وهذا كما يتضح من خلال الفتاوى.

النخيل:

دخلت زراعة النخيل^(٢) إلى الأندلس بواسطة بنى أمية الذين نقلوا معهم أصولهم وثقافتهم العربية والشامية معهم إلى هناك، فقد عُرفت واشتهرت زراعة النخيل، وكانوا يصنعون منه التمر، كما تم غرسه في جناتهم^(٣)، حيث أنه من أشهر الغروس إلى جانب العنب^(٤).

الكتان:

تضمنت إحدى الفتاوى الإشارة إلى زراعة الكتان في الأندلس، حيث ذكرت أنه يتم نقهه في مياه نهر قرطبة في أيام الصيف^(٥)، ومن الجدير بالذكر أن مدينة باجة من المدن الأندلسية التي اشتهرت بزراعة الكتان^(٦).

الزيتون:

يعد الزيتون واحداً من أهم الحاصلات الزراعية في الأندلس^(٧) حيث اشتهرت به وتميزت بعض المدن الأندلسية، فعلى الرغم من شهرة بلاد المغرب بزراعة وإنتاج الزيتون على نطاق واسع إلا أنها كانت تجلبه من بلاد الأندلس عن طريق التجار، ومن المدن التي اشتهرت بزراعته إشبيلية، فكان يُحمل على سفن من إشبيلية إلى ميناء سلا^(٨) بالمغرب^(٩)، وفي

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١.

□ (٢) عن زراعة النخيل، راجع ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص ٥٩٦٠.

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٤، ص ١٠١١؛ ج ٣، م ٤٤٣، ص ١٢٨٣.

□ (٤) محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٠٥.

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

□ (٦) جميلة مبطى المسعودى: أقصى الغرب الأندلسي، ص ١٦٢.

□ (٧) يتحدث ابن العوام في كتابه عن أهم المحاصيل المعتاد غراسها في بعض بلاد الأندلس ويأتى فى طبيعة تلك المحاصيل، شجر الزيتون حيث تحدث عن الأراضي التي تصلح لغرس شجر الزيتون وكيفية زراعته وأنواعه. (كتاب الفلاحة، مدريد، ١٨٠٢م، ص ٢٢٥-٢٣٠).

□ (٨) ميناء سلا: سلا مدينة بأقصى المغرب ليس بعدها معمور إلا مدينة صغيرة يقال لها غرنيطوف، وهي مدينة متوسطة الصغر والكبر موضوعة على زاوية من الأرض قد حاذاها البحر والنهر. (الحموى: معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٣١).

□ (٩) حسن على حسن: الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٥.

إشارة إلى زراعة الزيتون في الأندلس^(١)، فقد وردت على ابن رشد مسألة من الفقيه أبو مروان ابن مسرة حيث أشارت النازلة إلى زراعة الزيتون في قرية بالقرب من حصن القبذاق^(٢) حيث أن صاحب النازلة منح نصف أرضه ونصف زرعها من الزيتون لزوجته كصداق لها^(٣).

محاصيل أخرى (الورد - النشم) :

عرف الأندلسيون زراعة النباتات العطرية وعملوا على تحسينها^(٤)، لكن هذا النوع من الزراعة ورد خلال الفتاوى في صورة الشكل الجمالي للمنازل، والذي يؤكد على حب الأندلسيين للزراعة، والذي انعكس على اهتمامهم بتجميل منازلهم، فقاموا بغرس الورود في الأفنية^(٥)، حتى أن أحد الأشخاص قام بغرس ورد في فناء منزل جاره^(٦)، وهذا إن دل فإنما يدل على ولع الأندلسيين بالزراعة، أما النشم^(٧) فقد ورد ذكره في إحدى النوازل^(٨)، وهو نوع من الأشجار يصنع من فروعه القسي^(٩)، نظراً لخفة فروعه ومتانتها، وتشير النازلة إلى أنه نبت على جانبي إحدى السواقي واختلف صاحب الأرض وصاحب الساقية على ملكيته.

حصاد المحاصيل :

ومن المثير للاهتمام هو وجود إحدى النوازل التي تحمل بين طياتها صورة واضحة إلى حد ما عن ما كان يحدث في يوم الحصاد، فكان صاحب الأرض^(١٠) يخرج لحصاد أرضه بمساعدة مجموعة من العاملين أطلق عليهم في النازلة اسم "الحصادين"، وكانت تقوم زوجته بالخبز وإعداد الطعام وإحضاره إلى الحقل، لكن النازلة تحدثت أيضاً عن خلاف وقع بين شريكين في الأرض والزراعة عندما خرجا للحصاد وأرادت زوجة أحدهما أن تلتقط ما يسقط من الحصادين فمنعها شريك زوجها، فحلف زوجها أنه لن يأكل معه أبداً ثم عاد وأكل معه،

- ١□ للمزيد عن زراعة الزيتون، راجع ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص ٦٠-٦١.
- ٢□ حصن القبذاق: من حصون قلعة بني سعيد. (ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج ٢، ص ١٨٢).
- ٣□ ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٨، ص ١٦٠٤.
- ٤□ جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ١٧٥.
- ٥□ للمزيد عن مواعيد زراعة الورد ومواعيد حصده، راجع: ابن بصال، كتاب الفلاحة، ص ١٦٣-١٦٤.
- ٦□ ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٨، ص ١٦٠٤.
- ٧□ عن زراعة النشم راجع (ابن العوام: كتاب الفلاحة، ص ٤٠١-٤٠٢).
- ٨□ ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٤٠، ص ١١٠٩.
- ٩□ يذكر ابن العوام أن النشم يحتاج إلى أرض رطبة لذلك فإنه يُغرس على السواقي وبمقربة من الآبار والصحاريح، كما أن الناس ينتفعون بخشبه. (كتاب الفلاحة، ص ٤٠٢).
- ١٠□ كان على صاحب الأرض أو الضيعة أن يتفقد ضيعته بنفسه ليتبين له اجتهاد المجتهد من الفلاحين فيكافئه ليزداد اجتهاد، وتقصير المقصر فيستبدله. (ابن العوام: كتاب الفلاحة، ص ٥٣٣).

فوضح ابن رشد أن حلفانه هذا كان على الطعام الذي صنعه زوجته معاقبة له على منعه إياها من الالتقاط خلف الحصادين^(١).

وعلى ضوء ماسبق فإننا نخلص إلى أن الازدهار الاقتصادي الذي شهده عصر ملوك الطوائف، والاهتمام الخاص بالزراعة وتطوير أساليبها وآلاتها وتصنيفهم الكتب في الفلاحة، وإدخال أنواع جديدة من النباتات والزرورع، كل ذلك أدى إلى تطور الزراعة بشكل عام وتنوع المحاصيل الزراعية بشكل خاص، أيضاً فقد تعرفنا على بعض المشاكل التي واجهت المزارعين وملاك الأراضي سواء مشاكل مع الدولة أو مشاكل بينهم على الري أو مشاكل طبيعية كالجفاف أو حتى مشاكل تسبب فيها الوضع الأمني للبلاد، كما اهتم الفقهاء بحل النزاعات بين الأفراد دون الاضرار بمصلحة أحد الأطراف، وذلك مع الأخذ بالعادات والعرف السائد بعين الاعتبار.

ثانياً: مسائل الرعي وتربية الحيوانات:

تعددت أنواع الحيوانات التي كانت تربي في بلاد الأندلس، ما بين أغنام وأبقار وإبل ودواب " خيول وبغال وحمير"، فقد ذُكرت خلال الفتاوى بأسمائها أو تحت مُسمى " دابة"، وقد اشتهرت عدة مدن أندلسية بتربية الثروة الحيوانية، في حين اشتهرت الأندلس عامة بتربية البغال وكانت تستخدم أكثر من الخيول، فقد تميزت البغال بارتفاع أسعارها ما بين مائتي وخمسمائة دينار^(٢)، ومن المدن التي اشتهرت بالثروة الحيوانية "مدينة سالم"^(٣)، فعُرفت بكثرة المشية ووجودتها بين المدن الأخرى^(٤).

الدواب "الخيول البغال":

نقلت لنا الفتاوى بعض المعلومات عن استخدام الدواب في الأندلس، وكرائها، فقد ذكرت في الفتاوى باسم "الدواب"، لكن بعض المسائل ورد فيها تعريف الدواب باسم " الخيل، أو الفرس، أو الرمكة"^(٥)، فقد اعتمد الأندلسيون على الدواب في نقل بضائعهم وأمتعتهم من مكان

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٤٥، ص ١١١٥.

□ (٢) إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلسين، ص ٢٣.

□ (٣) مدينة سالم: مدينة بالأندلس تتصل بأعمال باروشة، وكانت من أعظم المدن وأشرفها وأكثرها شجراً وماء، وكان طارق لما افتتح الأندلس ألفاها خراباً فعمرت في الإسلام. (ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٠؛ ابن سباهي زاده: أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق: المهدي عيد، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٣٧٠؛ الحموي: معجم البلدان، مج ٣، ١٧٢).

□ (٤) جاسم ياسين الدرويش: مدينة سالم الأندلسية ٩٣-٤٧٨هـ/٧١١-١٠٨٦م، ص ٤.

□ (٥) الرمكة: الأنثى من البراذين؛ والجمع رماك، ورمكات، وأرماك، وهو نوع من أنواع الخيول. (الدميري: حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، ط ١، ٢٠٠٥م، ج ٢، ص ٤٦٦).

لآخر، حيث كانت تعد الوسيلة الأولى للمواصلات لديهم، سواء للتنقل أو لنقل البضائع^(١)، فمثلاً تشير إحدى النوازل^(٢) إلى أن الحطابين كانوا يستخدمون الدواب في نقل الحطب لبيعه، وعند الإتفاق على السعر فإنهم يقومون بنقل الحطب إلى بيت المشتري على الدابة^(٣).

الخيول:

وردت معلومات عن الخيل في الأندلس^(٤)، تعكس اهتمامات الأندلسيين بحروبهم مع النصارى، فقد وردت على ابن رشد نازلة تتحدث عن^(٥) ظاهرة فرضها الواقع الأندلسي، وهي الخيل المُحبس على الجهاد^(٦)، حيث أن بعض الأندلسيين قاموا بحبس - أى جعلها وقف - الخيول للجهاد في سبيل الله، كما أشار ابن رشد أن الإنفاق على الفرس المُحبس^(٧) من علف وغيره، يلتزم به المحبس عليه، فإن رفض ذلك رد الفرس إلى صاحبه ويعطى الفرس لشخص آخر يلتزم بالإنفاق عليه، ويجاهد به في سبيل الله.

لم يقتصر دور الخيول على التنقل أو الاستخدامات في الحروب فقط، لكننا نجد أن الأندلسيين عرفوا سباقات الخيول وكانوا يقوموا بالتراهن عليها^(٨)، وهي من الأمور الترفيحية عندهم، كما أنشأوا الاصطبلات للخيول والدواب، حيث تذكر إحدى النوازل التي تتحدث عن بناء رحى أنهم قاموا ببناء اصطبلًا للدواب بجانبها، هذا وتشير النازلة إلى شكل بناءه حيث أن سعته مثل سعة بيت الرحى ويتصل بها، طوله ٤ أواح وإرتفاعه ٣ أواح للطابية، وغلظ الحائط شبران بالشبر الوسط وأسه بالحجر والطين، وعدته بالجوز، وغطاؤه بالقراميد^(٩)، ونستنتج من

□ (١) يذكر ابن حوقل أن أهل الأندلس كانوا دائماً ما يعتمدون على الدواب في التنقل والسفر من مكان لآخر أو حتى قضاء حوائجهم، وأنه لم يعرف عنهم المهانة والمشى حيث يقول: "وقل سوق بها يصير إليه أهله إلا على الفاره من المركوب، ولا يعرف فيهم المهنة والمشى، إلا أهل الصنائع والأراذل، وتختص بالبالغ الفره، وبها يتفاخرون". (ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٩).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٥، ص ١٥٦٥.

□ (٣) كان من أجل نظافة الأسواق وحمايتها، يُمنع مرور أحمال الحطب وما أشبهها مما قد يؤدي المارة. (عبد الهادي النازي: دور المحتسب في السوق، رسالة التقريب، العدد الخامس، ١٤١٥هـ، ص ١٢٩).

□ (٤) كانت الخيول المغربية تنقل إلى الأندلس، ومنها انحدر الجواد الأندلسي الذي يعرف بالجواد الأسباني، فقد دخلت الأندلس في صورة هدايا للأمرء أو كسلع عن طريق التجار. (ابراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ٢٣١؛ موسى هواري: تربية الحيوانات، ص ٨١).

□ (٥) ابن رشد الفتاوى، ج ١، م ٦٦، ص ٣١٣.

□ (٦) كانت الخيول المحبسة في سبيل الله توسم، فيكتب عليها "حبس لله". (موسى هواري: تربية الحيوانات، ص ٧٦).

□ (٧) جدير بالذكر أن الفرس الموسوم بسمه الحبس، يُنقض بيعه، لأنه مكروه المتاجرة فيه، وحتى لا تنتشر هذه الظاهرة. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٥٩٦).

□ (٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠٠، ص ٤٧٤.

□ (٩) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

هنا أن الدواب استخدمت لنقل الحبوب إلى الرحي وطحنها، وكان يتم إدخالها إلى الاصطبل حتى ينتهي صاحبها من إنجاز عمله.

الماشية "البقر - الأغنام الشاة":

انتشرت تربية الأبقار في الأندلس، كما استخدمت في الزراعة، سواء في تدوير السواني، أو في الحرث، فإن الأبقار كان يقدمها أحد الشريكين مع البذر والأرض^(١)، أو على حسب اتفاق الطرفين في عقد المزارعة، كما عرفت الشراكة في تربية الماشية، فكان يشترك فردان أو أكثر في تربية قطع من الماشية، فمن ذلك ما ذكر في الفتاوى من أن رجلين اشتركا في تربية أبقار^(٢)، فكان لأحدهما عشرون رأساً، وللثاني اثنان وعشرون رأساً، فكانت الشراكة بالنصف بحيث يكون لكل منهما عشرون رأساً أما الرأسان الزائدان فلا يدخلان ضمن الشراكة، وقد تسببت الأبقار الزائدة في مشكلة بين الطرفين، حيث أنه لما مرضت إحدى الأبقار، اختلفا الإثنان لمن تكون؟ وهل هي ضمن الشراكة أم لا؟، وكان هذا في جمادى الآخرة من سنة ٥٠٨هـ^(٣)، حيث أجاب ابن رشد بأن على صاحب الاثني والعشرين من مصيبتها ثلاثة أرباعها، وعلى الشريك الآخر ربعها، وذلك لأنه أنكر أن تكون من بقر الشركة في حين أن الآخر أقر بأنها من جملة البقر المشتركين فيها^(٤).

أما الأغنام والشاه فمن الواضح أنه قد تم تربيتهم على نطاق واسع، فأحدى النوازل تتحدث عن رجل امتلك وحده من ١٥٠ إلى ٢٠٠ شاه، كما لجأ البعض أحياناً إلى استئجار من يقوم على رعاية أغنامه مقابل أجر معلوم ولمدة معلومة ومحددة^(٥).

الإبل^(٦):

اختص المرابطون بتربية الإبل فهم قوم الصحارى، ولكن هذا لا يعنى أن بلاد الأندلس لم تكن تعرف تربيتهم أو وجودهم، بالعكس فقد كانت معروفة إلا أن أهل الأندلس كانوا يعتمدون على البغال والخيول أكثر.

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٢، ص ١٠١١.

□ (٢) يشير ابن العوام إلى ضرورة اختيار الرجال طوال القامة لرعى البقر. (كتاب الفلاحة، ص ٥٣٣).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٣، ص ٨٧١.

□ (٤) علق الونشريسي على إجابة ابن رشد بقوله: " قيل هذا إن كان الرأسان معينين ولم يتميزا، ولو كان مشاعين لكانت القيمة على عدد الرؤس على حساب عول الفرائض، كقول مالك حسبما قرره اللخمي في المسألة. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٨، ص ١٨٠).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٥٠، ص ١٣٠٤.

□ (٦) اختص المرابطون بتربية الإبل دون غيرها، لكنهم كانوا يكسبون الخيل وغيرها من الدواب، حيث يقول ابن عذارى "إن قتالهم كان على النجب أكثر من الخيل". (موسى هواري: تربية الحيوانات، ص ٧٧).

ومن الجدير بالذكر أن هناك نازلة وردت على ابن رشد من أحد رجال المرابطين من المغرب، يسأل فيها عن الماشية والإبل^(١) المغصوبة، فقد اعتادت القبائل^(٢) هناك على الإغارة والتعدى على ملكيات بعضهم من الماشية والإبل، وهذا التعدى كان مستمر منذ القدم بين آبائهم وأجدادهم، وهم يتوارثون هذا الملك المغصوب، حتى أصبحوا لا يعرفون لمن هذه الماشية^(٣)، فأشار ابن رشد إذا تعذر معرفة لمن تلك الماشية وتعذر إعادتها لأصحابها فإنها تظل بيد من وصلت إليه عن طريق الميراث، وفي هذه الحالة يستحب التصديق بها، ولا يجب ذلك عليهم فرضاً، خصوصاً إن كانت الأنسال وليس الماشية المغصوبة، أما إذا كانوا يعرفون أصحابها أو ورثتهم فالواجب ردها إليهم^(٤).

تربية الطيور:

حملت النوازل في طياتها إشارات إلى تربية الطيور، فقد انتشرت تربية الطيور في كل بلاد العالم الإسلامي^(٥)، وعرفت أيضاً تربية الدواجن والحمام في الأندلس، حيث سئل ابن رشد عن غسل البيض قبل استخدامه في اعداد الطعام لإزالة أذى الدجاج عنه، أيضاً قاموا ببناء أبراج لتربية الحمام وهذا مما يتضح لنا في إحدى النوازل^(٦).

الرعى:

أشارت النوازل إلى رعى الأغنام واستئجار من يقوم على رعيها^(٧)، حيث قام أحد الأشخاص باستئجار راعياً ليرعى غنمه لمدة محددة، ثم حدث خلاف بينهما على عدد الأغنام

□ (١) وإبل بلاد المغرب، من فصيلة الجمل وحيد السنام الذي تعد شبه الجزيرة العربية موطنها الأصلي، ويعتبرها الحسن الوزان من أفضل أنواع الإبل، لأنها تحمل الأثقال مدة أربعين أو خمسين يوماً، دون أن تستلزم علفاً فى المساء. (موسى هوارى: تربية الحيوانات، ص ٥٥).

□ (٢) يبدو أن هذه الظاهرة كانت منتشرة فى بلاد المغرب، حتى أن الفقهاء فى بعض الفترات امتنعوا عن أكل اللحم مخافة الحرام، فيذكر المالكي أن أبا جعفر القمودى (ت ٣٢٤هـ/٩٣٦م)، لم يكن يأكل اللحم بسبب اشتباهه أغنام الناس واختلاطها فى الحروب. (المالكي: رياض النفوس، ج ٢، ص ٢١٧).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٦، ص ١٠١٧.

□ (٤) أجاب ابن الحاج عن هذه المسألة بما نصه: " من هى بيده يتصدق بقيمتها وينوى بذلك أربابها وتطيب له وأما هبتها لأمر المسلمين فإن أتاب عليه من ماله فلا ومن بيت مال المسلمين ويقبلها للمسلمين فذلك جائز وأخذ إباحة أكلها للأبناء بغير شيء من حديث اللقطة فشأنك بها ضعيف لأن هذه خرجت بغير رضى أربابها بخلاف اللقطة فهذا أصل فى طيب الأموال المجهول أربابها فتدبره. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٩، ص ٥٤٣).

□ (٥) محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٠٩.

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٦١، ص ٩٣٨.

□ (٧) جاء فى إحدى نوازل المعيار أن الجزارين كانوا يجمعون شياهم فى قطع ويؤجرون عليها راعياً، ونازلة أخرى أن رجلاً استؤجر على رعاية بقر لكنها أفسدت زرعاً بالليل، جدير بالذكر أن عملية استئجار الرعاة لتعاليم الشريعة الإسلامية فظبطتها كتب الفقه وبينت ما للأجير وما عليه، وكانت أحكام الإجارة على الرعى تتشابه مع أحكام الإجارة على إمامة الصلاة وآذانها، أو تعليم الصبيان. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٨، ص ٣٤١، ص ٣٥٣؛ موسى هوارى: تربية الحيوانات، ص ١٠٩).

التي سلمها للراعي^(١)، حيث ادعى صاحب الغنم أنه سلم للراعي ٢٠٠ شاه، في حين ادعى الراعي أنه استلم منه ١٥٠ شاه فقط، وأن الخمسين الزائدة هي ملك له، أو ملك لرجل آخر، فأجاب ابن رشد بأنه لما ادعى أنها ملكه لا يصدق حتى يأتي ببينه أو سبب يدل على صدقه، ويحلف على ذلك، أما لو ادعى أنها لرجل آخر فهو له شاهد وتقبل شهادته إن كان عدلاً^(٢).

على أنه يجب الإشارة إلى أن الرعي كان في الغالب يتم في الأراضي المشاع الخاصة بالقرية^(٣) أو الشعراء، وكان هناك أراضى تسمى بالمسارح تستخدم لرعى الأغنام، وتكون بين عدد من القرى، لا فضل لأحد منهم فيها على الباقي، فهي بينهم بالتساوي، وقد يأتي من يرعى غنمه فيها من خارج تلك القرى، وفي بعض الأحيان كان يتم تقسيم تلك المسارح "المراعى" لتكون لكل قرية المرعى الخاص بها^(٤).

تربية الحيوانات الأليفة "الهرة":

لم تقتصر تربية الحيوانات في بلاد الأندلس على الدواب والماشية والحيوانات المستخدمة في الأعمال فقط، ولكن شملت تربية الحيوانات الأليفة داخل المنازل، فقد أشارت نازلة إلى أن رجلاً كان يربى قطاً داخل منزله، ثم حدث أن فقد هذا القط، وبعد أيام وجده ميتاً داخل بئر المنزل^(٥).

الحشرات الاقتصادية "دودة الحرير - القز":

اشتهرت بعض مدن الأندلس بتجارة الحرير وتربية دودة القز "الحرير" على ورق التوت^(٦)، حتى ذكر أنهم كانوا يستأجرون من يخدم الدود، فقد اشتهر الغرناطيون بأنهم كانوا كبار تجار الحرير، كما اشتهرت مدينة جيان بتربية دودة القز وإنتاجه حتى سميت باسم "جيان الحرير"^(٧)، وقد أشارت الفتاوى إلى تجارة الحرير خصوصاً من جيان.

□ (١) قال الإمام مالك أنه لا ضمان على الرعاة إلا إذا تعدوا، سواء أحراراً أو عبيداً، بل كان يرى تصديق الراعي إن قال: سرقت منى، أو قال: سرقت منى مذبوحة، وذكر المراكشي أن لا ضمان على الراعي فيما تلف من الماشية إلا إن تعدى، وأن أقصى ما على الراعي إذا كان من أهل التهم فيما ضل أو هلك، اليمين أنه ما فرط ولا تعدى ولا دلس. (موسى هوارى: تربية الحيوانات، ص ١١٢).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٥٠، ص ١٣٠٤.

□ (٣) كان لكل قرية أرض لرعى الماشية أو لأخذ الحطب منها. (إبراهيم سلمان الكروى: المرجع في الحضارة الإسلامية، ص ١٤٤).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٦٣، ص ١١٥٥.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٢٥، ص ٩٠٠.

□ (٦) كان الحرير يجمع من دود القز والذي يُربى من شهر فبراير، وتقوم النساء بتحضير بيض الدود حتى يفتق ويتولد دود الحرير خلال شهر مارس. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٨٥).

□ (٧) موسى هوارى: تربية الحيوانات في المغرب، ص ٩٤.

تجارة الدواب:

لقد تعددت أسواق الدواب في المدن الأندلسية مثل مرسية وسرقسطة وطليلة، حيث يتم بيعها أو كرائها، فكان يتم كراؤها بأجرة معلومة، فعند سفر شخص من بلد إلى آخر يقوم بكراء دابة، وكان يقوم بدفع الأجرة عند الوصول، وقد أجاز ابن رشد^(١) ذلك وعلل إجازته بالخوف من غدر المكارى^(٢) - صاحب الدابة المؤجرة - فربما أخذ الأجرة وترك المستأجرين وهرب، ولكن على الناحية الأخرى نجد أنه كان يحدث العكس في بعض الأحيان كالرجل الذي استأجر دابة من قرطبة ليسافر بها إلى ماردة^(٣) لمدة عشرة أيام، فلم يلتزم بذلك وزاد المدة إلى ثلاثين يوماً، ومن الجدير بالذكر أن المستأجر كان يترك قيمة - وهي ما يعادل ثمن الدابة - لصاحبها، ويشهد على نفسه بذلك، فإذا تأخر في إعادة الدابة فيقوم صاحب الدابة لأخذ القيمة التي دفعها المستأجر^(٤)، ربما كانت تلك القيمة تأميناً وضماناً لإعادة الدابة مرة أخرى إلى صاحبها أو تعويضاً له إذا حدث مكروهاً وهلكت.

ومن الطبيعي أن تحدث مشاكل أثناء بيع وشراء الدواب^(٥)، وهي مشاكل تنحصر ما بين إصابتها بأمراض، أو تكون من الدواب المغصوبة، أو وقوع المشتري فريسة للغش من قبل البائع، كأن يكون بالدابة ورم ما، ويقوم البائع باطلاع المشتري على هذا الورم، لكنه يصف له أن هذا الورم ليس به أي ضرر، فيكتشف كذبه بعد ذلك، وفي هذا أشار ابن رشد بضرورة استشارة أهل البصر والمعرفة بعيوب الدواب^(٦)، حتى يستطيعوا معرفة إذا كان البائع صادق أم كاذب فيما قال، كما سئل ابن رشد من مدينة الأشبونة^(٧)، عن رجل اشترى فرساً من آخر على أنه سليم ليس به أي عيب أو مرض، وبعد مرور ستة أشهر اكتشف أن الفرس كان مريضاً وقت الشراء مرضاً خطيراً، ومعه ما يثبت ذلك من بينة، فأفتى ابن رشد بضرورة رد الفرس، فحكمه حكم الرد بالعيب^(٨).

- (١) وهي مسألة وردت على ابن رشد من سبتة من القاضي أبو الفضل بن عياض في سنة ٥١٥ هـ .
□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٠٨، ص ١٠٤٥ .
□ (٣) مدينة ماردة: هي إحدى مدن ولاية بطليوس، وتبعد عن بطليوس نحو ٤٠ كيلومتراً. (الحموي: معجم البلدان، ج ٧، ص ٣٦٠-٣٦١؛ الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص ١٧٥؛ ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج ١، ص ٣٦١).
□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٣، ص ١٦٠٠ .
□ (٥) كان يوجد في سوق الدواب ما يسمى بـ "أمين سوق الدواب"، حيث يكون خبيراً يفصل في قضايا الإختلاف التي تنشأ بين التجار والمشتريين. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادية، ص ٢٣١).
□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٤، ص ١٥٦٥ .
□ (٧) مدينة الأشبونة: من كور باجة المختلطة بها، وهي مدينة قديمة، والمدينة في ذاتها حسنة ممتدة مع النهر، لها سور وقصبة منيعة، والأشبونة على نحو البحر المظلم، وعلى ضفة البحر من جنوبه حصن المعدن، ويسمى بذلك لأن عند ثوران البحر يقذف بالذهب التبر هناك. (الحموي: معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٥؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٦١؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، ج ١، ص ٩٢).
□ (٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٧٤، ص ٩٥٩ .

ومن الجدير بالذكر أن أسعار الدواب اختلفت من مدينة لأخرى، فيذكر أن رجلاً قام بتسعير دابة في مكان فقومت بثلاثين مثقالاً، ثم ذهب بها إلى مدينة أخرى لبيعها، فكان سعرها أربعين مثقالاً، فخرج بها إلى بلد ثالث فكان سعرها خمسين مثقالاً^(١).

وعلى ضوء ما سبق فإننا نستنتج أن تربية الدواب^(٢) من ماشية وأبقار وخيول وإبل وغيرها من الحيوانات التي سبق ذكرها، قد انتشرت في الأندلس بشكل كبير حيث استؤجر الرعاة لرعايتهم والقيام على علفهم، ربما بسبب أن الفرد ربما يمتلك أعداداً كبيرة من الماشية ولا يستطيع القيام عليها، أو لانشغال أصحابها في أعمال أخرى، أو ربما كان أصحابها من علية القوم، عندئذ فإنهم يوكلون الرعاة بالاهتمام بأغنامهم ومواشيهم مقابل مبلغ معين، وأن الماشية في بعض الأحيان كانت تظل مع الراعي لمدة معينة بمعنى أنه لا يعود بها إلى بيت صاحبها في نهاية اليوم، كما وصلنا إلى أن المشاكل التي كانت توجد في أسواق الدواب تنحصر ما بين أمراض الدواب وتدليس الباعة وغشهم للمبتاعين، بالإضافة إلى الدواب المغصوبة من أصحابها، بسبب الوضع الأمني والسياسي المضطرب، كما تعرفنا على أن الأندلسيين قاموا بتربية الحيوانات الأليفة كالقطط بمنازلهم.

ثالثاً: مسائل الصناعة:

ازدهرت الصناعة في الأندلس، وذلك لتنوع وتوافر المواد الخام والمعادن الضرورية لقيامها، فقد كان لتنوع طبيعتها التضاريسية والجغرافية أثر كبير في ذلك، فقد تطورت الصناعة بها نظراً للحرية التي تمتع بها الفرد الأندلسي في مجال الصناعة والتجارة وعدم الاحتكار، على عكس ما كان يحدث في بقية بلاد العالم الإسلامي من احتكار للسلع وفرض ضرائب باهظة، كما أن الرفاهية التي عرفت عن الأندلس وكثرة القصور، ساعد على الحاجة لتوفير وسائل الراحة والرفاهية التي يتطلع لها المجتمع، مما أدى إلى ازدهار الصناعة وانتشرت صناعات مشغولات المعادن والحلى والأغذية والمنسوجات الرقيقة والخمور والجلود وغيرها^(٣).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٨٧، ص ٧٩١.

□ (٢) يذكر ابن حوقل أن جزيرة ميريقة، كانت رخيصة الماشية لكثرة المراعي، وكثرة إنتاج المواشي بها، وأن الدواب المواشي بها تتصف بأنها معدومة الجوائح وقليلة الآفة، وليس بها عاهة، أما عن أسعار الدواب فيذكر أنه رأى أكثر من بغل يبيع بخمس مائة دينار، ورأى أيضاً ما بلغ سعره المائة والمائتي دينار. (ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١١٠).

□ (٣) مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣٣٧؛ جميلة مبطى المسعودى: أقصى الغرب الأندلسي، ص ١٦٤.

صناعة الحرير والغزل:

اشتهرت الأندلس بصناعة الحرير وتربية دودة القز كما سبق وأن أشارنا إلى ذلك، فقد وردت إحدى النوازل^(١) والتي تشير إلى أهم المدن في صناعة الحرير وهي جيان^(٢)، فقد كلف شخص يدعى "أحمد بن صبيح النمري" شخص آخر يدعى "عبدالعزیز بن محمد"، بشراء غزل حرير من جيان، فقام بشراء الحرير وأرسله مع أخيه "عبدالرحمن بن طوريل"، والذي تعرض لمشاكل في الطريق فضاع منه الحرير، فتخاصموا عند القاضي، والذي حكم بأن يُغرم عبدالرحمن ثمن الحرير^(٣)، هذا وتشير نازلة أخرى إلى رجل أضاع غزلاً كان يعمل على إيصاله لصاحبه، لكنه أضاعه في الطريق^(٤)، وفي صدد تلك الحوادث كان الفقهاء يقضون بتغريمه ثمن الحرير أو الغزل لصاحبه وذلك بعد أن يقوم أهل المعرفة- من يعرفون أسعار الغزل وأنواعه- بتقييم ثمن الغزل المفقود.

الصباغة وحياسة الملابس:

تعددت النوازل التي تحدثت عن الصباغة^(٥) والملابس بصفة عامة، فقد احتوت نوازل الصباغة على إشارات إلى المواد التي كانت تستخدم في صباغة الثياب، فمن المواد المستخدمة في الصباغة المداد- الحبر- وما شابهه للحصول على اللون السماوي، ويستخدم للون الأحمر^(٦) الزعفران والعكر، كذلك وجدت معلومات عن أسعار الثياب المصبوغة، فنجد أن الثوب السمائي أو الأحمر يُصبغ بمنقالتين، أما الثلاث كسوات من اللون الأخضر فإنها بمنقال^(٧)، ربما لأن المواد المستخدمة في صبغات اللون السماوي والأحمر كانت مكلفة أكثر من اللون الأخضر.

- (١) وهي من المسائل التي تم الحكم فيها، لكنها وردت لابن رشد لاعادة النظر فيها والتأكد من صحة الحكم.
- (٢) لقد اشتهرت جيان بالثياب الحريرية، فقد كثر الاهتمام بتربية دود الحرير في باديتها وحاضرتها، حتى سُميت "جيان الحرير"، ويذكر الإدريسي أن عدد القرى التابعة لجيان تزيد على الثلاثة آلاف قرية كلها يُربى بها دود الحرير. (الإدريسي: نزهة المشتاق، ج٢، ص٥٦٨؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص١٨٨).
- (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٧٣، ص٣٢٩-٣٣٠.
- (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٧٤، ص٣٣١-٣٣٢.
- (٥) يذكر ابن حوقل أن بلاد الأندلس، عرفت نباتات وحشائش استخدمتها في الصباغة، وتفردت بها عن غيرها من البلاد الأخرى، فكان يُصبغ بها اللبود المغربية المرتفعة الثمينة والحرير. (ابن حوقل: صورة الأرض، ص١٠٩).
- (٦) يذكر السقطي أن الصباغين كانوا يمنعون من أن يصبغوا الأحمر بالبقم لأنه لا يثبت. (السقطي: في آداب الحسبة، تحقيق: ج.س. كولان- إيلفي بروفنسال، باريس، د.ت، ص٦٣).
- (٧) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٤٣، ص٩١٩؛ م٢٤٧، ص٩٢٣.

اشتهرت الأندلس بالثياب القطنية والثياب الكتانية على وجه الخصوص^(١)، لقد تميز بزراعة وصناعة الكتان عدد من المدن^(٢)، حتى وصلت شهرته لبقية بلاد العالم الإسلامي، جدير بالذكر أن الأسواق لم تخلو أيضاً بالغش في الثياب كبقية السلع الأخرى، فمثلاً نجد الخياط يأخذ ملحفة بالية من قطن ويغير لونها وشكلها ويصبغها، ويصنع منها محاشي^(٣) ويبيعهها، أو يأخذ ملحفة من كتان ويغير شكلها ولونها ويصنع منها سراويل ويبيعهها، على أنها جديدة، أو أن يقوم بإصلاح ثوب عن طريق رفيه^(٤)، ثم يلونه بنفس لون القماش، ويبيعه في السوق، غير أنه لا يخفي على المشتري مكان الرفو، لكن لو لم يصبغه وتركه على لونه لنقص من ثمنه^(٥)، وقد أشار ابن رشد إلى أن التاجر عليه أن يوضح ويبين ذلك للمشتري عند البيع^(٦).

ومن المثير للاهتمام هو وجود بيع وشراء الملابس المستعملة وهذا كما نراه في إحدى النوازل التي تتحدث عن مسلم اشترى ثوباً لنصراني، وهو من العيوب التي يرد بها الثوب، وكيف يقوم المسلم بالتعامل مع هذا الزى إن كان يعرف أنه لنصراني وإن لم يكن يعرف؟ فأجاب ابن رشد أنه لو لم يكن يعرف أنه لنصراني فإنه يرده على من اشتراه منه - كأنه اشترى عبداً معيباً - أما إن لم يدرك أن ذلك عيباً من عيوب السلعة فإنه يلزمه^(٧).

صناعة طحن الغلال:

يتضح من خلال النوازل^(٨) بشكل عام كثرة وانتشار وجود الأرحاء في بلاد الأندلس خلال فترة ملوك الطوائف والمرابطين، خصوصاً على ضفاف الأنهار، وهذا ما نلمسه من خلال

□ ١) فقد وصلت شهرة الثياب الكتانية الأندلسية التي تميزت الجودة والجمال، إلى أنها صدرت تلك النوعية من الملابس إلى الخارج، حتى أن مصر استوردت منها الكثير من الملابس الكتانية. (ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٩ / إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٧٩).

□ ٢) من أهم مراكز صناعة الكتان بالأندلس: بلنسية التي وصفت بحسن الزى، ومدينة برجة (من أعمال إلبيرة) وتتميز كتانها بجودته وبأفضليته على كتان الأندلس. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٧٦).

□ ٣) محاشي الثوب: أي جعل له جوانب.

□ ٤) يذكر السقطي أن الرفائين كانوا يمنعون من أن يرفوا خرقاً في ثوب لقصار إلا عن موافقة صاحبه. (السقطي: في آداب الحسية، ص ٦٣).

□ ٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٤٧، ص ٩٢٣.

□ ٦) علق البرزلي على إجابة ابن رشد قائلاً: " ويجب أن يكون التاجر أميناً مأموناً، فإن كان غير مأمون فلا يجوز بيع هذه الأشياء منه، وإن جهل كره ذلك، نص عليه ابن رشد في البيان في مثلها ". (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ٢٦٣).

□ ٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٤، ص ١٦١٨.

□ ٨) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٢٠، ص ٨٨٥؛ م ٣٣٤، ص ١٠٩٦؛ م ٣٤٠، ص ١١٠٩؛ ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١؛ م ٤٣٥، ص ١٢٨٥؛ م ٤٤٣، ص ١٢٩٦؛ م ٥٤٤، ص ١٤٨٢؛ م ٦٦١، ص ١٦٤٢.

نازلة تتناول وجود أرحاء على ضفاف نهر بلون بجيان^(١)، كما شاع نظام كراء الأرحاء وعقدت العقود والمواثيق لذلك، حتى أنهم وضعوا شروطاً لتحكم تلك العقود، ومن ذلك اشتراط أصحاب الرحى على المستأجر أن يقوموا بطحن عدد معلوم من الأقفزة^(٢) في كل شهر طوال مدة الكراء دون أجر، كما ويتضح من خلال نفس النازلة طول فترة كراء الأرحاء نسبياً، حيث أنها وصلت لسبع أعوام متصلة^(٣).

ومن المثير للاهتمام هو احتواء إحدى النوازل على وصف تفصيلي لبناء الرحى والأدوات المستخدمة فيها، وهي نازلة تحمل أسماء أصحابها وهم: "محمد بن عبد الرحمن ابن طارق الأنصاري" و"عبد الصمد بن علي الأموي" و"محمد وعلى ابنا عبد الله بن حرب اللخمي"، حيث قام هؤلاء بتأجير بيت رحى من "أحمد بن جزى التجببي وعبدالله بن دلول" الناظرين للقريش بقرطبة، أما عن وصف الرحى كما ورد ذكره في النازلة فهي مكونة من^(٤):

"أربع أحجار طاحنة تكون رصحنات وأحجاها ثمانية من مقطع أرنطة غلظ كل حجر شبر وتلت وسعته أربعة أشبار نصف بالشبر الوسط، وتكون دواليبها من البلوط بأعمدة الحديد وقطب وحلق وصنوج وقنوات ومصب البيت أربع من الألواح، ويرفعون سد الرحى بالحجارة والسلل والأوتاد، ويخرج ماؤه في ساقية الرحى، وأن يقيموا حول الرحى اصطبلاً للدواب سعته مثل سعة بيت الرحى يتصل بالبيت طوله أربعة ألواح وارتفاعه ثلاثة ألواح للطابية، غلظ الحائط شبران بالشبر الأوسط وأسسه بالحجر والطين وعدته بالجوز وغطاؤه وغطاء بيت الرحى بالقراميد، ويشركون البيت المتصل ببيت الرحى من ناحية الغرب بالجص".

ومن الجدير بالذكر أن طحن الغلال لم يقتصر على استخدام الأرحاء فقط، وإنما عرفت النساء طحن الحبوب في المنازل، وهذا كما يتضح من إحدى النوازل^(٥) يرجع هذا إلى أهمية تلك الصناعة نظراً لاعتماد معيشة الأندلسيين عليها.

□ (١) يذكر الشريف الإدريسي عن جيان أن بها: "بساتين وجنات ومزارع وغللات قمح والشعير والبقلاء وسائر الحبوب وعلى ميل منها نهر بلون وهو نهر كبير وعليه أرحاء كثيرة جداً". (الشريف الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ج ٢، ص ٥٦٨).

□ (٢) قفيز: والجمع أقفزة، وقفزان، وهو نوع من الموازين يساوي ثمانية أرتال، وكان القفيز هو المكيال الرسمي في عصر الخلافة الأموية في الأندلس، وهو يساوي ٢٠٤ مّ شرعي "تبوي"، وقد انتقلت كلمة قفيز إلى اللغة الأسبانية تحت اسم **كافيز**، ويختلف مقدار القفز من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر. (كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين، ص ٣٢٨-٣٢٩؛ محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص ٤٦٣ - ٤٦٤).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٤٥، ص ١١١٥.

ومن الطبيعي مع هذا الانتشار للأرحاء، أن تنتشر معها نظام الشراكة فيها، فيُذكر أن قامت امرأة بالاشتراك في رحي مع رجل على الإشاعة، فغابت المرأة عن نصيها، مما جعل شريكها يستغل الرحي لنفسه طوال فترة غيابها، ولما عادت وطالبتة بنصيها، أخذ يماطلها حتى توفي، فأجاب ابن رشد عن ذلك^(١)، بأن المرأة لو استطاعت إثبات حصتها من الرحي، يقوم أهل البصر والمعرفة بتقدير حصتها وتأخذها من ميراث شريكها^(٢)، كما دخلت نظام الأحباس أيضاً، فتشير نوازل الأحباس إلى أن الأرحاء كان يقوم أصحابها بحبس غلتها على أبنائهم وأحفادهم، أو حبسها على الفقراء والمساجد^(٣).

على أنه كانت تحدث مشاكل في بعض الأحيان بسبب بناء الأرحاء، من ذلك مسألة حدثت في الأرياف في منطقة وادي شبيرة، في ربيع الأول من سنة ٤٩٨هـ، بين شخصين يدعى أحدهما "محمد بن يحيى" والآخر "محمد بن خلف"، حيث قام الأول ببناء رحي وأخرج طرف سدها في أرض الآخر دون إذنه، وإدعى كل منهما أن هذا المكان ملكاً له، حيث أخرج كل منهم عقد يثبت حقه، فأجاب ابن رشد بأنه يجب الأخذ بعقد القائم "محمد بن خلف"، ولكن بعد أن يشهد الشهود بأن الموضع المبني عليه السد هو ملك له^(٤).

كما تعرضت الأرحاء في بعض الأحيان لمشاكل غير متوقعة كالجوائح، كأن يحدث أن يقل عدد المترددين على الرحي لطحن غلالهم ربما بسبب جهد أصاب أهل المكان، وقد عد ابن رشد ذلك من الجوائح التي ترفع الكراء عن المستأجرين^(٥)، حيث أنها أحداث خارجة عن إرادتهم^(٦)، وهنا نجد أن الفقهاء كانوا حريصين على ألا يتعرض أحد للظلم، كما راعوا ظروف تأثير قلة المترددين على الرحي بالسلب على المستأجر، حيث ترتب عليه قلة دخلهم.

صناعة الحلوى:

أشارت الفتاوى إلى الحلوى من خلال الحديث عن الزكاة التي تجب عليه، أو من خلال السؤال عن إمكانية مبادلتها بالعملة، كما أشارت إلى طريقة صياغته، فهناك الذهب الخالص الذي لا يخلط بأى عنصر آخر، وغير الخالصة المشوبة بالفضة والصفرة والنحاس، وذلك على

- (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٨، ص ١٨٣.
- (٢) علق البرزلي على الإجابة بقوله: "ويجرى على مسألة طلب الدين إذا طال أو قصر وقد مر قبل هذا". (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ٤٣٠).
- (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣١١، ص ١٠٥٠.
- (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٩، ص ١٧١.
- (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٣٢، ص ١٢٨٢.
- (٦) ذكر البرزلي تلك المسألة في نوازلها، وعلق على إجابة ابن رشد قائلاً: "تقدم نحوها في مسائل إذا مات دود الحرير ونحو ذلك من الجوائح". (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ٦١٧).

اختلاف عياراته، فمنه نصفاً وثماناً وثلثين وثلثة أرباع وسبعة أثمان ونحو ذلك، وخلط الذهب بتلك العناصر السابق ذكرها جائزة، هذا وقد اختلف هدف الناس في اقتنائه، فهناك من يريد الخالص منه ذخيره لزمانه وزينة لنسائه، وهناك من يريد سائر الأصناف على قدر يسر الناس وعسرهم، أما أقلها عياراً يكون غرضه خفته في وزنه ونهاية جرمه وقلة ثمنه، كما يذكر أن الطيب منه غير المشوب ثقيل في الوزن وغالي الثمن، غير أن الزكاة^(١) تحسب على أساس الذهب الخالص الموجودة في الحلّي أو المسكوكات^(٢)، وقد أشار ابن رشد إلى أن الذهب المغشوش وهو ما أعلاه ذهب وداخله صفر أو نحاس، يجب أن يكسر ويمنع عمله^(٣).

وتشير إحدى النوازل إلى صياغة الذهب مع الجواهر، حيث تنظم الجواهر ويركب فيها الذهب، وقد ذكر أن هذا النوع من الحلّي الذي به الذهب الكثير والجواهر الكثير ولا يستطاع نزعها إلا بكسره وإفساد صياغته يجوز بيعه بالدرهم^(٤).

أما عن مبادلتها أو مراطلتها بالذهب المسكوكة- الدنانير- فلا يجوز وذلك لأن كلا منهما له غرض مختلف عن الآخر، وهي من المسائل التي وردت على ابن رشد من مدينة مراکش^(٥) في سنة ٥١٥هـ.

في حين أن بيعه نقداً أو إلى أجل، أو بالفضة والدرهم جائز يداً بيد، كما أشارت النازلة إلى أن هناك من يقوم بغش الذهب وذلك عن طريق جعل أعلاه ذهباً وداخله صفر أو نحاس^(٦)، وأشار ابن رشد إلى أن من يفعل ذلك يجب أن يُمنع من عمله^(٧).

١) تجب الزكاة عليه عندما يبلغ الذهب الخالص وزن عشرين مثقالاً. (ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٨، ص ٢٧٢).

٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٣٣، ص ١٠٩٥.

٣) وهو ما أكد عليه البرزلي في كتابه حيث قال: "فيمنع على هذا المخيش — المغطى بالذهب — وهو ما أعلاه ذهب وداخله فضة، والعادة ان الناس يعملونه . وأما المزجج فهو نحو ما تقدم ". (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ٣٢٣).

٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٣٢، ص ٢٠٧.

٥) مدينة مراکش: بالفتح ثم التشديد، وضم الكاف، وشين معجمة، أعظم مدينة بالمغرب وأجلها، وهي في البر الأعظم بينها وبين البحر عشرة أيام في وسط بلاد البربر، كان أول من اختطها يوسف بن تاشفين، في حدود سنة ٤٧٠هـ. (الحموي، معجم البلدان، مج ٥، ص ٩٤؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٤٠).

٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٩، ص ١٠٣٠؛ م ٣٣٣، ص ١٠٩٥.

٧) علق البرزلي على هذا السؤال قائلاً: "سبب الخلاف هل تعتبر الصياغة والسكة أو لا؟ أو تعتبر الصياغة دون السكة؟ فالجوابان جاريان على هذه القاعدة . ومن يقول القضاء كالمراطة يجيز ذلك ولو اختلفا بالجودة والرداءة مع تساوى القدر . وأما تقاضى العبادية من المرابطة أو العكس، أو تقاضى اليزيدية من الدرهم المحمدية منها العكس. وكلها في المدونة. (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ٣٢١-٣٢٢).

صناعات أخرى "خمر - خل - زيوت - ورق":

هناك بعض المواد الصناعية التي وردت في ثنايا الفتاوى، ولم يرد شئ عن تصنيعها، من ذلك: الخل والخمر والزيوت والورق، فقد ورد ذكر الخل في إحدى النوازل مع الخمر^(١)، والتي أشارت إلى أن كليهما إذا اختلطا فإنهما إما يتحولان إلى خللاً أو إلى خمرًا، أما الخمر فقد وردت فيه عدة أسئلة ما بين سبب تحريمها أو عن بيع الكروم للنصارى^(٢) وغيرها من الأسئلة، ويرجع سبب تلك الأسئلة إلى أن الأندلس اشتهرت بها زراعة الكروم بمساحات كبيرة^(٣) كما سبق وأن ذكرنا.

أما الزيوت والعسل، فقد كانت توضع وتحفظ في جرار من الفخار^(٤)، فتذكر نازلة أن صاحب جرة قام بإسنادها إلى باب منزل، فيحدث أن يفتح صاحب المنزل الباب، فتتكسر الجرة ويسكب ما فيها، وفي هذه الحالة كان يقضى ابن رشد بأن صاحب المنزل ليس عليه شئ، ومن أهم الزيوت التي اشتهرت بها الأندلس هو زيت الزيتون، الذي كان يتم تصديره من كثرته، حتى يقال أنه إذا لم يُصدر فإنه سيتلف نظراً لوجود فائض يصعب تخزينه، ومن المدن التي اشتهرت بإنتاجه^(٥): إشبيلية، وغرناطة، وبلنسية، ولبلبة^(٦) وشدونة، وحصن ببشتر^(٧).

وبالنسبة للورق^(٨)، فقد وردت عنه اشارات عابرة، لكن لزم الأمر التنويه إلى تلك الصناعة، فبعيداً عن الاضطراب السياسي آنذاك، نجد أن تلك الفترة شهدت تقدماً ثقافياً كبيراً على يد ملوك الطوائف، بسبب تشجيعهم للعلم والعلماء وتشجيع الناس على طلب العلم، لذلك

- (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١١١، ٩٣، ص ٤١٨.
- (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٦٢، ص ٧١١.
- (٣) من الفتاوى التي تحدثت عن زراعة الكرم: م ٦، ص ١٦٥؛ م ٧٥، ص ٣٣٢؛ م ١٤٠، ص ٦٠٨.
- (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٢، ص ٧١١؛ ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١.
- (٥) إبراهيم السيد الناقية: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٠٩.
- (٦) مدينة لبلبة: في غرب الأندلس مدينة قديمة بها ثلاث عيون، وتعرف لبلبة بالحمراء، وهي مدينة حسنة متوسطة القدر لها سور منيع، ونهرها يأتيها من ناحية الجبل ويجاز عليه في قنطرة إلى لبلبة. (الحميري: الروض المعطار، ص ٥٠٧ - ٥٠٨؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٥٥).
- (٧) حصن ببشتر: بالضم ثم الفتح، وسكون الشين المعجمة، وفتح التاء فوقها نقطتان، وراء: حصن منفرد بالامتناع من أعمال رية بالأندلس بينه وبين قرطبة ثلاثون فرسخاً. (الحموي: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٣٣؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٧٩).
- (٨) أدخل العرب صناعة الورق إلى الأندلس وأسسوا فيها مصانع للورق، جدير بالذكر أنه قبل ذلك كانت أوروبا تستورد مايلزها من بلاد الشرق الإسلامي، وكانت المراكز الأولى لصناعاته في بلنسية وشاطبة وطليطلة، ويُذكر أن أحد قضاة قرطبة كان له ستة وراقين ينسخون له دائماً. (إبراهيم سلمان الكروي: المرجع في الحضارة الإسلامية، ص ١٨٢، ص ١٨٧).

كانت صناعة الورق من الصناعات الهامة آنذاك والتي لاغنى عنها، ومن خلال الفتاوى^(١) نجد أنه قد ورد ذكر الكاغد^(٢) والرق^(٣)، وهما نوعان من الأوراق التي كانت مستخدمة آنذاك للكتابة عليها، فقد أشار ابن الوزان أنه نقل أحد الأسئلة وإجابته من الكاغد الذي ورد على ابن رشد، حيث أنه أجاب على السؤال بخط يده في نفس الكاغد المرسل إليه، ربما كان يقوم بذلك للتأكيد على أن السؤال قد وصله، أيضاً كان يصل إليه الأسئلة مكتوبة على الرق.

رابعاً: التجارة والمعاملات:

شهدت التجارة في بلاد الأندلس انتعاشاً كبيراً، خصوصاً وأن الأندلس تمثل حلقة وصل بين بلاد العالم الإسلامي وبلاد أوروبا^(٤)، فعلى صعيد التبادل التجاري نجد تطوراً كبيراً وانتعاشاً ملحوظاً في حركة البيع والشراء، فحتى وسط الحروب والمناوشات مع الممالك الأسبانية كان هناك علاقات تجارية بين الطرفين تنشط في أوقات الهدنة.

عندما نتحدث عن التجارة فإننا لا يقتصر حديثنا على التجارة الخارجية فقط، ولكننا نشير أيضاً إلى التجارة الداخلية بين المدن والقرى، من خلال الأسواق^(٥)، فلكل قرية ومدينة سوق خاص بها في كل أسبوع، كما وجد أسواق داخل المدينة وأخرى خارج أسوارها^(٦)، وفي هذا الجزء من دراستنا سنتحدث عن التجارة وما يتعلق بها من خلال كتابنا الفتاوى لابن رشد،

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٨، ص ٨٧٨؛ م ٢٧٦، ص ٩٦٠.

□ (٢) الكاغد: وهو القرطاس- أى الورق الصالح للكتابة- (المعجم الوجيز: مادة الكاغد، ص ٥٣٦).

□ (٣) الرق: بالفتح، هو ما يكتب فيه وهو جلد رقيق، ومنه قوله تعالى "فى رق منشور" أى فى الصحف. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٠، ص ١٢٣).

□ (٤) قامت التجارة مع الغرب "بلاد أوروبا" بشكل أساسى على وجود الوسيط من الأندلس والمغرب، فقد قدم الغرب الفراء والخشب، كما اتجه العبيد من فيردن  - مركز الحركة التجارية- إلى الأندلس، والذين تم تصدير بعضهم إلى الشرق، كما انتظمت التجارة بين المغرب الأقصى وأوروبا بقيام دولة المرابطين وضمها للأندلس. (حسن على حسن: الحضارة الإسلامية، ص ٢٨٧؛ جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ١١٣؛ مبارك جزاء الحربى: نماذج من جهود فقهاء المالكية، ص ٣٣٧).

□ (٥) كثرت الأسواق التجارية فى الأندلس، فلا نكاد نجد مدينة تخلو من سوق سواء كان دائم أو أسبوعى أو حتى موسمى، بالإضافة إلى وجود القيساريات والحوانيت ومخازن البضائع وفنادقالتجار الأجانب، وكانت هذه الأسواق تخضع لنظام الحسبة حيث يقوم المحتسب بمراقبة وضبط الموازين والمكاييل، ويعاقب من يغش من التجار، ووصل تنظيم الأسواق إلى حد أنها كانت تعرف باسم البضاعة المعروضة فيها، كسوق العطارين وسوق البزازين وسوق لبيع الأسماك وسوق الدواب، وغالباً كانت تقع خارج المدينة، وقد أشاد الحميرى بأسواق مدينة شلب حيث ذكر أنها كانت مرتبة الأسواق. (الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٤٢؛ جميلة مبطى المسعودى: أقصى الغرب الأندلسى، ص ١٦٧-١٦٨؛ إبراهيم السيد الناقة، دراسات فى تاريخ الأندلس، ص ٢٥٨).

□ (٦) حيث تحيط الأسواق بقصبة المدينة بما تحويه من خانات وفنادق ووكالات وقيساريات، كما قامت أسواق على أبواب المدن والتي كان يترقها الفلاحون لبيع منتجاتهم، ثم يدخلون المدينة للشراء من أسواقها ما يحتاجون إليه من ضروريات. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٧٥؛ حسن محمد قرنى: المجتمع الريفى، ص ١٢٢).

فقد شملت الفتاوى على معلومات خاصة بالتجارة وبأنواع البيوع، والشراكة والوكالات، ومشاكل البيع والشراء والغش في الأسواق، كما تضمنت إشارات عابرة عن العلاقات التجارية مع أسبانيا النصرانية.

التجارة الداخلية:

الأسواق والحوانيت:

لم تطرق الفتاوى كثيراً إلى الأسواق والحوانيت، ولكنها حملت في بين طياتها معلومات بسيطة من خلال الفتاوى التي تحدثت عن حركة البيع والشراء، فمن خلالها نجد أن معظم الحوانيت توجد في مناطق سكنية لم ترتبط بمواعيد وجود الأسواق كالأسواق الأسبوعية ولكنها تفتح أبوابها دائماً^(١)، وكان صاحب الحانوت في أغلب الأوقات يعقد الصفقات على باب حانوته ويتساوم مع المشترين أو باقي التجار^(٢)، ومن خلالها يتضح لنا أن معظم الحوانيت كانت موجودة بين المناطق السكنية في وسط المنازل، وأن الحوانيت من هذا النوع كان يسير عليها بعض الشروط، كأن تحترم حرمة منازل الجيران فلا يُفتح حانوتاً ولا دكاناً أبوابه في مقابل باب منزل من المنازل^(٣)، لأن ذلك يؤدي إلى التضيق على دخول وخروج أهل المنزل، فيمنع فتح أبواب الحوانيت أمام مداخل المنازل احتراماً لأهل المنزل وحرمتهم، وقد أشار ابن رشد إلى أن من يفعل ذلك يُحكم عليه بغلق حانوته، أو تغيير اتجاه الباب، لكن إذا تعذر ذلك لم يحكم عليه بغلق الحوانيت^(٤).

كذلك نستنتج وجود الحوانيت المؤجرة- المكتراه- ومنها ما هو مُحبس ويتم تأجيرها، كما نجد أن قلة التجارة بالحوانيت بسبب عدم اقبال الناس على الشراء لما أصابهم من ضعف الحال، كان يتسبب في عدم مقدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار المتفق عليها، لكن هذا النوع من المشاكل لم يُعتبر من الجوائح التي يُحط عن المستأجر الإيجار بسببها، هذا ويشير ابن رشد إلى أن الحكم في ذلك واحد سواء على الحوانيت المؤجرة أو حوانيت الأحباس^(٥)، كما أشار إلى أن القاضي لو رأى في حوانيت الأحباس أن يحط عن المستأجرين من الإيجار لما سكنوه على سبيل الاستلاف جاز ذلك^(٦).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٩، ص ١٠٣٠؛ م ٣٣٣، ص ١٠٩٥.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢١٥، ص ٨٧٥.

□ (٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨، ص ١٦٩.

□ (٤) أشار البرزلي إلى هذه المسألة قائلاً: " أن هذه المسألة وقعت في تونس في ذلك العصر بين يدي بعض القضاة وأفتى فيها شيخنا الإمام بما وقع في الرواية وهو التسوية بين الباب والحانوت ". (البرزلي: فتاوى البرزلي، ج ٤، ص ٣٦٠).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٢، ص ١٥٦٢.

□ (٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٣٣، ص ١٢٨٣.

القياسيات:

هذا إلى جانب القياسيات^(١)، فقد ذكرت إحدى النوازل التي أتت من باغة، أن والى المدينة قام ببناء حوانيت وقياسيات، وجعل دخلهم لصالح بيت مال المسلمين، كما توحى نفس النازلة إلى حد ما لم تتأثر الحياة الاقتصادية في بلاد الأندلس في وقت حدوث الثورات والفتن، وهذا ما نراه هنا حيث قام والى ببناء سور حول المدينة ليحصنها وإلى جانب هذا أقام الحوانيت والقياسيات والأفران^(٢).

لم تقتصر التجارة بين المدن على الأسواق والطرق البرية فقط، ولكن وجود طرق بحرية في الأندلس ساعد على سهولة انتشار التجارة بين المدن، ففي إحدى النوازل قام تاجر بتأجير ملاح بمركبه لكي يحمل له مائة عدل من تين من إشبيلية إلى سبتة، فأعطى الملاح أجرته فحملها إلى مدينة سلا^(٣) من غير ضرورة، فألزمه ابن رشد^(٤) بأن يحمل مثل التين بإشبيلية إلى سبتة، ولا يردها من سلا إلى سبتة، وهذا على قول ابن القاسم^(٥).

أنواع البيوع:

أشارت النوازل إلى عدد من البيوع التي كانت تتم سواء داخل الأسواق أو المعاملات التجارية الخاصة بالعقارات، فقد نقلت لنا عدد لا بأس به من الفتاوى التي تناولت هذا الموضوع، فنجد من أنواع البيوع: البيع بالنقد وبيع الأجل أو السلف، وبيع النسبية^(٦)، وبيع المرابحة، والمقايضة.

□ (١) ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن القيسارية كانت تتكون من دكاكين متقابلة بينها شارع أو فناء مغطى قد يكون به حوض ماء أو حوض مشجر، وكانت تختص بأنواع السلع الثمينة أو الفاخرة. (محمد عبد الله حماد، التخطيط العمراني لمدن الأندلس الإسلامية، السجل العلمي لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الثالث "الحضارة والعمارة والفنون"، ١٩٩٦م، ص ١٥٩).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦٣، ص ٣٠٥.

□ (٣) مدينة سلا: مدينة صغيرة يقال لها غرنيطوف ثم يأخذ البحر ذات الشمال وذات الجنوب وهو البحر المحيط، وهي مدينة متوسطة في الصغر والكبر موضوعة على زاوية من الأرض قد حاذها البحر والنهر. (الحموي: معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٣١).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٦١، ص ١٥٤١.

□ (٥) وقد سئل ابن رشد في هذه المسألة مرة أخرى حيث قيل له: "قد أفتى غيرك بأن يرد التين من سلا إلى سبتة على ما أحب الملاح أو كره، ويلزم الملاح ضمانها إن هلك في طريقه من سلا إلى سبتة". فرد قائلاً: "من ذكر هذا ابن حبيب وليس بجيد ولا أعتقه". (ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٥٤٢).

□ (٦) وبيع النسبية يعني "البيع بالدين"، فقد كان يشتري الشخص السلعة ثم يدفع ثمنها بعد فترة تصل إلى عدة أشهر، ويكتب هذا في عقد ملزماً للطرفين بشهادة الشهود. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ١٧٨).

بيع النقد:

تضمنت الفتاوى معلومات عن بيع النقد- أى دفع المال معجلاً-، وهذا النوع من البيوع وردت فيه فتاوى قليلة جداً، فقد كان يحدث أن يبيع أحد الأشخاص سلعة أو عقار بنقد، ثم يعود ويشتريها بنسيئة^(١) - بأموال مؤخرة- ونجد ذلك من خلال إحدى النوازل نجد رجل باع منزله بمائة نقداً، فلما استلم الثمن، طلب من المشتري أن يبيعها له بمئتين نقداً لمدة عام، أو أن يبيع سلعة ثم يعود ويشتريها مرة أخرى، وقد أجاز ابن رشد هذا النوع من المعاملات فى حالة أنه اشتراها لنية حدثت له بعد أن باعها منه وقبض الثمن وهو لا يريد شرائها، وإلا لم يجز ذلك^(٢)، ونجد من خلال هذا أنه ربما كان يلجأ البعض لهذا النوع من البيوع لضائقة مالية مرت بهم.

جدير بالذكر أنه كان يحدث مشاكل فى بيع النقد، كأن يشتري شخص سلعة ما بنقد ثم يرهن بثمنها سلعة أخرى، فيحدث خلاف على ثمن السلعة الأولى بين البائع والمشتري^(٣)، وقد أجاز ابن رشد على هذه النازلة بقوله أنه إذا فانت السلعة فالرهن شاهد للبائع على مذهب مالك إلى مبلغ قيمته، وإذا كانت السلعة قائمة فلا يكون الرهن شاهداً إلا على مذهب من يراعى دعوى الأشباه مع القيام^(٤)، غير أنه كان يقوم أحد الأشخاص بتكليف من يبيع له سلعته بالنقد، ربما بسبب انشغاله أو غيابه عن البلد أو مخافة أن يتعرض للغش من التجار، وهذا ما نجده من خلال فتوى أشارت إلى أن رجلاً دفع ثياباً لآخر ليبيعها له بالنقد، لأنه سيسافر خارج البلد، لكنه لم يجد من يشتريها فباعها إلى أجل^(٥).

بيع المراجعة:

أما بيع المراجعة- فهو البيع برأس المال مع زيادة معلومة-، فقد يحدث أن يشتري التاجر سلعة بثمن، فتبقى عنده مدة فيتغير سعر الصرف ويزيد^(٦)، فيبيعها مرابحة، وأشار ابن

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٤١، ص ٩١٧؛ م ٢٤٢، ص ٩١٨.

□ (٢) علق البرزلى على إجابة ابن رشد قائلاً: "ظاهر المدونة الجواز إلا أن يكون من أهل العينة لأن بيعات النقود لا يتهم فيها إلا أهل العينة. وأعرف لابن الماجشون عدم جوازه". (فتاوى البرزلى، ج ٣، ص ٩٤).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٥٧، ص ٦٧٤.

□ (٤) علق البرزلى قائلاً: "قاله فى المدونة، وإذا اختلف الراهن والمرتهن فى مبلغ الدين فالرهن كشاهد للمرتهن إذ حيازته وثيقة له، فإذا كانت قيمته يوم الحكم والتداعى لا يوم الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع يمينه. واختلف هل هو شاهد على نفسه أو على ذمة الغريم وثمرته؟ إذا أراد حبس الرهن هل له ذلك أو يأخذ من الغريم فيحبسه على الأول ويرجع على المطلوب على الثانى؟ وظاهره كان الرهن قائماً أو فائتاً بيده أو بيد أمين ويظهر من قوله إذا حازه المرتهن أنه قائم بيده. (فتاوى البرزلى، ج ٤، ص ١٢).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٣٣، ص ١٤٥٨.

□ (٦) وهى فتوى وردت على ابن رشد من غرناطة، م ٣٧٩.

رشد في ذلك ضرورة أن يبين البائع للمشتري ثمن السلعة عندما اشتراها وسعر الصرف آنذاك، فإن فعل واتفق الاثنان جاز ذلك^(١)، كما أن شراء السلع بالجملة ثم بيعها مرابحة، من البيوع التي نهى عنها^(٢) ابن رشد دون إخبار المشتري بذلك^(٣)، فلا يجوز أن يشتري التاجر السلع جملة واحدة سواء من نوع واحد أو أكثر من نوع، ويقوم كل منها بسعر غير الأخرى، ثم يبيعهم على انفراد، دون أن يبين للمشتري ذلك.

على أنه كان يحدث مشاكل للتاجر في بيع المرابحة أحياناً، فربما باع سلعة بثمن معلوم الربح، وبعد ذلك يرجع المشتري ليعيد السلعة مرة أخرى، ولكن بثمن أقل، فهنا يختلط الأمر على التاجر فلا يعرف بأى الثمنين يبيع السلعة، هل على الشراء الأول أم على الثاني؟؟ وحل ابن رشد هذا الخلط بأن البيع يكون على السعر الأخير الذي اشترى به السلعة مرة أخرى^(٤).

بيع الأجل:

بيع الأجل، حيث كان يدفع المشتري جزء من المبلغ ويتم تقسيط باقى المبلغ على مدة معينة، أو يتم تقسيطه دون دفع أى مبالغ مقدماً، فقد أشارت الفتاوى إلى هذا النوع من البيوع، ويتضح منها أنه يتم دفع المبلغ مجزئاً على فترات محددة لمدة معينة، وهذا ما يتضح لنا من خلال فتوى تشير إلى رجل اشترى طعاماً^(٥) بثمن معلوم إلى أجل، ولما حل ميعاد الأجل، وطلب منه الدفع، ادعى أنه لم يشتريه، وإنما أخذه من صاحبه على سبيل السلف، فأجاب ابن رشد بأن القول قول المدعى عليه الالبتياح فى أنه إنما أخذ الطعام سلفاً، كما أشارت النازلة أن هناك من كان يقترض ويدعى أن ما اقترضه قد تلف أو فقده^(٦)، أيضاً كان يحدث أن يقوم التاجر ببيع السلعة- طعام- إلى أجل بثمن معلوم، ثم يرجع ويشترى مرة أخرى أو جزء منه^(٧).

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٧٩، ص ١١٨٣.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٦٣، ص ٧١٦؛ م ٢٥٣، ص ٩٣٠.

□ (٣) علق البرزلى على المسألة رقم ٢٥٣، بقوله: " ظاهره كان البيع بالدرهمين نقداً أو إلى أجل فحل، وهو كذلك على ظاهر المدونة. وفي كتاب محمد: منعه إذا كان إلى أجل فحلّ واتهماهما كمسائل الأجل . وكان شيخنا أبو محمد الشيبى يفتى به، ويعتقد أنه ظاهر المذهب. وتقدم أنه فى ظاهر أصل الأمهات ما يخالفه . وهى مسألة إذا كان له نصف دينار، زاد فى الأمهات دراهم، فدفع إليك ديناراً فصرفه منك، ورد إليك نصفه، أو أعطاه أولاً نصفه وقاصص بنفسه، فذلك جائز، وبه كان يفتى بقية شيوخنا. (فتاوى البرزلى، ج ٣، ص ٣٢٥).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٣٩، ص ٩١٥.

□ (٥) يعنى قمحاً أو غلالاً ونحوها.

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٥٢، ص ١٣٠٥؛ م ٦٥٧، ص ١٦٤٠.

□ (٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨٩، ص ٣٨٤.

جدير بالذكر أنه أحياناً كان يخرج البيع بالأجل عن حيز الشروط الشرعية ويتحول إلى ربا^(١)، كأن يقوم الرجل بأخذ سلعة من آخر، ليدين بها رجلاً ثالثاً، ثم يقوم بتوجيه من يشتري السلعة ليعيدها إلى صاحبها الأول، وهو في ذلك كله لا يعرف أن ذلك ربا، وقد أشار ابن رشد على هذا الرجل ليتوب من فعلته، بأن يرد ما كسبه من الرجل الذي باع له السلعة، وذلك لقول الله تعالى "وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون"^(٢)، فإذا فعل ذلك واستغفر وتعاهد على أن لا يعود إلى فعلته هذه^(٣)، فقد صحت توبته^(٤).

لم تقف المشاكل التي تحدث بسبب بيع الأجل عند هذا الحد فقط، وإنما كان يتطور الأمر لأبعد من ذلك فتنشأ أمور البيع مع مشاكل الديون، وهذا كما نراه من خلال إحدى النوازل التي تحدثت عن شخص قام ببيع محصوله إلى رجل آخر، ثم أرسل له شخص يدين له بمال يماثل سعر المحصول، فيأخذ الثمن ليسدد به الدين، لكن المشكلة هنا هو قيام صاحب المحصول ببيع حصته من المحصول لشخص ثاني^(٥)، فقد قام بالنصب عليهم ببيع محصوله لشخصين، وأحال على أحدهما دائته ليأخذ منه ماله.

التبايع بالطعام (المقايضة):

كما عُرف التبايع بالطعام أو نظام المقايضة^(١) وهو بيع سلعة بسلعة أو تبادل سلعة بأخرى، لكن وجود هذا النوع في تلك الفترة يمكن تفسير سببه بواحد من الأسباب التالية، إما وجود اكتفاء ذاتي في بعض المناطق مثل المناطق الريفية، أو أنه يشير إلى ركود في نظام

□ (١) وردت تلك المسألة من كورة لؤشة، وهي مدينة بالأندلس غربي البيرة قبل قرطبة منحرفة سيرا، وهي مدينة طيبة على نهر سنجل نهر غرناطة، وبينها وبين قرطبة عشرون فرسخاً وبين غرناطة عشرة فراسخ. (الحموي: معجم البلدان، ٥، ص ٢٦؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥١٣؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٠٢).

□ (٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٩.

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٧٢، ص ٩٥٥.

□ (٤) علق البرزلي على إجابة ابن رشد بقوله: "وعلى قول أصبغ يتصدق بجميع ما اختلط به هذا الثمن، لأنه يقول إذا خالط الحلال درهم حرام فهو حرام كله، ولابن رشد في شرح جامع العتبية هو إغراق من الفتوى وخلاف الظاهر. وأما قوله: دس إليها من اشتراها ظاهره ولو لم يكن من سببه، خلاف ما وقع في الأيمان — وقد مرت — لأن يد الوكيل كمن وكله. ومثله في المدونة في مسألة الرهون. (فتاوى البرزلي، ج ٣، ص ١٦٦).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦، ص ١٦٥.

□ (٦) وجد إلى جانب أنظمة البيوع الأخرى والتعامل بالعملة، نظام المقايضة، فقد عرفت أسواق الأندلس هذا النظام مثل مقايضة السمك بالشعير، أيضاً كان أهل الأندلس يبادلون الحرير والزيت والحنطة والكتان بسلع أهل العدو، وفي هذا النوع من البيوع يكون التسليم على الفور ويداص بيد، يشير الدكتور محمود إسماعيل إلا أن نظام المقايضة كان يحل محل نظام المقايضة-التعامل بالنقد- في أوقات تدهور التجارة الداخلية والخارجية في بعض الأوقات. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٢٠؛ إبراهيم السيد: دراسات في تاريخ الأندلس الإقتصادي، ص ٣١٨، ص ٣٦٢).

التجارة والبيع والشراء، وأياً كانت الأسباب فإن الفتاوى حملت لنا كيفية عقد عملية المقايضة، وما كان يحدث فيها وشروطها، حيث أن من شروطها أن تكون المساومة بين البائع والمبتاع في حضرة الطعام، ولا يصح أن يحضر أحدهما طعامه ولا يحضره الآخر أثناء المساومة، ثم يتكايان بعد الاتفاق، ويأتي أهم شرط في نظام المقايضة بعد ذلك وهو أن يسلم الطعام يداً بيد في نفس الوقت، وكان يتم مبادلة نوع من الطعام بنوع آخر، كمبادلة الحنطة بالزيت^(١).

وهناك نوع آخر من المعاملات، يمكن أن نطلق عليه "تسديد دين"، وهي كأن يقوم المديون بتسديد ديونه عن طريق عمل يقوم به للدائن، فنجد مثلاً الصباغ يقوم بصباغة عدد معين من الملابس لدائنه مقابل تسديد دينه^(٢)، أو أن يقوم الخياط بحياكة الثياب لمن يدين له وفاءً لدينه^(٣)، وهذا النوع من المعاملة نهى عنها ابن رشد.

بيع المضغوط (المجبر على البيع) :

بيع المضغوط، ويسمى أيضاً بيع الغصب أو البيع تحت الإكراه، وهذا النوع من البيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفوذ والسلطة السياسية، كأن يسيء رجل من رجال السلطة استخدام سلطته ونفوذه ضد عامة الشعب، أو أن يكون هناك من له اتصال بأحد أفراد السلطة الحاكمة، فيساعده لتحقيق مكاسب غير شرعية، أو أن يكون شخص ذات نفوذ وقوة ومال وليس له علاقة بالحياة السياسية، ولكنه يُسيء استخدام نفوذه أيضاً.

وعلى ضوء ما سبق فإننا يمكننا أن نجد نوازل تمثل سوء استخدام الفرد لسلطاته في سبيل الحصول على أملاك الآخرين بالغصب والجبر ودون أي رضا منهم، وهذا ما نراه في إشارات بعض النوازل، كالتي باعت مملوكتها تحت الضغط، وهو ما سئل عنه ابن الحاج عن من باعت مملوكتها تحت الضغط والإكراه، ولما ماتت المرأة قام ورثتها على مشتري الجارية، الذي أثبت أن البيع كان صحيحاً بعد الإكراه بشهرين، وقد استفتى ابن الحاج بعض العلماء في هذه المسألة منهم أصبغ بن محمد وابن رشد^(٤)، وقد اتفق الجميع على أن البيع فاسد وأن بيئة الإكراه أعمل، والواجب أن تُرد المملوكة إلى الورثة^(٥).

[١] ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٢١٥، ص ٨٧٥.

[٢] ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٤٣؛ م٢٤٧، ص٩٢٣.

[٣] إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص١٧٨.

[٤] ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٦٦٢، ص١٦٤٢.

[٥] أكد ابن الحاج على إجابة ابن رشد في هذه المسألة، وأقر بصحتها والعمل بها. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج٩،

ص٦١٢).

كما ذكرنا سابقاً أن هذا النوع من البيوع يستند في الغالب على أصحاب النفوذ، فنجد مثلاً رجل استغل نفوذه وقدرته، ليستغل عقار أحد أقاربه لمدة تزيد عن العشرين عاماً، وبعد هذه المدة قام هذا الرجل بشراء العقار من صاحبه بثمن بخس، وتشير النازلة إلى أن صاحب العقار كان يخاف من المطالبة بحقه وأنه وافق على البيع خوفاً منه، وأنه لا يعرف قدر ما باع، وفي هذه النازلة أجاب ابن رشد^(١) بأن صاحب العقار لو أثبت أن البيع حدث والعقار في يد هذا الرجل، وصاحب هذا العقار كان ممنوع من دخوله، فالواجب هو فسخ البيع، ولكن لو كان هذا الرجل قد اشترى العقار بعد أن زال جاهه وأمنت سطوته، فإن ابتياعه وهو على هذه الحالة جائز^(٢).

وقد أشار ابن رشد إلى رأيه في بيع المضغوط^(٣) والذي ذهب إليه سحنون، ورواه عن مالك وهو أن يرد عليه ما باع من ماله بعد غرم الثمن الذي قبض إلا أن يكون المبتاع عالماً بضغطته، فيتبع الضاغط بالثمن ويرد على المضغوط ماله بغير ثمن^(٤).

بيع الثنبا^(٥):

وهذا النوع من البيوع ورد ذكره في ثنبا بعض النوازل، حيث يتم عقد البيع على شرط أو عدة شروط، فقد كان يحدث أن يشتري الرجل منزلاً من آخر، ويشترط على نفسه تطوعاً أنه متى جاء البائع خلال فترة معينة بثمن المنزل، فسيعيده إليه ويفسخ عقد البيع، لكن حدث أن قام ببناء في المنزل خلال الفترة التي حددها، فأشار ابن رشد بأن البائع لو عاد خلال تلك الفترة، لا يكون للمشتري سوى قيمة ما بناه منقوضاً - أي مهدوماً - لأنه تعدى بالبنيان في فترة الشرط الذي التزمه^(٦)، وقد اختلف الفقهاء في هذا النوع من البيوع بين جواز العقد وفسخه.

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨٠، ص ٣٣٩.

□ (٢) وقد أجاب ابن حمدين عن نفس السؤال قائلاً: " إن كان باعه منه بعد أن أمكنه منه، ولم يكن ثم مانع يمنعه منه فالببيع جائز، ولا سبيل إلى نقضه، إلا أن يكون لم يعلم قدر ما باع جاهلاً به فينتقص البيع ". (ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤١-٣٤٢).

□ (٣) بيع المضغوط: هو أضغط في بيع شيء بعينه، أو في مال يؤخذ منه فباع لذلك. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٦، ص ١٠٢).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤١، ص ٢٢٨.

□ (٥) بيع الثنبا: وهي بيع الشروط ويسمونها أهل العلم ببيع الثنبا، وهي كأن يبيع الرجل السلعة على أن لا يبيع ولا يهب، وما أشبه ذلك من الشروط التي تقتضي التحجير على المشتري في السلعة التي اشترى، واختلف في هذا النوع من النوازل قول العلماء. (ابن رشد: المقدمات الممهدة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٩٨٨ م، ج ٢، ص ٦٤-٦٥).

□ (٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٤٧، ص ١٣٠١.

الغش التجارى:

تعددت الأسئلة الخاصة بغش التجار للمستهلكين، فقد تعددت مشاكل الغش التجارى فى الأسواق، وذلك على الرغم من وجود المحتسب والذى يشرف على سير عملية البيع والشراء، ومهمته الحرص على عدم تعرض المستهلكين للغش من التجار، ومعاقبة من يثبت أنه يغش الناس.

فمن الطبيعى أن يختلف التاجر والمشتري، سواء على سعر السلعة أو على عيب بها، فنجد من التجار من يغش المشتري فى سعر سلعة ما من الحبوب وفى وزنها بحيث يعطيه أقل مما اتفقوا عليه وبسعر أعلى، وفى هذه الحالات إن ثبت أن البيعة فاسدة وأن التاجر غش المشتري، فإن البيعة تفسخ^(١)، أيضاً احتوت الفتاوى على صور لبعض ما كان يقوم به التجار من غش للزبائن، فنجد مثلاً تجار الثياب كانوا يغشون الثياب بجعل أبدانها من القماش الجيد لأنه ظاهر، فى حين يجعلوا الأكمام من القماش الرديء لأنها مخفية، كما كانوا يقومون بتبطينها بالقطن فى مواضع الثقيل سوا فى المقدمة أو الأعمدة، هذا بالإضافة إلى القطن الذى يوضع فى المناكب، ثم يدخل التاجر بتلك الثياب إلى السوق ويبيعهها، وقد أشارت النازلة أن ذلك أصبح عندهم من العرف، ورفض ابن رشد ذلك واعتبره من الغش والتدليس^(٢).

كما أن الخياطين فى بعض الأحيان كانوا يقومون بإصلاح الثوب القديم وصبغه، أو أن يغير من شكله كأن يصنع من الملحفة سراويل ويبيعهها، واعتبر ابن رشد ذلك من الغش إذا لم يطلع المشتري على ذلك قبل شراءه^(٣)، ومن الغش التجارى أيضاً أن يشتري الرجل مصحفاً أو كتاباً، ويكتشف بعد ذلك أن به العديد من الأخطاء، وأراد أن يبيعه، وفى ذلك نبه ابن رشد على ضرورة أن يبين ما فيه من عيب قبل بيعه^(٤).

كما يحدث أن يقوم المشتري بعد أن يكتشف بوجود عيب فى السلعة التى اشتراها أن يلجأ للقضاء، كالنازلة التى أرسل بها القاضى بن عياض يستفتى ابن رشد فيها، حيث يذكر أن رجل اشترى من آخر سلعة ووجد بها عيب، فأنكر المدعى عليه السلعة وأنكر أنه اشتراها منه، فسأل ابن عياض على ماذا يحلفون أولاً؟ هل على إنكار البيع، أم على العيب فى السلعة؟ فأجاب

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٥٤، ص١٣٠٧.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٤٥، ص٩٢١.

□ (٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٤٧، ص٩٢٣.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٤٦، ص٩٢٢.

ابن رشد^(١) أن اليمين على إنكار البيع يأتي قبل إثبات العيب، لأنه إن حلف أنه لم يشتريها منه، يلزمه في هذه الحالة إثبات البيع، ثم إثبات العيب^(٢).

بيع وتأجير العقارات والأموال :

احتوت الفتاوى على عدد كبير من المسائل التي تحدثت عن بيع الأملاك من عقارات، وجنات، وأرحاء، وأراضى، وغيرها، كما حملت بين طياتها صوراً كاملة لبعض العقود والوثائق، التي استشار أصحابها ابن رشد في جوازها وصحتها^(٣)، وأغلب الفتاوى تتحدث عن بيع وشراء المنازل، فنجد أن البائع في بعض الأحيان يضع شروطاً على المشتري، كأن يكون للبائع منزلان ويبيع أحدهما ويشترط على المشتري، أن لا يرفع الحائط الفاصل بين الدارين، حتى لا يظلم منزله ولا يصله شمس، فيوافق المشتري وبعد ذلك يريد الرجوع، وفي هذا أشار ابن رشد إلى أن البيع صحيح والشرط لازم للتنفيذ^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن شراء العقارات والأموال كان يخضع لنوعين من البيوع: بيع النقد، وبيع الأجل - التقسيط - فالمشتري إما أن يدفع المبلغ صفقة واحدة، أو يقوم بتقسيط المبلغ على فترة محددة، حيث يقوم بسداد جزء منه شهرياً حتى إنقضاء المدة المحددة في التعاقد وما أشهد عليه الشهود^(٥).

على أنه لم تخل عقود بيع وشراء العقارات من مشاكل، فكان هناك دائماً من يقوم بالإخلال بالعقد، فنجد مثلاً من كان يندم على بيع أملاكه بثمن بخس ثم يعود ليفسخ البيع، ونرى ذلك في إحدى الفتاوى التي أشارت إلى أن شخصاً باع أملاكاً له كان قد ورثها، وباعها غيابياً وهو لا يعرف تلك الأملاك ولا دخلها قط ولا يعرف قيمتها الحقيقية حين باعها، ولكنه عقد البيع وأشهد الشهود على أنه يعرف قيمتها ومكانها، ثم أراد الرجوع في البيع لأنه اكتشف أنه باعها بثمن بخس، وفي هذا علق ابن رشد بأن لا يلتفت لما ادعاه وأن البيع صحيح^(٦)، كما نجد أنه في بعض الأحيان يقوم المالك ببيع عقاره ويقبض الثمن، ثم يعود ويقوم بتأجيرها من المشتري مرة

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٨١، ص ٩٨٥.

□ (٢) علق البرزلى على الإجابة بقوله: " كان شيخنا يقول: شرط البيعة أنها لم تفارقه حتى زرعتها، ويقول إن الغش: لا يعرف إلا بإقرار البائع خاصة. (فتاوى البرزلى، ج ٣، ص ٢٦٦).

□ (٣) نماذج لتلك العقود: انظر الملاحق.

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٧، ص ١٦٠٣.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٤٧، ص ١٣٠١؛ م ٦١٥، ص ١٦٠١.

□ (٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٦٨، ص ٣١٦.

أخرى^(١)، ربما يعود ذلك كما أشرنا سابقاً إلى ضائقة مالية يمر بها المالك اضطرته إلى اللجوء إلى بيع منزله ثم تأجيره مرة أخرى.

جدير بالذكر أنه في بعض الأحيان يقوم الشخص بشراء عقار لنفسه ولآخرين معه من عائلته، كالذي اشترى أملاك من أبيه له ولإخوته الصغار بقرية صفقة واحدة على الإشاعة^(٢)، فيحدث مشكلة خصوصاً وأن الأطفال ليس لديهم دخل ينفق عليهم منه^(٣)، ومن مشاكل بيع الأملاك أيضاً أن يقوم المالك ببيع أملاكه لأحد أفراد عائلته في صحته أو أثناء مرضه المتصل بوفاته، فيحدث خلاف على تلك الأملاك بعد ذلك بين الورثة، وفي هذا نجد من كان يبيع نصف داره لزوجته ويعقد لها عقداً بأنه قبض ثمنها، ويشهد الشهود على ذلك، أو أن يبيع الزوج لزوجته أمة، ويعقد بذلك عقداً لكنه لا يذكر أنه قبض الثمن، وعند وفاته يحدث خلاف على ملكيتها بين الورثة، مما يجعلهم يلجأون للقضاء، وقد اختلف القضاة على الحكم في تلك المسألة، فنجد ابن عتاب وابن الحاج يفتون بنقض البيع، وأن تعود لتكون ميراثاً، في حين أفتى ابن رشد وأصبغ بأن البيع نافذ، لكن ابن رشد أشار بالإصلاح بين المتخاصمين، بجعل الأمة نصفها للزوجة، ونصفها الآخر ميراثاً^(٤).

ويتضح لنا أن العقارات الداخلة في المواريث، كانت في الأغلب تمثل مجالاً للخلافات بين الورثة، وهذا تؤكد نازلة أخرى وردت من مدينة الأشبونة، حيث ذكرت أن زوج اشترى ثلثي منزل وسكن فيه مع زوجته لمدة تزيد على ستة أعوام، ثم اشترى بعد ذلك الثلث الباقي لزوجته، وذكر في العقد أن المنزل كله لها، وذكر في عقد الإشهاد على الزوج أنه اشترى ثلثي المنزل بمال زوجته وأمرها، ثم أنه ظل ساكناً معها في المنزل المذكور حتى توفي، ثم تزوجت وتوفيت بعد عام، فاختلف كل من ورثتها وورثة زوجها الأول حول نصيبها في المنزل، فورثة

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٣، ص ١٧٦.

□ (٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨٥، ص ٣٥١.

□ (٣) علق البرزلي على تلك المسألة قائلاً: "لعل منعه الشراء للصغيرين إنما هو لأجل شرائه لهما بدين على القول به، وهذا هو مذهب المفتين، وكان يتقدم لنا في رهون المدونة ما يدل على الجواز، فقال: وللوصي أن يرهن من متاع اليتيم رهناً في ما يبتاع له من كسوة أو طعام، كما يتسلف لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه، وذلك لازم لليتيم، ويرد بهذا على من يقول بمنعه ويقول: لا نظر فيه لأن رجاء الأسواق يتوقع على وجه محقق، وهو زيادة الدين، فلا يجوز. قال شيخنا الإمام: والصواب جوازه لأن بيعه يؤدي إلى تفويته، وهو ليس بوجه النظر، إذ النظر كل ما يؤدي إلى بقاءه. لأن هذه المسألة هي شراء له بدين بخلاف ما يحتاج إليه. إلا ان يقال قصدهم بأن لا يؤدي إلا من غلته وجه نظر، لكن يجوز الموت قبل النجوم". (فتاوى البرزلي: ج ٣، ص ٩٥).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٥٣، ص ١٦٣٧؛ م ٦٥٤، ص ١٦٣٨.

الزوج يقولون ليس لها إلا الثلث، والباقي لزوجها، وورثتها يقولون المنزل كله لها، فأجاب ابن رشد^(١) أن الثلث لها موروثاً عنها، أما الثلثين لا يصحان لها والواجب أن يكونوا ميراثاً عنها^(٢).

كما يحدث في بعض الأحيان أن يرث الشخص أملاكاً ثم يظهر له من يدعى أنه شريك في تلك الأملاك أو أنها حبس عليه وعلى عائلته، وقد ورد ذلك في أكثر من فتوى، كأن يظهر شخص ومعه عقد يثبت فيه أن تلك الأملاك يشترك فيها أكثر من شخص، وتكمن المشكلة في تلك النوعية من الأسئلة في قدم العقود وزوال الشهود، فنجد مثلاً عقد هذه النازلة له أكثر من ستين عاماً، وتظهر نفس المشكلة أيضاً في المسألة الخاصة بضبيعة عائلة ابن زهر، والتي ظهر لهم شخص معه عقد تحبيس للضيعة له أكثر من سبعين عاماً^(٣).

أما عن إيجار الأملاك والأحباس، فقد ورد فيها أن المنازل كانت تؤجر لمدة معلومة وبأقساط محددة تدفع بصفة شهرية أو سنوية، وكان يحدث أن يموت المستأجر أو يفلس قبل دفع الأقساط أو قبل أن يسكن البيت الذي أجره، حيث يسقط الإيجار بموته أو تفليسه^(٤)، هذا وقد ورد على ابن رشد مسألة من مدينة بطليوس عن كراء الأحباس، نستطيع من خلالها أن نتعرف على شروط تأجير الأحباس، فنجد مثلاً أن متولى النظر في الأحباس لا يجب عليه أن يؤجرها أكثر من أربعة أعوام إن كانت أرضاً، أو أكثر من عام واحد إن كان منزل، خصوصاً لو كانت تلك الأحباس تخص مساجد أو مساكين، كما نجد أن عقد الكراء يفسخ بموت المكتري^(٥).

الشراكة والوكالة في الأملاك:

انقسمت الشراكة إلى نوعين، النوع الأول يكون محدد النسبة، حيث يعرف كل شريك نصيبه ونسبته من الأملاك، أما النوع الثاني فهو على الإشاعة- أي غير مقسم ومحدد نصيب كل فرد-، وسواء النوع الأول أو الثاني فقد كان الأندلسيون يعقدون العقود ويشهد الشهود على تلك العقود وتوثق شهادتهم وهذا كما يتضح من خلال عدد من الفتاوى^(٦)، فقد وقعت الشراكة بين الأفراد في كل أنواع الملكيات، سواء منازل أو أرحاء أو جنات أو مراكب، أو غيرها.

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٣٢، ص ١٠٩٢.

□ (٢) جاء تعليق البرزلي على تلك المسألة كالآتي: " إذ ليس منها ما يدل على الحبس لا نصاً ولا لزوماً بل صدقة ".

(فتاوى البرزلي، ج ٥، ص ٥٠٢).

□ (٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨٢، ص ٣٤٥؛ ج ٢، م ١٩١، ص ٨٠٩.

□ (٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٨٥، ص ٩٨٩.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٥، ص ٢٩٠.

□ (٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٩١، ص ٨٠٩.

لقد نقلت الفتاوى بعض المشاكل التي كانت تحدث بسبب الشراكة، منها المسألة التي وردت على ابن رشد من مدينة شلب^(١)، تسأل عن مركب بين شخصين، أراد أحدهما أن يسافر بها من بر الأندلس إلى بر المغرب، لنقل بضاعة ما، ولكن الآخر ليس له ما ينقله في نصيبه، ولم يأخذ كراء من شريكه، فأجاب ابن رشد بأن هذا الشريك إن لم يجد ما يحمله في مركبه ولم يستأجر أحد نصيبه، فله أن يطلب من شريكه إيجار ما يحمله في المركب، وله أن يمنعه من السفر بالمركب حتى يتفقا على إيجار، أو أن ينفصلوا عن هذه الشراكة ببيع المركب، وإقتسام ثمنه، أو أن يصلحا ما بينهما إن أرادا^(٢)، غير أنه في بعض الأحيان يختلف الشريكان حول نسبة كل منهما من الأملاك المشتركة أو يقوم أحدهما باستغلال نصيب الآخر والإستيلاء عليه^(٣).

ومن الجدير بالذكر أنه عند قيام أحد الشركاء ببيع نصيبه، يكون لشركائه الحق في شراء نصيبه جبراً إستناداً على مبدأ الشفعة^(٤)، وهذا في الأملاك التي بين أكثر من فرد على الإشاعة، والتي لم تقسم بعد، فكان يحدث أحياناً أن يختلف الشركاء بين من له الحق في الشفعة أولاً أو بمعنى آخر من أولى بالشفعة من غيره^(٥).

على أنه هناك معلومات أخرى عن الشراكة والشركاء، فلم تكن العلاقة بين الشركاء كلها مشاكل، لكن هناك من كانوا يقومون بمساعدة بعضهم في التجارة، فوجد شريكين بينهما رأس مال لكل منهم نصيبه بالتساوي مع الآخر، فبعد أعوام أراد أحدهما أن يزيد من رأس ماله، ولم يكن مع شريكه ما يزيد به نصيبه فأقرضه جزء من المال، وعلق ابن رشد على ذلك قائلاً أنه لو فعل ذلك بهدف الصلة والمعروف دون سبب إلا الرفق به، فذلك جائز، أما لو كان قد فعله لانتفاعه به لنفاذه في التجارة فلا يجوز، غير أن الشركاء كان لهم مطلق الحرية بأن يصنع كلاً منهم لنفسه عملاً خاصاً به، ينشغل فيه في الأوقات التي لا يعمل فيها بالتجارة مع شريكه، على

□ (١) مدينة شلب: من بلاد الأندلس، وهي قاعدة كورة اكشونبة، وهي بقلي مدينة باجة، ولها بسائط فسيحة، ولها جبل عظيم منيف كثير المسارح والمياه، وأكثر ما ينبت فيه شجر التفاح، وعليها سور حصين، ولها جنات وغللات. (الحميري: الروض المعطار، ص ٣٤٢؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤١).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٠٤، ص ٨٣٦.

□ (٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٦٤، ص ٣٠٨؛ ج ٢، م ٣٤٣، ص ١١١٣.

□ (٤) الشفعة: الأصل في تسمية أخذ الشريك الشقص الذي باع به شريكه من المشتري بالثمن الذي اشتراه به شفعة هو أن الرجل في الجاهلية كان إذا اشترى حائطاً أو منزلاً أو شقصاً من حائط أو منزل، أتاه المجاور أو الشريك فيشفع إليه في أن يوليه إياه ليتصل له الملك أو يندفع عنه الضرر حتى يشفعه فيه فسمى ذلك شفعة، وسمى الآخر شفيعاً، والمأخوذ منه مشفوعاً عليه. وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " الشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا صنعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة". (ابن رشد: المقدمات الممهدة، ج ٣، ص ٦١).

□ (٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٣٦، ص ١٤٦٤؛ م ٥٤٢، ص ١٤٧٩.

أن يعمل معه وقت التجارة ويساعده في أعمالهم المشتركة في الأوقات التي يكثر فيها العمل أو التي يغيب فيها الشريك، وليس لشريكه أن يعترض على ذلك^(١).

أما الوكالة فهي أن يوكل صاحب المال غيره ليقوم بالمعاملات التجارية^(٢) والاقتصادية بدلاً منه، كعمليات البيع والشراء، وعقد العقود والحيازة، وغيرها، فنجد من يوكل عنه أحد أقاربه ليبني له منزله، وفي الغالب يكون الشخص الذي يوكل من ينوب عنه مسافر إلى بلد أخرى، فقام هذا الرجل ببناء المنزل، وعلى ضوء ذلك فإن ابن رشد لفت انتباهنا إلى أن الغيبة تنقسم إلى نوعين: غيبة قريبة وهي على مسافة يوم أو اثنين، وغيبة بعيدة: وهي التي تتقطع بها الاتصال، كما كان يقوم الوكيل في بعض الأحيان بخلط أمواله بأموال موكله^(٣).

غير أنه هناك فتوى ذكرت لنا كيف كان يختار الشخص الذي يوكله عنه، حيث يقوم الموكل باختيار من ينوب عنه في حق من الحقوق إن لم تكن كلها، كأن يوكله على طلب حقوقه واستخراجها والإقرار والانكار، وقبض الأيمان، ثم يقبل الوكيل الذي وقع عليه الاختيار ذلك، ويتم اثبات المتفق عليه بين الطرفين في عقد، يثبت عند القاضي، ولا يجوز للشخص أن يعزل وكيله أثناء نشوب خصام بينه وبين شخص آخر، ومن الجدير بالذكر أن الموكل عندما يريد عزل وكيله فإنه يجب أن يعلن عن ذلك مع الإشهاد عليه^(٤).

التجارة الخارجية:

كانت بلاد الأندلس تُعد حلقة وصل بين بلاد العالم الإسلامي وبلدان أوروبا، حيث تطورت علاقاتها التجارية بفضل الطرق البرية والبحرية بالإضافة إلى الطرق النهرية داخل شبه الجزيرة الأيبيرية^(٥)، لذا وجد عدداً من الموانئ والمرافئ التي تصلها ببلاد العالم الخارجي، مثل مرفأ المرييا^(٦)، كما ارتبطت أيضاً بعلاقات تجارية مع بلاد النصارى بالرغم من وجود حالة من الحرب، يتخللها بعد فترات الهدوء والهدنة والتي غالباً ما ينقضها النصارى.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٢٥٦، ص ٩٣٣؛ م ٢٥٧، ص ٩٣٤.

(٢) أحمد حمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ص ١١٧.

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٧، ص ٣٣٥؛ م ٧٨، ص ٣٣٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٨٣، ص ٧٨١.

(٥) ومن أشهر هذه الطرق، طريق تجارى بحرى عبر خليج بسكاي يصل ساحل غرب الأندلس ببلاد بريطانيا، حيث كان يجلب العبيد والقصدير والسيوف بحراً من بريطانيا. (جميلة مبطى المسعودى: أقصى الغرب الأندلسى، ص ١٦٧).

(٦) حيث كانت ترسو فيه السفن القادمة من المشرق والإسكندرية، وعرفت المرييا بأنها قيصرية الأندلس وحوض بناء السفن، كما كان التجار ينزلون بها حيث تصل مراكبهم وينبادوا التجارة. (أوليفيا ريمي كونستبل: التجارة والتجار في الأندلس، ص ٥٧).

فكان يسافر التجار من العدو ببلاد المغرب إلى بر بلاد الأندلس والعكس، وذلك لنقل البضائع والسلع والمتاجرة بها، وهذا نجده من خلال إحدى النوازل والتي تتحدث عن البضائع ونقلها على المراكب لبلاد الغرب^(١)، وأحياناً يقوم مجموعة من الأشخاص بدفع بضائع لشخص ليقوم بالمتاجرة ببضائعهم، ويعود عليهم بالربح، بالإضافة إلى انتقال التجار بين المدن الأندلسية^(٢).

أما بالنسبة لعملية التجارة مع النصارى، فكان التجار النصارى يأتون إلى بلاد الأندلس في أيام الصلح للتجارة، وفي بعض الأحيان كانوا يحملون معهم دواب وأموال كانت قد سُلبت من المسلمين أثناء غارات النصارى عليهم، فنجد أن الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين^(٣) يرسل لابن رشد يسأله عن التجار النصارى الداخلين إلى قرطبة من طليطلة، حيث وجد معهم أموال أو دواب تخص أسرى المسلمين، والتي تعرف عليها أصحابها، وأثبتوا أنه مالهم لم يبيعه ولا وهبه، وإنما فقده عندما قامت سرية من أهل طليطلة بالإغارة على بلاد المسلمين فأخذت هذه الأموال غصباً، وهذه النوعية من الأحداث أثناء الهدنة كثيراً ما كانت تحدث.

الفنادق^(٤):

من المؤسسات العمرانية المهمة في الأندلس والتي ارتبط وجودها بنشاط التجارة، وقد انتشرو وجود الفنادق ببلاد الأندلس، وكان في الغالب يتكون الفندق من طابقين، وفي الطابق الأسفل كان يوجد اصطبلًا للدواب يستخدمه التجار لإيداع دوابهم فيه، وباقي الفندق يكون لسكن التجار^(٥).

ومن الملفت للنظر أن الفنادق كان يتم تأجيرها في بعض الأحيان، وكان قلة وافديها تُعد من الجوائح التي يُحط بها الكراء عن المكثري بالإتفاق مع صاحب الفندق، ومن الواضح هنا وجود بعض الأوقات التي خملت فيها التجارة وقل وفود التجار على الأندلس، لعدة أسباب منها حدوث الفتن، أو انعدام الأمن في الطريق، مما يؤدي لخوف التجار من التنقل، والذي

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٠٤، ص ٨٣٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١؛ م ٥٣٧، ص ١٤٦٩.

(٣) الأمير أبو الطاهر تميم بن يوسف بن تاشفين: ولاء أخوه أمير المسلمين "علي بن يوسف" على غرناطة في سنة ٥٠١هـ / ١١٠٧م، وقد كان قبلها والياً على بلاد المغرب، وفي سنة ٥٠٢هـ خرج غازياً ببلاد النصارى، وكانت واقعة أقليج التي قتل فيها سانشو بن ألفونسو السادس. (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٤، ص ٤٩-٥٠؛ ابن أبي زرع: الانيس المطرب، ص ١٥٩-١٦٠).

(٤) الفنادق: وهو الخان أو المخزن الذي يوضع فيه التجار القمح في المدينة لبيعه، وفي المعجم يعرف الفندق بأنه نزل يهياً لإقامة المسافرين بالأجر. (رينهارت دوزي: تكملة المعجم العربية: ج ٨، ص ١٢٥).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٩٦، ص ٤٦٩؛ ج ٢، م ٢١٠، ص ٨٥٣.

الدراهم الثلثية والثمانية :

من المسكوكات التي وردت خلال الفتاوى، الدراهم الثمانية والدراهم الثلثية، والإثنان من الفضة^(١) ولكنها مشوبة، في حين أن فضة الدراهم الثلثية أكثر من فضة الدراهم الثمانية، كما أن مراطة الإثنتين يعتبر من الربى^(٢).

القراريط اليوسفية^(٣) :

من مسكوكات المرابطين وتنسب إلى يوسف بن تاشفين، وكانت تسك من الفضة، وتميزت عن الدراهم الثلثية والثمانية بأنها كانت أكثرهم فضة، لذا منع الناس من مبادلتها بالثلثية والثمانية^(٤).

مشاكل العملة والصرف :

تعرضت المعاملات المالية للمشاكل بسبب تغير المسكوكات وتبديلها بعملة أخرى في بعض الأحيان وقطع العمل بها، مما كان يؤدي إلى مشكلة في التعاملات بين الناس بسبب الفرق بين العملتين واضطرابهم حول كيفية دفع الديون ... هل يتم دفعها بالعملة القديمة أم الجديدة؟؟ فأجاب ابن رشد بأنه لا يجب إلا ما وقعت به المعاملة^(٥).

وعلى ضوء ما سبق فإن تعدد أنواع العملة، واختلافها ما بين جيدة وردية أو خالصة ومشوبة^(٦)، فكان من الطبيعي أن تحدث بعد المشاكل بسبب قيمة الفرق بين العملات، فيحدث أن يفترض شخص من آخر، أو يكون عليه دفع أموال مؤجلة عن شراء سلعة ما، ويقوم بدفع ما عليه الأموال بسكة أخرى غير المتفق عليها، أو أن يختلف سعر الصرف- كما سبق وأن أشرنا- مما يسبب المشاكل والخسائر لأحد الأطراف، كما كان يحدث أن يصرف رجل ديناراً بدراهم من آخر، ثم يدعى أنه استلم منه الدراهم ناقصة^(٧).

□ (١) يُطلق على متقال الفضة درهماً. (أنستاس ماري الكرملى: النقود العربية وعلم النميات، ص ٢٥).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١١٩، ص ٥٧٠.

□ (٣) تنسب إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين المرابطي، وكان القيراط يساوي نصف درهم من الفضة، وقد ساعد سك تلك القراريط على تسهيل التعامل بين الأفراد، وقد نقش عليها العبارات الدينية كما تميزت بأنها غير مستقرة الوزن، وبعدم ذكر تاريخ الضرب. (كمال السيد: دراسات أندلسية، ص ٣٣).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١١٩، ص ٥٧٠.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١١٠، ص ٥٤٠.

□ (٦) تم خلط النحاس بالدراهم أول مرة في سنة ٦٤هـ، ثم انتشرت تلك العادة في بقية الأمصار بعد ذلك. (أنستاس ماري الكرملى: النقود العربية وعلم النميات، ص ٥٠).

□ (٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٤٩، ص ٩٢٥؛ م ٢٥٠، ص ٩٢٦؛ م ٢٥١، ص ٩٢٧؛ م ٣٢٠، ص ١٠٦٩؛ ج ٣، م ٦١٤، ص ١٦٠٠.

سادساً: أثر الأوضاع السياسية في الحياة الاقتصادية:

على الرغم من توقيع المعاهدات بين الأندلس وأسبانيا، إلا أنها كانت غالباً ما تنقض من الطرف الأخير، حيث يقتحمون بلاد المسلمين مسببين أضراراً بالعامّة، على سبيل المثال ما كان يحدث للمزارعين من أضرار بالغة بأراضيهم، فقد يحدث أن يقوم نصارى أسبانيا بالهجوم على مدينة من المدن الأسبانية، ويقوم جنودهم بنشر الفساد والتخريب في مزارعها وجنانها، فإذا نزلوا إحدى الجنات أكلوا ثمارها وأفسدوها، وقد عد ابن رشد ذلك من الجوائح^(١) التي تصيب الأرض، والتي لا يمكن الاحتراز منها^(٢).

إلا أن الوضع السياسي أيضاً قد ألقى بظلاله على تجارة الدواب، فكان يحدث أحياناً أن يتم السطو على الدواب من قبل العدو سواء في أوقات الحرب أو الصلح والهدنة، وهذا مما يبدو من إحدى مسائل ابن الحاج، حيث أن رجل مسلم في وقت الهدنة، تعرف على دابة له كانت مع نصراني، فقام مطالباً بها، فحكم له بها، إلا أن ابن رشد رفض الحكم وقال بأنه خطأ، لأن النصراني أحق بها، لأنها ملك له اشتراها ولأنه أتى بلاد المسلمين في وقت الصلح بمال في يده، وإن كان للمسلمين، فلا يحق لأحد أن يأخذه منه لأنه أعطى الجزية^(٣)، على ذلك^(٤).

كما حدثت نفس النازلة في قرطبة، حيث قام رجل بشراء رمكة من طليطلة، فتعرف عليها صاحبها في قرطبة، وكان الرجل قد اشتراها من التجار النصاري الذين أتوا وقت الصلح، فأجاب ابن رشد بأنه يجب عليه أن يثبت بأنها أخذت وقت الهدنة فإن أثبت ذلك أخذها، وإذا لم يثبت لم يأخذها، كما ذكر عن أسير هرب ليلاً برمكة وساقها وباعها، ثم قام صاحبها الذي كانت قد أخذها منه النصاري على الذي اشتراها من الأمير يطالبه بها ويثبت أنها له، فأشار ابن رشد بأن الواجب أن يأخذها صاحبها ممن اشتراها ولكن بعد أن يدفع له الثمن الذي دفعه للأسير، وللمبتاع أن يعود ليأخذ ماله من الأسير لأن الرمكة لم تكن ملكه^(٥).

□ (١) الجوائح: وهي المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله. ويقال: سنة جائحة: جدبة. والجمع: جوائح. (المعجم الوجيز: مادة: جاح، ص ١٢٥).

□ (٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٢٩، ص ١٦١٤.

□ (٣) الجزية: خراج الأرض، وضريبة الرأس توضع على الكتابي المستجمع لشروطها، وتسمى لذلك بخراج الرأس. (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص ١٤٩).

□ (٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٧، ص ١٦١٩.

□ (٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٣٧، ص ١٦١٩.

بالإضافة إلى غاراتهم البرية، فمن الجدير بالذكر أن الإغارات لم تقتصر على المدن فقط، لكن امتدت إلى البحر فكانوا يغيرون على السفن والمراكب، ويأخذون الأسرى من التجار والأمتعة، فكان يقوم التجار بفداء أنفسهم بما معهم من أموال ومتاع^(١).

وهكذا فقد عكست النوازل الاقتصادية بعض ما كان يشغل بال الأندلسيين من مشاكل حياتهم اليومية وأعمالهم، تلك المشاكل التي تنوعت ما بين مشاكل طبيعية وعادية بين أفراد المجتمع، أو مشاكل تسببها ضيق الحالة الاقتصادية، إلى ما كان يعانيه العامة من مشاكل بسبب الوضع السياسى المضطرب آنذاك.

□ (١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م١٣٧، ص ٦٠٥؛ ج٣، م٥٢١، ص ١٤٢٣؛ م٦٣٧، ص ١٦١٩.

الحياة الاجتماعية من خلال الفتاوى

- ✦ أولاً: القرى والمدن فى الأندلس.
- ✦ ثانياً: فئات من المجتمع الأندلسى.
- ✦ ثالثاً: الأسرة وأهم المشكلات الاجتماعية.
- ✦ رابعاً: قضايا الرعاية الاجتماعية.
- ✦ خامساً: عادات وتقاليد المجتمع.
- ✦ سادساً: بعض مظاهر الفساد فى المجتمع.
- ✦ سابعاً: الفرق الكلامية. □

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية من خلال الفتاوى

أولاً: القرى والمدن في الأندلس:

اهتمت المصادر التاريخية بالأحداث السياسية والخطوط العريضة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، لكن لم يتطرق أحد منهم إلى الكثير عن حياة أهل الريف خاصة، مما أدى إلى وجود بعض النواحي المعتمدة في التاريخ الإجماعي، لذا فإن الفتاوى تضيء إلى حد ما تلك العتمة لتشكل صورة واضحة عن الحياة اليومية والاجتماعية إذا ما اتحدت مع المصادر التاريخية.

وعلى هذا فقد ألفت الفتاوى الضوء على الريف الأندلسي بشكل عام والقرى الأندلسية بشكل خاص، فنجد القرى تنقسم في الغالب بصغر المساحة، وقلة المنازل الموجودة فيها حيث كان عددها يتراوح ما بين اثني عشر وثلاثين منزلاً، وهذا ما تؤكد إحدى النوازل التي أشارت إلى أن أهل أربعة عشر قرية كانوا يصلون في جامع قديم اتفقوا على بنيانه والصلاة فيه لكونه وسطاً بينهم^(١)، وبالتالي فهذا يدل على أن عدد سكان القرى كان قليلاً جداً لدرجة أن سكان أربعة عشرة قرية يصلون في مسجد واحد^(٢)، ومما يثبت صغر حجم القرية وقلة ساكنيها، سؤال وجه إلى ابن رشد عن القرى التي تجب فيها صلاة الجمعة، فأشار^(٣) إلى أن هناك من قال إذا كان عدد رجال القرية ثلاثين رجلاً فأكثر وجبت عليهم الجمعة، كما أنه أشار إلى أن مالك قال أنها لا تجب إلا في القرى التي تشبه المدن^(٤).

لقد ضمت تلك القرى عدداً من الحارات، فقد نسبت كل حارة إلى قوم معينين يسكنونها دون غيرهم، حيث يتوارثونها فهي لهم وكانت لأبائهم من قبل^(٥)، وربما كان لقلة عدد السكان

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٨٤، ص ٧٨١.

(٢) لكن المساحة وعدد السكان ليس هو الفرق الرئيسي بين المدينة والقرية، وإنما الفرق هو الوظائف والسلطة الإدارية. (أحمد مختار العبادي: الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، ص ١٢٨).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩١، ص ١٠٠٩.

(٤) علق البرزلي قائلاً: "قول ابن رشد في مذهب المدونة عنده هو نحو قول سحنون إنه أسقطها عن أهل المنستير، وما أقامها بقلشانة وسوسة وصفاقس إخفاء وأنكر ابنه على أبي طالب حين أجاز إقامتها بأولج. اللخمي: خبرت أن بها عشرة مساجد. وعن يحيى بن عمر: أجمع مالك وأصحابه أن لا تقام إلا بمصر وأما على اعتبار العدد فقد تقم قول مطرف وما قارب الثلاثين نحو الخمسة والعشرين....". (فتاوى البرزلي، ج ١، ص ٣٣١-٣٣٢).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٢، ص ١٩٠.

والدور في القرى عاملاً مساعداً على زيادة الترابط والتعاون بالقرية سواء بين أفراد الأسرة الواحدة أم بين سكان القرية عامة^(١).

وقد عُرف عن القرى وجود أراضي مشاع ليست ملكاً لأحد حيث يستخدمها جميع أبناء القرية لمنفعتهم سواء للرعى أو لجلب الحطب منها، فيحدث أن يظهر شخص ويدعى ملكيته لتلك الأرض، أو أن يحدث ويتنازع شخصان على أرض واحدة ويدعى كل منهما أنها أرضه ولا يوجد دليل بيد أى منهم، وأجاب ابن رشد على ذلك بأنه إذا لم يُعرف لمن تلك الأرض فالواجب أن تُقسم بينهم نصفين بعد حلفانهم^(٢)، وإلى جانب هذا النوع من الأراضي فقد كان هناك أراضي أو أملاك بالقرية يتشارك فيها الأهالي لكل منهم نصيب فيها^(٣).

بالإضافة إلى ما سبق فقد وجد بالقرية أراضي يستخدمها سكان القرية في رعى أغنامهم، وتكون ملكاً لهم جميعاً ليس لأحدهم فضل فيها على الآخر، بالإضافة إلى أراضي الشعراء والتي يكثر بها الشجر ولا تكن ملكاً لأحد أيضاً^(٤)، ويظهر لنا من خلال النوازل بصفة عامة أن الأراضي في القرى لم تكن حكراً على سكانها فقط، ولكن كان سكان المدن يمتلكون العديد من الأراضي والمساحات الشاسعة بها، ويظهر ذلك من خلال النوازل الخاصة بالأحباس والهبات والصدقات، فكثيراً ما نجد أحد الأشخاص والذي يتصدق بأملاك له في قرية على ابن من أبنائه^(٥).

وبالنسبة للمياه فكما أشرنا في الفصل السابق^(٦) الخاص بالحياة الاقتصادية، فقد كان هناك منابع للمياه تكون ملكيتها للمسلمين جميعاً أى أنها ملكية عامة، يستخدمها الجميع في جميع أغراضهم من شرب وسقى أراضيهم وغيرها من الاستخدامات^(٧) فضلاً عن وجود الملكية الخاصة من المياه، كما اعتمدوا على الزراعة بشكل كبير في كسب معيشتهم.

(١) كمال السيد أبو مصطفى: دراسات أندلسية، ص ٢٧.

(٢) علق البرزلى على هذه المسألة قائلاً: هذه مسألة عفو الأرض، ورواية ابن القاسم في المدونة أنه لا يستحقها أحد منهما لا مدفع فيها، وفيها ابن القاسم أنها تدفع بعد الصبر وطول الزمان، وفيها أيضاً الفرق بين الدور والأرضين وما يرى عليه التغيير أو يرى أنه سبقت عليه يد أو لا، وأقام ابن رشد في الشرح من مسألة عفو الأرض في شعراء حول القرية فاختلف أهل البلد في قسمتها أنها لا تُقسم بينهم لما فيه من الفرق للمسلمين إلا أن يثبتوا أنها لهم فتقسم بينهم على الوجه الذي أثبتوا عليه، خلافاً لابن القاسم ومالك وجماعة من الصحابة. (البرزلى: نوازل البرزلى، ج ٤، ص ١٣٢-١٣٣).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٢٤، ص ١٩٣؛ م ٦٠، ص ٢٩٨.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٩٧، ص ٨٣٣؛ م ٣٦٣، ص ١١٥٥.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٠٠، ص ٨٣٤.

(٦) عن أقسام المياه وملكيتها راجع الفصل الثاني، ص ٨٢-٨٨.

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٨٥، ص ١٥٧٥.

ومن الجدير بالذكر أن بعض القرى كانت تمتلكها عائلات، حيث تكون جميع أراضيها ومساكنها ومبانيها وأرحائها لهم، ويكون لهم حاكم منهم أو يمكننا القول شخص يرجعون له لحل مشاكلهم ويكون مسئول عنهم، هذا نستطيع أن نستشفه من إحدى النوازل التي تحدثت عن "الناظرين للقريش"، حيث وصفتهم بأنهم أرباب — ملاك — القرية، كما تشير نفس النازلة إلى أن المكترين يجب أن يدفعوا الإيجار الشهري لمن استأجروا منهم أو لمن يجب له ذلك للقريش من أرباب القرية^(١).

وعلى عكس القرى والكور فقد كانت المدن ذات مساحة أكبر وعدد سكانها أكثر^(٢)، واعتمدوا على التجارة والصناعة في كسب معيشتهم على عكس القرى والكور، فقد تكدست بالحوانيت والقيساريات، والمنازل المتجاورة المتلاصقة.

شكل المنازل في الريف والمدن:

أما عن الشكل العام للمنازل الأندلسية فهي أولاً تختلف من الريف إلى المدن، فالمنازل في بعض الأماكن في الريف يحيط به مساحات كبيرة من الأراضي، فهي في الغالب لا تُبنى بجانب بعضها نظراً لكبر مساحة الأراضي وقلة الساكنين بها، لذا فمن الطبيعي أن نجد المنزل يتوسط ضيعة من الضياع أو جنة من الجنات^(٣)، ولكن هذا لا يعني أن هذا هو الشكل السائد حيث أننا نجدها متصلة متلاصقة الجدران في مناطق أخرى كالمدينة أو القرى الكبيرة، فكانت المساكن في المدن تُبنى بجوار بعضها بحيث تكون الجدران مشتركة بين الجيران، وكانت تتميز بالشوارع الضيقة أو ما يُسمى بـ"زقاق"^(٤) مما يجعل المساكن متقاربة إلى حد كبير^(٥)، حتى أنه في بعض الأحيان يُشترط على صاحب المنزل أن لا يرفع الجدار المتصل بمنزل جاره حتى لا يمنع وصول الشمس إليه^(٦)، وهذا إن دل فإنما يدل على مراعاة حقوق الجار بين الأفراد واحترامها.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

(٢) بلغ عدد السكان في بعض المدن الأندلسية أرقاماً لم تصل إليها المدن الأوروبية إلا بعد قرون؛ فقرطبة كانت تؤوي ثلاثمائة ألف نسمة، وقد أحصيت دور قرطبة وأرباضها أيام الحاجب المنصور بن أبي عامر فبلغت مائة ألف دار وثلاثمائة ألف وسبعة وسبعين داراً هي للعامة، أما خاصة القوم فكانت لهم ستون ألفاً وثلاثمائة دار، في حين قدر سكان مدينة غرناطة في أواخر أيامها بنصف مليون نسمة. (محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني لمدينة الأندلس - السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، ص ١٦٠).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٥، ص ١٠٨٠، م ٢٧٦، ص ٩٦٠.

(٤) وهو الشارع الضيق.

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨، ص ١٦٩، ج ٣، م ٤٦٤، ص ١٣٣٣.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٨٥، ص ١٥٧٥، م ٦١٧، ص ١٦٠٣.

أما عن البناء العمراني للمنازل فقد كان على طراز واحد^(١)، ففي الغالب تكونت من طابقين ويعلو الطابقين غرفة على سطح المنزل وأحياناً يوجد بها باب متصل بسطح المسكن المجاور، كما يوجد به بهو صغير يلتصق بغرفة من غرف المسكن يشبه الشرفة إلا أنه أكثر اتساعاً، ويستخدم في البناء القراميد^(٢)، وفي بعض الأحيان يكون المسكن من الاتساع بحيث يقوم صاحبه بتأجير بعض غرفه، هذا ويتوسط المنزل ساحة واسعة إلى حد ما أو فناء، يكون به في الغالب بئر لاستخدامات أهل المنزل اليومية وأحياناً يسمح صاحب المسكن لجيرانه باستخدام البئر معه، بالإضافة إلى اهتمام أصحاب المسكن بتزيينه وتجميل فناءه وذلك بأنواع الورود والنباتات^(٣).

ومن المرافق التي تتصل بالمسكن، المَطْمَر^(٤) وكان يستخدم لتخزين مياه الأمطار، أو للتخلص من المياه الناتجة عن استخدامات أهل المنزل، حيث يتم تجميع المياه فيه ثم بعد ذلك يتم إخراجها من المنزل عن طريق تذييل مجرى لها للتخلص منها، وكان يحدث مشاكل بين الجيران خصوصاً إذا كان هذا المجرى يشق دار أحدهم أو يضره بأى شكل من الأشكال^(٥).

وإن كانت النوازل دائماً ما تذكر ضرورة مراعاة حقوق الجار والتبنيه عليها، إلا أنه كان يحدث بعض الخلافات أحياناً، خصوصاً إن أحدث أحد الجيران بُنياناً جديداً في مسكنه يُضر بجيرانه، ومن هذا أن يقوم أحدهم ببناء طابق ثالث لمنزله، مما يُعرض منزل جاره أحياناً لبعض الأضرار كأن ينعكس ماء المطر عليها، أو أن يمنع دخول الضوء والشمس، أو يمنع دخول الهواء إليها، أو يتوقع سقوطها على المسكن المجاور وإلحاق الضرر بها، مما حدا بابن رشد بالتأكيد على ضرورة التأكد من وجود تلك الأضرار وأنها أكثر من الضرر الذي سينتج عن هدم الغرفة لصاحبها^(٦)، حتى لا يُظلم أحدهما.

ومن الجدير بالذكر هو الحرص والتأكيد على خصوصية أصحاب المنزل، حيث أن الضرر لم يقتصر على إحداث بناء جديد فوق المسكن فقط أو زيادة في الجدار المشترك بين

(١) جدير بالذكر أن المواد الأساسية المستخدمة في البناء كانت الأجر والقرميد التي كانت مصانعاها خارج المدينة المسورة.

محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني لمدن الأندلس، ص ١٦١.

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٣.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٢٠، ص ١٨٦، ج ٢، م ٢٢٥، ص ٩٠٠، م ٢١٢، ص ٨٦٤، ج ٣، م ٦١٨، ص ١٦٠٤.

(٤) مَطْمَر: من طَمَرَ، وطمر الشيء أي خبأه حيث لا يُدري، والمَطْمُورَة حفيرة تحت الأرض أو مكان تحت الأرض قد هُيئ ليُخبأ فيه الطعام والمال، وهنا ليُخزن فيه مياه المطر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٢؛ المعجم الوجيز: مادة طمر، ص ٣٩٤).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٦٤، ص ١٣٣٣، م ٤٦٥، ص ١٣٣٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، م ٥٥١، ص ١٥٠٧.

المسكنين، ولكن وصل إلى الإطلاع على أهل البيت في بعض الأحيان، خصوصاً إن كان هناك جدار مشترك أو تكون أحد الغرف لها باب متصل بسطح المنزل المجاور، وتظهر تلك المشكلة إذا أراد صاحب المنزل أن يرفع بُنيانه ويساويه مع غرفة جاره، مما يتيح لصاحب الغرفة التطلع على منزل جاره، وقد فصل ابن رشد في هذا النزاع بأن الجار من حقه أن يبني في منزله ولكن ليس له سد باب الغرفة إن كان لصاحبها منفعة فيها، كما أباح له سد الباب لو لم يكن لصاحبه منفعة سوى التطلع على جاره^(١)، أيضاً كان يحدث أن يقوم أحد الجيران بفتح حانوت- دكان- بمنزله، المقابل لباب منزل جاره، مما يضر بجاره وبأهل بيته بحيث لا يخرج أحد ولا يدخل إلا على نظر العاملين في الحانوت، مما جعل ابن رشد^(٢) يُصدر فتواه بضرورة غلق الحانوت إن كانت على هذا الوصف وإن لم يجد لذلك سبيلاً تركت على حالتها^(٣).

ومن المثير للاهتمام هو حرص ابن رشد من خلال فتاويه على تأكيد الحفاظ على حقوق الجار وعدم الإضرار به أو بمصالحه، كما أكد على حديث الرسول ﷺ: " إذا اجتمع ضرران بقي الأصغر للأكبر".

المباني الأساسية في المدينة الإسلامية:

أولاً: المساجد^(٤):

ويعد المبنى الأهم في المدينة الإسلامية^(٥)، وكما نعرف أنه أول ما يُبنى بها ثم يتم تخطيط باقى المدينة وشوارعها ودروبها حوله، لقد استمد المسجد الجامع في المدن الأندلسية أهمية كبيرة إلى جانب أهميته الدينية، فقد كان مركزاً تعليمياً بالإضافة إلى أن القاضى يجلس فيه للحكم بين الناس والفصل في القضايا وفيه يحلف أصحاب القضايا على حقوقهم وشهادتهم^(٦)، أضف إلى ذلك أهميته على المستوى الاجتماعى كعنصر أساسى فى الأعباس والرعاية الاجتماعية، وهذا ما سنراه لاحقاً.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٠١، ص ١٠٣٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨، ص ١٦٩.

(٣) أشار الونشريسي إلى أن الحانوت أشد ضرراً من باب الدار لكثرة ملازمة الجلوس فيه وأنه يمنع على كل حال، ووقعت بتونس في هذا العصر بين يدى بعض القضاة وأفتى فيها الإمام ابن عرفة بما وقع فى الرواية وهو التسوية بين الدار والحانوت وحكم بذلك اقتداء بفتوى ابن عرفة. (الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٩، ص ١٩).

(٤) انتشرت فى الأندلس مسألة حبس الدور والحانوت والفنادق والأراضى على المساجد، وذلك لتعميرها وإقامة الشعائر فيها. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء فى الأندلس، ص ٥٨٦).

(٥) فبجانب أهميته الدينية والروحية، فإنه يُعد منتدى سياسى لتبادل الآراء حول المشكلات الخاصة بالمدينة كمواجهة غزو أو عقد صلح، وغالباً ما كان المسجد مقراً للقضاء حيث يبيت فيه القاضى فى المشكلات التى تحدث بين المسلمين، بالإضافة إلى كونه مكاناً لحلقات العلم لتحصيل العلوم. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ١٧٤).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٠، ص ١٥٦٠.

وردت عدة نوازل تتحدث عن المساجد، سواء زيادتها أو العاملين بها، بالإضافة إلى فتاوى يرد فيها ذكر عابر للمساجد، لقد اختلفت مساحة المساجد من الضيق إلى السعة على حسب المنطقة الواقعة فيها والكثافة السكانية لتلك المنطقة، ففي القرى الصغيرة كانت المساجد تتسم بصغر المساحة^(١)، أما في المدن فقد تميزت المساجد بالمساحة الكبيرة كجامع قرطبة، إلى جانب وجود الحوانيت والأسواق حوله^(٢).

ومن الجدير بالذكر أنه كان يتم توصيل قنوات حول المسجد الجامع ليستخدمها المصلون في الوضوء، وكان يحدث في بعض الأوقات أن يتغير طعم هذه المياه إذا طرأ عليها طارئ، فتشير إحدى النوازل أن الماء الواصل من خلال القنوات إلى المسجد الجامع قد خالطه نشارة الأرز فتغير طعمه، أيضاً أشارت إلى أن نهر قرطبة^(٣) الأعظم يتم نقع الكتانتين فيه خلال أيام الصيف، مما يؤدي إلى تغير طعمه ورائحته و أحياناً لونه^(٤).

ومن الطبيعي أن يتجه الحكام وأصحاب الرأي إلى العمل على زيادة مساحة المسجد أو الجامع إذا ضاق بالمصلين، على أنه كان يقف في سبيل تلك الزيادة بعض العقبات أحياناً كأن يمتنع أصحاب الأراضي أو الحوانيت حول المسجد من بيعها، وأشار ابن رشد إلى ضرورة أن يُدفع لهم قيمتها وأن لا تؤخذ منهم بلا قيمة^(٥)، لكنه أشار^(٦) في نازلة أخرى أن المنازل المحبسة يجوز إدخالها في المسجد الجامع بغير ثمن إذا أحتيج إليها في التوسعة^(٧)، كما يمكن للحاكم أن يستلف من غلة أحباس أحد المساجد ليقوم ببناء مصاطب حول الجامع وهذا إن لم يتبقى من غلة أحباس الجامع ما تُبنى به^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م ١٨٤، ص ٧٨٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م ٤٦، ص ٢٦٢، ج٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

(٣) نهر قرطبة: ويقصد به نهر الوادي الكبير ويطلق عليه أيضاً النهر الأعظم، وتقع عليه قرطبة، ومقام عليه قنطرة عظيمة، وهو واد عظيم تدخل فيه السفن الكبار، ويمر بأكثر من مدينة منها بياسة وبينها وبين جيان عشرون ميلاً، أيضاً يمر بمدينة إشبيلية، حيث يأتي إليها من قرطبة. (الحميري: الروض المعطار، ص ١٢١، ص ٤٥٨؛ أبو محمد الرشاطي وابن الخراط الإشبيلي: الأندلس في إقتباس الأنوار وفي اختصار الأنوار، تحقيق: ايميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠، ص ١٠٢؛ الحميري: صفة جزيرة الأندلس " منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار"، تعليق: ليفي بروفنسال، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٥٦).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م ٤٦، ص ٢٦٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م ٣٢٤، ص ١٠٧٧.

(٧) وقد أشار البرزلي معلقاً على إجابة ابن رشد، أن ابن الحاج قال: من بنى مسجداً بمال حرام غير معين، فمن يراه كالفى يمضى ويصلى فيه ولا غرام على الباني، كمن أعطى زكاته .. إلى آخره. ومن رآه كالزكاة يمضى بناؤه على ما تقدم، ولزم الباني قدره للفقراء لأن الصدقة لا يبني بها المسجد. (البرزلي: النوازل، ج٥، ص ٣٩٨).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م ٤١٩، ص ١٢٦٨.

ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق على المسجد وما يحتاج إليه من ترميم أو إعادة بناء أو ما يحتاج إليه من فرش بالحُصر ومصابيح والزيت المُستخدم في إنارتها^(١)، بالإضافة إلى أجره الإمام وأجرة العاملين به، كل هذه الأموال التي يحتاجها للإنفاق كان يتم أخذها من الأموال التي تُدرها أحباس المسجد^(٢).

ثانياً: الحمامات^(٣):

تُعد الحمامات من المرافق الهامة في المدينة الإسلامية، وتتبع تلك الأهمية من منطلق قيمة النظافة الشخصية في حياة المسلم، والتي ينص عليها الدين الإسلامي، حتى انها عُدت من الإيمان، لذا كانت الحمامات ذات قيمة اجتماعية مهمة بين الناس خصوصاً في الأندلس^(٤)، وعملوا على انشائها وكان يستخدمها الناس مقابل دفع مبلغ معين لصاحب الحمام، أما عن ملكية الحمام فكانت لفرد واحد وفي بعض الأحيان كان يشترك أكثر من فرد في ملكية حمام واحد^(٥)، ومن الجدير بالذكر أن هناك عدد من العاملين بالحمام منهم حارس الحمام^(٦) وباقي العاملين هم الخدمة في الحمام والذين يقومون بخدمة الزبائن^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤١٨، ص ١٢٦٧، م ٤٢٠، ص ١٢٦٩.

(٢) علق البرزلى على تلك المسألة بقوله: " وفعلت ذلك في فضلة من الحبس واشتريت بها للمدرسة ربعا وشرطت فيه متى احتاج الحبس إليه في ضرورياته فيكون له بيعه. وذلك بإذن الناظر في الحبس وهو إمام جامع الزيتونة من كان. وكذا اشترت حوانيت في مقابلة العلو الذي أخذ منفعتة حفدة المحبس عوضاً عن العلو الذي على المدرسة حتى لا يختل شيء من ربح الغلات، والحوانيت أكثر فائدة احتياطاً لا إيجاباً وذلك بعد مطالعة الناظر على الحبس وهو القاضي لكونه إماماً للجامع ... وهذا على مذهب من يجيز صرف الأحباس بعضها في بعض. (البرزلى: النوائل، ج ٥، ص ٣٩١).

(٣) كانت الحمامات من المرافق الحيوية بالأندلس، وإرتبطت بحياة الناس اليومية، ولا أدل على ذلك من أن محاكم التفتيش التفتيش التي أُجبرت المسلمين على التنصر بعد سقوط الأندلس، كانت ترى أن من تردد المرء على الحمامات يدل على أنه يخفي إسلامه، كانت الحمامات توجد بالقرب من الجوامع والفنادق وتوزعت في جميع أنحاء المدن، وإكتسبت الحمامات مكانة كبيرة وأهمية عظيمة حتى قيل أن حمامات قرطبة بلغت ٣٧١١ حماماً في نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وكانت الحمامات في قرطبة مكونة من ثلاث إلى أربع حجرات لغرض الإستحمام كلها مغطاة بأقباء، ومرحاض، وكل حجرة (بيت) تتدرج في درجة حرارته من حيث الدفء، وكان يعمل بالحمام عمال يسمون بالخدمة بغرض خدمة المترددين على الحمام، وقد خصصت بعض الحمامات للرجال أو النساء أو حددت أوقات مختلفة لهما، وقد إعتبرت الحمامات من المرافق العامة فكانت أحياناً تابعة للدولة أو المساجد أو الهيئات العامة (محمد عبدالله الحماد: التخطيط العمراني، ص ١٦٠).

(٤) اهتم الأندلسيون ببناء الحمامات العامة اهتماماً زاد بكثير عن اهتمام المدن الشرقية. (محمد عبدالله: التخطيط العمراني، ص ١٦٤).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٦٤، ص ٣٠٨؛ ج ٣، م ٦١٩، ص ١٦٠٤.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧.

(٧) محمد عبدالله حماد: التخطيط العمراني، ص ١٦٠.

ثالثاً: الأفران:

ذكرنا سابقاً أثناء حديثنا عن الأرحاء أنها انتشرت بشكل كبير في المدن الواقعة على الأنهار وكننتيجة لذلك ظهرت الأفران، فكما كانت السيدات في الأندلس يقمن بالخبز^(١) في منازلهم^(٢)، كان هناك أيضاً الأفران حيث يأخذ الأهالي إليها الدقيق ليقوم الفران بخبزه، وهذا ما نراه في إحدى النوازل والتي ذكرت أن رجلاً كان قد حلف أن لا يطبخ خُبزه في "فرن معاوية"، لأنه يكره الفران الذي يعمل هناك، لكن زوجته ذهبت إلى الفرن وقام الفران بالخبز لهم، وفي هذه أشار ابن رشد بانها من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء، لكنه أجاب بأن الرجل ليس عليه شيء، لأنه حلف أن لا يطبخ، فلم يطبخ، ولم يأمر من طبخ في الفرن، ولو أنه حلف أن لا يطبخ له، ففي هذه الحالة يكون قد أخلف يمينه وتراجع فيه^(٣).

رابعاً: المقابر:

كانت الأراضي التي تُقام عليها المقابر^(٤) في الغالب أراضي أحباس^(٥)، يقوم أصحابها بتحبيسها وتخصيصها لبناء المقابر، غير أنه كان هناك من يقوم ببناء مقابر لعائلاتهم وعشيرتهم وتكون تلك الأراضي خاصة بعائلاتهم ويتم تمييز مقابرهم عن غيرهم، جدير بالذكر أن بعض المقابر كان يوجد القرب من العمران والتجمعات السكنية حتى يكاد يلتصق بها، والبعض الآخر كان يقع في أماكن بعيدة عن العمران^(٦).

(١) كان أهل المملكة الإسلامية كلهم تقريباً يتغذون على الخبز، وهذا على خلاف الهنود وسكان بلاد آسيا الشرقية ممن غذائهم من الارز، فقد كان الخبز في الشرق يُعمل أرغفة رقيقة مستديرة، وهي الصورة التي كان يُعمل عليها في أوروبا في بعض القرى. (آدم متر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الميلادي، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٢٥٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٢٥، ص٩٠٠؛ م٣٤٥، ص١١١٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، م٦٠٣، ص١٥٩٣.

(٤) يذكر ابن عبدون في مقابر إشبيلية: "لا سيما إشبيلية التي هي مصر عظيم، ولا مقبرة فيها تقوم بها، وأفيح ما في مقبرتها (وبها يعاب أهل بلدنا) السكنى على ظهور الموتى لقوم يشربون الخمر، وربما يفسقون، وقد أحدثوا فيها خلوات وسروياً تجرى على الموتى. (ابن عبدون: رسالة في الحسبة، ص٢٦).

(٥) فهناك من الأحباس ما كان يحبس كمقابر للمسلمين، وقد أورد ابن سهل بعض النوازل التي تتحدث عن تلك النوعية من الاحباس، كالذي حبس فدان بقرية السفائين بغربي حاضرة قرطبة للتدافن. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص٦٠٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٤٠٢، ص١٢٤٤؛ م٤٠٧، ص١٢٤٢.

أما عن شكل المقابر فقد كان يتم بناء شواهد على القبور^(١) وقُبب بالإضافة إلى إقامة الروضات حولها وأحياناً كان يحاط القبر بسور فقط حفاظاً على الموتى، لكن كان هناك من يبالغ فيما يُبنى فوق القبر كأن يقوم برفعه نحو العشرة أشبار أو أزيد، مما يسبب ضرراً لو أن بناءه بالقرب من أماكن عمران^(٢).

فئات من المجتمع الأندلسي:

أولاً: طبقة الخاصة:

تحدثت النوازل عن طبقة الخاصة بشكل عام خلال عهدى ملوك الطوائف والمرابطين، وهى الطبقة التى تمتعت بالنفوذ والسطوة والوظائف العليا فى بلاد الأندلس، والتى استغلت هذا النفوذ أحياناً، لقد تناولت القضايا المتعلقة بالأموال والمواريث تلك الطبقة بشكل عام والمشاكل التى قابلتهم، وشملت تلك الطبقة الأمراء والعلماء والفقهاء وذوى الثراء والنفوذ فى المجتمع الأندلسي، على أنه من أشهر العائلات الأندلسية التى ورد ذكرها فى النوازل هى عائلة ابن زهر الأندلسية.

الأمراء والحكام:

وصل إلى ابن رشد عددٌ من الأسئلة التى بعث بها الأمراء والحكام ليستشيروه ويستفتوه فيها، من هؤلاء أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، والذى يُمثل استفساره فكرة من الأفكار التى كان من الطبيعي أن تدور فى عقول المغاربة والأندلسيين آنذاك وتشغل بالهم، فهل الحج أفضل أم الجهاد فى هذا الزمان؟ ، وعلى أساس الحالة الأمنية فى بلاد الأندلس فقد أسقط ابن رشد فرض الحج عنهم، حيث أن أحد شروط وجوب الحج هو القدرة على الوصول إلى الأراضى المقدسة والشخص آمن على نفسه وماله، وبطبيعة الحال فهذا الشرط لا ينطبق على أهالى الأندلس، لذا فالجهاد أفضل لهم من الحج، وقد طبق نفس القاعدة على أهل المغرب فى حالة أنهم لا يصلون إلى مكة إلا بخوف على أنفسهم وأموالهم، حيث يقول "فالجهاد عندي لهم أفضل من تعجيل الحج"، هذا وقد أشار إلى من يقوم بفريضة الجهاد من الجنود بوصفه لهم بقوله "حماة المسلمين" فهؤلاء الجهاد هو الواجب عليهم، ولا يجب عليهم أن يستعجلوا قضاء فريضة الحج إلا من بلغ منهم المعتزك- وهو ما بين سن الستين والسبعين-^(٣).

(١) علق البرزلى على هذه المسألة بقوله: " ومثلها يقع اليوم فى بعض مقابر الزلاج، تكون القبّة على القر أو على الرخام أو غيره من الأنقاض المرتفعة بعض الأمراء فيبيعه بعض ذريته أو يكون فى المقابر اتساع فيبيع بعض القبور فيها فلا ينكرون ذلك عليهم وهو من هذا المعنى. (البرزلى: النوازل، ج٥، ص ٣٨٨).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٩٤، ص ١٢٢٢، م٤٠٨، ص ١٢٤٤، م٤٠٩، ص ١٢٤٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٩٧، ص ١٠٢١-١٠٢٦.

هذا السؤال يُلخص طريقة تفكير المسلمين آنذاك ويعكس ذلك الواقع المر الذي تعاشوا معه، كما نستنتج من خلاله حالة التأهب والاستعداد الدائم للجهاد والحرب، كما يتضح أن الطرق لم تكن آمنة في بعض الأماكن والتي تقترب من مراكز العدو خصوصاً في بلاد الأندلس ساحة الجهاد، على العكس بالنسبة لبلاد المغرب والتي كانت بعيدة عن تلك الاضطرابات، جدير بالذكر أن على بن يوسف أرسل هذا السؤال في أول سنة ٥١٥هـ^(١)، أي بعد ترك ابن رشد لمنصب القضاء مما يؤكد لنا مكانة ابن رشد العلمية .

ومن الأسئلة التي سألها على بن يوسف بن تاشفين أيضاً سؤاله عن ايجازة الزيادة في جامع مرسية^(٢) بأراضي منسوبة إلى ابن طاهر^(٣)، كان يمتلكها قبل اخراجه من مرسية، كما سأل عن جواز إدخال منزل مُحبس يقع شرق الجامع في تلك الزيادة، بالإضافة إلى المال الذي أخرجته الحرة^(٤) لبناء الزيادة في الجامع ويتضح لنا من خلال المسألة أن ابن طاهر هذا كان له عدداً من الأملاك التي خسرها بخسارته لمرسية، وقد أشار ابن رشد أن أرض ابن طاهر إن لم يكن هناك من يملكها بوجه جائز، فلا إشكال في إدخالها في زيادة الجامع، ولا إشكال أيضاً في إدخال المنزل المُحبس في الزيادة بغير ثمن إذا احتاجوها في الزيادة، لكن إذا كان هذا المنزل مُحبس على أشخاص بعينهم فلا يجوز أخذه منهم، أما مال الحرة إذا كان من مالها الخاص وقد اكتسبته من وجه حلال فذلك جائز، ولكنه إذا كان عكس ذلك فقد اختلف العلماء، فبعضهم أشار أن هذا المال يكون حكمه كحكم الفيء بحيث يوضع في أهم أمور المسلمين وفي هذه الحالة يجوز، وهناك من قال منهم حكمه كحكم الصدقة، وفي هذه الحالة لا يجوز بناء الجامع من هذا المال، فإن تم البناء فضمن المال عليها، وصحت الزيادة المبنية به، وجازت الصلاة فيه^(٥).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٩٧، ص ١٠٢١.

(٢) مرسية: يضم أوله، والسكون، وكسر السين المهملة، وياء مفتوحة خفيفة وهاء، مدينة بالأندلس من أعمال تدمير، اختطها عبدالرحمن بن الحكم، وهي ذات أشجار وحدائق. (الحموي: معجم البلدان، مج ٥، ص ١٠٧؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٣٩).

(٣) يقصد به " أبو عبدالرحمن محمد بن طاهر " حاكم مدينة مرسية (ت ٥٠٧هـ/ ١١٣م)، تولى حكمها بعد وفاة والده في رمضان سنة ٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م، في عهده استقل بها عن حكومة بلنسية بعدما انتزعها المأمون بن ذى النون، وأصبحت إمارة مرسية، كان عبدالرحمن بن طاهر من أعظم علماء الأندلس وكتّابها في عصره، واستمر في حكم مرسية قرابة الخمسة عشر عاماً حتى سقطت في يد المعتمد بن عباد، توفي ابن طاهر وهو يبلغ من العمر نحو تسعين عاماً. (ابن الأبار: الحلة السيرة، ج ٢، ص ١١٧-١١٨؛ عبدالله عنان: دولة الإسلام في الأندلس، ج ٢، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٩٩٧م، ص ١٧٧-١٨٦).

(٤) الحرة حواء بنت تاشفين: أديبة وشاعرة، كانت متزوجة من سير بن أبي بكر والي مدينة إشبيلية في عهد عمها يوسف بن تاشفين، اشتهرت بالشعر وكانت تحاضر الشعراء والأدباء والكتبة في مجلسهم بمراكش، ولما توفي زوجها سير في جمادى الأولى سنة ٥٠٧هـ، تزوجت من تميم بن يوسف بن تاشفين. (ابن عذاري: البيان المغرب، ج ٤، ص ٥٦ - ٥٧).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٤، ص ١٠٧٧.

العائلات المشهورة بالعلم والثراء:

عائلة ابن زُهر^(١) والتي اشتهرت بالعلم والنفوذ والمال، من أهم العائلات التي ورد ذكرها في النوازل، وهي عائلة استوطنت إشبيلية وامتلكت العديد من الأملاك والثروات من ضياع وفنادق، وهذا يتضح من خلال الواقعة التي حدثت بين محمد بن زُهر وابن خالص بالإضافة إلى مشكلة التحبب التي وقعت لنفس العائلة^(٢)، ومن الناحية العلمية فقد انتهى إليها الزعامة الطبية في ذلك العصر، ومنهم: أبي مروان عبدالمك بن زُهر وابنه أبي العلاء بن زُهر (ت ٥٢٥هـ/١١٣١م)، وأعظمهم جميعاً أبي مروان عبدالمك بن أبي العلاء بن زُهر^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن بني عباد لما انفردوا بأمور الحكم في إشبيلية، أرادوا تشتيت العائلات والبيوتات الكبرى وأصحاب المناصب بها، وكانت عائلة بني زُهر من ضمن هؤلاء، فقد ارتاب في أمرهم وخاف من نفوذهم، فخرج جدهم الفقيه "محمد بن مروان بن زُهر"^(٤) إلى شرق الأندلس - مدينة شاطبة - على أن ابن بسام يشير إلى أن المعتمد بن عباد استمال أبا العلاء زُهر - وكان وزيراً آنذاك - لما أراد المسير إلى ابن تاشفين أثناء حصاره لحصن لبيط، وأعاد إليه بعض أملاكه التي كان قد تم مصادرتها، لكنه لم يستقر بإشبيلية إلا بعد خلع المعتمد^(٥) على يد يوسف بن تاشفين في عام (٤٨٤هـ/١٠٩١م).

إلا أنه يبدو أن ملوك الطوائف والمرابطين كانت علاقتهم ببني زُهر متأرجحة، فبعد أن هربوا من بني عباد وعادوا إلى إشبيلية مرة أخرى، فإننا نجد أنهم لم يبتعدوا عن تلك الوتيرة كثيراً في علاقتهم مع المرابطين، فبدأت علاقة جيدة حتى أننا نجد أبا العلاء زُهر والذي أصبح وزيراً كان له من المكانة والعزة والتمكين في مدينة إشبيلية ما يجعله يولى حاكماً يحكم من

(١) عائلة ابن زهر: وهي من أشهر العائلات الأندلسية، سكنت تلك العائلة مدينة إشبيلية في عهد دولة بني عباد، أي منذ بداية عصر دويلات الطوائف (أوائل القرن ٥هـ/١١م) وتمتعوا بنفوذ كبير، إضافة إلى الجاه والنبوغ العلمي، حيث اشتهروا في مجال الطب. (كمال السيد: دراسات أندلسية، ص ٩ - ١٠).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٢، ص ٣٢٥؛ م ٨٢، ص ٣٤٥.

(٣) توفي بمراكش سنة ٥٥٧هـ/١١٦٢م، ونقل جثمانه بعد ذلك إلى إشبيلية، حيث دفن بمقبرة بني زُهر، وكان في خدمة خلفاء الموحدين وكان يأنف من الفصد والجراحات على الرغم من أنه لجأ إلى الجراحة في بعض الأحيان ونجح فيها، وكان يرى كذلك أنه لا ينبغي للطبيب أن يقوم بتحضير الأدوية، فسبق بهذا إلى مفهوم الطب الحديث من فصل الجراحة عن الطب الباطني وعن الصيدلة، وصرف همه كله إلى الطب الباطني. (أنخل جنثال: تاريخ الفكر الأندلسي، ص ٥٢٨).

(٤) محمد بن مروان بن زُهر: أبو بكر الإيادي الإشبيلي المالكي، أحد أركان المذهب، واسع الرواية، عالي الإسناد، عاش ٨٦ سنة، وحدث عن محمد بن معاوية القرشي، وأبي عالي القالي، وهو والد الطبيب عبدالمك، وجد الطبيب العلامة الرئيس، أبي العلاء زهر، وقد توفي سنة ٤٢٢هـ. (الذهبي: العبر في خبر من عبر، ج ٢، ص ٢٤٨؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ١١٥-١١٦).

(٥) ابن بسام: الذخيرة، ق ٢، مج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

حاشيته، كما يولى صاحب المدينة، وشهود البلد، ويتحكم بأموال السلطان وأوجه صرفها فى مدينة إشبيلية، وظل على تلك الحال حتى انقلب عليه أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين فى عام ٥١١هـ/١١١٧-١١١٨م، بسبب الوشايات ومُنِع دخول مراكش، وقام الأمير أبو حفص عمر بن يوسف بن تاشفين بسجنه لما تولى إشبيلية^(١).

هذا وقد ذكرت عدد من الفتاوى أسراً تمتعت بالثراء وأصبحت من طبقة الخاصة، وهى طبقة الفقهاء الأثرياء والأعيان، وهذا لا يعنى بالضرورة إشتغال جميع أفراد العائلة بدراسة الفقه، فقد كان منهم التجار ومنهم الفقهاء أيضاً، ومن هؤلاء أسرة الفقيه "سفيان بن العاصى الأسدى"^(٢)، وكان أخوه "محمد بن العاصى الأسدى" من أعيان مدينة مَرَبِيْطَر^(٣)، وكان يملك عقارات ومنازل كثيرة، حتى أنه كان يُقارض من أمواله ويُسلف جيرانه عند الضرورة وإحتياجهم إلى السلف برهان وغير رهان، وكان مشهوراً بذلك بين الناس حتى اشتهر بسعة الحال ووفرة المال^(٤).

ثانياً: طبقة أهل الذمة:

عاش فى وسط المجتمع الأندلسى كل من اليهود والنصارى، ولكن إذا تحدثنا عن النصارى فيجب أن نتحدث على مستويين، الأول هو النصارى المستعربون، والثانى هم نصارى أسبانيا النصرانية، وإن كان الإثنين لا يختلفان كثيراً فقد ساعد المستعربون إخوانهم من نصارى أسبانيا أثناء حروبهم على المسلمين، وأياً كان من أمر فما يهنا هنا هو تعدد الفتاوى الخاصة بالنصارى سواء المستعربين أو أبناء أسبانيا النصرانية، وكنتيجة لتعايش المستعربين مع المسلمين وردت على ابن رشد أسئلة خاصة بالخمير سواء حرمانيتها أو الإتجار بها، أو شراء ملابس النصارى، وكوضع طبيعى للاضطرابات الحادثة فى تلك الفترة، فقد ورد عليه أيضاً فتاوى توضح علاقة مسلمى الأندلس بنصارى أسبانيا المسيحية، كما ضمت إحدى النوازل سؤال تعليمى عن التعامل بين المسلم والذمى^(٥)، فهى إن دلت فإنما تدل إلى تطلع الأندلسيين لمعرفة كيفية تنظيم علاقتهم مع أهل الذمة آنذاك.

(١) ابن عذارى: البيان المغرب، ج٣، ص٦٥-٦٦.

(٢) سفيان بن العاصى الأسدى: هو أبو بحر سفيان بن العاصى المربيطرى الأندلسى الفقيه المالكى، مُحدث قرطبة وكان من جُلة العلماء، عاش ٨٠ سنة، وتوفى سنة (٥٢٠هـ / ١١٢٦م). (ابن بشكوال، الصلة، ج١، ص٢٣٠، ابن العماد: شذرات الذهب، ج٦، ص١٠٠).

(٣) مَرَبِيْطَر: مدينة بالأندلس بينها وبين بلنسية أربعة فراسخ، وهى حصن قريب من طرطوشة، وهو على جبل والبحر بقبليته، ويظهر منها شرقاً وغرباً، وينسب إليها قاضيها ابن خيرون المربيطرى، وسفيان بن العاصى الأسدى المربيطرى. (الحموى: معجم البلدان، ج٥، ص٩٩؛ الحميرى: الروض المعطار، ص٤٥٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢١٢، ص٨٦٤.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٩، ص٩٧٣.

بدايةً فإن النوازل تشير إلى عمل النصارى فى صناعة الخمر، فكان بعض المسلمين لا يحبذون بيع الكروم للنصارى لأنهم يستخدمونه فى صناعة الخمر، وكذلك كره ابن رشد بيع ذلك لهم ولكنه لم يبلغه حد التحريم، كما تشير النوازل أيضاً إلى أنهم كانوا يبيعونه فى الأسواق، وكان يُوضع فى أوعيه من جلود الحيوانات تسمى "الزق"، وفى بعض الأحيان ينفلق الزق مؤدياً إلى مشكلة كالتى حدثت حينما إنفلق زقى خل وخمر، وتحول أحدهما إلى الآخر^(١) أى أنهما - إما أصبحا خلاً أو خمرًا - مما يتسبب فى مشكلة لأحد الطرفين، وقد أشار ابن رشد فى تلك المسألة أنه إذا استحال خلاً فعلى المسلم أن يملأ زقه ويذهب وإذا استحال خمرًا فيملأ النصارى زقه ويذهب، ويهراق الباقي على المسلم.

لم تتوقف علاقة النصارى والمسلمين عند العلاقات التجارية فقط، بل تعدت إلى الأديان فكان يحدث أحياناً أن يُسلم أحد النصارى، ولكن بعد فترة يكثر اللغط حول كونه مازال على ديانته وأنه يُظهر الإسلام ويُخفى فى داخله المسيحية، وهذا الأمر من الأمور التى كانت تُرفع مباشرةً للسلطان ربما لأهمية الموضوع، وكانت الإجراءات المتخذة تجاه هذا الأمر هو أن يُفتش منزل هذا الشخص، وقد تم هذا ووجد عنده أدوات يستخدمها كبارهم من القساوسة فقط، كالشموع وهى التى يتقرب بها النصارى ويهدونها إلى قسيسهم ليوقدها فى معبدهم، ولوح على أربعة قوائم ليوضع عليه الانجيل حين قراءته، وعصا يتوكأ عليها عند قيامه لقراءة الانجيل، وأقراص من عجين تُستخدم كقربان يتقربون به عند تمام صومهم، وقد أفتى ابن رشد فى ذلك بأنه لا تقام الحدود بالسماع ولا بغلبة الظنون وإنما تقام بالبينة العادلة من المسلمين^(٢).

أما اليهود فقد عاشوا مع مسلمى الأندلس والنصارى المستعربين أيضاً، كجيران لهم حيث أنهم لم يقتصرُوا على المعيشة فى أماكن مخصصة لهم، ولكن لكل قاعدة شواذ، فتذكر إحدى النوازل شراء رجل مسلم منزل من يهودى بنصيبه من بئر مشتركة مع جاره، ويبدو أن هذا الحى به عدد من اليهود الساكنين فيه جنباً إلى جنب مع المسلمين^(٣)، لذا فهذا يؤكد ما ذكرناه بأنهم لم يقتصرُوا على العيش فى أماكن محددة وإنما اختلطوا مع باقى طوائف المجتمع.

وعلى ذلك فإننا نجد أن مسلمى الأندلس اهتموا بضرورة معرفة الأحكام الشرعية فى تعاملاتهم مع أهل الذمة، فحتى فى شراء الملابس المستعملة كانوا يستفتون ابن رشد فيها خصوصاً إذا كانت هذه الملابس تعود إلى أحد النصارى، مما جعلهم يتساءلون عن وجوب غسل

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١١١، ص ٥٤٢؛ ج ٣، م ٤٣١، ص ١٢٨١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٣٥، ص ١٤٦٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٣٧، ص ٦٠٥.

ثوب النصراني قبل الصلاة فيه، وعن استخدام بئر مشتركة مع يهودى، فأشار ابن رشد بأن ذلك لا يُفسد البئر وإنما يُؤمر المسلم بأن لا يتوضأ بسور النصراني واليهودى^(١).

ثالثاً: العبيد والجواري^(٢):

لما قامت دويلات الطوائف تسابق أمراؤها على اقتناء العبيد والجواري المغنيات والشاعرات فى بلاطهم^(٣)، مما أدى إلى تنشيط تجارة الرقيق فى الأندلس فقام النخاسون بتعليم الجواري^(٤) الغناء والموسيقى إلى جانب علوم اللغة ودراسة الطب وعلم التشريح وعلم الطبيعة، كل ذلك فى سبيل أن يرفعوا من سعرهم، وهذا ما حدث بالفعل فقد دفع ملوك الطوائف وأثرياء الأندلس المبالغ الباهظة لاقتنائهم، فقد دفع هُذيل بن رزين فى شراء جارية أبى عبدالله ابن الكتانى ثلاثة آلاف دينار^(٥).

انقسمت الجواري فى الأندلس إلى فئتين الأولى تُتخذ من أجل النسل وأخرى -الإماء- تُتخذ من أجل الخدمة، وإن كان الغالب أن تكون الفئة الأولى من البيض الصقلييات أو الأسرى من النصراني الأسبان ومن شابههم، فهذا لم يمنع أن تُتخذ الإماء فى بعض الأحيان بهدف الاستمتاع وقد يحدث أن تُتجب الأمة من سيدها^(٦)، وهذا ما يظهر من خلال بعض الفتاوى،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٣٧، ص ٦٠٥؛ ج ٣، م ٦٣٤، ص ١٦١٨.

(٢) اشتهرت الأندلس بأسواق الرقيق حيث اختصت بالخدم البيض والجواري، وقد تعددت مصادر الرقيق فى الأندلس، فمنها الحملات الصيفية على أسبانيا النصرانية أو عن طريق القرصنة البحرية أو الشراء من تجار الرقيق، جدير بالذكر أن تجارة الرقيق الأبيض المجلوب من أوروبا إلى العالم الإسلامى كانت عن طريق الأندلس. (محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة الإسلامية، دت، ص ٢٦٢؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات فى تاريخ الأندلس الاقتصادى، ص ٢٢٣).

(٣) اقتصر شراء الجواري على الطبقات الثرية، حيث لم يوجد بين نساء العامة إماء مملوكات إلا نادراً ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعارهم بالنسبة لدخل العامة من الشعب. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسى، ص ١١٢).

(٤) فقد دخل الأندلس سبايا حرب وفى قوافل الرقيق العابرة أو بضاعة يُرجى بيعها فى أسواق الأندلس، وقد عُرض فى هذه الأسواق الكثير من الجواري المتعددات الأجناس والألوان، وكان إقبال الأندلسيين على الجواري الصقلييات أكثر من غيرهن. (جانان عز الدين شبانة: الجواري وأثرهن فى الشعر العربى فى الأندلس، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٠٥م، ص ٨٤).

(٥) فايز عبدالنبي فلاح القيسى: أدب الرسائل فى الأندلس، ص ٣٦؛ محمد بشير العامرى: مظاهر الحياة الأندلسية والتأثيرات العراقية فيها، مجلة آداب البصرة، العدد ٥٩، ٢٠١١، ص ١٩٦.

(٦) وهذا على الرغم من أن العلاقة بين رجل أبيض وامرأة سوداء ينظر إليها باحتقار، من ذلك ما روى عن أن الظافر بن ذى النون أمير طليطلة كان له ابن يدعى أرقم من أمة سوداء واقعها فى حالة سُكر، ويُذكر أن المأمون قد تسامح مع أخيه هذا، ولكن ابنه كان على النقيض فقد فر الأرقم من المملكة من ابن أخيه وارتجل أبياتاً تصف حالته، حيث قال:

لئن طبتم نفساً بتركى دياركم	فنفس عنكم بالتفرق أطيبب.
إذا لم يكن لى جانب فى دياركم	فما العذر لى أن لا يكون تجنّب.
زعمتم بأنى لسنت فرعاً لأصلكم	فهلا علمتم أننى عنه أرغبب.
وحسبى إذا ما البيض لم ترع نسبه	بأنى إلى سيفى و رُمحى أنسبب.
وإن مدت الأييام فى عمري للعلا	يُشرق ذكرى فى السورى ويُغربب.

(المقرى: نفع الطيب، ج ٤، ص ١٣٣-١٣٤؛ سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسى، ص ١٠٥-١٠٦).

حيث ادعى أب علي ابنه أنه غلامه من أمة كانت له، في حين ادعى الابن أنه ابنه من امرأة حرة بنت حرين، ومما يثبت ذلك أيضاً أن الأمة إذا بيعت كان يتم استبرائها^(١) أولاً والغرض من هذا حفظ الأنساب، وأنها كانت تُرد على صاحبها إن ثبت فيها حمل في مدة الاستبراء^(٢)، مما يؤكد أن الجوارى لم يُجلبوا فقط من أجل النسل، كذلك الإمام لم يكونوا للخدمة فقط.

من المعروف أن عملية بيع وشراء العبيد والجوارى^(٣) كانت تتم مثلها مثل أي عملية بيع وشراء، فيمكننا أن نعتبرهم سلعة ولما لا وهم في الأساس يُعاملون على أنهم سلعة تُباع وتُشتري، فقد خُصص لهم الأسواق تسمى بأسواق النخاسة، وعمل في شرائهم وبيعهم تجار يُسمون بالنخاسين، وعلى الرغم من أن الأندلسيين كانوا يتخذون حذرهم عند شراء الرقيق، وبالرغم أيضاً من الضوابط التي وضعتها الكتب الفقهية والاحتياطات التي وضعها المحتسب لعدم السماح بوجود غش وتدليس، إلا أن هذا لم يمنع التجار من الغش والتدليس، فكثيراً ما نجد إماء وعبيد يُردون بسبب عيوب ظهرت بهم بعد عملية الشراء^(٤)، أو أن يكتشف المشتري أنه اشترى العبد بأكثر مما يستحق بالإضافة إلى وجود عيب به^(٥).

وكان يُرد البيع في بعض الأحيان، وفي أوقات أخرى كان يتم تقييم العيب الموجود بالعبد بالمال وخضم المبلغ مما دفعه المشتري ويُعيد له البائع المبلغ المخصوص، ومن ذلك أن رجلاً ابتاع أمة سوداء وكانت مريضة وثبت ذلك، وبقيت عند السيد الجديد مدة خمسة أشهر ثم توفيت، وعند غسلها وجد بها كياً فاحشاً من معدتها إلى سرتها^(٦)، فلما سئل ابن رشد في ذلك أفتى برجوع قيمة عيب الكى من الثمن^(٧)، كذلك فإن الحمل من العيوب التي إن ظهرت في الأمة أوجب وقف بيعها وردّها إلى سيدها^(٨).

(١) الإستبراء: وتعنى أن يشتري الرجل الجارية أو الأمة، فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تَطْهُر، وكذلك إذا سبها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، ومعناه: طلب برائتها من الحمل، أي لايمسها حتى تَبْرَأَ رحمها ويتبين حالها هل هي حامل أم لا. (الحوارزمي: مفاتيح العلوم، ط ١، ٩٣٠م، ص ١٤؛ ابن منظور: لسان العرب، ج ١، ص ٣٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٥، ص ٧١٧؛ م ٣٢٦، ص ١٠٨١.

(٣) كانت بلاد الأندلس تنتشد في عملية بيع وشراء الجوارى، حيث يتطلب شرائهن حضور كاتب العقود وتوضيح الأسباب المقنعة التي تُطلب الجارية من أجلها بكل دقة. (خليل إبراهيم السامرائي وآخرون: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ص ٤٣٢).

(٤) من الحيل التي اتبعها التجار والتي حققت لهم مكاسب كبيرة، تغيير لون البشرة وتطويل الشعر وتسمين الأطراف وتنعيمها. (جانان عز الدين شبانة: الجوارى، ص ٨٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠٦، ص ٥٣١.

(٦) لا نعرف حقيقة هذا الكى وما سببه، هل هو ناتج عن تعذيب؟ أم محاولة علاج فاشلة؟ نظراً لأنها كانت مريضة، ولكن أغلب الظن أن يكون سوء معاملة.

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧١، ص ١٥٦٢.

(٨) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٦٥، ص ٧١٧.

على أنه في بعض الأحيان كان يُجبر المالك على بيع جاريته، وهذا تحت الضغط والإكراه، وقد استشار الفقهاء ابن رشد في هذه المسألة، خصوصاً بعد وفاة صاحبة المملوكة، حيث قام الورثة على المشتري مطالبين بحقهم في استعادة جاريتهم، فأثبت هذا الرجل بأنه كان ابتياعاً صحيحاً بعد الإكراه بنحو شهرين، وكان الحكم في هذه المسألة بضرورة رد المملوكة على الورثة^(١)، لأنه اشتراها في البداية تحت الضغط وبدون حق.

ومن الجدير بالذكر أن العبيد والجواري^(٢) كان يتم توريثهم كالأموال والأموال، فبعد أن يكون العبد ملكاً لسيد أو مالك واحد، يصبح مُشترِكاً في عبوديته أكثر من فرد بسبب وقوعه ضمن التركة، وكان يحدث بعض المشاكل عند تقسيم التركة خصوصاً إذا قام المتوفى بمحاولة تَوَلِيحٍ - تمرير - الميراث لأحد أفراد عائلته، فقد قام رجل ببيع أمة لزوجته أثناء مرضه المتصل بوفاته، وأشهد الشهود على ذلك، فلما توفى قام الوصي على أبنائه - كانوا من زوجة أخرى - بالاعتراض على هذا البيع واعتبره تولىح، وذلك لأن عقد البيع لم يُكتب فيه الثمن، وتخاصموا عند القاضي ابن حمدين الذي لجأ لابن رشد وعدد آخر من القضاة لاستشارتهم في تلك القضية، فأفتى البعض بنقض البيع وعودتها ميراثاً، في حين أفتى آخرون منهم ابن رشد بأن البيع صحيح، مما جعل ابن حمدين يشير بضرورة الإصلاح بينهم، وأن تكون الأمة نصفها ملكاً للزوجة والنصف الآخر ميراثاً^(٣).

أما عن زواج العبيد والإماء فقد كان تزويجهم أمر يختص به السيد فقط، حتى أن المالك يمكن أن يُجبر عبده ذكوراً وإناثاً على الزواج حسب إرادته هو^(٤)، وإن كان الموافقة على الزواج من عدمه بيد السيد فإن الطلاق بيد العبد فقط^(٥).

والعبد أو الأمة بين الشريكين لا يتزوج إلا بموافقة سيده معاً، فلا يجوز أن يزوجه أحدهم دون موافقة الآخر، وإذا حدث هذا فإن من حقه سيده إذا علم بهذا الزواج أن يجيز الزواج أو أن يفسخ العقد، وإذا أبطل العقد قبل الدخول سقط عنه الصداق عن العبد إن كان لم يدفعه

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٦٢، ص ١٦٤٢.

(٢) لم يكن العبد يتمتع بأى حق، وذلك على أساس أنه غرض أو شيء يمكن بيعه وشراؤه، ويبقى من حق سيده فقط التصرف بأموره جميعاً حتى أمر تزويجه والموافقة على هذا الزواج مع أحقية عدم إبعاد الطفل عن والدته قبل بلوغه - على الأقل - سبع سنوات، ولم يكن للعبد حق امتلاك أى عقار خاص، وكان يكتفى بوجود مبلغ مستقل خاص به يمكنه من خلاله اعتناق رقبته وشراء حريته. (جوزيف بورلو: الحضارة الإسلامية، ص ١٢٦-١٢٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٥٣، ص ١٦٣٧.

(٤) ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ٢٤٥؛ سلوى عبد الخالق على أحمد: الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي في عصر المرابطين والموحدين، ص ٦٢٧.

(٥) سعاد زكريا محمود عبدالجواد: الرقيق ودوره في بلاد المغرب من أواخر القرن الرابع الهجري حتى أواخر القرن السابع الهجري، رسالة ماجستير، جمعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

بعد، لكن إن كان قد دفعه رُد إليه مرة أخرى، ويتضح من النازلة أن الصداق كان يدفعه العبد من ماله^(١) وليس سيده، وإن كان في بعض الأحيان يتكفل السيد بتلك المصاريف، وجدير بالذكر أن الصداق عند رجوعه للعبد يكون ملكاً له كما كان إلا إذا أراد سيده أن يقتسما المال، وفي حالة أن تكون المرأة قد تصرفت في الصداق بأي شكل من الأشكال فإنها تُغرم هذا المال إذا كان لها مال، وإن لم يكن لها مال نُظر في ذلك، هذا بالنسبة للعبد الذكر، أما الأمة فإن زوجهما أحد مالكيها، فإن عقد الزواج يُفسخ سواء قبل الدخول أو بعده، حتى وإن وافق سيدها على الزواج^(٢)، وإن كان هذا قبل الدخول سقط الصداق عن الزوج إن لم يدفعه، ورُد إليه إن كان قد دفعه، وإن كان بعد الدخول فإن له النصف إن وافق سيدها، واختلف الفقهاء إن لم يوافق^(٣).

وكما أشرنا أن المالك كان يتكفل بمصاريف عبده وزوجته^(٤) في بعض الأحيان، فقد تكفل أحد السادة بنفقة زوجة عبده طوال مدة زواجهما، ووضع ذلك شرطاً في عقد زواجهما، ويبدو أن ذلك كان من العادات والأعراف، وقد أبطل ابن رشد هذا الشرط إلا في حالة واحدة، وهي إذا ذُكر أنه في حالة وفاة السيد تعود النفقة على الزوجة للعبد^(٥).

ومن الجدير بالذكر أن الأمة كان لها أن تتزوج من عبد أو من رجل حر، وكذلك العبد له أن يتزوج من أمة أو من امرأة حرة^(٦) - غير سيده^(٧) - وإن كان زواجه من حرة^(٨) فيه

(١) مال العبد: من مذهب مالك أن العبد يملك ماله، إلا أنه ملك موقوف، لا تجوز فيه أحكامه، لا في بابا البيع والشراء، ولا في باب المعروف. (الخُشْنِي: أصول الفتاوى في الفقه على مذهب الإمام مالك، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص ٤١٩).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٩٠، ص ٨٠٦.

(٣) حكي اللخمي: قولين عن مالك: " أن السيد إذا جاز نكاح أمته فإنه ماض فكذا هنا أحرى لأنه عقده هنا من له شريك في الولاية. وخرج عليه إجازة الأب في ابنته البكر إذا عقد عليها غيره. (البرزلي: النوازل، ج ٢، ص ١٩٤).

(٤) ومن القضايا التي عرضت على قاضي الجماعة بقربطبة ابن لبابة، قضية العبد الذي تزوج حرة بدون إذن سيده، فقال القاضي: بفسخ عقد النكاح إذا كانت الفتاة لم تعلم أنه عبد ولها أن تطلق نفسها منه متى شاءت. (ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٩٠-١٩١؛ سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٠٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ١٤٧٣.

(٦) يجوز تزويج العبد الحرة إن رضيت به، ومن الأدلة على ذلك: قصة بُريرة حيث خُبرت حين عُتقت إما أن تظل مع زوجها أو تطلق، فبقيت معه، جدير بالذكر أن أي عبد امتلكته زوجته أو أمه ملكها زوجها، فإن النكاح بينهما يفسخ في الحال. (ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، ص ٢٤٦؛ ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م، ج ٩، ص ١٣٩).

(٧) عن ذلك راجع: فصل " ويحرم على العبد نكاح سيده "، في كتاب المغني. (ابن قدامة: المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن - عبد الفتاح محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ٣، ١٩٩٧م، ج ٩، ص ٥٧٤).

(٨) الزوج العبد إذا طلق الحرة طلقين لا تحل له حتى تنكح زوجاً قال بذلك عثمان وزيد بن ثابت، لإعتباراً بحال الزوج، وخالفهما على فقال لا تحرم حتى يطلقها ثلاثاً إعتباراً بحال الزوجة. (الحجوي: الفكر السامي، ج ٢، ص ٤٦).

خلاف وكان يُعتبر مهانة ونقصاً، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك حالات لزواج عبيد من نساء أحرار^(١) - وإن كانت حالات قليلة - ويكون أبنائهم أحراراً تابعين لأهمهم، وكان يحدث أن يشتري الأبناء أباهم من أجل اعتاقه^(٢)، وأياً كان من أمر فحتى لو كانت الأغلبية الساحقة تحتقر تلك العلاقة وتعدّها من المهانة، فهذا لم يمنع حدوثها ولو بنسبة قليلة.

ومن المعروف أن الإسلام قد حث على عتق العبيد، فقد ضيق منافذ الرق، وجعل الحرية هي الأصل للإنسان، فكان المالك إما أن يعتق عبده إبتغاء مرضاة الله وبدون أى سبب آخر لذلك، أو أن يعتقه مقابل مبلغ من المال، وفي جميع الأحوال كان يكتب السيد لعبده وثيقة بعثته وحرية ويشهد عليها الشهود، وكان يضع شروطاً في بعض الأحيان في العقد والتي إن يلتزم بها العبد طوال المدة التي يُحددها سيده لن يستطيع أن يحصل على حريته، وسنتطرق إلى تلك الشروط في السطور التالية.

وجدير بالذكر أن هذا العقد كان يسمى عقد عتق أو عقد استراء^(٣) وكذلك هناك عقد التدبير^(٤)، وفي الغالب يكون العمل به بعد وفاة المالك، من الشروط التي كان يضعها السيد ومن الملفت للنظر هو ظاهرة هروب العبيد^(٥)، وهذا ما نستطيع أن نلاحظه من خلال إحدى النوازل حيث قامت سيدة بعقد عتق لمملوكتها والتي اشترطت فيه عليها أنها إن لم تقم بواجبتها أو أهملتها، كذلك إن حاولت الهرب أو هربت بالفعل فلا عتق لها ويبطل العقد، مما يدل على أن تلك الجارية كانت كثيرة الهرب وحاولت سيدها أن تسيطر عليها محاولة إغرائها بالعتق، لكن

(١) هناك وثائق تثبت زواج الحرة من عبد، حيث كان يُشترط على المرأة إن كانت بكرًا أن تتفق بالموافقة أو الرفض، ولا يكتفى بسكوتهما، ويسمع من الشهود ذلك، وللعبد نفقتها وكسوتها من كسبه وليس لسيدة، فإن أنجب منها فإن أبنائه أحراراً، ونفقتهم من بيت المال، إن لم يجدوا من ينفق عليهم، أما نفقة أولاد الحر من الأمة فعلى سيدها. (سعاد زكريا محمود: الرقيق ودوره في بلاد المغرب، ص ١٥٧-١٥٨).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٣، ص ١٥٤.

(٣) والاستراء في العتق هو أن يقول السيد: متى عقدت لعبدي فلان عتقاً، فإني إنما أعتقه خوفاً من أن أكرهه على بيعه من حيث لا أستطيع أن أمتنع، حيث كان السادة يعقدون عقود عتق وهمية في بعض الأحيان، يكون الغرض منها استصلاح حال العبد، أو الخوف من حادث طارئ ممكن أن يحدث. (سعاد زكريا: الرقيق ودوره في بلاد المغرب، ص ٢١٣).

(٤) وهذا النوع من العتق يكون مُعلق بوفاء السيد، وهو أن يُعلق المُكلف الرشيد عتق مملوك في ثلث ماله بعد موته بعنق لازم، كأن يقول شخص لعبده: أنت حر عن دبر مني، أو أنت مدير، فيعتق المدير بعد موت سيده من ثلث مال السيد، ومما يميز به أن العتق في التدبير ألزمه السيد ذمته وأنشأه من الآن، فإن كان مُعلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه. (ابن عبد البر: الكافي في فقه أهل المدينة، ص ٥١٧-٥١٩).

(٥) يُذكر أن ظاهرة هروب العبيد انتشرت بشكل كبير في الأندلس أيام ملوك الطوائف، فقد كان بعض العبيد يفرون من أسيادهم إلى مكان آخر فيحترفون التجارة ويلبسوا زى التجار. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١١٠؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس، ص ٣٦٨).

الجارية لم تلتزم بشروط العقد، فأرادت سيدها بيعها فاستشارت الفقهاء واختلفوا في ذلك، لكن ابن رشد قال أن للسيدة أن ترد عتق مملوكتها إن كان إهمالها وعدم خضوعها لسيدها قبل أن تجب لها الحرية، ولأن تلك السيدة مرضت وخاف الفقهاء أن تبيع المملوكة ثم تموت، ويكون البيع قد وقع على ما كان يجب أن يُعتق، لذا فإن ابن رشد حل هذه المشكلة بأنه إن ثبت امتناعها عن الطاعة توقف بيعها لمدة شهر، فإن تم الشهر والسيدة سليمة صحيحة ليس بها مرض فلها أن تبيعها، وإن ماتت أو مرضت مرضاً يتصل بوفاتها بعده، تعتق المملوكة من رأس المال ولا ترد إلى الرق^(١).

ومما سبق نجد أن عقد الاسترعاء كان يعقد المالك في حالة خوفه من أن يحدث شيء طارئ يضطره أن يبيع عبده أو أمته، ومن ذلك عقد الاسترعاء التي عقده إحدى سيدات إشبيلية لجاريته، حيث أنه عند دخول المرابطين الأندلس وقعت الجارية ضحية عملية خطف من قبل أحد الأشخاص، وظلت عنده مدة ولما عرف سيدها ردها عليها مرة أخرى، فقامت بعقد تدبير لها ولما اطمأنت للأوضاع أرادت أن تفسخ العقد^(٢)، ما يهنا هنا هو ما حملته تلك النازلة من تصوير لما حدث في إشبيلية عند دخول المرابطين لها فنستطيع أن نرى حالة الاضطراب التي حدثت بين الأهالي من خلال حالة خطف الجارية ومكوثها عند خاطفها مدة لم يتوصل لها أحد خلالها.

وأحياناً يقوم المالك بكتابة عقد العتق لعبده ولا يُشهد عليه أحد ولا حتى يعطيه لعبده، ويُكتشف ذلك بعد وفاته أو حتى وهو على قيد الحياة، لكن ابن رشد لم يُجز هذا، حتى ولو كان هناك شهود على أن الخط الموجود في العقد هو خط المالك^(٣)، وسبب عدم إجازته لذلك أنه حتى لو أقر أن هذا خطه فيمكن أن يقول أنه قد كتبه حتى يستشير في تنفيذه ولم يكن لديه نية في تنفيذه، فيُصدق في قوله.

على أن هناك بعض السادة الذين أوصوا بعتق أحد عبيدهم أو إحدى جواريتهم، مع منحهم جزء من تركتهم، وهذا كما نراه في إحدى النوازل حيث قام شخص يدعى "أبي محمد عبدالله بن سفيان التجيبي" بكتابة عقد عتق لأمته المُسمّاة "زهر" لم يشهد عليه أحد وتركه عندها، فلما مات أخرجته، حيث ذكر فيه أنها حرة إن ماتت ولها خمسون مثقالاً مرابطية، كما تُمنح كل ما تحتوى عليه خزانتها من ثياب تصلح لها، كما تصدق عليها، وأوصى أن لا يضايقها أحد أو يمنعها شيء من حقها، كما ظهر عقد استرعاء آخر كان قد أشهد عليه الشهود بتاريخ ذى

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨٦، ص ٣٥٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٧، ص ١٦٧.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٩١، ص ١٣٧٣.

الحجة سنة ٥١٥هـ، فأشار ابن رشد^(١) أنه إن لم يكن لديها شهود على هذا العقد أو أنه لم يُشهد على نفسه أحد، فلا يُحكم لها بشيء، بسبب أنه من الممكن أن يكون قد كتب هذا العقد ليشاور نفسه في تنفيذه، ولم يكن ينوى تنفيذه^(٢).

وعلى ما سبق نجد أنه حتى لو لم يكن هذا المالك ينوى تنفيذ العقد، فإن العقد يحوى لنا على الأقل صورة لبعض ما كان يفعله السادة عند عتق عبيدهم، حيث يمنح السيد لعبده أو أمته مبلغ من المال وثياب، ليستطيع أن يبدأ حياته في ظل حريته بطريقة صحيحة، ولا يجعله عرضة للحاجة، أيضاً هذه النازلة الوحيدة التي ذكرت اسم أمة، ونستطيع أن نرى أن العبيد والإماء كانوا يتسمون بأسماء مفرحة تبعث على السعادة والسرور كإسم الأمة "زهر"، حيث اختلفت أسماء العبيد والإماء عن أسماء السادة والأحرار.

وأحياناً كان يوصى أحد الأفراد بعتق جاريته بعد وفاته، حيث تُعتق من ثلث ماله، فيظهر بها حمل وكان الوصى قد ذكر ذلك في وصيته بعتقها واعترف بوطئها^(٣)، وفي هذه الحالة فإن عتقها يبطل لأنها استحققت حريتها بإنجابها وتحولها لأم ولد.

وفي نهاية الحديث عن العبيد والجواري يجب أن نشير إلى أن العتق كان يقف ولا يجوز في حالة إن كان المالك مديون بالمال لأشخاص، ففي هذه الحالة لا يجوز العتق إلا بموافقة أصحاب الدين، كذلك لم يجب العتق على العبد إن كان المالك قد اشتراه شراءً فاسداً ولم يكن له مال سواه، أو كانت قيمته يوم عتقه أقل من قيمته يوم شراؤه، ففي هذه الحالة يفسخ البيع ويُرد إلى البائع^(٤).

رابعاً: فئة الجند:

وتتكون تلك الفئة من أجناس مختلفة أبرزهم العرب والبربر المغاربة، هم المسئولون عن حماية أراضي المسلمين، فهم المجاهدون في سبيل الله من أجل إعلاء كلمة الإسلام ورفع رايته ضد أسبانيا النصرانية، عندما دخل الجند المرابطون الأندلس كانوا يشكلون إنقاذاً مهماً وسريعاً لمسلمي الأندلس الذين كانت قد تشتت جنودهم ما بين ملوك وأمراء الطوائف، فلم يعد هناك من يدافع عن البلاد بحق بعدما توجه أمراء الطوائف لمحاربة بعضهم والاستعانة بأعدائهم

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٣١، ص ١٠٩٠.

(٢) أشار الونشريسي في كتابه إلى أن ما ذكره ابن رشد عن مالك هو ما رواه البأحي وغيره، من كتب وصيته بيده فوجدت في تركه، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين لم يثبت منها شيء حتى يشهد عليه، إذ قد يكتب وصيته ولا يعزم.

(الونشريسي: المعيار المعرب، ج ٩، ص ٣٧٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٦٠، ص ١٣٢٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢١٤، ص ٨٧٣؛ م ٢٩٣، ص ١٠١١.

ضد إخوانهم من المسلمين، وبالرغم من ذلك لا يمكننا القول أن دخول الجند المرابطون إلى الأندلس كان في جو من الهدوء، وذلك بسبب إحدى النوازل والتي تحدثت عن خطف مملوكة من قبل أحد الأشخاص وذلك في أيام دخول المرابطين إلى إشبيلية، تلك النازلة تجعلنا نشك في حدوث بعض الاضطرابات أثناء مرور الجيش المرابطي بإشبيلية، فربما حدثت حالة من الهرج والمرج تسببت في هذه الاضطرابات من قبل عامة المسلمين.

كما وردت نوازل تتحدث عن أرزاق الجنود، حيث يُذكر أن المنصور عبد العزيز ابن أبي عامر^(١) وواضح العامري قاما ببناء رباغ- بيوت- وحوانيت في شرق الأندلس: شاطبة وغيرها، وجعل ما يأتي من إيجارهم لصالح المسلمين وأرزاق الأجناد، جدير بالذكر أن الجند المرابطون كان يتم صرف لهم طعام- ويعنى هنا القمح والحبوب- إلى جانب مرتباتهم، وكان الجند يلجأون لبيع الطعام المُستلم حيث يقومون بالاتفاق مع المُشترين قبل أن يستلموا الطعام^(٢)، أما عن بيعهم لمخصصاتهم فربما يعود ذلك إلى أنهم كانوا يبيعونها بمبالغ ضخمة أو أنهم كانوا يستلمون كميات كبيرة منه زيادة عن حاجتهم فيقومون ببيع تلك الزيادة.

خامساً: الأسرى:

وبطبيعة الحال فإن الأسرى فئة فرضها الواقع السياسي، فقد وقع عدد من الأندلسيين في الأسر خلال الحروب التي قامت بين طرفي الصراع، فكان منهم من يستطيع الهرب من قبضة العدو دون دفع فدية^(٣)، وهناك من كان يتم افتدائهم مقابل دفع فدية أو أن يقوم أحد الأشخاص بتخصيص جزء من وصيته لفداء أحد الأسرى كنوع من الأعمال الخيرية، أو يقوم أهل الأسير بتجميع مبلغ الفدية عن طريق السلف، أو مبادلتهم بسلام نصراني أو أحد العلوج^(٤) حيث يقوم شخص ما بشراء غلام نصراني أو علج ومبادلته بأحد الأسرى أو بإثنين من الأسرى، مما جعل أصحابهم يبيعونهم بأسعار مضاعفة، ولم يكن الأسر يقع في المعارك فقط فقد يحدث أن يأسر العدو إحدى مراكب المسلمين التجارية فيقومون بفداء أنفسهم بما معهم من أمتعة^(٥)، هذا وقد

(١) المنصور عبد العزيز بن أبي عامر: هو أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد بن المنصور بن أبي عامر، أول أمراء الدولة العامرية في الأندلس (ت ٤٥٢هـ/ ١٠٦٠م). (ابن عذارى: البيان المغرب، ج ٣، ص ١٦٤-١٦٥، ٣٠١-٣٠٢؛ الزركلي: الأعلام، ج ٤، ص ١٨-١٩).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٧٢، ص ١٥٦٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٣٧، ص ١٦١٩.

(٤) العلوج: والمفرد علج، وهو الرجل الضخم من كفار العجم، وبعض العرب يطلق العلج على الكافي مطلقاً. (أنور محمود زنتاتي: معجم مصطلحات التريخ والحضارة الإسلامية، ص ٢٨٢)

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٢٥، ص ٥٨٦؛ م ١٣٨، ص ٦٠٦؛ ج ٢، م ٣١٥، ص ١٠٥٨؛ ج ٣، م ٦٦٥، ص ١٦٤٥.

أجاز ابن رشد شهادة الأسرى بعضهم لبعض حين عودتهم من دار الحرب إن كانوا فى موضع شك عما فعلوه بأموال الفدية^(١).

بعض الوظائف التى ورد ذكرها فى الفتاوى :

اشتملت النوازل على بعض الوظائف التى كانت موجودة آنذاك، فنجد منها ما تعدد ذكره والحديث عنه خلال الفتاوى، ومنها ما ورد بشكل عابر دون حتى الشعور بوجوده داخل ثنايا الفتوى، وخلال السطور القليلة القادمة سنلقى الضوء عليها جميعاً سواء التى تعدد ذكرها أو التى وردت بشكل عابر.

القاضى ومعاونه :

نظراً لطبيعة عمل القاضى التى تطلب العدل والمساواة بين جميع الفئات، بالإضافة إلى تعدد إختصاصاته ومشاكل العامة التى ينظرها فى مجلسه، والمراسلات الآتية له من كل البقاع تستفتيه فى أمورهم الدينية والدنيوية، فقد فرضت طبيعة العمل هذه ضرورة وجود معاونين للقاضى، لمساعدته فى بعض الأمور التى لن يستطيع أن ينظرها، فيمكننا القول أن القاضى كان يعطى بعض إختصاصاته لمساعدين له وهؤلاء المساعدين إختص كل منهم فى خطته التى يُعينه فيها القاضى.

كان يتم تعيين القاضى من قبل أمير المسلمين، وفى بعض الأحيان كان يتم تعيينه بترشيح من والى الجهة التى يسكن فيها، هذا ويتضح من النوازل أن القاضى كان يأخذ راتباً إن كان يحتاج إلى ذلك، فقد سئل ابن رشد عن قاضٍ ولى قضاء بلد شرق الأندلس ويبدو أنه لم يكن غنياً فقد كان يحتاج إلى راتب لتدبير أمور معيشته، كما يتضح أن راتبه الذى خصص له كان من أحباس خصصت أيام الدولة العامرية لنواب المسلمين وأرزاق الأجناد، لذا فقد سئل ابن رشد عن جواز ذلك، فأجاب بأن الأموال والأصول المحبسة لو لم يكن مشهور عنها أنها أخذت بالغصب، فيجوز للقاضى أخذ راتبه منها^(٢).

جدير بالذكر أن القضاة ينقسمون إلى قضاة القواعد وقضاة الكور^(٣)، وقضاة الكور كانوا يُعينون من قبل قضاة القواعد، وفى بعض الأحيان كان قضاة الكور يغيبون عن مهامهم إما لمرض أو سفر أو لانشغالهم بأمر من الأمور فيستنيبون من يقوم بمهامهم، وقد أشار ابن

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٩٩، ص ١٢٣٢؛ ج ٣، م ٦٦٥، ص ١٦٤٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٧، ص ١٨٢؛ ج ٣، م ٥٧٢، ص ١٥٦٢.

(٣) قضاة الكور: هم النواب الذين يستخلفهم قضاة القواعد فى القرى. (الخطاب: مواهب الجليل فى شرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ج ٦، ص ١٠٧).

رشد إلى أنه قاضى الكورة لا يستطيع أن يستتیب غيره على شئ من الأحكام وهو غير مريض، لكن لو غاب أو مرض فيجوز له ذلك إن كان القاضى الذى قدمه قد سمح له بذلك، وفى هذه الحالة يكون لبديله جميع الحقوق والواجبات التى له، وكانت مهام قاضى الكورة أن يصدر الأحكام ويخاطب الفقهاء والقضاة ويضرب الأجال فى القضايا ويقيم الحد فى شرب الخمر وفى الزنى^(١).

وكان تغير القاضى أو عزله أو وفاته من الأمور الطارئة التى كانت تُعرض القضايا والمخاصمات التى ينظر فيها، والشهود الذين يمثّلون بين يديه لإعطاء إفادتهم، إلى موقف حرج، فقد يترك بعض القضايا قبل أن يتم الحكم فيها فلا يُعرف هل يمضى القاضى الجديد مستكملاً للقضايا العالقة على ما تركها القاضى السابق أم ينظرها من جديد، وفى بعض الأحيان كان يقوم القاضى الجديد بإعادة سماع الشهود وإثبات شهادتهم، وفى أحيان أخرى يتعذر ذلك على القاضى، حيث كان يقوم بعض القضاة عند كتابة وثيقة الشهادة لا يذكرون أسماء الشهود ويكتفون بذكر جملة "بشهادة الشهود المسمين فيه"، مما يسبب مشكلة لمن يأتى بعدهم من القضاة، ومما لا شك فيه أن القاضى إذا أشهد على قبول البينة وأثبت ذلك فى عقد، وثبت هذا عند الحاكم بعده حكم بها دون تزكية وإن لم يعرف عدالتها، وهكذا لا يلزم أن يعيد الشهود شهادتهم مرة أخرى^(٢)، هذا لأن أمر قبول الشهداء معروف إلى الحاكم لقول الله عز وجل "ممن ترضون من الشهداء"^(٣).

كان السلطان أو الحاكم هو من يقوم بعزل القضاة، لكن فى بعض الأحيان يقوم السلطان بصرف قضية من اختصاص قاضى جهة ما، إلى قاضى جهة أخرى للنظر فيها، وكان القاضى الجديد يتعرض لمشاكل بسبب ذلك، فقد يمتنع من يقدمه أو يكلفه لسماع الشهود عن فعل ذلك إما خوفاً من القاضى المصرّوف عنه القضية أو رعاية له، مما يدفعه لأن يستتیب عنه من يثق به ليثبت عنده ما يجب إثباته^(٤).

على أنه قد تعرض بعض القضاة للعزل بسبب شكاوى من الأهالى لسوء سيرتهم فى الحُكم بين الناس، أو تكون تلك الشكاوى بمثابة شكاوى كيدية، وهناك أمثلة على ذلك، حيث نجد

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٨٣، ص١٣٦١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤١٦، ص١٢٦٥؛ م٤٧٨، ص١٣٥٧؛ م٤٩٥، ص١٣٧٨، م٤٩٦، ص١٣٨٠؛ م٤٢٤، ص١٢٧٢.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٨١.

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٦٩، ص١٣٤٦؛ م٤٧٠، ص١٣٤٧.

أن أهالي الجزيرة الخضراء^(١) قاموا بتقديم شكاوى ضد قاضيهم ابن عبد الخالق لأمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، والذي أمر قاضي قرطبة ابن منصور بالبحث في أمره، فقام بالسؤال عنه سرّاً فتأكد أنه لا يصلح للقضاء فتم عزله، أما بالنسبة للشكاوى الكيدية فنجد قاضي جهة من الجهات قد اشتهر بين العامة والخاصة بحسن السيرة ونصرتة للضعفاء، وفي نفس الوقت يذهب من يتشكى منه من الخاصة ومنهم أفراد عائلته من أخوه وصهره وابن عمه وصاحبه، فوصل عدد المشتكين حوالى خمسين رجلاً من طبقة الخاصة وحوالى ستة من غيرهم، جدير بالذكر أن متوسط من كان يحكم بينهم أزيد من ألف رجل من الخاصة والعامة، وفي هذا أكد ابن رشد على ضرورة عدم عزله لما اشتهر به من تطبيق العدالة بين الناس^(٢).

ويتضح بشكل جلى من خلال النوازل أن القضاة في ذلك الوقت إذا تعسرت أمامهم قضية ما أو اختلط عليهم أمر أو أرادوا التثبت من صحة حكمهم فإنهم يلجأون إلى قاضي وفاقه أعلم منهم أو يلجأون إلى عدة قضاة وفقهاء ممن اشتهروا بالتفقه والتبحر في الشريعة وممن اشتهروا بالعلم بين الناس، وقد كان ابن رشد مثلاً لهؤلاء العلماء، فكما أوضحنا سابقاً أنه كان قبلة العامة والخاصة وطلبة العلم والفقهاء، فقد خاطبه القضاة والفقهاء ليستشيروه في أحكامهم أو ما التبس عليهم، ومن هؤلاء القاضي أبو الفضل بن عياض والذي راسله بعدد كبير من الأسئلة المتنوعة بين قضايا وقعت بين يديه أو استفسارات خاصة بالكتب الفقهية، ومن الجدير بالذكر أنه لا ينبغي أن يخاطب القاضي بمسألة ناقصة، وهذا كما فعل القاضي ابن منظور عندما أرسل إلى القاضي محمد بن حمدين يسأله في مسألة في الدين ولم يسجل ابن منظور على الشاهد "أنه لا يعلم الدين تأدى ولا سقط"^(٣).

هذا وقد وردت علي ابن رشد أسئلة عن العقود المتضاربة والمتعارضة، فقد يحدث أن يقوم المدعى بإظهار عقد شهادة ويثبت صحته، في حين يُظهر المدعى عليه عقد شهادة آخر متعارض مع العقد الأول ويثبت صحته أيضاً، وفي هذا أشار ابن رشد بالعمل بالعقد الأقدم^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن ابن رشد قد ذكر خلال فتاويه شروط من تجوز له الفتيا ويجوز أن يستفتيه الناس في أمورهم الدينية والدنيوية، حيث أشار إلى أن من قرأ الكتب الفقهية مثل المدونة والعتبية وغيرها على شيوخ، وفهم معانيها وعرف الأصول التي بُنيت عليها مسائلها من

(١) الجزيرة الخضراء: مدينة مشهورة بالأندلس ويقابلها من البر بلاد البربر سبتة، وأعمالها متصلة بأعمال شذونة وقبلى قرطبة، ومدينتها من أشرف المدن وأطيبها أرضاً، وهي متصلة ببحر الأندلس لا حائل من الماء دونها. (الحموى: معجم البلدان، مج ٢، ص ١٣٦؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٢٢٣؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج ١، ص ٨١).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٢٣، ص ١٦٠٩؛ م ٦٢٤، ص ١٦١٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٩٧، ص ١٥٨٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٩٧، ص ١٣٨٧.

الكتاب والسنة والإجماع، وأحكم وجه النظر والقياس، ولم يخف عليه ناسخ القرآن من منسوخه، ولا سقيم السنة من صحيحها إذا نظر فيها، جاز له أن يُستفتى في النوازل التي لا نص فيها باجتهاده، ومن لم تتطبق عليه هذه الشروط لا يجوز له أن يُستفتى في الأمور التي تطلب الاجتهاد والتي لا يوجد نص فيها، ولا أن يفتى برأيه، إلا أن يُخبر برواية عن عالم أى ينقلها عنه^(١)، هذا وقد وضع شروط لمن يستطيع أن يناظر بأحد كتب المالكية أو الفقهية بشكل عام أى يقوم بتدريسها، حيث لا بد أن يكون قد درسها على يد أحد الشيوخ، ولم يشترط الاجازة هنا حيث يمكن أن يقرأ الكتاب على رواية شيخه، كما أكد على أنه إن لم يكن قد سمع الكتاب أو درسه أور رواه عن أحد فلا يصح له أن يجلس ليعلم^(٢).

معاونى القاضى:

أما معاونى القاضى فنجد ما يُسمى بـ "صاحب الأحكام"، وهو الذى تثبت عنده الحقوق والعقود، ويتخاصم عنده الأفراد فى قضايا كالميراث أو المنازعات ويكون له الحكم بينهم، ويشهد عنده الشهود ويتثبت من شهادتهم، كما أنه يقوم بتقديم ناظر أو وصى على الأشخاص المحجورين واليتامى فى بعض الأحيان، حيث يُذكر عن مشكلة ميراث بين أخ وأخت بجهة بسطة، قام صاحب الأحكام بتلك الجهة بتقديم ناظر على نصيب الابنة وادعى الأخ أن الناظر لأخته قام بقبض ما وجب لها من أصول وأملاك من أبيهما منذ حوالى ستة عشر عاماً^(٣).

وعلى الرغم من كل ماسبق إلا أن هناك مناطق فى الأندلس لم يكن فيها قاضى يثبت عنده الحقوق والعقود، والذى يُطلق عليه صاحب الأحكام، فتشير إحدى النوازل إلى أن مدينة بياسة لم يكن بها حكم يثبت عنده الحقوق، مما يسبب مشاكل أحياناً إذا تنازع شخصان على ملكية أملاك والعقود غير مثبتة، وفى هذه الحالة يجب أن ينتظروا حتى يُقدم حكم على تلك الجهة، فإن لم يحدث ذلك، يقوم قاضى الجهة الأخرى والذى تخاصم عنده بالكتابة إلى رجل ثقة من أهل البلد التى تعاقدا فيها ليشهد عنده الشهود ثم يخاطب القاضى بذلك، فإذا قبل شهادة الشهود وأثبت أنهم عدول ثبت العقد بذلك وقضى به^(٤)، أيضاً كان هناك أماكن لم يوجد فيها إمام يستفتيه الناس، مما حدا بابن رشد أن يبيح لمن على قدر من العلم أن يعتمد على كتب الفقه المشهورة بين الناس فى إيجاد حكم شرعى فيما يقابله من نوازل، هذا إذا لم تكن المسألة أو النازلة مما فيها خلاف بين أهل المذهب الواحد لأن فى هذه الحالة لا بد أن يرجع إلى مُفتى

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٢٦، ص١٢٧٤.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٢٧، ص١٢٧٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٨٤، ص٣٤٩؛ ج٣، م١٤٢، ص٦١١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٦٩، ص٣١٨.

يستفتيه فيها، أما لو وجد في البلد إمامان فقد أجاز للشخص العامي أن يستفتى أيًا منهما، إلا أنه يفضل أن يسأل الأعم فيهما^(١).

ومن معاوني القضاة "صاحب المناكح" والذي يقوم بتعيينه القاضي ويختص بأمر الزواج والطلاق، حيث تُعقد عنده عقود الزواج وعقود الطلاق والخلع، حيث يقوم بالتأكد من موافقة المرأة ومن وجود وليها معها، ولا يُعزل من منصبه بوفاة القاضي^(٢) ويظل بمنصبه حتى يعزله القاضي الجديد، وما حكم به أو قضى به بعد وفاة القاضي الذي ولاه، جائز ولا يُفسخ^(٣).

وبالإضافة إلى ما سبق لا يمكننا أن نغفل عن ذكر "أصحاب المواريث" ويبدو أنهم اقتصوا بأمر المواريث والتريكات والإشراف على تقسيمها، كما كان لهم الإشراف على أموال التركات التي يخصصها أصحابها لبيت المال حيث يعملون على وصولها لبيت المال، كما كان لهم حق بيع الأملاك والعقارات وإدخالها إلى خزينة بيت المال، حيث قاموا ببيع أملاك أيام بنى عباد وقد سئل فقهاء الأندلس عن صحة تلك البيوع، فأجابوا بصحتها إذا لم يكن في هذا البيع خداع، لكن لا يمكنهم مخاصمة شخص على ملك يدعيه لنفسه وهم يدعوه لبيت المال، وذلك إذا لم يكن لهم الحق بالمطالبة بتلك الأملاك، ولكن لهم الحق في إثبات أحقية بيت المال في تلك الاملاك والأشهاد على ذلك دون مخاصمة، ومن الجدير بالذكر أن صاحب المواريث كان أحياناً يقوم ببيع أملاك على أنها لبيت المال، ثم يظهر من يدعى أنها ملك له أو لأحد قرابته وأنه على قيد الحياة كما أنه أثبت حيازة هذه الأملاك عند القاضي، لكن ابن رشد أشار إلى أن القريب هذا لا يمكنه المخاصمة عن قريبه الغائب دون وكالة، ولكنه يستطيع أن يثبت حق قريبه ويُشهد على ذلك خوفاً من غياب البينة أو تغييرها^(٤).

بالإضافة إلى كل ما سبق فقد كان هناك مساعدون آخرون للقاضي، وهم طائفة ممن تُعرف عدالتهم، حيث يرسلهم القاضي للقيام ببعض المهام، كحيازة أملاك شهد بها الشهود أو تحليف من غاب عن حضور مجلس القاضي، أو في الإعذار أو حتى التقصي عن أمر ما في ناحية من النواحي كأن يتأكد من عدالة شاهد من الشهود، أو يتأكد من ادعاء أحد المتخاصمين،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٨، ص ١٦٢٠؛ م ٦٣٩، ص ١٦٢١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٧، ص ١٨٢.

(٣) علق البرزلي على تلك المسألة قائلاً: "لأن من ولي القاضي الأول مطلع على تقديم هذا، فكأنه قدمه ومثله مقدم القاضي على محجور إذا عزل القاضي فالمقدم على حاله لا يغير لأن ما فعله القاضي في غيره وتقرر حكمه، فإنه ماض لا يغيره عزله ولا موته. ويؤخذ منه مسألة وقعت وأفتى بها شيخنا الإمام، وهو أن المحجور إذا كان يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى برضى حاجرهِ وسكوته، فيحمل على أنه هو الذي فعله، وكذا وقع الحكم بذلك بتونس. (البرزلي: النوازل، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٢٢، ص ١٢٧٠؛ م ٣٢٣، ص ١٠٧٦؛ م ٥٧٣، ص ١٥٦٣.

لذلك اشترط فيه العدالة لأنه يكون بمثابة عين القاضى حيث ينقل له ما رآه وما عرفه، ولهذا أيضاً رجح ابن رشد أن يُرسل القاضى رجلين عدلين وليس واحد فقط، ولكن إن اضطر إلى إرسال رجل واحد فمن الضروري أن يشهد رجلان بعدالته، أو أن يسأل عنه سراً من يثق فيه^(١)، ولكن كما ذكرنا فالأرجح أن يكونا رجلين عرفا بالعدل.

وهنا يجب أن نشير إلى أن من يعينهم القاضى لمساعدته من أصحاب الأحكام وصاحب المناكح، لم يكن يجرى عزلهم بوفاته أو عزله إلا إذا قام من خلفه بعزلهم وتعيين غيرهم فى مناصبهم^(٢).

الإمام والعاملين بالمسجد:

ولا غنى عن الإمام فى إمامة المسلمين للصلاة، لذا كان يقوم صاحب الأحباس^(٣) بتعيينه والتزام الأجرة له، وفى بعض الأحيان تكون أجرته على المُصلين أو تكون على أحد الأشخاص الذى تطوع أن يدفع هو أجرة الإمام، وعلى الرغم من ذلك لم يكن تعيين إمام^(٤) من الأولويات التى يجب أن تتفق فيها غلة الأحباس، حيث كانت الأهمية دائماً تكون فى إقامة ما تهدم من بُنيانه ثم بعد ذلك لأجرة العاملين به، حيث يمكن أن يتطوع أى فرد لإمامة المُصلين ويكون هذا أفضل، وقد أفتى ابن رشد فى إحدى المسائل بأن أهل البلد إن لم يجدوا من يقيم بهم الصلاة دون أجر لم يصح لهم المقام بذلك البلد ووجب عليهم الانتقال منه والسكنى حيث تكون الجمعة^(٥).

لكن هذا لا ينفى أن الإمام فى بعض الأماكن كان يحصل على أجرة مقابل إمامته خصوصاً لو كان يقوم بعمل السدنة أيضاً من فتح المسجد وتنظيفه وفرشه بالحُصر وتفقد المصابيح وإضافة الوقود لها وغير ذلك من خدمة المسجد، فى حين أن هناك أماكن كان يقتصر فيها عمل الإمام على الإمامة فقط^(٦)، وفى جميع الأحوال كان يُفضل أن يتم استبدالهم بمتطوع.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٠٣، ص ١٠٣٧؛ م٣٠٤، ص ١٠٣٩.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٧، ص ١٨٢.

(٣) صاحب الأحباس: وهو الذى يتولى الاشراف عليها، ويقوم بتعيينه صاحب الحبس أو القاضى — الحكم الشرعى — وله أن يُشرك معه أحد فى إدارة الحبس مدى الحياة، ومن شروط من يتولى الحبس أن يكون عاملاً بالغاً راشداً وأميناً. (عبد القادر ربوح: الأحباس ودورها فى المجتمع الأندلسى، ص ٢١).

(٤) أشار الونشريسى إلى أنه فى مدة القاضى القشتالى الكبير أراد الناس أن يعطوا إماماً من فضلة الحبس، فأمرهم بإثبات أن أحباس المسجد مجهولة المصنف وأن له وفراً، وأنهم لم يجدوا من يتطوع لهم بالصلاة ولا وجدوا من يعطى أجرة للإمام من عنده، وحين إذ أباح لهم ذلك، كما أفتى عيسى بن علل بأن الجماعة تستأجر من مالهم لا من مال الحبس، وإن كان جماعة ألزموا إقامة الجماعة. (الونشريسى: المعيار، ج٧، ص ٤٥٦).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٣٩، ص ٢٢٢؛ ج٣، م٤١٩، ص ١٢٦٨؛ م٤٢٠، ص ١٢٦٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٣٢، ص ٥٩٢.

ومن شروط الشخص الذى يتولى الإمامة "الديانة" وذلك لكونه شافعياً، كما أنه لو عُرف عنه ما يُتهم به فى دينه أو أنه كثير الاضطراب فلا تجوز إمامته، كما أنه لا تجوز صلاته على من قتله فى قصاص أو حكم عليه بالقتل فى قسامة أو بإقرار، وذلك بسبب أن هذا الحد انتقام^(١)، والصلاة شفاعة فلا يُجمع بينهما فى حالة واحدة^(٢)، على أنه فى بعض الأحيان كان يكره الناس^(٣) أن يؤمهم شخص بعينه كتلك النازلة التى تحدثت عن أهل بلد أرادوا عزل الإمام لإصابته بمرض الجذام^(٤).

السدنة أو العاملين فى المسجد:

سدنة المسجد وهم من يقومون بخدمة المسجد من فتحه وغلقه وتنظيفه وفرشه وإنارة المصابيح وحراسته فى بعض الأحيان وغير ذلك من خدمة المسجد، ويختلف سدنة المساجد عن سدنة الجوامع، ذلك لأن الجوامع لا تستغنى عن وجود سدنة بها وذلك لخدمتها وحراستها ليلاً، حيث يُسمح لسدنة الجوامع بالمبيت فيه لحراسته^(٥).

أما عن أجرة السدنة فكان يُفضل أيضاً من يتطوع لخدمة المسجد، لأن الأحباس أساساً كانت مخصصة للإنفاق على شراء المصابيح والزيت والحُصر وإقامة تهدم من المسجد، إلا أنه أحياناً كان يمتنع الإمام من الصلاة والسدنة من الخدمة إذا لم يستمر دفع أجرتهم، وكان يسانداهم فى ذلك عدم وجود من يتطوع للقيام بأعمالهم أو أن لا ترضى العامة بإمامة أحد غيره، مما يضطر العاملين على الأحباس من دفع الأجرة لهم^(٦).

ومن الجدير بالذكر أن المسجد إذا تهدمت أحد أجزائه ولم يوجد ما يُبنى به بعد نفقاته من احتياجاته وأجرة أئمنه وخدمته، وفى هذه الحالة يمكن أن يؤخذ من أحباس المساجد الأخرى لبناء ما تهدم، وإن كان الواجب أن يبنى من أجر أئمنه وخدمته^(٧) إذا وجد من يتطوع بالقيام بذلك دون أجر^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٠٦، ص ١٣٩٥؛ م ٦٤٨، ص ١٦٣٢.

(٢) علق البرزلى على هذه المسألة بقوله: " ذكر المازرى واللخمي قولاً آخر أنها يُصلى عليها الإمام وغيره. وهو أصوب لأنها شفاعة، وأهل الكباير أوج بها، وكذا ورد فى طرق حديث الغامدية، وأما من لم يكن حده القتل فحد فمات من ذلك. ففى المدونة يُصلى عليه الإمام والناس. (البرزلى: فتاوى البرزلى، ج ١، ص ٥٠٥).

(٣) لا يصلى الإمام بقوم وهم له كارهون، ففى وثائق ابن مغيث، إذا كره أهل مسجد الصلاة وراء إمام وأرادوا عزله لم يكن لهم ذلك إلا أن يثبت عليه بغيرهم جرحه فى دينه، وذلك إذا استأجره صاحب الأحباس، أما إذا استأجرته الجماعة فذلك لهم من غير ثبت لجرحته. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء فى الأندلس، ص ٥٩٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٩، ص ٨٨٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٠٩، ص ٥٣٨.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤١٨، ص ١٢٦٧؛ م ٥٧٨، ص ١٥٦٧.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٦٥، ص ٣١١.

(٨) علق البرزلى قائلاً فى تلك المسألة: " وكذا الحكم الآن فى أحباس المساجد بتونس . ويزاد فيه أنهم مقدمون بالضرورة ما لم يؤد إلى خراب المسجد وذهابه فيكون أحق مطلقاً، من باب ارتكاب أخف الضررين. (البرزلى: النوازل، ج ٥، ص ٣٩٠).

وعلى ما سبق فإننا نستنتج أن الإمام والسدنة لم تكن وظيفة ذات أجر في بقاع الأندلس وإنما كان هناك مناطق يتطوع فيها من يقوم بتلك المهمة، كما نخلص إلى أن أوجه صرف غلة الأحباس الخاصة بالمساجد كان يقوم بتحديد المَحْبَس أو يتركها دون تحديد، وفي هذه الحالة تكون الأولوية لبنيان المسجد وترميمه وشراء مستلزماته من فرش ومصابيح وزيت، ثم أجره إمامه وسدنته إذا لم يوجد من يتطوع بها.

الشرطة:

عُرِفَت خطة الشرطة^(١) في الأندلس منذ أيام الأمويين، وبالرغم من كونها من الخطط الكبرى في الأندلس إلا أنه لم يرد ذكرها صراحةً إلا في فتوى واحدة فقط، حيث قام أحد رجال الشرطة بالتطاول على النبي — صلى الله عليه وسلم — بشت مقيحات مرتين إحداهما وهو سكران، مما حدا بابن رشد بأن يقضى عليه إذا ثبت بشهادة شاهدين عدول أنه فعل ذلك فإنه يقتل من غير استتابة^(٢)، وعلى الرغم من أن صاحب الشرطة كان له سلطة النظر في الجرائم وإقامة الحدود وفرض العقوبات ومباشرة القصاص^(٣)، إلا أن القضاة كانوا يصدرون أحكامهم من سجن وإقامة حدود وعقاب ويقوم بتنفيذها صاحب الشرطة، وهذا ما نراه بداخل بعض النوازل كنوازل الديون والسب والقذف.

المؤدب:

مؤدبو الصبيان^(٤) من الوظائف التي انتشرت في العالم الإسلامي أجمع، وكانوا يتخذون أجره على تعليم الأطفال القراءة والكتابة وقراءة القرآن الكريم، وقد أجاز ابن رشد اتخاذهم أجراً^(٥) على تعليمهم الأطفال، حيث أنه مع تقدم الدولة الإسلامية واتساعها مع انشغال الناس في

(١) كانت الشرطة في الأندلس مقسمة إلى قسمين: شرطة عليا، وشرطة صغرى وفي سنة ٣١٧هـ — ٩٢٩م، ظهرت شرطة ثالثة أطلق عليها اسم الشرطة الوسطى، وكان لكل منها اختصاصه، على أن مرتب صاحب الشرطة كان مائة دينار شهرياً. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٤٠-١٤١).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، م ٨١، ص ٣٤٢.

(٣) سامية مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١٤١.

(٤) مؤدب الصبيان: هو ذلك الشخص الذي يعلم الأطفال الأدب أولاً ثم ما يستطيعون من كتاب الله عز وجل والخط العربي، ويرى الشيرازي أن على المحتسب أن يأمر مؤدب الصبيان بعدم تعليم الخط للبيان في أرض المسجد لأنهم لا يحترزون من سائر النجاسات، لذا يجب أن يتخذوا للتعليم حوائط في الدروب وأطراف الأسواق، وعلى المعلم أن لا يضرب الصبيان عصا غليظة لأنها قد تصيب بالكسر، أو رقيقة لأنها قد تؤلمه، ولا ينبغي للمؤدب أن يستخدم أحد الصبيان في حوائجه وأشغاله. (صبحي عبدالمنعم محمد أبو زيد: الحسبة في التاريخ الإسلامي "دراسة مقارنة لكتابي نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرازي والحسبة في الإسلام لابن تيمية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ص ١٣٥-١٣٦).

(٥) يذكر المستشرقين أن مؤدب الصبيان هو صاحب حرفة قليلة الأجر، لا يلقى إلا احتراماً وسطاً. (صبحي عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٣٦).

أمور دنياهم لم يعد هناك من يترك أشغاله ليجلس لتعليم القرآن، فمن هذا المنطلق أجاز ابن رشد أخذ الأجرة على ذلك، وأشار إلى أن تحريم أخذ أجر على تعليم القرآن إنما كان فى صدر الإسلام عندما كان فرضاً على الأعيان، وقد سقط هذا الفرض بعد نقضى تعلمه وكثرة حامله^(١).

أما عن طبيعة عمل المؤدب فإنه يجلس إلى الأطفال لتعليمهم على ألواح يستخدمونها فى الكتابة عليها^(٢)، فكان المؤدب يقوم بتشكيل القرآن على تلك الألواح، وقد أباح ابن رشد للذى يتعلم على تلك الألواح أن يقرأ فى اللوح بدون وضوء على عكس القراءة فى المصحف، كذلك أجاز للمؤدب أن يُشكل الألواح على غير وضوء^(٣)، نظراً لأنه دائم تدريس القرآن فسيكون من الصعب عليه أن يلتزم الوضوء.

الأجراء (الحصادين - المكارى - الراعى) :

الأجراء وهم أشخاص يتم استئجارهم للقيام بأعمال لا يقدر أن يقوم بها أصحابها، ربما لانشغالهم أو لعدم قدرتهم على القيام بها بأنفسهم، كأعمال الحصاد والتي تحتاج إلى عدد كبير من الأفراد للقيام بها، لذا كان يقوم صاحب الأرض باستئجار من يساعده فى أعمال الحصاد^(٤)، ويطلق عليهم اسم "الحصادين"^(٥).

ومن الأشخاص الذين يتم استئجارهم "المكارى"، وهو الشخص الذى يتم استئجاره بدابته لنقل الأمتعة والبضائع مع أصحابها من مكان لآخر مقابل دفع مبلغ من المال، وأحياناً كان يتم تأجيل دفع المبلغ المتفق عليه حتى يتم الوصول إلى البلد المتجه إليه^(٦).

ووظيفة الراعى من الوظائف التى يتم استئجار صاحبها لمدة معينة مقابل مبلغ من المال يُتفق عليه، وكان متوسط ما يرعاه من غنم ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ شاه، وكان يقوم الراعى بالخروج بهم للمراعى أو ما يسمى آنذاك بالمسارح، وفى الليل كان الراعى يأوى بالغنم إلى بيته، أو إلى بيت صاحب الغنم، أو لا يأوى إلى مكان^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٣٣، ص٢١١.

(٢) إن أول ما يبدأ المؤدب فى تعليمه للصبى هو تدريبه على كتابة الحروف وقرائتها حتى يألف ذلك ثم يشرع فى تحفيظه قصار السور من القرآن الكريم، وينبغى له أن يتوخى حفظ أخلاق طلابه فيمنعهم من حفظ الأشعار الخليعة، كما يجب عليه حفظ عقائدهم فلا يسمح لهم بتعلم شعر الرافضة، كما يجب عليه أن يرسخ فيهم حب الصحابة ويأمرهم بالصلاة وبر الوالدين. (صبحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص١٣٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٣١، ص٩٠٦.

(٤) من شروط اختيار الرجال الذين يعملون فى أعمال الفلاحة، أن يكونوا أحياناً وشباباً، ذلك لأنهم أقوى على الأعمال وأنشط وأبعد من الكسل. (ابن العوام: كتاب الفلاحة، ص٥٣٢).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٤٥، ص١١١٥.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٠٨، ص١٠٤٥.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٥٠، ص١٣٠٤.

أما عن أجره الأجراء فلم تقتصر فقط على المال، إنما في بعض الأحيان كان يتم الاتفاق بين الأجير ومن استأجره على أن تكون الأجرة عبارة عن طعام - قمح أو شعير أو أى شيء من الحبوب - فينتق على وزن معين من القمح، لكن كان يحدث أن ينفق الأجير مع المستأجر على وزن القمح، ويفترق الاثنان بعد الإنتهاء من العمل دون أخذ الأجير لأجرته، فإذا اجتمعا الاثنان في بلد آخر وطلب الأجير مكيلة طعامه، لكن المستأجر رفض أن يعطيه له بسبب أن ثمنه في قرطبة أعلى من ثمنه في مجريط^(١)، وقد أشار ابن رشد أنه ليس للأجير إلا مكيلة طعامه بمجريط فإن رضى المستأجر أن يعطيه مكيلة طعامه هنا جاز ذلك، ولا يجوز له أن يأخذ منه ذلك ثمناً لنهى النبي عن بيع الطعام قبل استيفائه^(٢).

السماسة والدالين:

وهم يقومون بالتجارة لقاء نسبة معينة من ثمن السلع التي يبيعونها أو يشترونها^(٣)، وكان صاحب السلعة يأتي لصاحب الحانوت الجالس^(٤) ويطلب منه إعطاءها لدلال يبيعها، وكانت تصل نسبة السمسار أو الدلال في بعض الأحيان إلى نصف ثمن السلعة، في حين أن الدلال كان يبيع أحياناً سلع خاصة به، وإلى جانب ثمنها فإنه يأخذ نسبة السمسرة أيضاً على الرغم من أنها سلعته، وقد أجاز ابن رشد ذلك إذا بين هذا للمشتري^(٥).

على أنه كان يحدث أن تضيع السلع عند السمسار أو تتلف، فقد جرت العادة في الأسواق أن يأتي مُشترى فيكلف الدلال بطلب سلعة معينة من التجار فيأخذها وتضع عنده، أو أن يبيع السلعة لتاجر معين ويُنكر التاجر شراءه تلك السلعة منه، لذا كان السمسار ضامناً لما أخذ من السلع لبيعها أو ما كُلف شراؤه أى أنه يكون مسئول عن تعويض صاحب السلعة عن ما يتلف أو

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٥٨، ص٩٣٥.

(٢) علق البرزلى على تلك المسألة: " وإنما يحكم عليه بقيمته في بلد التعامل بناء على أن قيمة الشيء كثمنه، فهو يبيعه قبل قبضه، ومن يجعل القيمة غير الثمن، وهو كذلك في مسائل يجيز هذا للضرورة. ولو كان غير الطعام من مكيل أو موزون أو معدود لتعينت قيمته ببلد التعامل، تدفع في البلد الذى هما فيه. (البرزلى: النوازل، ج٣، ص٥٥٩-٥٦٠).
(٣) جدير بالذكر أن بعض الفقهاء تخرجوا من أجره السماسة، بينما أجاز البعض الآخر ذلك بأن يشتري السمسار البضائع ثم يبيعها إلى التاجر الذى فوضه بالشراء وذلك بربح يساوى أجرته. (محمد أحمد إبراهيم: الحضارة الإسلامية، ص٢٣٢).

(٤) صاحب الحانوت: ويسمى أصحاب الحانوت بـ "الجالسون"، ويستعينون بالدالين الذين يقسمون الربح معهم، وكان بعض الجالسون يقومون بالنجش حيث كان التجار يحضرون السلع من سفرهم وكان الجلاس يمحى السعر الأصلي للسلعة ويزيد عليها ويحدد سعراً جديداً ينادى به الدلال (السمسار) ويتم قسمة فارق السعر بين الطرفين. (إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادية، ص٣٥٧-٣٥٨).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٥٩، ص٩٣٧؛ م٢٦٠، ص٩٣٨.

يضيع منها، لذا كان عليه أن يُشهد على التاجر الذى يبيع له السلعة أو يشتريها منه تجنباً لوقوع أى طارئ^(١).

الكاتب صاحب الوثائق:

يتضح من خلال النوازل أن الكتبة بشكل عام كانوا ينقسمون إلى قسمين: قسم يعمل بالوظائف الحكومية، والقسم الآخر يعمل بشكل حر، فأما القسم الأول فهم يتمثلون فى الكتبة الذين يقومون بتسجيل وكتابة عقود الزواج والطلاق وشهادة الشهود لدى القاضى، ويطلق عليهم "أصحاب الوثائق"^(٢) أو "الموثق"، وقد أشار ابن رشد إلى أن بعض الموثقين كانوا يقومون بكتابة وثيقة الطلاق ولا يجعلون لها تاريخ، كما أشار إلى أنه فى حالة كتابة عقد إسهاد وكان المشهود له من أهل الغفلة والجهالة، فيجب أن يوقف الشاهد على ما يكتبه الكاتب فى الوثيقة، لكن الفقيه الباجى (٤٠٣-٤٧٤هـ/١٠١٢-١٠٨١م) أشار إلى أن من يحق له تصفح عقد الشهادة هو موضع العقد فقط، ولا يلزمه قراءته كله وهذا يرجع إلى أنه ربما يجتمع عدد كبير ممن يدلون بشهادتهم فيتعذر تصفح كل واحد منهم لشهادته المكتوبة^(٣).

أما القسم الآخر والذى يتمثل فى الكتبة ممن يعملون بشكل حر عن طريق كتابتهم للقرآن الكريم وبيع نسخه ليكتسبوا منها، لكن بعضهم كان يخطئ أحياناً فى كتابة بعض المواضع، ويرجع هذا الخطأ لأن الكاتب ربما كان شخصاً يجهل باللغة العربية وضبط القرآن، وفى هذه الحالة لا يجوز له ضبط القرآن، أو أن يكون الخطأ عبارة عن خطأ سهو قد صدر عن شخص عالم باللغة العربية، لذا وجب عليه أن يتفقد ما كتبه ليصلح ما كتبه من خطأ أو لحن، وقد أشار ابن رشد إلى أن المصحف كثير الخطأ لا يجوز بيعه إلا بعد أن يبين ذلك للمشتري^(٤).

بعض الوظائف التى ورد ذكرها بصورة عابرة:

هذه الوظائف وردت بصورة عابرة داخل ثنايا بعض الفتاوى، لذا رأينا ضرورة ذكرها ضمن الوظائف التى امتهنتها الأندلسيون فى ذلك الوقت، حتى ولو لم تشير النوازل إلى طبيعة عمل هؤلاء.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧؛ ج ٣، م ٤٥٦، ص ١٣٠٩.

(٢) صاحب الوثائق: كان صاحب هذه الحرفة يجب أن يتمتع بمؤهلات خاصة تمكنه من ممارستها وذلك بامتلاكه لجملة من العلوم والخبرات كالفقه وعلوم اللغة واجادة الخط وغير ذلك، بالإضافة إلى صفات أخرى كالأمانة، والتدين، والورع إلى آخر تلك الصفات التى تجعله موضع ثقة الخاصة والعامة. (أنسام غضبان عبود: صاحب الوثائق وعمله فى الأندلس، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣، كانون الأول ٢٠١٢م، ص ٢٢٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٢٥، ص ١٦١١؛ م ٦٢٨، ص ١٦١٣.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٤٦، ص ٩٢٢؛ ج ٣، م ٦٤٣، ص ١٦٢٩.

صاحب السكة:

وهو من يتولى إدارة دار السكة حيث يتم ضرب العملة وتصنيعها، فكان هناك أشخاص يقومون بأخذ الذهب إلى دار السكة حيث يتم تحويلها إلى عملة مقابل مبلغ معلوم، وكان لكل مدينة في الغالب دار للسكة ويشرف عليها صاحب السكة، ومما كان يحدث أن يقوم صاحب السكة بأن يذبح صاحب الذهب ويطلب منه مال أكثر مما هو متبع أو مطلوب، وهذا مثلما فعل صاحب سكة الجزيرة وقرناطة المعروف باسم "سعد" مع شخص من سكان سبتة يعرف بـ "الرميلي"^(١)، وفي هذه المسألة أجاب ابن رشد على ابن عياض بقوله "إن كان مذهبك القضاء باليمين مع الشاهد على مذهب مالك لما جاء في ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام، فحكمتك بشهادة الشاهد المختفى الذي خاطبك القاضي أبو سعيد بقبوله لعدالته عنده مع يمينه هو الصواب"^(٢).

العشّار:

يتضح من خلال الفتاوى أن العشّار^(٣) كانت وظيفة مرتبطة بالأسواق حيث كانوا يقبضون المال ممن تقع عليهم الضريبة، وبعض العشّارين قد اشتهروا بسوء السيرة بين الناس، حيث تذكر إحدى النوازل عن عشّار كان يفتش متاع رجل قائلاً له: "أد ما عليك إليّ، واشك إلى النبي"، كما كان بعضهم يقومون بالتضييق على الناس حتى أنهم كانوا يسألون الناس أموالاً، حتى أن أحدهم اشتد نقاشه مع آخر فقام بسب النبي، فأفتى بعض الفقهاء بقتله، والبعض الآخر بضربه بالسوط ضرباً مبرحاً ويتم حبسه^(٤).

النخاس:

والنخاسون^(٥) هم تجار الرقيق، فقد اشتهرت تجارة الرقيق في الأندلس آنذاك وكانت تجارة رائجة، نظراً لتعدد مصادر جلبهم، وقد اشتهر عن بعضهم غشهم في بيع الرقيق، من أجل

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥١٧، ص ١٤١٤.

(٢) علق البرزلي على إجابة هذا السؤال بقوله: "ذكر في هذا الجواب اليمين مع الشاهد وهي إحدى المسائل التي خالف أهل الأندلس فيها مالكا وقالوا بقول غيره وهو الليث، وقال به يحيى بن يحيى ابتداء، وأخرج ابن أبي شيبة أنه عليه الصلاة والسلام أجاز شهادة رجل وعين الطالب. من ابن الحاج: وذكر فيه شهادة المختفى، وفيها اضطراب وظاهر المدونة جوازها من مسألة الأيمان بالطلاق في من يسمع رجلاً من وراء جدار يطلق زوجته...." (البرزلي: النوازل، ج ٤، ص ٣٢-٣٣).

(٣) العشّار: وهو قابض العُشْر، أي يقوم بتحصيل ضريبة العُشْر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٤، ص ٥٧٠).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٨١، ص ٣٤٢؛ م ٢٦٤، ص ٩٤١.

(٥) النخاسون: والنخاس في الأصل هو بائع الدواب، وحرفته تسمى النخاسة، وقد يسمى بائع الرقيق نخاساً، والأول هو الأصل. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٢٨؛ أنور محمود زنتاتي: معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، ص ٣٩٨).

زيادة ثمن الرقيق، فقد سئل ابن رشد عن جارية رومية صغيرة بيعت بأربعة وثلاثين مثقالاً من غير مُواضعة^(١)، فأجاز ابن رشد ذلك^(٢).

الصباغ:

وهو الشخص الذى يقوم بصباغة كل أنواع الثياب والكسوات مقابل مبلغ يقوم بدفعه صاحب الثياب، ويتم حساب ثمنه على أساس عدد الكسوات واللون المطلوب^(٣).

الخياطين والقطنين:

ورد ذكر الخياطين^(٤) والقطنين^(٥) بصورة عابرة من خلال النوازل، ويتضح أن أصحابهم كانوا يجلسون فى حوانيت لممارسة أعمالهم من حياكة الملابس، وندف القطن، وكان بعض بائعى الملابس يدفعون بالثياب التى سيبيعوها للقطنين لتبطينها بالقطن فى مواضع التقليل وهو من الغش التجارى^(٦).

الفران^(٧):

تم ذكر مهنة الفران خلال النوازل، حيث كان يقوم بجميع أعمال الخبز فى الأفران^(٨).

الحطابين:

والحطاب هو الشخص الذى يجمع الحطب من الأراضى المشاع، ويقوموا بحملها على الدواب ثم يذهبون بها إلى الأسواق لبيعها فإذا انفق الحطاب مع المشتري يقوم الحطاب بإيصال حمل الحطب إلى منزل المشتري^(٩).

(١) بيع المُواضعة: بضم الميم وفتح الواو ممدودة وفتح الضاد، وهى بيع السلعة بما اشترت به، وبنقصان شئ معلوم عنه. (محمد عمارة: قاموس المصطلحات الإقتصادية فى الحضارة الإسلامية، ص ٥٧٣).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٣٠، ص ١٦١٥.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٤٣، ص ٩١٩.

(٤) كان الخياطين والحاكة يجلسون فى حوانيتهم، وكان منهم من يكون عند باب حانوته جُرن من حجر فإذا انصرف جاءت الكلاب ونامت فيه، لذا كان المحتسب يكلف الحاكة بعمل أغطية من الخشب لها أو يغسلوها كل يوم سبع مرات إحداهن بالتراب. (صبيحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص ١٣١).

(٥) القطنين: وهم من يقوموا بندف القطن، ويأمرهم المحتسب بعدم وضع القطن فى مواضع ندية بعد ندفه، لأن ذلك يزيد وزنه فإن جف نقص، وهذا غش وتدليس، وكان المُحتسب أيضاً يأمر بعدم جلوس النساء على أبواب حوانيت القطنين وينهاهم على الحديث معهن. (صبيحى عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ١٣٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٨، ص ٢٧٢؛ ج ٢، م ٢٤٤، ص ٩٢٠؛ م ٢٤٥، ص ٩٢١؛ م ٢٥٩، ص ٩٣٧.

(٧) يُمنع الفران عن حرق ما يُحطب من الأزقة والمواضع القذرة التى لا تؤمن من نجاستها وإضرارها بالمطبوخ، وينهون عن كشف الخبز قبل إدخاله فى الفرن، لئلا يسقط عليه ما يفسده، ويؤمر بحفظه وتعهده بعد إدخاله الفرن، لئلا يغلب عليه النار، فيحرقه، كذلك القذور والطواجين يفسد بذلك أمتعة الناس. (ابن عبدالرؤوف: رسالة فى الحسبة، ص ٩١).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦٠٣، ص ١٥٩٣.

(٩) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٧٥، ص ١٥٦٥.

العطار^(١):

ومما يتضح من خلال النازلة التي ذكرت وظيفة العطار أنه كان يعمل عمل الطبيب أو عمل الصيدلي، حيث كان يقوم بصناعة الأشربة والمعاجن للناس بيديه^(٢).

حارس الحمام:

ووظيفته تقتصر على حراسة الحمام العام الذي يعمل به، حيث يراقب الداخل والخارج منه^(٣).

الفسال:

وهو شخص يتم دفع الثياب إليه ليقوم بغسلها مقابل مبلغ من المال، وكان يحدث أحياناً أن يختلط عليه الأمر فيعطى الثياب لغير أصحابها^(٤).

الجبّان:

الجبّان هو الشخص المسئول عن دفن الموتى، حيث يقوم بحفر القبور ودفن الموتى بها، وكان يقوم أحياناً بحفر قبر فوق آخر، حيث قام جبّان بحفر قبر لإمرأة فوق قبر لثلاثة أطفال كان قد تم دفنهم منذ حوالي عشرة أعوام، فلما أتى والد الأطفال بعد ثلاثين يوماً من دفنها أراد نبش القبر وإعادة بناء قبر أبنائه، وقد شدد ابن رشد على عدم جواز ذلك لأن حرمتها ميتة كحرمتها حية^(٥).

الحناطين والبزازين والزياتين:

وقد ورد ذكرها بصورة عابرة جداً، حيث ورد أنهم يديرون مالهم ويحركونه في التجارة فكلموا باعوا اشتروا، وجدير بالذكر أن الحناطين هم تجار الحنطة- القمح- أما البزازين فهم تجار الثياب والأقمشة^(٦)، والزياتين هو من يقومون بعصر الزيوت وبيعها^(٧)، وقد اشتهرت الأندلس بتجارة زيت الزيتون.

(١) كان العطارين ينهون عن غلط العقار الطيب بالدون، والأشياء الهندية بالبلدية، وبيعها ممن لا يميزها ولا يفرق بينها، كذلك ينهون عن خلط البذور الرديئة بالطيبة، وبيعها على أنها طيبة. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسبة، ص ٨٦).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣١٧، ص ١٠٦١.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٤٥، ص ٦١٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٣٢، ص ٥٩٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥١١، ص ١٤٠٦.

(٦) جدير بالذكر أن يحتسب أن يتفقد موازينهم وأدرعتهم ويجب منهم من شركة المنادى والدلال، مع مراعاة حسن معاملتهم مع الزبائن وجلابى البضائع، وصدق القول في جميع الأحوال. (صبحى عبدالمنعم: الحسبة فى التاريخ الإسلامى، ص ١٣٠).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٨، ص ٢٧٢.

ثالثاً: الأسرة وأهم المشكلات الاجتماعية:

المرأة فى الأندلس:

تمتعت المرأة فى الأندلس^(١) بحرية التملك وحرية البيع والشراء، كما كان لها كامل الحرية فى التصرف فى أملاكها من بيع وشراء وصدقات وهبات، وهذا مما يتضح من خلال الفتاوى حيث أشارت بوضوح للحرية الملكية للمرأة، كما أن لها الحرية فى مشاركة من أرادت سواء رجل أو امرأة، فتذكر إحدى النوازل أن إحدى السيدات كانت تشارك رجلاً على الإشاعة فى رحي، ولما غابت قام فاستغل نصيبها طوال مدة غيابها ورفض أن يعطيها شىء مما استغله^(٢).

أما بالنسبة للبيع والشراء فحالها حال الرجال فى البيع والشراء^(٣) فلها أن تقوم هي بتلك العملية بنفسها أو توكل من ينوب عنها فى ذلك ويظهر هذا من خلال إحدى النوازل والتي تحدثت عن امرأة اشترت حصة فى منزل من امرأة أخرى، وكلتا المرأتين قامتا بتوكيل من ينوب عنهما^(٤) فى عملية البيع والشراء^(٥).

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان هناك من الجوارى التي يسمح لها بالتجارة والبيع والشراء خصوصاً لو كانت "أم ولد"^(٦)، فقد قامت أم ولد تُدعى "إدلال" بشراء منزل بمدينة بنسنية بالإضافة إلى جنة من سيده تُدعى "عائشة"، وكتب عقد مبيعة بذلك وشهد على ما ثبت فى العقد ثلاث رجال عند الحاكم وكان هذا فى شهر رمضان من سنة ٥١٥هـ^(٧).

(١) لم تكن المرأة الأندلسية منزوية على نفسها، بالعكس فقد عُرفت المرأة الأندلسية بالتححرر على عكس نساء بلاد المشرق، ربما يرجع ذلك بسبب مجاورتهم لبلاد النصارى والذى أثر فى طبيعة المرأة الأندلسية، غير أن ذلك لا يعنى أن جميع نساء الأندلس متحدرات فقد كان هناك الملتزمات غير السافرات حتى الجوارى منهم. (سامية مصطفى مسعد: صور من المجتمع الأندلسي، ص ١١٣، ١١٧).

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٨، ص ١٨٣.

(٣) لكن هذا لا يعنى المساواة المطلقة بين رجال ونساء الأندلس، وذلك على الرغم من أن المرأة فى الأندلس بلغت مكانة تجعلها تجادل الرجال وتتفقه فى الدين وتتبحر فى علم الكلام. (محمد سعيد الدغلي: الحياة الاجتماعية فى الأندلس، ص ٤٢، ٤٧).

(٤) لقد احتلت المرأة الأندلسية فى القرن الخامس الهجرى منزلة عظيمة فظهرت فى ميدان الحياة العامة، وكان منهن من يخالطن الرجال، كما بلغن حظاً جيداً فى التعليم، فتعلم عدد كبير منهم العلوم والآداب والفنون. (فايز عبدالنبي فلاح: أدب الرسائل فى الأندلس، ص ٣٩).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٦١٥، ص ١٦٠١.

(٦) أم ولد: تعنى الجارية أو الأمة التى تتجب ولداً من سيدها، وتتحرر بولادة ابنها وتسمى أم ولد. (ابن عبد البر: الكافي، ص ٥١٤-٥١٦).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢١، ص ١٠٧١.

وكما سبق وأن ذكرنا ان للمرأة حرية التصديق بممتلكاتها على من شاءت، وفي الغالب كانت الصدقات تُمنح لأحد أفراد الأسرة فقد قامت إحدى السيدات بالتصدق على ابنها بأملك لها بجهة من الجهات، لكن تلك الاملاك كانت بيد غيرها حيث كان يعتمرها بعقد إنزال- وهو أن يستغلها مقابل مبلغ من المال- لكنها لم تقبض شيء من كرائها ولم تستطع إخراجه منها، وحدث نفس الأمر مع ابنها، حتى زالت دولة بنى عباد فأراد أن يعيد أملاكه، وقد أفتى ابن رشد بأن الواجب أن يفسخ هذا البيع، وتتحول الأملاك إلى هبة ويقبضها إن كانت الواهبة حية، أما لو كانت قد توفيت فتتحول الأملاك إلى ميراث^(١).

وأحياناً كانت المرأة تهب شيئاً من أملاكها لزوجها أو والديها، فتشير إحدى النوازل إمرأة وهبت زوجها نصف صداقها وأشهدت على نفسها رجلاً واحداً وأربع من النساء وذلك أثناء مرضها المتصل بوفاتها، وتشير أخرى إلى إمرأة أسكنت أباهاً منزلاً لها من مالها الخاص، لكن زوجها ادعى أنها فعلت ذلك لتفويت المنزل عليه أو لأنه أكثر من ثلث أملاكها، في حين كان هناك أزواج يستدينون من زوجاتهم مما يؤكد على الحرية الملكية للمرأة، فهناك من كان يُشهد على نفسه أثناء مرضه أنه استدان من زوجته مالا^(٢)، وبالرغم من ذلك فإن هناك أزواجاً قاموا ببيع أملاك من أملاكهم لزوجاتهم بعقود بيع وشراء، مع إثبات المبلغ التي قامت الزوجة بدفعه في العقد، فتذكر إحدى النوازل أن زوجاً باع لزوجته المنزل الذي يعيشون فيه بمبلغ مائة وخمسين مثقالاً عبادية^(٣).

وعلى ضوء ما سبق فإننا لا يمكن أن نغفل عن المكانة التي حظيت بها المرأة بشكل عام في الأندلس في ذلك الوقت، فقد كان الأندلسيون يحترمون المرأة ويقدرونها، وعلى الرغم من كل الحقوق التي حصلت عليها المرأة في ذلك الوقت فلا يمكننا أن نقول أنها حصلت على المساواة المطلقة مع الرجل، فحتى لو كان لوجود بلاد النصرى بجوار بلاد الأندلس أثره في المجتمع، ففي النهاية هو مجتمع عربي اصطبغ بالصبغة العربية الشرقية.

الزواج وتكوين أسرة.

تعددت الفتاوى والأسئلة التي وردت على ابن رشد بخصوص أمور الزواج، وإن كان في أغلبها أسئلة عن المهور والشوار، بالإضافة إلى فتاوى عن وليّ المرأة والرجل عند عقد الزواج، لكننا يمكن أن نرسم صورة واضحة عن أمور الزواج في الأندلس من خلالها.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٥٦، ص٢٩٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٤، ص١٧٧؛ ج٢، م٣١٢، ص١٠٥٢؛ م٣٦٢، ص١١٥٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٦، م٦٥٤، ص١٦٣٨.

بدايةً كان يتقدم الرجل إلى أهل المرأة بطلب الزواج بها، فإما يقابل الطلب بالموافقة أو الرفض، وعند الموافقة فإنه يتم الاتفاق على الهدايا والمهر^(١) وما سيقوم بسياقته لها، وكان يتم عقد الزواج لدى صاحب المناكح، وبوجود شهود على العقد، ويُعقد الزواج بين ولى الرجل وولى المرأة، وهذا ما كان يحدث غالباً نظراً لأن معظم الزيجات كانت تتم بين من هم فى سن الوصاية، وكان هذا الولي في الغالب يكون الوصي لو كان الأب متوفى أو أحد أفراد العائلة سواء أخ أو عم، أما لو لم يكن هناك من يصلح ليكون ولى في العائلة أو كان الوصي امرأة، فقد كان يتم تقديم أى شخص يختاره الوصي ليُعقد الزواج، فتذكر إحدى النوازل أن صبي يتيم قامت أمه بتقديم رجلاً ليُعقد عليه الزواج، فقام بتزويجه من ابنة رجل فقير، فاعترضت الأم على الزواج لأن ابنها من ذوى الثراء، فأجاز ابن رشد هذا الزواج لو كان تزوجها بصداق مثلها أو أقل^(٢).

جدير بالذكر أن الوصي أحياناً يكون أحد أفراد العائلة كأن يكون الأخ أو العم أو الخال، فقد قام رجل بتزويج ابنة أخيه ذات الخمسة عشر عاماً، وشهدت والدتها بأنه وليها ولا ولى غيره، وبعد الزواج هربت الفتاة فأنكر العم أنه عمها وأنكرت الأم أيضاً، وادعوا أنها غير بالغة، غير أن ابن رشد أكد على صحة الزواج وعدم جواز فسخ العقد، بالإضافة إلى ضرورة إعادة الفتاة إلى زوجها، وتشير نازلة أخرى إلى أن يتيمة قامت والدتها بتقديم أخيها- خال البنت- فى عقد زواجها، فلما علم أبناء أعمامها أرادوا فسخ العقد مدعين أن الأم سفيهة والزوج غير كفاء للبنت^(٣).

إلا أن زواج القصر لم يُترك لأهواء الأوصياء فى الغالب، فأحياناً كان الوصي يخضع لمُشرف عليه، حيث يمنع الوصي من تنفيذ أى أمر من زواج أو غيره دون استشارة المُشرف، وكان يحدث أن يتوفى المُشرف، فيقوم الوصي بتزويج إحدى الموصى عليهن وذلك بتقديم أخيها ليكون ولياً لها^(٤).

وتجدر الإشارة هنا أن الوصي كان له أن يزوج كل من كان له الموصى ولياً، حيث يزوج إماءه ويزوج بناته اللاتى لم يملكن أنفسهن، ولكنه لا يزوج بناته اللاتى قد ملكن أنفسهن ولا أخواته ولا مولياته، ولا والدته^(٥).

(١) أحمد حمد: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الاسلامى، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٠١، ص ٨٣٥؛ م ٢٧٣، ص ٩٥٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٠، ص ٢٧٩؛ م ٥٧، ص ٢٩٤.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٤٩، ص ٢٧٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٦١، ص ٧٠٧.

جدير بالذكر أنه قد ورد على ابن رشد سؤال في إمكانية زواج الرجل من ربائب زوجته التي دخل بها المتوفاة أو المطلقة، فأجاب ابن رشد بأنه قد حُرِّم على الرجل الزواج من ربائب زوجته من بناتها وحفدتها من بنيتها وبناتها على حدٍ سواء^(١)، وهذا ما لم يختلف فيه الفقهاء^(٢).

المهر والشوار:

أما السياقة أو المهر والذي يقدمه الزوج لزوجته فقد أشارت النوازل إلى أن المهر^(٣) لدى طبقة الخاصة كان يتضمن أملاك سواء منزل أو عقار أو أراضى بالإضافة إلى أموال، فهناك من كان يسوق لزوجته نصف أملاكه بقرية ما، أو أن يقوم بمنحها منزل بالإضافة إلى الثلث من أرضه ومحصول الأرض، أو يتقدم لها بمنزل ومال، وأحياناً كان المهر يتضمن بالإضافة إلى الأرض عدد محدد من المواشى، وهناك آخرون يعقدون الزواج على أن يبنى لزوجته منزلاً في مكان يحدده على أن يكون البنيان مناصفة بينهم^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن بعض البلاد كان العرف بها أن يقوم الزوج بسياقة جزء من الصداق لزوجته ويكون غير محدد ولا معلوم، أو أن يكون الصداق أملاك على الإشاعة دون تحديدها، وكان يحدث مشاكل بسبب عدم تحديد الأملاك، كأن يقوم الزوج ببيع حقل مما ساقه لزوجته مدعياً أنه قد اشتراه بعد عقد الزواج وبعد السياقة، مما يؤدي إلى نزاع بينهما^(٥).

غير أن هناك من كان يُسقط جزء من الصداق عن زوج ابنته، في حالة إن كان لا يقدر على دفع الصداق أو كانت حالته المالية ضعيفة، وذلك رفقاً به وإحساناً إليه، أو أن يسمح لزوج ابنته السكن معه في منزل له^(٦)، لذا فإننا نجد أنه في بعض الأحيان لم يكن الصداق والمهور مبالغ فيها بالفدر الذي ذكرنا سابقاً، وإن كانت الباحثة تعتقد أن المهور المبالغ فيها كانت تقتصر على طبقات الخاصة فقط من أمراء وفقهاء كما ورد ذكرهم في الفتاوى.

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤٧٧، ص١٣٥٦.

(٢) الذي نقل في المدونة لا يتزوج الرجل بنت بنت امرأته ولا بنت ابنتها من غيره، يعنى وهم داخلون في جملة الربائب. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٢٠١).

(٣) اختلفت قيمة المهر باختلاف الوسط الاجتماعي واختلاف البيئات، ففي المناطق الصحراوية لم يكن المهر مكلفاً فقد كان بسيطاً، وبشكل عام كان المهر في الأندلس أعلى قيمة مما ساد في المغرب الأقصى. (سلوى عبد الخالق: الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي، ص٦٢٧).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٤٠، ص٢٢٤؛ م١٣٦، ص٦٠٤؛ م١٤٠، ص٦٠٨؛ ج٢، م٢٠٨، ص٨٣٨؛ م٣٣٤، ص١٠٩٦؛ ج٣، م٤٤٩، ص١٣٠٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٤٩، ص١٣٠٣؛ م٥٠٨، ص١٣٩٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٣، ص١٧٦؛ ج٢، م٣٥٢، ص١١٣٧.

وبالنسبة للشورة أو الجهاز التي تتجهز به المرأة عند الزواج، فقد كان الأب يقوم بتجهيز ابنته بالثياب والحلى وبعض ما يتجهز به المنزل، وكانت بعض مدن الأندلس لها أعراف خاصة بما تتجهز به الزوجة، ففي مدينة شلب مثلاً كان الأب يُجهز ابنته بجهاز يساوى مقدار المهر الذى ساقه لها زوجها^(١)، وهى عادة عندهم قديمة ومتوارثة لا يغيرها أحد^(٢)، وأحياناً كان يجهز الأب ابنته بأكثر من قيمة المهر الذى ساقه زوجها إليها^(٣)، ومن الجدير بالذكر أن فى مناطق أخرى من بلاد الأندلس كان العُرف أن يخرج ضمن جهاز الزوجة، ثياب من أجل زوجها، وفى بعض الأحيان كان يقوم الأب لاستردادهم مرة أخرى مدعياً أنها لم تكن عطية^(٤)، وفى هذه المسألة أجاب ابن رشد إذا كانت هذه الثياب المخرجة فى الشورة عرف بالبلد قد جرى فيه الأمر، واستمر عليه العمل يحكم به، وإن لم يكن فى ذلك عرف معلوم فالقول قول المرأة أو وليها فيما يدعيان من أنها عارية، أو على سبيل التزيين^(٥).

وفى بعض الأحيان كان يضمن الزوج شورة زوجته من التلف أو الضياع حيث كان يضيع الجهاز فى بعض الأحيان، غير أنه فى أحياناً أخرى كان ينكر الزوج أنه أخذ شىء من زوجته أو أنه استلم من أبيها جهازها، كما كان يخشى الأب أو الوصى أحياناً استغلال الزوج لشورة زوجته مما كان يدفع الأب إلى أن يطلب ببقاء ما جهز به ابنته مما يزيد عن مهرها عنده، وذلك بدافع الاسترابة من الزوج، وكان يحكم فى هذا الأمر القاضى أو الحاكم للأب إن كان مأموناً، أما لو كان عكس ذلك، فإن القاضى يُكلف شخصاً أميناً ببقاء تلك الأشياء عنده، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأشخاص وضعت عندهم ثياب بنات خيف عليها، فباعوها ولم يستطع القاضى عقابهم نظراً لفقرهم^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥١٨، ص١٤١٨.

(٢) علق الونشريسي على تلك المسألة قائلاً: "بمقتضى هذه الفتوى خرجت الفتوى فى نازلة مزاور المؤذنين المؤقت أبى العباس أحمد بن الشيخ الفقيه أبى مهدى عيسى بن أحمد المواسى مع صهره المحتسب الأمين أبى العباس اللمتونى، إذ لم يكن دخل بها المزوار المذكور، وتقدم فى هذا المجموع للامام أبى عبد الله المازرى خلاف هذه الفتوى فراجعه. (الونشريسي: المعيار العربى، ج٣، ص٣٨٢).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٦٧، ص١٥٥٦.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٦٨، ص١٥٥٨.

(٥) أشار البرزلى إلى رأى ابن فتحون فى وثائقه: "إذا ساق سوى نقدها من أسباب وأوردها، فلا يخلو إما أن يصرح بالهبة أو العارية أو يكسب. فالأول: لا مقال له فى استرجاعه لملكه، والثانى: له أن يسترجع متى شاء طال الزمان أو قصر. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٢٢٩).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م١٢٦، ص٥٨٧؛ م٣٦٥، ص١١٥٨؛ م٥٦٤، ص١٥٥٠؛ م٥٦٧، ص١٥٥٦.

شروط كانت تضعها المرأة في عقد الصداق:

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان للمرأة أن تضع شروطها في عقد الزواج، والتي إن لم يتم تنفيذها فمن حقها أن تطلق، وقد تعددت الشروط التي كانت تشترطها النساء في الأندلس تبعاً لأهوائهم الشخصية أو مكانتهم الاجتماعية، فوجد مثلاً شرط الخدمة، فالنساء من ذوات الأقدار لا يمتهن الخدمة، لذا لها أن تلزم زوجها بإحضار من يقوم بمثل تلك الاعمال، وذلك إن كان الزوج ميسور الحال، أما لو كان عكس ذلك فليس عليه إخدامها، كذلك لو لم تكن هي من ذوات الأقدار أيضاً^(١).

ومن أشهر الشروط التي كان تشترطها الزوجة على زوجها في كتاب صداقها هو شرط "المغيب"، أى أن زوجها إن غاب عنها فترة محددة متصلة فعند ذلك من حقها أن تطلق نفسها عند الحاكم، ومن ذلك رجل تزوج امرأة وغاب قبل إتمام الزواج مدة متصلة، ولأن تلك القرية لم يكن بها حاكم أو قاضى فقد حلفت المرأة بحضور جماعة من جيرانها يعرفون غياب زوجها، وطلقت نفسها، ومن ذلك أيضاً أن يكون الزوج قد فقد في معركة فنقوم المرأة بالأخذ بشرطها، فقد حدث أن فقد رجل في معركة قتلت زوجته فقامت زوجته بتطبيق نفسها بشرط المغيب^(٢).

بيد أن في بعض الأحيان كان الزوج هو من يشترط على نفسه شرط المغيب، حيث اشترط رجل على نفسه ألا يغيب عن زوجته أكثر من ستة أشهر، فغاب ثمانية أشهر مما أدى إلى أنها أرادت الأخذ بشرطها، وفي بعض الأحيان كان يعود الزوج بعد تطلق الزوجة نفسها عند الحاكم، فيصطلحا على إبقاء الزواج وذلك بعد مدة يتم تحديدها ثم يغيب مرة أخرى، فيقوم الأب بتزويج ابنته من آخر^(٣).

أما الشرط الثالث الذى كانت تشترطه بعض النساء آنذاك على أزواجهن أن لا يتزوج غيرها أو يشتري من الجوارى طوال مدة زواجهما، وكما كن يشترطن أسماء نساء بأعينهن، وفي أحياناً أخرى كان الرجال هم من يشترطون ذلك طوعاً دون طلب من الزوجة، ومن ذلك أن قام رجل يشترط على نفسه لامرأته أن الداخلة عليها بنكاح طالق أو لو تزوج فلانة فهى طالق، فحدث أن طلق زوجته، فأشار ابن رشد أنه كلما طلقها وتزوجها مرة أخرى تتكرر اليمين، وهناك من كان يشترط على نفسه ذلك ثم يعود ويرغب في الزواج من أخرى أو يتزوج بالفعل دون علم من زوجته^(٤).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤٥، ص١٤٨٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٧، ص١٣٩٦؛ م٥٣٤، ص١٤٦٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٥، ص١٧٨؛ ج٢، م١٨٥، ص٧٨٥.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٠، ص١٧٣؛ م١٨٦، ص٧٨٩.

وهناك من كان يُشهد على نفسه أنه لو ابتاع جارية طوال حياة زوجته، أو أُدخلت في ملكه بأي شكل من الأشكال سواء صدقة أو هبة أو اقتضاء دين، أو أى شكل من الأشكال^(١)، فإنها حُرّة لوجه الله^(٢)، هذا النوع من الشروط إنما يعكس خشية بعض الأندلسيات من عواقب امتلاك أزواجهن لجوارى، غير أنه في بعض الأحيان كانت تشترط الزوجة في عقد صداقها شرط زيارة أهلها، خصوصاً إن كانت تسكن في مكان يبعد عن مكانهم^(٣)، وخشت أن يمنعها زوجها من زيارتهم لُبعد المسافة^(٤).

وعلى ما سبق فإننا نجد أن بعض الأندلسيات لجأن إلى وضع شروط في كتاب صداقهن من أجل الحفاظ على حقوقهن، غير أن بعض أنواع الشروط كانت تسبب خلافاً شرعياً بين الفقهاء إذا حدث وتطلق الزوجان خصوصاً مسألة الزوج الذى أشهد على نفسه بعدم امتلاك جارية طوال حياة زوجته- والتي سبق ذكرها- فإذا تطلق الزوجان تكون المشكلة في حقه في امتلاك جارية من عدمه، لكن يتضح أن حتى بعض الطلاق إذا حدث أن ابتاع جارية فمن حق الزوجة أن تقوم عليه بما أشهد على نفسه.

الأنكحة الفاسدة:

وهي عقود الزواج الفاسدة والتي عُقدت على ما لا يحل، فنجد في ثنايا الأسئلة التي عُرضت على ابن رشد بعض نماذج للأنكحة الفاسدة، فهناك زواج المحرام، وهي أن يتزوج الرجل امرأة من محارمه، وزواج الشغار، وهي أن يزوج رجل قريبته على أن يزوجه قريبته هو الآخر دون مهر منهما، وزواج المتعة^(٥)، وهو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل مسمى بلا ولى ولا صداق إلا نصف درهم، أو زواج السر وهو زواج دون إشهار فيحدث أن يظهر بالمرأة حمل فتختصم عند القاضي لإثبات زواجها^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٥٥، ص١٥١٦.

(٢) هذه من المسائل التي تقبل فيها نيته في القضاء والفتيا لقرب دعواه إما من العرف أو البساط، وهي كذلك في المدونة في الطلاق والتملك جميعاً، فتتظر في الأمهات. (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٧٩).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٨٦، ص٩٩١.

(٤) علق الونشريسي على هذه المسألة بقوله: " قال أبو عبد الله محمد بن عياض إلى نحو هذا ذهب أبي رحمه الله في هذه المسألة، وألف في ذلك جزءاً أتى فيه على جميع معانيها وفصولها، فمن وقف عليه، رأى في هذه المسألة شفاء صورته...". (الونشريسي: المعيار المعرب، ج٣، ص١٠٧-١٠٨).

(٥) أشار ابن عبدالرؤوف إلى ضرورة منع الناس والموتقون من عقد نكاح المتعة؛ فهو حرام، لأنه لا ميراث فيه، ولا عدة، ولا وفاة، ولا طلاق، ويُفسخ، ويعاقبون عقوبة موجعة. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسية، ص٨١)

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج١، م٥٠، ص٢٧٩؛ ج٣، م٥٥٧، ص١٥٣٥؛ م٦٠٧، ص١٥٩٦.

كما أن زواج السكران لا يجوز في حين أن طلاقه جائز، بالإضافة إلى ذلك أن من تزوج امرأة زنى بها قبل استبرائها، فزواجهما فاسد، حيث تشير إحدى النوازل إلى رجل تزوج امرأة كان قد زنى بها قبل استبرائها، وأنجبوا أولاداً ثم تفارقا بطلاق وتراجعا مرة أخرى، فأشار ابن رشد بأن الزواج الأول فاسد يلحقه فسخ وليس طلاق، والزواج الثاني صحيح يلحقه طلاق، وأن الأبناء ملحقون به في كل الأحوال ويجب لهم الميراث، وفي نازلة مشابهة أشار الفقهاء إلى أنه لو راجعها بعض الاستبراء فهي صحيحة، وإن كان قبل الاستبراء فليفارها حتى تستبرى، ثم يتزوجها بعد ذلك زواج صحيح^(١).

الطلاق والخلع وحضانة الأبناء.

وردت العديد من الفتاوى التي تحدثت عن أمور الطلاق والخلع، وتنوعت ما بين طلاق أثناء مشاجرة بين الزوج وزوجته مما يجعله يحلف بالأيمان له لازمة، أو بين الزوج وأهل زوجته، أو أن يحدث الرجل نفسه بطلاق زوجته.

وقد أشار ابن رشد^(٢) أن حلف الرجل بالطلاق ليس من الأشياء المستحبة، فالحالف بالطلاق يجب تأديبه^(٣) وذلك لأنه قام بفعل نهى عنه الرسول ﷺ: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(٤)، كما قال ﷺ: "لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعتاق فإنهما من أيمان الفساق"^(٥).

ومن الأمور التي كان يضع الرجل بها نفسه في مأزق أن يحلف بشكل عام أنه لن يتزوج من مدينة ما، كأن يقول كل امرأة أتزوجها بقرطبة فهي طالق، ثم يحدث أن يتزوج منها^(٦)، أو أن يحلف الزوج أنه متى راجع زوجته فهي طالق ثم يتزوج من أخرى فتموت أو تطلق، ويريد الرجوع للأولى فيدعى أنه إنما أراد عدم مراجعتها وزوجته الثانية موجودة، وفي هذا أشار ابن رشد بأنه لا يجب أن يصدق فيما يدعيه، كما كان يحدث أن يقول الرجل لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق، فيقع عليها الطلاق إن تزوجها^(٧)، كما كان يقوم أحدهم بالإشهاد على

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٣٧، ص ٩١٣؛ م ٢٩٥، ص ١٠١٥؛ ج ٣، م ٦٢٦، ص ١٦١٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٠٥، ص ١٥٩٤.

(٣) ويرى ابن عبدالرؤوف أن يؤدب من حلف بالطلاق أو بطلاق الثالث أو بالأيمان الدمية، ويؤدب من شكت به امرأته وعليها أثر ضرب مبرح. (ابن عبدالرؤوف: رسالة في الحسبة، ص ٨٣).

(٤) السيوطي: تنوير الحالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، ج ٢، ص ٣٣.

(٥) ابن رشد: البيان والتحصيل، كتاب السلطان، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م، ج ٩، ص ٣٢٥.

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٥٢٢، ص ١٤٢٥.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢١٨، ص ٨٧٨؛ ج ٣، م ٤٧٦، ص ١٣٥٥؛ م ٥٥٠، ص ١٥٠٦.

نفسه أنه إن تزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، أو أن يحدث نفسه بطلاق زوجته فلا يدرى هل يلزمه الطلاق أم لا؟^(١).

هذا وقد وردت عليه عدد من الأسئلة التي تستفتيه في الأيمان، وهي في الغالب تكون نتيجة للمشاجرات العائلية سواء مع الزوجة^(٢) أو مع أهلها، كأن يحلف الزوج على زوجته أن لا يدخل أحد أبويها منزله فيدخل أحدهما، أو تحدث مشاكل قبل إتمام الزواج فيحلف الأب بالأيمان اللازمة أن لا يزوجه ابنته ثم يحدث ويزوجها له، أو تكون مشاجرة بين زوج وزوجته تنتهي بحلفه بالأيمان له لازمة لا تكون زوجته، جدير بالذكر أن البعض كان يحلف بدون نية الطلاق أو بمعنى آخر يظن أن الطلاق لا تلزمه كمسألة رجل البادية الذي حلف على زوجته وهو يظن أن الأيمان لا تلزمه^(٣)، كما كان يحدث أن يطلق الرجل زوجته ويعتقد أنها لن تحل له، إلا بعد زوج آخر^(٤).

إلا أن البعض كان يلجأ للخداع في موضوع الطلاق، فتشير إحدى النوازل أن الموثق الذي كان يكتب خلف قاضى الأحكام تحايل وكتب طليقة واحدة بدلاً من ثلاث طلاقات، مما حدا بابن رشد أن يفتى بضرورة تأديبه مع الزوج جميعاً على ما فعلوا أما لو أن أحدهم لم يعرف بما فعل الآخر فلا يعاقب، كذلك قام كاتب أخر بكتابة ثلاث طلاقات واحدة مبارأة- وتعنى اتفاق الزوج والزوجة على الطلاق دون نزاع-، هذا وقد أشارت نازلة أخرى إلى أن امرأة قام زوجها بتطليقها في صحته فلما مات، قامت وادعت أنه طلقها في مرضه، غير ان عقد الطلاق أثبت فيه بشهادة الشهود أنه كان سليماً وقت وقوع الطلاق^(٥)، ربما ادعت تلك المرأة هذا طمعاً في ميراث المتوفى، كما كان يحدث أن تدعى المرأة بعد الطلاق^(٦) وذلك لتستطيع الحصول على نفقة، فعندما يعلم الزوج بكذبها فإنه يُطالب بما أخذت منه، وفي هذه الحالة أجاب ابن رشد أنه إذا ثبت لدى القاضى بشهادة النساء أن الحمل قد انفش كان له الرجوع بما أنفق عليه على القول بوجود الرجوع له بذلك^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤١، ص١٤٧٥؛ م٦٠٦، ص١٥٩٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٠، ص٣؛ ج٣، م٤٨٧، ص١٣٦٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٩، ص٣٤١؛ ج٣، م٤٤٦، ص١٣٠١؛ م٦٥٩، ص١٦٤٠.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٢، ص١٣٩٣؛ م٦٢٧، ص١٦١٣.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٣، ص١٣٩٤؛ م٥٠٤، ص١٣٩٤؛ م٦١١، ص١٥٩٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٠٩، ص١٠٤٦.

(٧) علق البرزلى على هذه الفتوى بقوله: "تقدم أن المعروف من قول مالك في الأمهات وجوب النفقة بثبوت الحمل للحامل، وروى عن أن النفقة لا تجب حتى يوضع الحمل مخافة أن ينفش، فعلى هذا القول لا يفتقر لهذا السؤال، إذ لا تجب النفقة إلا بالولادة..". (البرزلى: النوازل، ج٢، ص٤٨٧-٤٨٨).

أما العدة فكانت تقضيها المرأة في بيت زوجها، ومن المشاكل التي كانت تحدث بسبب ذلك أن يكون بيت سُكناها مع زوجها ليس ملكاً له وإنما كان قد اكتراه لمدة معينة، فيقوم صاحب المنزل يريد إخراج الزوجة في مدة عدتها، أو يكون المنزل ملكاً للزوج وتقضى عدتها فيه، فإذا ما أراد إخراجها ادعت حملها حتى لا تخرج من المنزل، كما كانت تلجأ بعض النساء للخداع بالنسبة لفترة عدتهن، فقد تتزوج المرأة قبل انقضاء العدة وتدعى أنها أتمتها، ثم تعترف بأنها لم تُتم عدتها وأنها جهلت ذلك^(١).

جدير بالذكر أن بعض النساء قد اختلعن من أزواجهن، حيث كانت المرأة تقوم بطلب الخلع إذا مسها ضرر من زوجها كأن يسيء معاملتها بطريقة سيئة ويشتهر ذلك بين الجيران والخدم^(٢)، أو إذا رفض طلاقها إلا أن تترك جميع مالها، فقد أشارت إحدى النوازل إلى أن زوجة أرادت التخلي عن زوجها بعد مدة زواج أحد عشر شهراً^(٣)، وتشير النوازل بشكل عام إلى أن الزوجة كانت تسقط جميع حقوقها وصدقاتها عن الزوج مقابل طلاقها منه، ويتم تسجيل جميع ما تنازلت عنه في عقد حيث يشهد عليه الشهود، كما تتنازل عن مؤونة حملها إذا ظهر بها حمل، وأحياناً تتنازل عن نفقة أبنائها أيضاً^(٤)، وأحياناً يصل الأمر إلى أن يجعلها تشترط على نفسها ألا تتزوج إلا بعد مدة يحددها كالذي شرط على زوجته إن تزوجت قبل عام فعليها أن تغرم له مائة مثقال مرابطية^(٥).

أما حضانة الأبناء ففي الغالب تكون للأب بعد الإنفاق بين الأبوين، فإن تزوجت الأم يحق للأب أن يكون له حضانة أبنائه، لكن إن ترك الأب أبنائه لدى أمهم بعد زواجها مدة طويلة ثم قام يطلب بحضانتهم، فإن هذا الحق يكون قد سقط عنه^(٦)، غير أنه في بعض الأحيان كان يتنازل أحد الطرفين عن حضانة الأبناء للطرف الآخر مقابل تعويض له عن ذلك^(٧) ويكون هذا بالاتفاق بينها^(٨)، كما أن الحاضنة لو أرادت أن تسافر إلى بلد آخر لبعض أشغالها، فلها أن تترك ابنها لدى والده، ولها أن تأخذه مرة أخرى حين عودتها ولا تمنع من ذلك ولا تسقط حضانتها^(٩).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٢٩، ص ١٠٨٥؛ ج ٣، م ٤٢٩، ص ١٢٧٨؛ م ٤٣٠، ص ١٢٨٠.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٧١، ٩٥٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٩، ص ١٨٥.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٩، ص ٢٩٧؛ ج ٣، م ٤٢٨، ص ١٢٧٧.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٠٣، ص ١٢٣٧؛ م ٥٦٩، ص ١٥٥٩.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٨، ص ٢٩٥؛ م ٧٩، ص ٣٣٨.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٦٣، ص ١٥٤٦.

(٨) علق البرزلى على الإجابة بقوله: " فتجرى فيه أقوال ثلاثة؛ الكراهة والتحريم والجواز. (البرزلى: النوازل، ج ٢، ص ٤٠٨).

(٩) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٨٩، ص ١٣٧٠.

قضايا المواريث والوصايا :

شملت الفتاوى عدداً كبيراً من قضايا المواريث ومشاكلها، تلك المشاكل التي أثرت بدورها على طبيعة العلاقة الأسرية بين الأفراد، سواء إخوة وأخوات، أو أحفاد، فقد امتلأت الفتاوى بمخاضات على توزيع التركة بين أفراد العائلة الواحدة، إلا أنه في بعض الأحيان كان يلجأ أحد الورثة إلى إخفاء أجزاء من التركة عند تقسيمها، خصوصاً لو كانت أشياء موجودة بالمنزل، حتى يختصوا بها دون باقي الورثة^(١).

ويتضح لنا من خلال الفتاوى أن أمور توزيع التركة بين مستحقيها، وكذلك توزيع الثلث ونصيب بيت المال، لم يكن يخضع لأهوائهم الشخصية، فقد كان يكتب المتوفى وصيته التي تضمن توزيع أملاكه كما يرى، ويحدد وصياً ومشرفاً يقوم بتنفيذها، فإن لم يُحدد فإن هذا الأمر يعود للقاضي أو صاحب الأحكام والذي يقوم بتعيين من يقوم بهذه المهمة، فقد جعل أحد القضاة امرأة وصياً على ابن لها يتيم له من العمر ستة أعوام، كما شرط عليها مشاوره ابن عم الصبي في بيع أصول أملاكه، ولما تزوجت أراد المشرف عزلها من الوصاية، على الرغم من أنها معروفة بصلاح الحال ووفرة المال، وقد أشار ابن رشد ان المرأة لا تعزل عن الإيضاء بسبب زواجها، إلا ان يثبت عليها ما يوجب عزلها، وهذا من خلال سؤاله عن سيدة قدمها القاضي وصياً على ابن لها فتزوجت، وقام ابن عم الصبي مدعياً أن زواجها سبباً لتلف مال الصبي^(٢).

جدير بالذكر أن الأملاك من أراضي وعقارات، كانت هي المسبب الرئيسي للمشاكل في توزيع التركات، ففي الغالب يستحوذ الأبناء من الذكور على تلك الأملاك ويستغلونها فترة كبيرة من الزمن، حتى يقوم عليهم أحد مستحقي الميراث، يطالب بحقه^(٣)، ومن ذلك ما قام به أخ حيث بسط يده على التركة دون أخته، حيث ظلت الأملاك بيده مدة خمس وعشرين سنة إلى أن توفي، فقامت أخته تطلب تركة أخيها بميراثها في أبيها، ونصيبها في غلة العقار طوال خمس وعشرين سنة، وقد أشار ابن رشد إلى أن حقها لا يبطل بسكوتها عن طلبه طوال تلك المدة، كما كان يستغل أحد الأخوة جهل أخواته بالقراءة والكتابة ويقوم بشراء أملاكهم دون أدنى معرفة منهم، فإذا طالبين بحقوقهن أظهر عقداً بشراء الأملاك منهم^(٤).

على أنه كان يتم وقف تقسيم التركة إذا ما ظهر حمل في أحد الورثة، كان هذا الأمر موضع شك من باقي الورثة حيث يعتقد البعض منهم أنها حيلة للاستيلاء على أجزاء من التركة،

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٤٦، ص١٤٨٨.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٥٩، ص١١٥٠.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٦١، ص٣٠١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥١٢، ص١٤٠٧؛ م٥٧٦، ص١٥٦٦.

فتشير إحدى النوازل إلى وفاة صبي وترك أمه وأخته شقيقته وأخته لأمه وعصبته، فلما ذكرت الأم حملها ادعى العصابة أن سبب الحمل كان بعد موت الصبي، فأجاب ابن رشد على ذلك بأن أم الصبي إن ثبت أنها حامل ووضعت حملها لأقل من ستة أشهر كان لها الميراث، أما لو أكثر من ذلك لا يكن لها شيء من الميراث^(١).

ومن الجدير بالذكر أن في بعض الأحيان كان أحد الوالدين يستغل ميراث أبنائه، كالذي استغل ميراث ابنته من أمها، ثم قام بتزويجها وظل يستغل تلك الأملاك أيضاً، فأشار ابن رشد بضرورة معرفة قدر ما استغله من الأملاك وما أنفق على ابنته، ويُحسب ما أنفقه ويُحسب ما أخذه من ميراثها، ومن شطّ على الآخر رجع عليه صاحبه^(٢)، حتى لا يُظلم أي منهم.

وقد سبق وأن ذكرنا أن في بعض الأحيان يظهر شخص غريب ويدعى ملكيته لبعض الأملاك التي ورثها أصحابها من آبائهم وأجدادهم، فكان المتبع من الفقهاء أن لا يُسأل من بيده العقار عن شيء، وإنما يُسأل المدعى ويُطالب بإثبات ما ادعاه بأن الأملاك تعود له، فإن أثبت ذلك بعقد حينها يُسأل من بيده المالك عن كيف صار إليه؟^(٣)، جدير بالذكر أنه في بعض الأحيان يترك المتوفى شركة إلى جانب ديون ورهن عليه، فيكون الورثة مطالبين بسداد الديون وفك الرهن قبل تقسيم الشركة، وفي الغالب يكون صاحب الرهن أو صاحب الدين أحد الورثة، فيكون مُطالب باقى الورثة بتسديد مع عليهم أولاً من حصصهم من الشركة^(٤).

كان معظم الأندلسيين يقومون بتكليف شخص للنظر في تنفيذ الثلث ويسمى أيضاً منفذ الوصية، وكان المتوفى يشترط في وصيته عدم تعرض ناظر الثلث لأى اعتراض من حاكم أو غيره من الورثة^(٥)، ربما ذلك يرجع لخشية صاحب الوصية من بطش سلطان جائر أو خشية أن لا تصل تلك الأموال إلى من حددهم، حيث يمكن أن يخصص الثلث لأحد قرابته كالأخ أو الأخت أو الزوجة وغيرهم من العائلة، أو يوصى لرجل وأبنائه ومن يولد له بنصيب لهم^(٦)، أو يوصى لأحد معارفه كالذى خصص ثلث منزله لرجل يعرفه^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٢٥، ص١٤٣١.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٠٢، ص١٥٩٢.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٢١، ص١٦٠٦.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٥٦، ص١١٤٥؛ م٣٩٧، ص١٢٣٠؛ ج٣، م٦٤٥، ص١٦٣١.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٩٨، ص١٢٣١؛ م٤٠٦، ص١٢٤١؛ م٤٦١، ص١٣٢٨.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٩٧، ص٤٧١.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٥٣، ص١٥١٢؛ م٦٣٥، ص١٦١٨.

على أنه كان يفرض الورثة تنفيذ الوصية في بعض الأحيان إلا في ثلثها فقط، وهذا إن قام صاحب التركة بتخصيص أجزاء كبيرة منها على أعمال خيرية، فأجاز لهم ابن رشد ذلك^(١)، بحيث تنفذ الوصية في الثلث فقط ويكون لهم باقى التركة.

أما من ليس له وارث فكان له أن يوصى بتركته لأحد معارفه أو أى شخص أراد، وهذا ما قام به شخص يدعى "حسان بن أحمد بن أبى عبدة" حيث أقر بأن "محمد بن أصبغ" هو ابن عمه وأحق الناس بوارثته، غير أن إقراره بذلك لا يثبت نسبه^(٢)، أما من مات ولم يكن له وارث ولم يُحدد وارث له، فإن ميراثه وممتلكاته تصير إلى جماعة المسلمين ممن يعيشون فى بلده^(٣)، حتى لو توفى فى بلد غير بلده^(٤).

الوصى والنوصايا :

وتتخصر مهمة الوصى الأساسية فى إدارة ممتلكات الموصى عليهم من أطفال يتامى لم يبلغوا سن الرشد، والذى يتيح لهم التصرف فر أموالهم، ويرتفع عنهم التحجير، وقد أشار ابن رشد أن السن الذى يقدر فيه الإنسان على التصرف فى ماله أو سن البلوغ يكون من خمسة عشر عاماً إلى ثمانية عشر عاماً، وهذا على اختلاف العلماء^(٥).

وكان يقوم الموصى بعهداً يذكر فيه أنه متى توفى فإن فلان الذى اختاره يكون وصى على أبنائه ويحدد له مهامه، وما يحق له التصرف فيه من الأمور، جدير بالذكر أن عقد الوصاية أحياناً لا يكون على أطفال، وهذا ما نراه من خلال نازلة حدثت فى مدينة باغة، حيث قام رجل يدعى "أحمد بن محمد الأنصارى" بالاشهاد على نفسه أنه قدم أخيه "عبدالله بن محمد" للنظر فى أملاكه، وجعل له قبض غلتها وصرفه فيما يراه وكيفما شاء، وذلك طوال مدة حياة أحمد المذكور وبعد وفاته، فإذا تخلى عبدالله عن النظر فى تلك الاملاك رجعت ميراثاً^(٦).

لم يحرص جميع الأوصياء على محجورهم فقد كان منهم من يستغل وصايته على اليتامى لاستغلال أموالهم وأملاكهم^(٧)، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال الفتاوى، وبالرغم من

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٣٢، ص١٤٥٥.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٠٠، ص١٥٨٩.

(٣) تخرج من مسألة كتاب الزكاة وهو: من دخل عليه الحول بغير بلده زكى عما معه وعما تلف ببلده. وكذلك إن خلف ماله كله ببلده فليتسلف وليؤد، إلا أن يخاف الحاجة أو لا يجد سلفاً فيؤخر إلى بلده. (البرزلى: النوازل، ج٦، ص٣٨-٣٩).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٢٠٥، ص٨٣٦.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٨٨، ص٣٥٧.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٧٦، ص٩٦٠؛ م٣٣٩، ص١١٠٨.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٤٢٥، ص١٢٧٣.

ذلك فإن هذا لم يكن يحدث إلا في أضيق الحدود حتى مع المشاكل التي كانت تحدث، وذلك نظراً لمراقبة الوصى دوماً من المشرف والحاكم، حيث لا يترك مُطلق اليدين.

والوصى في اغلب الأحيان يكون الأم إذا كان الأب متوفى، والأب إذا كانت الام متوفية، أما لو كانت الأم هي الوصية على الأبناء، فيقوم القاضى بتعيين أحد الأعمام أو العمات أو أبناء العم مُشرفاً على الأم^(١)، جدير بالذكر أن الوصى أو المشرف عليه لو كان غريباً أى ليس من عائلة المحجور، فإن ذلك كان يسبب مشاكل فأحياناً تحدث مخاصمات ومشاجرات بين الوصى ومحجوره، مما يؤدي غالباً إلى عزله من الوصاية أو الإشراف^(٢).

رابعاً: قضايا الرعاية الاجتماعية:

الزكاة والصدقة والهبات:

شغل بال مسلمي الأندلس كيفية إخراج أموال الزكاة وتوزيعها على من يستحق، سواء كانت زكاة نقد أو زكاة حلى، ولم يقتصر المسلم الأندلسي في زكاته على الفقراء والمساكين فقط، إنما منهم من كان له أقارب ضعاف من الفقراء والمساكين، فكان يتصدق عليهم بأموال زكاته جميعها إن استدعى الأمر ذلك، إلا أن البعض منهم كان ينوى التصديق بأموال زكاته على شخص بعينه ويحدده ويُسميه ثم يقوم بإخراج زكاته لشخص آخر، وهذا لم يُجزه ابن رشد^(٣).

أما الصدقات والهبات فقد كانت في الغالب تنحصر بين أفراد العائلة خصوصاً الأبناء، وكانت تختلف الصدقات ما بين أراضى وأملاك وثياب وحلى، فكثيراً ما يتصدق الأب على أحد أبنائه عند زواجه^(٤) أو يمنحه هبة له من عقارات أو أملاك بالإضافة إلى التكفل بنفقات ابنه بعد الزواج لمدة محددة أو طوال العمر، أو أن يقوم أحد الجدود بالتصدق على أحد أحفاده بمال أو عقارات^(٥)، هذا وكان البعض من المتصدقين يقوم باستثناء جزء من الصدقة لنفسه، كما شرط بعضهم في حالة وفاة الموهوب فإن الهبة تنتقل إلى شخص آخر يُسميه فإن ماتوا جميعاً ترجع له مرة أخرى، إلى جانب كل هذا فإنه في بعض الأحيان يختص الأب بالصدقة لأحد أبنائه بعينه وشخصه دون باقى الأبناء، فإن توفى الأب فنجدهم يعترضون على الصدقة مُدعين عدم جوازها^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٤١٧، ص١٢٦٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٣٢٨، ص١٠٨٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٠٣، ص٥٠٣؛ ج٣، م٥١٥، ص١٤١٢، م٥٤٨، ص١٤٩٢.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٣، ص٨١٢؛ م٣١٣، ص١٠٥٣؛ ج٣، م٥٦٥، ص١٥٥١.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٥٦، ص٦٧١؛ ج٣، م٥٥٠، ص١٥٠٦.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م١٩٢، ص٨١٢؛ م٣٤٨، ص١١١٨؛ م٣٥٥، ص١١٤١؛ م٣١٨، ص١٠٦٣؛

م٤٤٥، ص١٢٩٩؛ م٦٠٠، ص١٦٤١؛ م٥٦٥، ص١٥٥١.

ومن الجدير بالذكر أن من شروط صحة الهبة أو الصدقة، أن يراها الشهود حين شهادتهم، حيث أن الهبة التي لا يراها الشهود حين شهادتهم رؤيا العين لا يُعمل بها، لأنهم شهدوا على شيء لا يعرفونه، كما يجب على المُتصدق عليه أو الموهوب أن يحوز أو يقبض الصدقة، فإن لم يحوزها قبل وفاة أبيه فإنها تعود لتكون ميراثاً للجميع^(١)، هذا إلا في حالة أن يتعذر عليه الوصول إلى الصدقة لحيازتها كأن تكون أملاكاً في مكان يسيطر عليه نصارى أسبانيا، ففي هذه الحالة لا تبطل الصدقة بعدم حيازتها^(٢).

الأحباس:

انقسمت الأحباس ما بين أحباس الغرض منها العمل الخيري كالأحباس على المساجد أو على الفقراء والمساكين وأصحاب الأمراض، وأحباس أخرى تكون على الأبناء والأحفاد والأعقاب، بغرض حفظ المال لهم من بطش وطمع سلطان جائر، أو خوفاً من مصادرة أملاكهم، وتأميناً لأبنائهم ولأحفادهم من نوائب الزمان، أو أن يحبس ملك من الأملاك على الفقراء في عائلته^(٣)، والأحباس كانت عقارات أو أملاك كالمنازل والحمامات والأفران أو حوانيت وقيساريات وفنادق التي تُدر دخلاً أو أراضي وجنات، والدخل الآتي منها يكون لصالح المُحبس عليه، وأحياناً يكون التحبیس من نوع آخر فرضه الواقع السياسي على المجتمع، كأن يقوم بتحبيس فرس للجهاد^(٤)، أو أن يحبس دخل فنادق وحوانيت لصالح ثغر من ثغور المسلمين^(٥).

أما عقد التحبیس فقد كان المُحبس يحبس الأملاك على أبنائه وأعقابهم فإن ماتوا، ينتقل الحبس إلى الأقرب لهم من العائلة، فإن لم يبق أحد من العائلة فينتقل الحبس إلى الفقراء والمساكين والمرضى^(٦)، وأحياناً كان المُحبس يضع شرط في عقد التحبیس، كأن يشرط إنه إذا

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٥٣، ص ٢٨٦؛ ج ٢، م ٤٠٤، ص ١٢٣٨؛ م ٥٩٠، ص ١٥٧٩.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٢٠، ص ٨٨٥؛ ج ٣، م ٦١٠، ص ١٥٩٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٥٥، ص ٢٩٠.

(٤) حيث كان البعض يقوم بتحبيس الخيل في سبيل الله، وهو نوع من الأحباس كان معروفاً منذ أيام الرسول ﷺ، ولأن أهل الأندلس مدرّبين على الحرب المتقطعة للجهاد في سبيل الله لمجاورتهم العدو، أدى ذلك إلى أن بعض الميسوريين الأندلسيين قاموا بوقف الأراضي على الحصون والأربطة والثغور. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٩٥).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٩٦، ص ٤٦٩؛ م ١٥٤، ص ٦٦٧؛ ج ٣، م ٤٦٧، ص ١٣٤٠؛ م ٥٠٩، ص ١٤٠١، م ٥٨٢، ص ١٥٧٣.

(٦) كان هناك أحباس تحبیس على المرضى في قرطبة، ومن المسائل موضع الخلاف بين الفقهاء في هذا النوع من التحبیس، أن يحل بقرطبة مثلاً مرضى وأرادوا الدخول مع مرضاها في أحباسها، هل لهم ذلك أم لا؟، فقد أباح البعض أنه بعض مقامهم أربعة أيام يقسم عليهم من غلة الأحباس. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٩٩).

أدركته الحاجة أو الفاقة فإن الحبس يعود إليه، أو لو مات المحبس عليهم وهو على قيد الحياة يعود التحبيس إليه^(١).

جدير بالذكر أن الأحباس غالباً يشترك فيها أكثر من فرد، كمجموعة من الورثة، وفي هذه الحالة كان يحدث مشاكل كأن يريد أحدهم أن يبيع نصيبه^(٢) ويُجبر من معه على بيع أنصبتهم، أو يحدث إرباكاً فيمن يستحق الدخول في الحبس أو لا يستحق خصوصاً لو كانوا من أعقاب البنات أو الأعقاب بشكل عام، أما إذا كان عق أحد الأبناء أكثر من العقب الأخر وبعضهم في حاجة إلى ذلك الحبس، فتكون الأفضلية لذوى الحاجة أولاً عند تقسيم الحبس، كما كان يحدث أن يستأثر أحد المحبس عليهم بالحبس دون البقية^(٣).

بالإضافة إلى ما سبق فإن الأحباس وأصحابها تعرضوا لعدد من المشاكل، من ذلك ما أشرنا إليه سابقاً من ظهور شخص معه عقد حبس قديم على أحد أملاك رجل آخر مدعياً أنه ملكه وحبس عليه^(٤)، أو أن يتعرض الحبس نفسه لضرر من أملاك تجاوره، كالأرض المحبسة التي كانت دائماً ما تتعرض للضرر من ضيعة تجاورها، وقد أباح ابن رشد في مثل تلك الحالة أن يُعاوض صاحب الضيعة صاحب الأرض المحبسة بدار أخرى^(٥).

هذا ولم تسلم الأحباس من استغلال النفوذ بالرغم من كل هذا، فيذكر ان رجلاً حبس أرضاً لتكون مقبرة للمسلمين^(٦)، ثم عاد واستولى على جزء من الأرض وبنى فيها حمام وظل يستغل غلته حوالى اثنتى عشرة سنة، وادعى ان هذا الجزء من الأرض لا يصلح للدفن لأنه جرفاً، وسانده في ذلك أصحابه من أمناء البلد^(٧).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، ٥، ص ١٦٤؛ ٩٨، ص ٤٧١؛ ٤٦٦، ص ٦٢٠؛ ٤٨٨، ص ٦٢٤؛ ج ٣، م ٤٧٩، ص ١٣٥٨؛ م ٦٥٠، ص ١٦٣٤.

(٢) لا يباع الحبس بحال، سواء كان مُحبساً أصلاً أو اشتري مما يوفر من مال الأحباس، سواء كان كاملاً أو بعضاً، وهذا ما هو مشهور في المذهب. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٦٠٧).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٨، ص ٧٢٨؛ م ٣٠٢، ص ١٠٣٤؛ م ٣١١، ص ١٠٥٠؛ م ٣٥٣، ص ١١٣٩؛ ج ٣، م ٥٧٧، ص ١٥٦٧؛ م ٥٧٩، ص ١٥٦٨؛ م ٥٨٠، ص ١٥٦٩؛ م ٦٥٦، ص ١٦٣٩.

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧٠، ص ٣٢٠؛ ٣٤٤، ص ١١١٤.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٣٢٥، ص ١٠٨٠.

(٦) الأحباس سُنتها أن تكون موقوفة على ما حبسها عليه مُحبسها، ولا ينبغي نقلها ولا يجوز أن تصرف إلى غير ما حبست عليه، والمسلم لا رجوع له في حبسه ولا سبيل له إلى فسخه ونقضه، إذا كان قد قام بتوثيق الحبس والإشهاد عليه أمام القاضى، فأسقط بذلك خياره في الرجوع فيه. (محمد عبدالوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٥٧٧).

(٧) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٤٩٩، ص ١٣٠٩؛ م ٥٠٠، ص ١٣٩١.

جدير بالذكر أن الأحباس كان يتم تأجيرها^(١)، لكن اشترط الفقهاء أن لا تزيد مدة الكراء عن عامين^(٢)، خوفاً من أن يتلف أو بندثر بيد المُكْتَرَى، كما أجاز الفقهاء شهادة النساء على عقود الأحباس، حيث أن الأحباس على مذهب مالك من الأموال، وشهادة النساء على الأموال جائزة^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحباس كانت تخضع لمُشْرَفٍ يسمى "ناظر الأحباس"، حيث يقوم بالإشراف عليها والإهتمام بها وإقامة ما تهدم منها وتوزيع دخلها على ما حدده المُحْبِس، بيد أن ناظر الأحباس كان يخضع لإشراف القاضي حيث أنه لا يستطيع أن يشتري أو يبيع أى عقار للحبس دون إذن من القاضي، كما ان تعيينه كان يتم من خلال صاحب الحبس أو الحاكم^(٤).

خامساً: عادات وتقاليد المجتمع:

الملابس:

وردت إشارات لبعض أسماء الملابس التي كانت تستعمل آنذاك، حيث وجدت الغفارة^(٥) وتسمى أحياناً بالثوب، بالإضافة إلى القميص والسراويلات، هذا وقد دخل نوع آخر من الملابس بعد وصول المرابطين وهو اللثام، حيث ظهر من مسلمي الأندلس من أراد التشبه بلبس المرابطين^(٦).

العلاقات الاجتماعية بين الأسرة والجيران:

أوضحت الفتاوى العلاقات الاجتماعية بين الأهالي وبين الجيران وبعضهم البعض، فقد أشارت إلى ضرورة احترام حقوق الجار واحترام خصوصيتهم، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً، أما

(١) يقوم صاحب الأحباس بالإشراف على كرائها وجمع هذه الأموال وصرفها في مجالها المحبوس عليه، وقد شاهد ابن العطار كيف يزاول القاضي عمله في قرطبة في قبالة الدور والحوانيت الفنادق المُحْبَسَة على المساجد وغيرها، فكان يعقد جلسة عامة لذلك في كل عام يجتمع لها عند القاضي في ذى الحجة من كل عام بعد عيد الأضحى بثمانية أيام، وينادى عليها في الأسواق وتعقد للعام الداخل — أى القادم — ويحضر هذه الجلسة ويشارك فيها كل من له رغبة في الاستفادة من كراء هذه الأحباس، وفي الغالب هي جلسات للمزايدة ويكون الحبس من نصيب من يدفع فيها قبالة أكثر من غيره. (محمد عبد الوهاب خلاف: تاريخ القضاء في الأندلس، ص ٦٠٥).

(٢) فقد أفتى الفقيه ابن القطان في جنة بجهة الزهراء بشرق قرطبة، تم كرائها لثلاثة عشر عاماً بفسخ العقد فيها لطول المدة، وطول المدة في كراء الأحباس فيه تنازع واختلاف. (محمد عبد الوهاب خلاف: المرجع السابق، ص ٦٠٦).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٢، ص ٢٣١؛ م ٥٥، ص ٢٩٠؛ م ١٤٧، ص ٦٢١.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٤٨٠، ص ١٣٥٩، م ٥٠٩، ص ١٤٠١.

(٥) الغفارة: وجمعه غفائر، وهو المعطف. (أنور محمود زنتاني: معجم التاريخ والحضارة الإسلامية، ص ٢٩٠).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٤٧، ص ٩٢٣؛ م ٢٧٧، ص ٩٦٣؛ م ٥٦٧، ص ١٥٥٨.

العلاقات بين الأسرة من أباء وأبناء، فكانت في أغلب الأوقات جيدة حيث تشير النوازل إلى أن بعض الأبناء كانوا يمنحون منازل لأبائهم ليسكنوا فيها حتى وإن كان بعضهم يقوم ليطالب بنصف المنزل إن توفي أحد الأبوين، في حين كان يحدث أن تتوفى الإبنة فتقوم الأم بمنح حفيدتها ميراثها، كما كان الأبناء يخرجون للحج مع آبائهم وأمهاتهم^(١).

ومن الجدير بالذكر قيام بعض الأباء بمعاملة أبنائهم بطريقة سيئة، فقد كان بعض الأباء يتعاملون بالضرب مع أبنائهم، وهو شيء لم يكن محبوب القيام به^(٢)، كما كان أحد الأباء يخص أحد أبنائه بالتركة دون الآخرين، ثم يعود ليلغى الوصية ويمنحها لابن آخر^(٣)، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين الأباء والأبناء حيث يظهر الرضى والغضب على الأبناء من خلال الوصايا.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كان من الاحترام المتبع آنذاك أن إذا دخل الوالد أو الفقيه أو رجل صالح على قوم، أو مرّ عليهم، فيجب أن يقوموا له إحتراماً، فمن لم يقدّم عدوه متهاناً به ومنكراً عليه وحقد عليه، وقد أشار ابن رشد إلى أنه لا بأس بقيام الإكرام والإحترام^(٤)، لما ورد عن الرسول ﷺ قوله للأَنْصار: "قوموا إلى سيدكم"^(٥)، يقصد "سعد بن معاذ"^(٦) لبنى قريظة.

بعض وسائل التسلية:

أشارت الفتاوى إلى وسيلة من وسائل التسلية في ذلك الوقت والتي تتمثل في مسابقات الخيول والرهان عليها، حيث سئل ابن رشد عن ما يجوز وما لا يجوز في مثل تلك المسابقات، كما أشارت أيضاً إلى بعض الألعاب التي كانت تُصنع في عيد النيروز^(٧) وهي زرافات وكمادين، وقد أشار ابن رشد إلى عدم جواز صناعة هذه الألعاب ولا يجوز بيعها ولا التجارة بها^(٨).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٧١، ص ٣٢٣؛ ج ٢، م ٣٩٢، ص ١٢١٩؛ ج ٣، م ٦٤٩، ص ١٦٣٣.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٠٤، ص ١٥٩٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٩٣، ص ١٥٨٢.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٦٤٤، ص ١٦٣٠.

(٥) البخارى: صحيح البخارى، مناقب الأنصار: باب مناقب سعد بن معاذ، ص ٦٤٦.

(٦) سعد بن معاذ: أبو عمرو سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس، شهد بدرًا، ورُمى بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهراً (ت ٥ هـ / ٦٢٦م). (ابن عبد البر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: محمد على الجاوى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ج ٢، ص ٧٢-٧٣؛ ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠١٢م، ص ٤٧٧-٤٧٩؛ ابن حجر العسقلانى: الإصابة في تمييز الصحابة، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ٢٠١٢م، ص ٥٦٧).

(٧) عيد النيروز: وفي الأصل النوروز، وهو بداية العام الجديد في السنة الفارسية، ويجعله الأقباط أول توت وهو أول السنة القبطية (١٠ أو ١١ سبتمبر). (عبادة كُحيلة: تاريخ النصارى في الأندلس، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١١٠).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٠٠، ص ٤٧٤؛ ج ٢، م ٢٦٣، ص ٩٤٠.

بعض الأدوات التي استخدمها الأندلسيون:

ذكرت الفتاوى بعض من الأدوات التي استخدمها الأندلسيون في الشرب، من قفل فخارية، وأكواب كانت تُصنع من الأخشاب^(١).

الأعياد والمناسبات الدينية:

ومن الأعياد التي ورد ذكرها في الفتاوى عيد النيروز الخاص بالنصارى، وعيد الأضحى فقد سئل ابن رشد عن أضحى عيد الأضحى، حيث أن هناك بعض أماكن في الأندلس لا يُخرج الإمام فيها أضحيتَه إلى المصلى حيث يذبحها عند انصرافه من الخطبة^(٢).

بعض الأمراض وطرق علاجها:

ورد بعض ذكر لبعض الأمراض التي ورد ذكرها كداء الجذام^(٣)، وكيف كان الناس يكرهون من يصاب بهذا المرض، ويفضلون البعد عنه وهذا ما نراه من خلال ما حدث مع إمام مسجد ظهر عليه داء الجذام فكرهت الجماعة إمامته، وأرادوا تأخيره عن الإمامة^(٤)، كذلك ورد ذكر عن الرعاف^(٥)، وعمّا إذا كان ينقض الوضوء أم لا، فأشار ابن رشد إلى أن الرعاف ليس بحدث ينقض الطهارة^(٦)، كما أشارت إحدى النوازل إلى علاج الألم الناتج عن قلع الضرس، حيث أنه لعلاج هذا الألم يتم وضع حبة من اللبان^(٧) مكان الألم فيزول الوجع^(٨).

سادساً: بعض مظاهر الفساد في المجتمع:**سوء الأخلاق في المجتمع:**

وردت بعض الفتاوى التي حملت في ثناياها بعض أشكال الفساد وسوء الأخلاق، ما بين مشاجرات وجرائم تصل إلى إقامة الحدود من سرقة وقتل وزنى، فالمشاجرات من المشاكل الطبيعية اليومية التي تحدث بين أفراد المجتمع، فوارد أن

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٢٢، ص ٨٩٧؛ ج ٣، م ٦٣٣، ص ١٦١٧.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٦٩، ص ٩٥٠؛ م ٣٥٠، ص ١١٣.

(٣) الجذام: هو مرض جلدي، ويعف بالجذام لتجذم الأصابع وتقطعها. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٢، ص ٨٧).

(٤) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢١٩، ص ٨٨٣.

(٥) الرعاف: وهو دم يسبق من الأنف، أي يسيل من الأنف. (ابن منظور: لسان العرب، ج ٩، ص ١٢٣).

(٦) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ١٥٨، ص ٦٧٥.

(٧) اللبان: ضرب من الصمغ، وهو شجيرة شوكة لا تسمو أكثر من ذراعين، ولها ورقة مثل ورقة الأس وثمره مثل ثمرته، وله حرارة في الفم، وقيل اللبان هو الصنوبر. (ابن منظور: لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٧٧).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٢٣٦، ص ٩١٢.

يحدث نزاع بين فردين يصل إلى حد السب والاشتبكات^(١)، كما وصلت الخلافات بين الأفراد إلى درجة أن يتآمر الشخص ضد من يختلف معه بوضع السم له، وكان العقاب لمن يضع سماً لأحد الأشخاص أن يتم سجنه لمدة عام^(٢).

كما ذكرت الفتاوى حدود السرقة، فقد كانت الشرطة تقوم بالقبض على من يتهمه الوالى بالسرقة أو يشتهر بين الناس بذلك وتثبت عليه تلك التهمة، فيتم عقابهم بقطع اليد والطواف بهم فى المدينة^(٣)، كما كان يتم تحديد حد الرجم إذا ثبتت تهمة الزنى على أحد، فقد ذكرت الفتاوى إحدى السيدات التى حملت من زنى ثم قتلت وليدها، فحكم عليها بالرجم ورفع أمرها إلى قاضى الجماعة للحكم عليها فى حد القتل، جدير بالذكر أنه يجب التأكد من الادعاءات والاثهات ضد من يُتهم بتلك التهم^(٤).

هذا وقد وردت إشارات إلى مسائل فى القتل، حيث كانت تطور المشاجرات فى بعض الأحيان إلى حد القتل، فمن ثبت عليه القتل يتم القبض عليه ويسجن وتتم القسامة، وهى أن يقسم جميع الأطراف خمسين يميناً تُردد عليهما يميناً يميناً أن القاتل هو الذى قتل القتيل، ويكون الحالف مُستقبل القبلة، وتتم القسامة يوم الجمعة إثر صلاة العصر وهذا على ما مضى عليه عمل القضاة^(٥).

سوء استخدام السلطة واستغلال النفوذ:

كان من الشائع استغلال أحد الأفراد لأملاك غيره كأن يغصب أرضاً ويزرعها ويستغلها مدة أو يسكن منزل لرجل آخر غصباً، خصوصاً لو كان من أصحاب النفوذ والسلطة من أمراء أو ولاية^(٦)، حيث كان بعض الولاة يستخدمون نفوذهم وسلطتهم للاستيلاء على أملاك الأهالى ككثائر حصن شقورة "سعيد بن أحمد بن زيفل" والذى استقل بالحصن وفرض الضرائب على الناس، واستحوذ لنفسه على أموال تلك الجهة^(٧)، كما كان هناك من يقوم بالتعدى على الأملاك

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م٣٨٨، ص ١٢١٠؛ ج٢، م٣٥٨، ص ١١٤٩؛ ج٣، م٥٣٩، ص ١٤٧٢.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٦٤، ص ١٦٤٤.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٦٢٢، ص ١٦٠٨.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج٣، م٥٠٥، ص ١٣٩٤، م٦٥٥، ص ١٦٣٩.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م١٢٠، ص ٥٧٣، م١٢٢، ص ٥٧٧؛ ج٢، م٢١٢، ص ٣٥٧، ص ١١٤٩، م٣٨٧، ص ١٢١٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج٢، م٢٨٧، ص ٩٩٣.

(٧) ابن رشد: المصدر السابق، ج١، م٥٤، ص ٢٨٨.

العامة للمسلمين مثل الطُّرق ويُدخلوها في ممتلكاتهم من الأراضى، وتظل على هذا الحال حتى يقوم أحد الأهالى بالاختصاص عند القاضى^(١).

كما ذكرت إحدى الفتاوى عن أن البعض كان يتقرب للأمرء المرابطين عن طريق تقديم الهدايا لهم، وفي المقابل كان الأمير المرابطى يبادل ذلك بهدية أفضل، كما يُذكر أيضاً استغلال أحد قضاة الأندلس لمنصبه وتوليه الأحكام، حيث وضع يده على أراضى وأموال بيت مال المسلمين، في حين أن هناك أشخاص كانوا يستخدمون سلطتهم في الضغط على الآخرين لشراء ممتلكاتهم^(٢).

بيد أنه في بعض الأحيان كان هؤلاء الأشخاص يتوبون عن ما فعلوا من استغلال النفوذ، واغتصاب أموال المسلمين وأخذها بغير حق، حيث يقومون بالتبرع بأموالهم إلى درجة أنهم كانوا يحتاجون لمساعدة ممن حولهم^(٣).

الدعاوى الفاسدة الهدامة:

تعددت صور الدعاوى الفاسدة في بلاد الأندلس وإن كان في أغلبها دعاوى هدامة للدين، فكثيراً ما نجد أفراد يدعون بما لا يجب في الدين والشريعة كمن يدعى عدم الحاجة إلى الدعاء^(٤)، أو يدعون على الرسول الكريم ﷺ بما ليس فيه^(٥).

هذا وتشير إحدى الفتاوى الآتية من بلاد الأندلس أن رجلاً ورد عليهم، أخذ في تشكيك الناس في دين وبث المفاسد في عقول طلبة العلم^(٦)، لم تقتصر مثل تلك الدعاوى على هؤلاء الأغرار المفسدين فقط، وإنما وصلت إلى بعض العلماء ممن أصابهم الغرور، أو دعونا نقول

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، ص ٧٦، ص ٣٣٣؛ م ١٥١، ص ٦٣١؛ ج ٢، م ٣٩٠، ص ١٢١٥؛ ج ٣، م ٤٦٦، ص ١٣٣٨، م ٥٣٨، ص ١٤٧١، م ٤٨٥، ص ١٣٦٦.

(٢) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ٨٠، ص ٣٣٩؛ ج ٢، م ٢١٠، ص ٨٥٣؛ ج ٣، م ٤٩٨، ص ١٣٨٨.

(٣) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٨٩، ص ٩٩٣؛ م ٢٩٦، ص ١٠١٧.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٠٨، ص ٥٣٥؛ ج ٣، م ٦٤٦، ص ١٦٣٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٣، م ٥٢٣، ص ١٤٢٧، م ٦٤٧، ص ١٦٣٢.

(٦) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ١٦٢، ص ٧١١.

بعض مدعى العلم الذين كانوا قاموا باستغلال الأقوال الضعيفة في المذاهب ومناطق الخلاف بين الأمة لخدمة أغراضهم الشخصية^(١).

ومن المفاصد التي عرفها الأندلسيون الخط في الرمل^(٢)، فقد وصف ابن رشد تلك العادة بالاعتقادات المضللة، فقد كان هناك من يشتغلون به ويأخذون الأجر على ذلك^(٣).

بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك من أطلق عليهم ابن رشد اسم أهل الزيغ والتعطيل، وهم الأندلسيون ممن يقومون ببث الخوف أو الأفكار الخاطئة بين الناس، كأن يتشككون في كرامات الصالحين وينكرونها، أو يبثون بين الناس فكرة أن العدو من الممكن أن يأتي البيت الحرام أو أن ينبش قبر النبي ﷺ، وقد قابل ابن رشد مثل تلك الأفكار بكثير من الحزم فقد أشار إلى أن مثل هؤلاء يريدون أن يوقعوا في نفوس الجهال والأغبياء الشك في معجزات الأنبياء عن طريق التشكيك في كرامات الأولياء، كما أن الرسول ﷺ أكرم على الله - سبحانه وتعالى - من أن يمكن أعداء الكفرة من استباحة حرمة، ونبش مضجعه^(٤).

وكنتيجة للحالة التي وصل إليها المسلمون آنذاك من خسارتهم لمعظم مدنهم وحصونهم، فقد ظهر من أردادوا التشبه بالنصارى في لغتهم مدعين أنهم ليسوا في حاجة إلى اللسان العربي، فهؤلاء قد وصفهم ابن رشد بالجهل وعليهم التوبة مما قالوا، لأن لا يصح شيء من أمور الدين إلا بلسان عربي^(٥)، يقول الله تعالى: "بلسان عربي مبين"^(٦).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٣، ص ٢٣٢؛ ج ٢، م ٢٩٥، ص ١٠١٥؛ ج ٣، م ٥٥٧، ص ١٥٣٥.
(٢) الخط في الرمل: أو ضرب الرمل، هو تعبير إصطلاحي درج على ألسنة الناس منذ العصر الإسلامي، حيث اتصل بما يعرف بعلم الرمل والذي كان معروفاً عند العرب في الجاهلية باسم: علم الخط، أي الخط بالأصابع على الرمل، وهذا اللون من العلوم التخمينية القديمة التي استخدمها الإنسان بهدف التنبؤ والكشف عن أمر أو مجموعة من الأمور قد تحصل في المستقبل، والذي يعمل به يعرف اسم: الرمال أو الطارق أو الخطاط، حيث يقوم برسم خطوط على الرمل أو التراب على هياكل مختلفة ثم يعين النظر فيها ثم يستخلص منها ما يوحي بالجواب على أسئلة السائل.
(مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب، ص ٣٠٠).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٤٥، ص ٢٤٩.

(٤) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١٢٣، ص ٥٧٩، م ١٤٣، ص ٦١٢.

(٥) ابن رشد: المصدر السابق، ج ١، م ١١٣، ص ٥٤٥.

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٩٥.

سابعاً: الفرق الكلامية:

أشارت الفتاوى إلى ثلاث من الفرق المذهبية والكلامية وهم أهل الظاهر^(١) والمعتزلة^(٢) والأشاعرة، فوجد إحدى الفتاوى والتي تشير إلى مذهب أهل الظاهر بأنهم ينفون القياس فى أحكام شرائع الدين، وقد وصف ابن رشد أن مثل هذا الأمر يُعد عند جميع العلماء بدعة، وأن من اعتقده ودان به فإن ذلك يُعد جرحة، لأن خلاف ما دل عليه القرآن^(٣).

أما المعتزلة فقد سئل ابن رشد عنهم من خلال مسألة فى إعراب أحد رؤوسهم والمسمى "أبى على الفارسي"^(٤) لآية من آيات القرآن الكريم^(٥)، فمن المعروف عنهم تأويلهم للآيات القرآنية من أجل تدعيم آرائهم.

كما ورد عن الأشعرية أكثر من سؤال سواء من أمير المسلمين "على بن يوسف بن تاشفين"، والأمير "أبو إسحاق بن يوسف بن تاشفين"^(٦)، أو من بعض الفقهاء والأئمة، أو حتى من بعض العامة أيضاً.

(١) أهل الظاهر: أو الظاهرية، وهو لقب جماعة إسلامية تنسب إلى مدرسة فى الفقه الإسلامى أسسها داود بن على بن خلف الأصبهاني أبو سليمان الملقب بالظاهرى ٢٧٠هـ / ٨٨٤م، وهو أحد أئمة المجتهدين فى الإسلام، وقد سميت بهذا الاسم لأنها تأخذ بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأى والقياس خشية فتح باب الإجتهااد على مصراعيه، الأمر الذى نجم عنه تعدد فى الأحكام الاجتهادية، وقد تأسس هذا المذهب فى العراق، فقد ظهر كرد فعل للمذهب القياسى. (حسين يوسف دويدار: المجتمع الأندلسى فى العصر الأموى، مطبعة الحسين الإسلامية، ط١، ١٩٩٤م، ص١٥٦؛ مصطفى عبدالكريم: معجم المصطلحات والألقاب، ص٣١٣).

(٢) المعتزلة: هم طائفة إسلامية ظهرت بنهاية العصر الأموى على يد مؤسسها واصل بن عطاء ١٣١هـ / ٧٤٨م، وقد اختلف فى سبب تسميتها فهناك من أرجعها إلى ان واصل بن عطاء اعتزل مجلس استاذة الحسن البصرى ١١٠هـ / ٧٢٨م بسبب خلافهما فى بعض المسائل، فتبعته طائفة أخذت تجتمع إلى ناحية من المسجد، فقال الحسن عندئذ: اعتزل واصل مجلسنا، وقيل بسبب اعتزاله هو ومن تبعه قول الأمة وانفرادهم بأراء خالفوا فيها جمهور السنة، هذا وقد اعتمد المعتزلة على العقل وتأويل الآيات القرآنية فى سبيل تدعيم آرائهم فى العقيدة، ففتحوا بذلك مجال الإجتهااد والبحث الفكرى، فعدوا من رواد علم الكلام فظهر منهم أعيان فضلاء كالجاحظ والزمخشري والماوردي وغيرهم، ثم انقسموا بعد ذلك إلى عدة فرق، انتهى بعضها من وجهة نظر بعض الفقهاء إلى مخالفة أحكام الكتاب والسنة، ومن أهم المشكلات التى قابلتهم مشكلة القول بخلق القرآن. (مصطفى عبدالكريم: المرجع السابق، ص٤٠٠-٤٠١).

(٣) ابن رشد: الفتاوى، ج٣، م٥٢٧، ص١٤٣٥.

(٤) أبى على الفارسي: هو أبو على الحسن بن محمد الفارسي الغسوى النحوى المعتزلى، يُعد رأس فى الإعتزال، كما نال مكانة وحظوة عند الأمراء، وقد توفى سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧م. (ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج١، ص١٣٦؛ ابن بشكوال: الصلة، ج١، ص١٤١).

(٥) ابن رشد: الفتاوى، ج٢، م١٥٩، ص٦٨٧.

(٦) أبو إسحاق بن يوسف بن تاشفين: الأمير اللمتونى قائد المرابطين فى معركة قنتدة ضد الإفرنج سنة (٥١٤هـ/١١٢٠م)، وهو أحد أدباء المرابطين وهو الذى أُلّف الفتح باسمه فلاند العقيان، وكان يحكم الأندلس من قبل أبيه يوسف بن تاشفين. (ابن الأبار: الحلة السيرة، ج٢، ص١١٨؛ ابن الأبار: المعجم، ج١، ص٥٥-٥٦).

جدير بالذكر أن الفتاوى تشير إلى أن أئمة الأشعرية كان هناك من يسبونهم ويكفرونهم، ويتبرأون منهم، معتقدين أن مثل هؤلاء على ضلالة، فنجد من يسأل عن طبيعة مذهبهم وعن أئمتهم، وعن ما إذا كانوا مالكيين أم لا؟^(١)، ومن هؤلاء الأمير "علي بن يوسف" يسأل عن الأئمة "أبي الحسن الأشعري"^(٢) و"أبي إسحاق الإسفراييني"^(٣) و"أبي بكر الباقلائي"^(٤) و"أبي بكر بن فورك"^(٥) و"أبي المعالي"^(٦) و"أبي الوليد الباجي"^(٧)، هل هم أئمة رشاد وهداية أم هم قادة حيرة وعماية؟، وفي هذا أجاب ابن رشد أنهم أئمة خير وهدى، وممن يجب الإقتداء بهم، لأنهم قاموا بنصرة الشريعة، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالة، وأوضحوا المشكلات، وبينوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات^(٨).

وكما كان هناك من يرفض مذاهب أهل الكلام من الأشعرية ويسبونهم، فقد كان هناك من يبجلونهم أيضاً لدرجة أنهم ادعوا أن الإيمان لا يكمل إلا بمعرفة علم الأصول، ولا يصح الإسلام إلا باستعماله، وفي هذا قال ابن رشد أن مثل هذا الكلام لا يقوله أحد من أئمتهم، ولا يتأوله إلا شخص جاهل، حتى أنه أشار إلى ضرورة نهى العامة والمبتدئين عن قراءة مذاهب المتكلمين من الأشعريين، مخافة أن يصعب عليهم فهمها فيضلوا^(٩).

وبهذا نكون قد انتهينا من فصل الحياة الاجتماعية بعد أن استخلصنا بعض النواحي الاجتماعية الهامة التي وردت في الفتاوى.

- (١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٣، م ٣١٦، ص ١٠٦٠.
- (٢) أبي الحسن الأشعري: هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، مُتَكَلِّمٌ تنتسب إليه الطائفة الأشعرية (٣٢٤هـ / ٩٤٢م). (أبو الفدا: البداية والنهاية، تحقيق: محيي الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م، ج ١٢، ص ١٢٥؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٢؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٢٤، ص ١٥٤).
- (٣) أبي إسحاق الإسفراييني: أبو إسحاق ركن الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني، فقيه شافعي أصولي متكلم له مؤلفات، توفي سنة (٤١٨هـ / ١٠٢٧م). (ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ٩٠-٩١).
- (٤) أبي بكر الباقلائي: أبو بكر محمد بن الطيب البصري ثم البغدادي المعروف بالباقلاني، كان متكلماً على مذهب الأشعري، رد على الفرق، كانت وفاته في سنة (٤٠٣هـ / ١٠١٣م). (الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ٣، ص ١٤٧).
- (٥) أبي بكر بن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي، متكلم، فقيه مفسر، أصولي، نحوي أديب، توفي سنة (٦٠٤هـ / ١٠١٥م). (ابن قطلوبغا: تاج التراجم، ص ٢٥٨-٢٥٩).
- (٦) أبي المعالي: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين في الشافعية، كانت وفاته في سنة (٤٧٣هـ / ١٠٨٥م). (ابن قنفذ: الوفيات، ص ٢٥٧-٢٥٨).
- (٧) أبي الوليد الباجي: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي التجيبي القرطبي، فقيه مالكي من حفاظ الحديث، توفي سنة (٤٧٤هـ / ١٠١٨م). (النباهي: تاريخ قضاة الأندلس، ص ٩٥؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣١٥-٣١٦).

(٨) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٨٩، ص ٨٠٢ / ٢٦٥، ص ٩٤٣.

(٩) ابن رشد: المصدر السابق، ج ٢، م ٢٧٨، ص ٩٦٦.

الغائمة

اتضح من خلال دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال كتاب فتاوى ابن رشد أن الكتاب احتوى على عدد كبير من الأسئلة الخاصة بالحياة الاجتماعية، مما يوحى بأن مشاكل الحياة الاجتماعية قد نالت الاهتمام الأكبر في حياة الأندلسيين والمغاربة على السواء وشغلت بالهم، يليها في الأهمية بعد ذلك مشاكل الحياة الاقتصادية والتي تعلق في الغالب بمشاكل الأراضى وملكيته ومشاكل الزراعة والرى، تليها مشاكل التجارة والعملة والصرف بعد ذلك.

يبدو أن الفتاوى منحتنا بعض المعلومات التي جاءت متفقة مع المصادر وفي أحيان أخرى معاكسة لها، بالإضافة إلى معلومات تفردت بها الفتاوى عن كتب المصادر، كذكرها لأسماء بعض المدن والقرى الصغيرة، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن المادة التاريخية المستخرجة من الكتب الفقهية تمثل صورة متكاملة مع المعلومات التاريخية من كتب المصادر والحواليات، فلا نستطيع الاعتماد على إحداهما دون الأخرى.

ويظهر لنا من خلال الفتاوى أيضاً بعض فئات وطبقات المجتمع الأندلسي ومشاكلهم، سواء طبقة الخاصة أو العامة، وإن كانت الفتاوى قد أشارت إلى طبقة العامة في الغالب، تلك الطبقة التي لا تذكرها المصادر التاريخية ولم تذكر مشاكلها، إما غافلة عنها أو متناسياها، أو ربما لأن تلك الطبقة تمثل المفعول به وليس الفاعل كطبقة الأمراء والخاصة، فأقذارهم بيد الحكام وأصحاب النفوذ يحركونها كيفما شاءوا، فقد كان المؤرخون يصبون جُل تركيزهم على الحياة السياسية وحياة الأمراء والخاصة، كما أشارت إلى طبقة الرقيق وبيعهم وشرائهم وكيف كان يتعامل معهم ملاكهم، أيضاً أشارت إلى طبقة الجند والامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، بالإضافة إلى بعض الفتاوى التي تحدثت عن الأسرى من المسلمين وكيفية تحريرهم.

كما أشارت الفتاوى إلى العادات والتقاليد والأعراف الخاصة ببعض المدن، خصوصاً الأعراف المتعلقة بالزواج والمهور والشوار، حيث نجد أن الطبقة الثرية قد بالغت في المهر المقدم للزوجة على عكس الطبقة الفقيرة، أضف إلى ذلك إشارات للأعياد والمناسبات الدينية سواء الإسلامية أو النصرانية، بالإضافة إلى إشارات عن العلاقات بين الأهالي وبين الجيران، والتنبيه على حقوق الجار تجاه جاره، وعلاقة المسلمين مع التجار النصارى الواردين على بلاد الأندلس أثناء فترة الهدنة، أو النصارى واليهود ممن يسكنون معهم بلادهم.

هذا وقد أشارت الفتاوى لعدد من المشاكل المجتمعية كالمشاجرات بين الأفراد والتي تصل إلى درجة القتل في بعض الأحيان، أو مشاكل استغلال النفوذ والسلطة والتي وقع ضحيتها

العامّة من الشعب، بالإضافة إلى مشاكل سببتها بعض عادات المجتمع آنذاك كهروب بعض الفتيات الصغيرات بعد تزويجهن، حيث كان متوسط سن الفتاة حين تزويجها خمسة عشر عاماً، ومشاكل الإرث والتركة حيث ورد عدد كبير من الأسئلة في تلك الناحية على وجه التحديد.

كما حملت لنا الفتاوى أسماء بعض الوظائف التي امتنها الأندلسيون آنذاك، فبعضها وظائف بسيطة تم ذكرها بصورة عابرة، وبعضها كانت وظائف معروفة حتى وإن كانت بسيطة، بالإضافة إلى بعض الصناعات التي كانت موجودة آنذاك.

وقد تطرقت الفتاوى إلى الأحباس والمشاكل التي تعرض لها ملاكها في بعض الأحيان، كما أعطتنا صورة واضحة إلى شكل عقود الأحباس، وكيف يتم إدارة الحبس سواء في حياة المُحبس أو بعد وفاته، واهتمام الفقهاء بالحفاظ على تلك الأحباس نظراً لقيمتها الخيرية التي حُبست من أجله، فوضعوا الشروط اللازمة في إدارة الحبس وحددت مهام وصلاحيات القائم على إدارته، حتى لا يطمع في غلته.

أما بالنسبة للحياة الاقتصادية فقد أخذت مساحة ليست بالهينة أيضاً وإن كانت أقل من الحياة الاجتماعية في عدد الأسئلة، فقد تطرقت إلى مشاكل الزراعة وري الأراضي ومشاكل الملكية، كما أشارت للأرحاء وحملت بين طياتها وصفاً دقيقاً لبناء الأرحاء والأدوات المستخدمة في بنائه، بالإضافة إلى تربية مختلف أنواع الحيوانات من إبل وخيول وماشية وماعز، وأوضحت لنا أن الرعي في القرى كان يتم في أراضي خاصة بالرعي تسمى المسارح، وهي في الغالب تكون ملكاً لأكثر من قرية يتشاركونها في رعي ماشيتهم، كما تحدثت عن الرعاة وعن تشارك بعض الأندلسيين في تربية الماشية للإتجار بها، وتطرقت إلى المشاكل التي كانت تواجه تلك النوعية من الشراكة.

وعن التجارة فقد أشارت إلى التجارة الداخلية والخارجية وما يقابل التجار من مشاكل في الطرق أثناء نقل البضائع من مدينة إلى أخرى، مما يؤدي إلى فقدان البضائع في بعض الأحيان، كما أشارت إلى الفنادق التي اعتاد التجار على استخدامها وما تتعرض له تلك الفنادق من خسارة إذا ما تضررت التجارة وقل ورود التجار عليها لأي سبب من الأسباب، وقد تطرقت الفتاوى إلى أكثر من نوع من أنواع العملة المستخدمة آنذاك، وأوضحت الفرق بين كل منها، كما أشارت إلى المشاكل التي تسببها تعدد أنواع العملات واختلاف الصرف من وقت لآخر، وما يقع فيه التجار أو من يتعامل بالعملات بشكل عام من مشاكل بسبب تعددها أو إلغاء السلطان العمل بإحدى العملات وإصداره لعملة لأخرى، مما يؤدي إلى ارتباك في المعاملات النقدية بين الناس.

إلا أن الأمر الذي بدا جلياً واضحاً خلال كتاب الفتاوى، والذي أشرنا إليه أكثر من مرة خلال الفصول، هو الوضع السياسى الذى أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل أو بآخر، فدائماً ما نجد إحدى الفتاوى التى تشير إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، والعلاقة المضطربة بين نصارى أسبانيا ومسلمى الأندلس، ويظهر ذلك من خلال إحدى الفتاوى التى سأل فيها أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين، عن الحج والجهاد وأيهما أفضل وأولى آنذاك، بالنسبة لأهل الأندلس وأهل العدو، ويتبين من خلالها أيضاً أن الطرق لم تكن آمنة بالشكل المناسب للسفر والترحال، وأن البعض كان يخاف على نفسه من السفر لأداء فريضة الحج لما سيتعين عليه ملاقاته أثناء الطريق.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأسئلة التى وردت على ابن رشد كانت بهدف المعرفة والإطلاع والدراسة فى بعض الأحيان، لكن من لم يقتصر هذا النوع من الأسئلة على طلاب العلم فقط وإنما شمل أيضاً العامة ممن شغلهم أمور دينهم وأحكام شريعتهم، فكانوا يسألون فى أحكام الصلاة والزكاة والمواريث، وغيرها من المشاكل الأساسية فى حياة الأفراد.

هذا وقد أشارت الفتاوى أيضاً إلى بعض الأفكار والدعاوى التى تهدف إلى التشكيك فى الدين آنذاك، وبعض الفقهاء ممن يستغلون الدين لخدمة مصالحهم، كما أشارت إلى المعتزلة وأهل الظاهر أو ما يسمى بالظاهرية، بالإضافة إلى الأشعرية، فقد اهتم المسلمون آنذاك سواء طلاب علم أو أمراء عن معرفة حقيقة كل طبقة ورأى الدين بها.

وعلى ماسبق يتضح لنا القيمة التاريخية لكتب النوازل والفتاوى، وما تستطيع أن تقدمه لدراسة التاريخ ودراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلاد المغرب والأندلس، خصوصاً حياة طبقة العامة وما كان يحدث بينهم وبين بعضهم أو بينهم وبين أصحاب النفوذ، فدارس كتب الفتاوى سيجد دائماً معلومات لم تذكرها المصادر التاريخية.

الملاحق

جدول بأهم المدن التي وردت منها أسئلة

اسم المدينة	موقعها	مصادر ومراجع أسماء المدن
طَنْجَة	بلاد المغرب، وتقع في الجهة المقابلة من الجزيرة الخضراء.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٤٣؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٣٩٥؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ٨٠.
الأشْبُونَة	غرب الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، ج ١، ص ١٩٥؛ شكيب أرسلان: الحل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية، ج ١، ص ٩٢.
إشْبِيلِيَة	الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ١٩٥؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٥٨.
بَاغَة	مدينة بالأندلس من كورة إلبيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٣٢٦؛ الإدريسي: نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق، ج ٢، ص ٥٧١.
بَسْطَة	مدينة بالأندلس بالقرب من جيان.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٢٢؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ١١٣؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥١٢.
بَطْلِيُوس	مدينة كبيرة بالأندلس، وهى على نهر آنة غربى قرطبة.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٤٧؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٩٣.
بَنْسِيَة	كورة ومدينة مشهورة بالأندلس متصلة بحوزة كورة تدمير.	إسحاق بن الحسين: آكام المرجان، ص ١٠٨؛ الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٤٩٠؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥١٣.
بِيَّاسَة	بالأندلس معدودة فى كورة جيان.	الحموى: معجم البلدان، مج ١، ص ٥١٨؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ١٢١.
الجزيرة الخضراء	مدينة مشهورة بالأندلس، وقبالتها من البر بلاد البربر سبتة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٢، ص ١٣٦؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٢٢٣؛ شكيب أرسلان: الحل السندسية، ج ١، ص ٨١.
غِرْنَاطَة	مدينة بالأندلس قديمة بقرب إلبيرة	القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٤٧.
فَاس	بلاد المغرب، وتقع على البحر.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٢٣٠؛ الحميرى: الروض المعطار، ص ٤٣٤؛ القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ١٠٢.

اسم المدينة	موقعها	مصادر ومراجع أسماء المدن
قُرْبَةُ	مدينة من مدن الأندلس.	الحموى: معجم البلدان، مج ٤، ص ٣٢٤ ؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٠٧ ؛ حسين مؤنس: وصف جديد لقرطبة الإسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، مج ١٣، ص ١٦٤ ؛ إبراهيم السيد الناقة: دراسات في تاريخ الأندلس الاقتصادي، ص ٧٣.
كانبش السفلى.	وهي قرية من قرى جيان، كما هو مذكور في الفتاوى.	ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٩، ص ١٢١٣.
بَلَّةُ	مدينة قديمة بالأندلس بالقرب من إشبيلية.	الحميري: الروض المعطار، ص ٥٠٧-٥٠٨ ؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٥٥.
نَوْشَةُ	مدينة بالأندلس من أعمال البيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٢٦ ؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥١٣ ؛ القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٥٠٢.
مَالِقَةُ	مدينة بالأندلس من أعمال رية.	الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص ٥٧٠ ؛ الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٤٣.
مَرَاكُش	مدينة من مدن المغرب.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ٩٤ ؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٤٠ ؛ كاتب مراكشي: الاستبصار، ص ٢٠٨-٢١٠.
مُرَيْطَرُ	حصن بالأندلس بالقرب من طرطوشة.	الحميري: الروض المعطار، ص ٥٤٠.
مُرْسِيَّةُ	مدينة بالأندلس من أعمال تدمير.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ١٠٧ ؛ الحميري: الروض المعطار، ص ٥٣٩.
المريّة	مدينة بالأندلس من كورة البيرة.	الحموى: معجم البلدان، مج ٥، ص ١١٩.

جدول بأسماء أهم الفقهاء والقضاة المذكورين في كتاب الفتاوى

اسم المفتى	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
أبو القاسم أصبغ.	أبو القاسم أصبغ بن محمد الأزدي المالكي كبير المفتين بقرطبة.	١١١١هـ / ٥٠٥هـ	قرطبة	ابن بشكوال: الصلاة، ج ١، ص ١٠٩-١١٠. الضبي: بغية الملتبس، ص ٢٤١.
عبد الحق.	أبو محمد عبدالحق بن محمد السهمي القرشي الصقلي فقيه مالكي.	٤٦٦هـ / ١٠٧٤م	صقلية	ابن فرحون: الديقاج، ج ٢، ص ٥٦.
خلف مولى ابن بهلول.	أبو القاسم خلف مولى يوسف بن بهلول البلسي المعروف بالبرالي (أو البريلي) مفتي بلسية.	٤٤٣هـ / ١٠٥١م	بلسية	ابن فرحون: الديقاج، ج ١، ص ٣٥٢.
أشهب	أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز القيسي تلميذ مالك.	٢٠٤هـ / ٨١٩م	مصر	ابن فرحون: الديقاج، ج ١، ص ٢٠٧؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٢٨.
ابن المواز	أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم بن المواز المالكي.	٢٦٩هـ / ٨٨٢م	مصر	الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ١، ص ٢٥٢؛ ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ٢، ص ١٦٦.
ابن حسون	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن حسين ابن حسون الكلبى المالقي.	٥١٩هـ / ١١٢٥-١١٢٦م	مالقة	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٥، ص ٤٣٥.
ابن راهويه	أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه.	٢٣٨هـ / ٨٥٢م	خراسان	الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٨٢.
أحمد بن حنبل	أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيباني.	٢٤١هـ / ٨٥٥م	بغداد	ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج ١، ص ٢٩٢؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١١، ص ١٥٩.
الشافعي	أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المصطفي.	٢٠٤هـ / ٨٢٠م	بغداد	ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٢٢١؛ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ٢، ص ٣٩٢.
أحمد بن خالد	أبو عمرو أحمد بن خالد ابن يزيد، يعرف بابن الحباب.	٣٢٢هـ / ٩٣٤م	الأندلس.	ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ١، ص ١٥٩.
أبو زيد عبد الرحمن	أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم الأندلسي القرطبي.	٢٥٩هـ / ٨٧٣م	قرطبة.	الخطيب البغدادي: هدية العارفين، ج ١، ص ٥١٢.
أبو عبد الله عيسى.	أبو عبد الله عيسى محمد ابن عيسى بن حسين التميمي.	٥٠٥هـ / ١١١١م	سبتة.	ابن عياض: الغنية، ص ٢٧.
ابن عبدوس	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس، فقيه مالكي من أكبر أصحاب سحنون.	٢٦٠هـ / ٨٧٤م	القيروان.	المالكي: رياض النفوس، ج ١، ص ٤٥٩؛ الدباغ: معالم الإيمان، ج ٢، ص ١٣٧؛ الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١٥٨.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
أبو الفرج	عمرو بن محمد الليثي الغدادي.	٣٣٠هـ / ٥٤٢م	بغداد.	ابن فرحون: الديباج، ج ٢، ص ١٢٧.
ابن عبد البر	أبو محمد عبد الله ابن الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي.	٤٦٣هـ / ١٠٧١م	المغرب.	ابن خاقان: قلائد العقيان، مج ١، ج ٢، ص ٥٣٨.
عيسى ابن دينار	أبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المالكي، فقيه مشاور.	٢١٢هـ / ٨٢٧م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ٢، ص ٦٤.
ابن يحيى الليثي	أبو محمد يحيى بن يحيى ابن بكير المصمودي الليثي.	٢٣٤هـ / ٨٤٨م	طنجة.	عياض: ترتيب المدارك، ج ١، ص ٣١٠.
ابن منظور	أبو القاسم أحمد بن محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	إشبيلية.	الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٥١٨؛ ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٧٨.
ابن سهل	أبو الأصبح عيسى بن سهل الأسدي النجاني.	٤٨٦هـ / ١٠٩٣م	قرطبة / سبتة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٣، ص ١٨٧؛ ابن سهل: ديوان الأحكام الكبرى، ص ٨، ٢١.
أبو عبد الله ابن حمدين	أبو عبد الله محمد ابن علي بن حمدين الثقفي.	٥٠٨هـ / ١١١٤م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٧٠.
العبدري	أبو محمد عبد الصمد ابن أبي الفتح بن محمد العبدري الفقيه المشاور.	٤٩١هـ / ١٠٩٨م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٣٧٩.
أبي إسحاق التونسي	أبو إسحاق إبراهيم بن حسن التونسي القيرواني الفقيه.	٣٤٢هـ / ١٠٥١م	القيروان.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٢٦٩.
أبو المطرف الشعبي	أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم الشعبي قاضي مالقة بالاندلس.	٤٩٩هـ / ١١٠٦م	مالقة.	التنبكتي: نيل الابتهاج، ص ٢٣٧.
ابن العطار	أبو عبد الله محمد ابن أحمد الأموي القرطبي، المعروف بابن العطار الفقيه.	٣٩٩هـ / ١٠٠٨م	قرطبة.	الخطيب البغدادي: هدية العارفين، ج ٢، ص ٥٨.
ابن الحاج	أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن خلف بن إبراهيم بن لب التجيبي القرطبي.	٥٢٩هـ / ١١٣٥م	قرطبة.	الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ٦١٤.
ابن كنانة	أبو عمرو عثمان ابن عيسى بن كنانة.	١٨٥هـ / ٨٠١م	المدينة.	عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ص ١٦٤.
الليث	أبو الحارث الليث ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء.	١٧٥هـ / ٧٩١م	مصر.	الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٢٢.
شبطون	أبو عبد الله زياد ابن عبد الرحمن القرطبي.	١٩٣هـ / ٨٠٨م	الاندلس.	عياض: ترتيب المدارك، ص ٥٢٦ / ابن فرحون: الديباج المذهب، ج ١، ص ٣٧٠.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن أبي زيد القيرواني	أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني، المعروف بمالك الصغير.	٣٨٦هـ / ٩٩٦م	القيروان.	ابن فرحون: الديقاج، ج ١، ص ٤٢٧.
زونان	أبو مروان عبد الملك ابن الحسن بن محمد ابن رزيق، يعرف بزونان من ولد أبي رافع مولى رسول الله ﷺ.	٢٢٢هـ / ٨٤٦م - ٨٤٧م	طليطلة.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٢٨٢.
مُطرف	أبو مصعب مطرف ابن عبد الله الهلالي المدني.	٢٢٠هـ / ٨٣٥م	المدينة.	ابن قنفذ: الوفيات، ص ١٦٦.
ابن أبي زمنين	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المري الإلبيري.	٣٩٩هـ / ١٠٠٩م	المريّة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٤٨٢.
ابن زرب	أبو بكر محمد بن يبقى ابن زرب القرطبي المالكي قاضي الجماعة.	٣٨١هـ / ٩٩١م	قرطبة.	ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ٢، ص ٢٣٠.
أبو عمر الإشبيلي	أبو عمر أحمد بن عبد الملك الإشبيلي، المعروف بابن المكوي المالكي.	٤٠١هـ / ١٠١٠م	الأندلس.	ابن العماد: شذرات الذهب، مج ٥، ص ٨.
ابن القطان	أبو عمر أحمد بن محمد ابن عيسى، يعرف بابن القطان القرطبي المالكي المشاور.	٤٦٠هـ / ١٠٦٨م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٦١.
ابن الإلبيري	أبو عبد الله محمد ابن خلف بن موسى الأنصاري المتكلم، ويعرف بالألبيري.	٥٣٧هـ / ١١٤٢م - ١١٤٣م	قرطبة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ٤٥١.
عبد الوهاب	أبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي.	٤٢٢هـ / ١٠٣١م	بغداد.	ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٢١٩.
الغزالي	حامد زين العابدين محمد ابن محمد الطوسي الشافعي، المعروف بالغزالي.	٥٠٥هـ / ١١١١م	بغداد.	ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٢١٦.
سحنون	أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي الملقب بسحنون تلميذ ابن القاسم	٢٤٠هـ / ٨٥٤م	المغرب.	الشيروازي: طبقات الفقهاء، ص ١٥٦ / القفطي: إنباه الرواة، ج ٢، ص ٥٤، هامش رقم ٣.
ابن سحنون	أبو عبد الله محمد ابن سحنون عبد السلام ابن سعيد التنوخي.	٢٥٦هـ / ٨٧٠م	قرطبة.	ابن فرحون: الديقاج المذهب، ج ٢، ص ١٦٩ / الشيروازي: طبقات الفقهاء، ص ١٥٧.
ابن الأصبح	أبو محمد قاسم بن أصبغ ابن محمد بن يوسف القرطبي، المعروف بالبياني.	٢٤٠هـ / ٩١٥م	قرطبة.	الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج ٣، ص ٨٥٢.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن القاسم	أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقى تلميذ مالك.	١٩١هـ / ٨٠٦م	مصر.	الزركلي: الأعلام، ج٣، ص٣٢٣.
مالك بن أنس	أبو عبد الله مالك بن أنس ابن مالك الأصبحي.	١٩٧هـ / ٧٩٦م	المدينة.	الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص٦٧، ٧٧.
ابن أبي شيبة	أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي يعرف بابن أبي شيبة.	٢٣٥هـ / ٨٤٩م	الكوفة.	ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٣، ص٣٣٩.
ابن حبيب	أبو مروان عبد الملك ابن حبيب السلمى القرطبي الفقيه المالكي، مؤلف الواضحة.	٢٣٨هـ / ٨٥٢م	قرطبة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج١٧، ص٢٥٧ / القفطى: إنباه الرواة، ج٢، ص٢٠٦.
ابن أضحى	أبو الحسن على بن عمر ابن محمد بن مشرف ابن أضحى.	٥٤٠هـ / ١١٤٥- ١١٤٦م	المرية ثم غرناطة.	الضبي: بغية الملتبس، ص٥٢٠ / ابن خاقان: قلائد العقيان، ص٦٤٦.
ابن الماجشون	أبو مروان عبد الملك ابن عبدالعزيز المدنى التيمي بالولاء، الملقب بابن الماجشون تلميذ مالك.	٢١٢هـ / ٨٢٧م	المدينة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ص٦.
أبو القاسم ابن عتاب	أبو القاسم عبد العزيز ابن محمد بن عتاب المالكي	٤٤٠هـ / ١٠٤٧م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٣٧١.
أبو عبد الله ابن عتاب	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن عتاب القرطبي الفقيه المالكي.	٤٦٢هـ / ١٠٦٩م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج، ج٢، ص٢٤١.
أبو محمد ابن عتاب	أبو محمد عبد الرحمن ابن عتاب القرطبي المالكي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٣٤٨.
الفضل	أبو سلمة فضل بن سلمة الجهني مولى لهم، البجاني الفقيه المالكي.	٣١٩هـ / ٩٣١م	دخل آخر عمره القيروان.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص٣٢٧؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص١٦٤.
ابن أبي العافية الإشبيلي.	أبو عبد الله محمد بن خيرة الأموي يعرف بابن أبي العافية الجوهري.	٤٧٨هـ / ١٠٨٥- ١٠٨٦م	قرطبة.	ابن بشكوال: الصلة، ق٢، ص٥٥٤.
الأصبلي	أبو محمد عبد الله ابن إبراهيم الأموي، يعرف بالأصبلي.	٢٩٢هـ / ١٠٠٢م	القيروان.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص٢٥٧.
أبو الوليد الباجي	أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجي الأندلسي التجيبي القرطبي، فقيه مالكي.	٤٧٤هـ / ١٠٨١م	قرطبة.	ابن فرحون: الديباج المذهب، ج١، ص٣٧٧.
أبو بحر	سفيان بن العاص الأسدي المريبطري الأندلسي، الفقيه المالكي.	٥٢٠هـ / ١١٢٦م	مريبطر.	عياض: الغنية، ص٢٠٥.
ابن الحاج	أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن خلف التجيبي، المعروف بابن الحاج، الشهيد قاضى الجماعة، استشهد وهو ساجد.	٥٢٩هـ / ١١٣٤م	قرطبة.	الضبي: بغية الملتبس، ص٥١.

اسم المفتي	الاسم الكامل	تاريخ الوفاة	المنطقة	مراجع الترجمة
ابن القصير	أبو الحسن أحمد بن أبي عمر أحمد بن محمد الأزدي، يعرف بابن القصير.	١١٣٦هـ / ١١٣٧م	غرناطة.	الضبي: بغية الملتمس، ص ١٧١.
أبو الفضل ابن عياض	أبو الفضل عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي، فقيه مالكي.	١١٤٤هـ / ١١٤٩م	سبتة.	ابن فرحون: الدباج المذهب، ج ١، ص ٤٦؛ عياض: الغنية، ص ٦.
اللخمي	أبو الحسن علي بن محمد الربيعي، المعروف باللخمي القيرواني الفقيه المالكي.	١١٨٥هـ / ١١٨٥م	القيروان.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٢، ص ٢٤٢.
ابن مسرة	أبو مروان عبد الملك ابن مسرة بن فرج بن خلف ابن عزيز اليحصبي القرطبي الفقيه المالكي.	١١٥٢هـ / ١١٥٧م	قرطبة.	ابن فرحون: الدباج المذهب، ج ٢، ص ١٨.
ابن سمجون	أبو محمد عبد المنعم ابن مروان هو أبو محمد عبد المنعم بن مروان ابن عبد الملك بن سمجون ابن إبراهيم الهلالي.	١١٣٠هـ / ١١٣٠م	إشبيلية.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٦، ص ١٠١.
أبو عبد الله ابن يحيى	أبو عبد الله محمد ابن يحيى بن الفراء.	١١٢٠هـ / ١١٢٠م	المرية.	الضبي: بغية الملتمس، ص ١٤٦.
مكي	أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد ابن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي.	١٠٤٥هـ / ١٠٤٥م	قرطبة.	الحميدي: جذوة المقتبس، ص ٣٥١.
ابن حماد	موسى بن حماد الصنهاجي الفقيه المالكي	١١٤٠هـ / ١١٤١م	المغرب.	الضبي: بغية الملتمس، ص ٤٥٦.
محمد بن عبد الأعلى	أبو عبد الله محمد ابن عبد الأعلى بن هاشم، يعرف بابن الغليظ.		مالقة.	ابن بشكوال: الصلة، ق ٢، ص ٥٣٨.
الصدفي	أبو علي الحسين ابن محمد الصدفي، المعروف بابن سكرة السرقسطي الفقيه المالكي.	توفي شهيدا بوقعة قتندة (ت ٥١٤هـ / ١١٢٠م)	شرق الأندلس	الضبي: بغية الملتمس، ص ٢٦٩.
ابن الطلاء الشبلي	أبو الحسن عبد الملك ابن محمد بن هشام بن سعد القيسي، يعرف بابن الطلاء.	١١٥٦هـ / ١١٥٦م	شلب	الآبار: المعجم، ص ٢٥٦.
ابن العواد	أبو الوليد هشام بن أحمد بن سعيد، يعرف بابن العواد الفقيه المالكي المشاور.	١١١٥هـ / ١١١٥م	قرطبة.	عياض: الغنية، ص ٢١٧.
محمد بن داود	أبو عبد الله محمد ابن داود بن عطية بن سعيد العكي الجراوي.	١١٣١هـ / ١١٣١م	فاس.	عياض: الغنية، ص ٦٤.
ابن جماهر الطليطلي	أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن جماهر الحجري.	١١٩٥هـ / ١١٩٥م	طليطلة.	الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٣٣، ص ٢٨٦.
أبو محمد ابن أبي جعفر.	أبو محمد عبد الله ابن محمد بن عبد الله ابن أحمد، أبي جعفر الخشني المرسى الفقيه المالكي.	١١٣٣هـ / ١١٣٤م	مرسية.	ابن بشكوال: الصلة، ق ١، ص ٢٩٤.

ملحق رقم (١)

صورة لعقدين شهادة انعقاد في ربيع الأول سنة ٤٩٨هـ/١١٠٤م.

العقد الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من تسمى في هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون الرحي المحدثه التي هي على وادى شبيرة ويعرفون المحدث لها "محمد بن يحيى" ومن شركه فيها، قد أحدثوا سداً فى أرض "محمد بن خلف" دون أن يأذن لهم فى ذلك، وهى الأرض الجوفية من السد المذكور، ولا يعرفون محمداً رضى به ولا أباحه لهم فى علمهم.

شهد بذلك كله من علمه حسبما ذكر فيه، ويحوزون الأرض المذكورة المحدث فيها السد بالوقوف عليها والنظر لها، وأوقع شهادته بذلك فى ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، ثبت العقد على نصه بشهادة من جوزت شهادته.

العقد الثانى:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشهد من تسمى فى هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون "محمد بن يحيى" بعينه واسمه، وأن الذى أحدث فى الوادى بقريه شبيرة من عرفه على مجراه الآن هو مجراه القديم الذى كان عليه قد عرف، وأن الذى أحدث فيه منذ ثلاثة أعوام إنما أحدثه الوادى لقوته، وأنه لم يكن ممره منذ علم إلا بالوجه المذكور.

شهد بذلك من علمه حسب نصه، وأوقع شهادته على معرفة ما اجتلب فيه ممن يحوز الوادى المذكور، ويعلم مجراه القديم بالنظر إليه والتعيين له، وكان إيقاعهم لشهادتهم إذ سئلت منهم وذلك فى منسلخ شهر ربيع الأول الذى فى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة^(١).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ١، م ٩، ص ١٧١-١٧٢.

ملحق رقم (٢)

نسخة عقد شهادة بتاريخ رجب ٥٠٨هـ / ١١١٤م.

(أى فى عهد المرابطين)

بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدت فاطمة بنت هشام بن المشاقوطى، التى كانت زوجاً للوزير الفقيه أبى عبد الملك الخولانى إلى أن توفى عنها، أن لابنتها زينب التى هى زوج لأبى القاسم بن بدرون، قبلها وفى مالها ودمتها أربعمائة منقال ذهباً عبادية أسلفتها إياها مؤخراً عنها إلى إنقضاء عشرين سنة من تاريخ هذا الكتاب، لا براءة لفاطمة المذكورة من العدة المذكورة إلا بدفعها لمن يجب قبضها، وإقامة البينة على دفعها بذلك كله من أشهدته فاطمة المذكورة فوق هذا بجميع ما ذكر عنها فيه.

وذلك فى رجب من سنة ثمان وخمسائة، إبراهيم بن خلف بن محرز اللخمى، وكان قد أوقع اسمه حين أشهدته فى عقد غير هذا متى قيم به واسمه فيه فإنما هى هذه الأربعة منقال^(١).

(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ١٦٩، ص ٧٣٥.

ملحق (٣)

عقد كراء رحى بتاريخ شعبان ٥٠٧هـ / ١١١٣م.

(عهد المرابطين)

بسم الله الرحمن الرحيم

اكثرى محمد بن عبدالرحمن بن طارق الأنصارى وعبدالصمد بن على الأموى ومحمد وعلى بنا عبدالله بن حرب اللخمى، بينهم على السواء والاعتدال من أحمد بن جزى التجيبى ومن عبدالله بن دلول الناظرين للقريش بقرطبة، جميع بيت الرحي الدائرة المعروفة ببيت الساقية، بقرب الخرب على ضفة وادى بلون من جيان، لمدة سبعة أعوام متصلة أولها منتصف ذى الحجة الأدنى إلى تاريخ هذا الكتاب بمائة منقال واحدة وأربعين مثقالاً من الذهب المرابطية الوازنة.

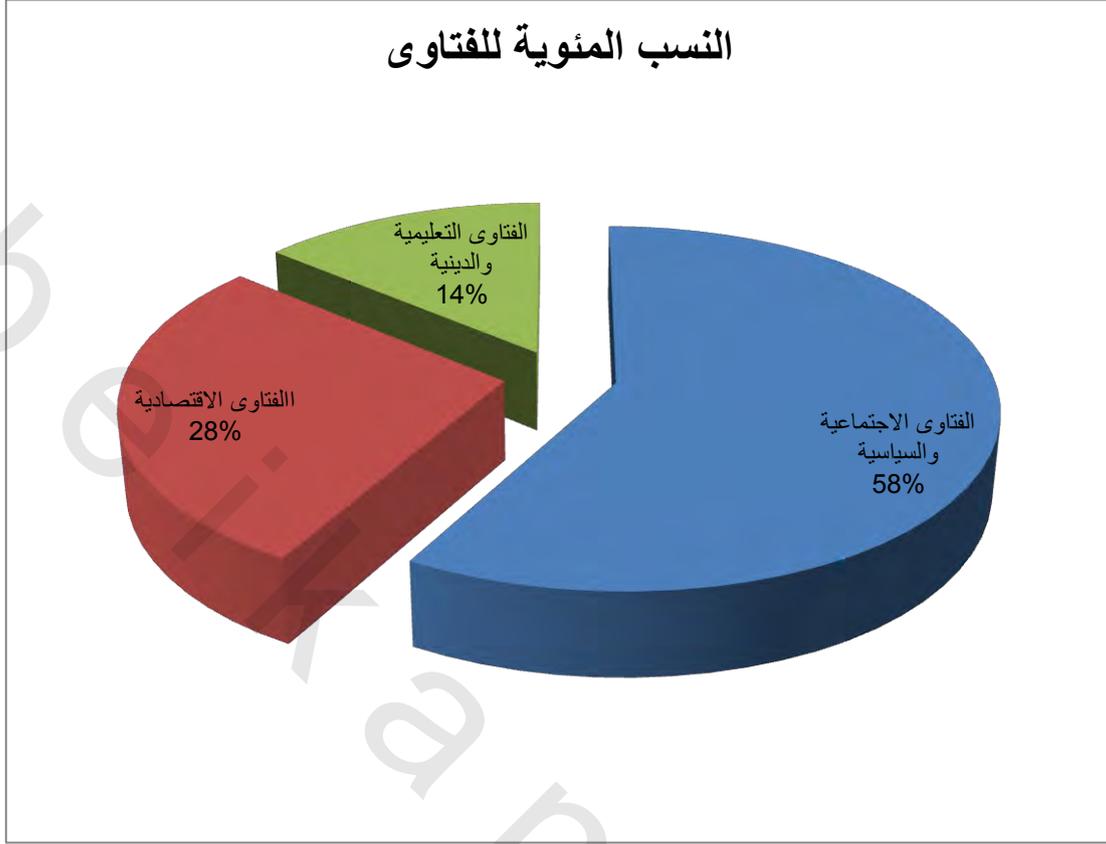
يدفع منها محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد ومحمد وعلى ابنا عبدالله المذكورون لأحمد وعبدالله المذكورين، أو لمن يجب له ذلك بسبب القريش المذكورين من أرباب القرية وبيت الرحي المذكورين عند انقضاء كل شهر من أول الأمد المذكور مثقالاً واحداً وتلثي مثقال أداء متوالياً إلى تمام العدد وانصرام الأمد.

وعلى أن يطلق محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون فى البيت المذكور أربعة أجار طاحنة تكون رصحنات وأحجار ثمانية من مقطع أرنطة غلظ كل حجر شبر وتلث وسعته أربعة أشبار ونصف بالشبر الوسط، وتكون دواليها من البلوط بأعمدة الحديد وقطب وحلق وصنوج وقنوات ومصب البيت أربع من الألواح، ويرفعون سد الرحي المذكورة بالحجارة والسلل والأوتاد، ويخرج ماؤه فى ساقية الرحي، وعلى أن يقيموا من حولى بيت إصطبلًا للدواب سعته مثل سعة بيت الرحي يتصل بالبيت طوله أربعة ألواح وارتفاعه ثلاثة ألواح للطايبية غلظ الحائط شبران بالشبر الوسط وأسسه بالحجر والطين، وعدته بالجوز وغطاؤه وغطاء بيت الرحي بالقراميد، ويشركون البيت المتصل ببيت الرحي المذكورة من ناحية الغرب بالجص.

وتواصفوا ذلك كله صفة أقاموها مقام العيان، فإذا انقضت المدة المذكورة ترك محمد بن عبدالرحمن وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون الأربعة الأجار المذكورة طاحنة بآلاتها كلها مستقيمة فى جريتها فى البيت المذكور للقريش المذكورين أرباب القرية المذكورة، وطاع محمد وعبدالصمد والأخوان محمد وعلى المذكورون بعد تمام الاكتراء المذكور طوعاً صحيحاً دون شرط أن يطحن عبدالله وأحمد بن جزى المذكوران فى الرحي المذكورة فى كل شهر من أشهر الأعوام المذكورة قفيزين من القمح من قمح بكيل جيان دون أجر، وعرفوا قدر ذلك، شهد عليهم بذلك من أشهده به فى صحتهم وجواز أمورهم فى شعبان من سنة سبع وخمسمائة^(١).

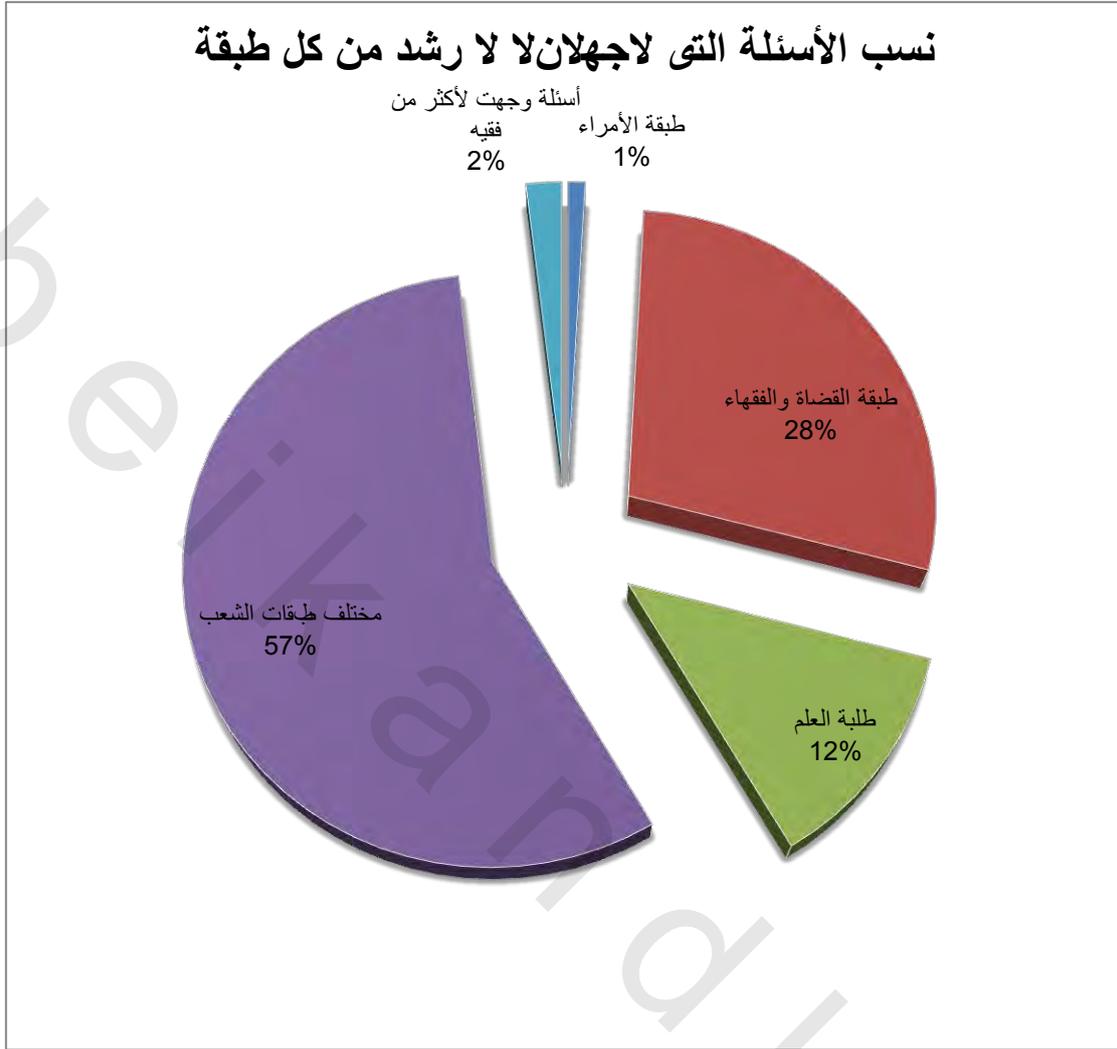
(١) ابن رشد: الفتاوى، ج ٢، م ٣٨٦، ص ١٢٠٤ - ١٢٠٥.

ملحق رقم (٤)



تمثل الفتاوى الاجتماعية والسياسية نسبة ٥٨% من الفتاوى.
تمثل الفتاوى الاقتصادية نسبة ٢٨% من الفتاوى.
تمثل الفتاوى التعليمية والدينية نسبة ١٤% من الفتاوى.

ملحق رقم (٥)

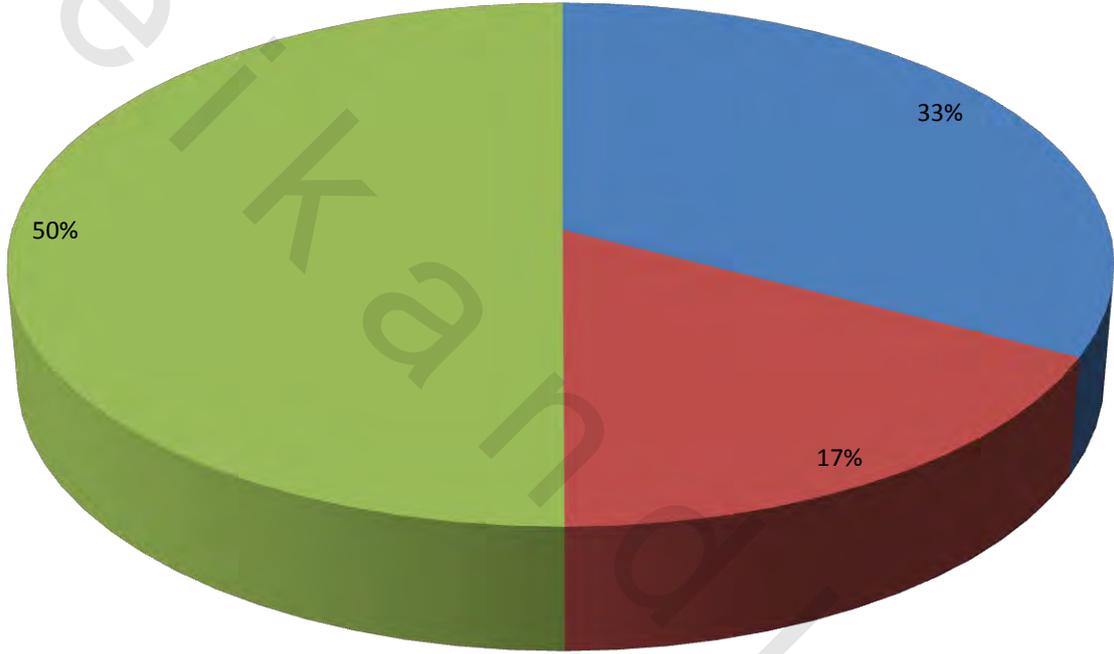


- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طبقة الأمراء ١% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طبقة القضاة والفقهاء ٢٨% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من طلبة العلم ١٢% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي وردت من مختلف طبقات الشعب ٥٧% من الفتاوى.
- تمثل نسبة الفتاوى التي سُئل فيها أكثر من فقيه ٢% من الفتاوى.

ملحق رقم (٦)

نسب الأسئلة حسب المكان

■ بلاد الأندلس ■ بلاد المغرب ■ غير محددة المكان



نسبة الأسئلة الواردة من بلاد الأندلس ٣٣% من حجم الفتاوى.
نسبة الأسئلة الواردة من بلاد المغرب ١٧% من حجم الفتاوى.
نسبة الأسئلة الواردة بدون تحديد مكانها ٥٠% من حجم الفتاوى.

ملحق رقم (٧)

**أسماء الكتب التي اعتمد عليها ابن رشد
في إصدار أحكامه واستشهد بما ورد ببعضها**

- ١- الموطأ لمالك.
- ٢- العُتبية لأبو عبدالله العُتبي.
- ٣- الواضحة لابن حبيب.
- ٤- المدونة لسحنون.
- ٥- المبسوطه ليحيى بن إسحاق.
- ٦- مُختصر الطحاوى.
- ٧- الثمانية من تأليف أبي زيد.
- ٨- كتاب ابن المواز.
- ٩- التلقين للمازرى.
- ١٠- الشهاب فى الآداب والأمثال لابن سلامة القضاعى.
- ١١- المدنية لأبى زيد عبدالرحمن بن دينار.
- ١٢- الإيجاز فى الناسخ والمنسوخ لأبو محمد مكى.
- ١٣- الإحياء لأبو حامد الغزالى.
- ١٤- الرسالة للقشبرى.

□

ملحق رقم (٨)



درهمان فضیّان یعودان إلى عهد المعتمد بن عباد.
نقلًا عن مقالة بنو عباد من موقع ويكيبيديا.

ملحق رقم (٩)



عملة ذهبية من عهد المرابطين ضربت في إشبيلية وقرطبة وغرناطة ومالقة ومُرسية

- موجودة بالمتحف البريطاني -

نقلًا عن مقالة المرابطون بموقع ويكيبيديا

ملحق رقم (١١)



- دينار مرابطي.
- أبو بكر بن عمر.
- ضرب: سجلماسة.
- سنة ٤٥٠ هـ.
- من كتاب: المسكوكات الإسلامية، هيئة متاحف قطر، ٢٠٠٦.

ملحق رقم (١٢)



Of interest in the above coin on the margin of the reverse is the use of the epithet *nāsir al-dīn* before the name of the ruler. In the centre of the same side the division of the word *rasūl* in two lines is unusual if not unique for the period and, to our knowledge, not found again on Almoravid coinage. On the obverse under the word *Allah* there are two dots, while crossing the same word is a stem with two leaves and on either side of same three dots in triangular form.

صورة لدرهم ضرب في مكناسة ٤٩٤هـ/١١٠٠م، وهو مصنوع من الفضة (الدولة المرابطية- يوسف بن تاشفين).

١٢٥٥ ١١٠٠/٤٩٤هـ: ٤٩٤/١١٠٠ م، وهو مصنوع من الفضة (الدولة المرابطية- يوسف بن تاشفين).
١٢٥٥ ١١٠٠/٤٩٤هـ: ٤٩٤/١١٠٠ م، وهو مصنوع من الفضة (الدولة المرابطية- يوسف بن تاشفين).
١٢٥٥ ١١٠٠/٤٩٤هـ: ٤٩٤/١١٠٠ م، وهو مصنوع من الفضة (الدولة المرابطية- يوسف بن تاشفين).

ملحق رقم (١٤)



القراريط اليوسيفية وهي مصنوعة من الفضة.
من خلال موقع "مسكوكات الأندلس - مجموعة تونغاو".

□ ۱ ۲۲۲ □ ۳ ۴۲۲ ۳۲۲ ۴ ۲۲۲۲۳ ۱ ۲۲۲۲ ۲ □ □

ملحق رقم (١٦)



خريطة توضح دول ملوك الطوائف في الأندلس (٤٢٢-٤٧٩هـ/١٠٣٠-١٠٨٦م)

شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ٧٧؛ محمد مختارباشا: التوفيقات الإلهامية، ج ١، ص ٤٥٤، ٥١١.

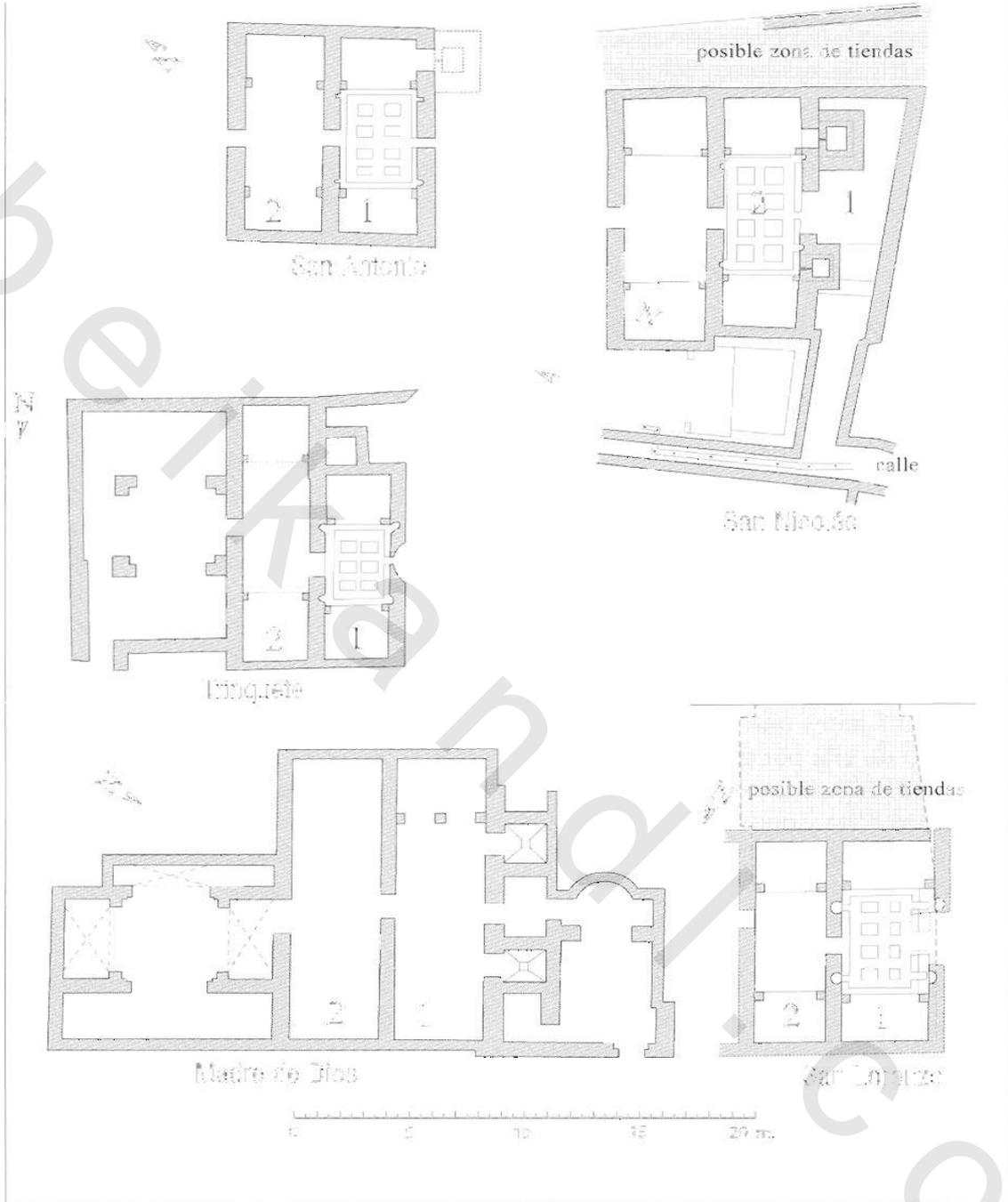
ملحق رقم (١٧)



خريطة توضح حدود دولة المرابطين في أقصى اتساعها وقوتها.

شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص ٧٨

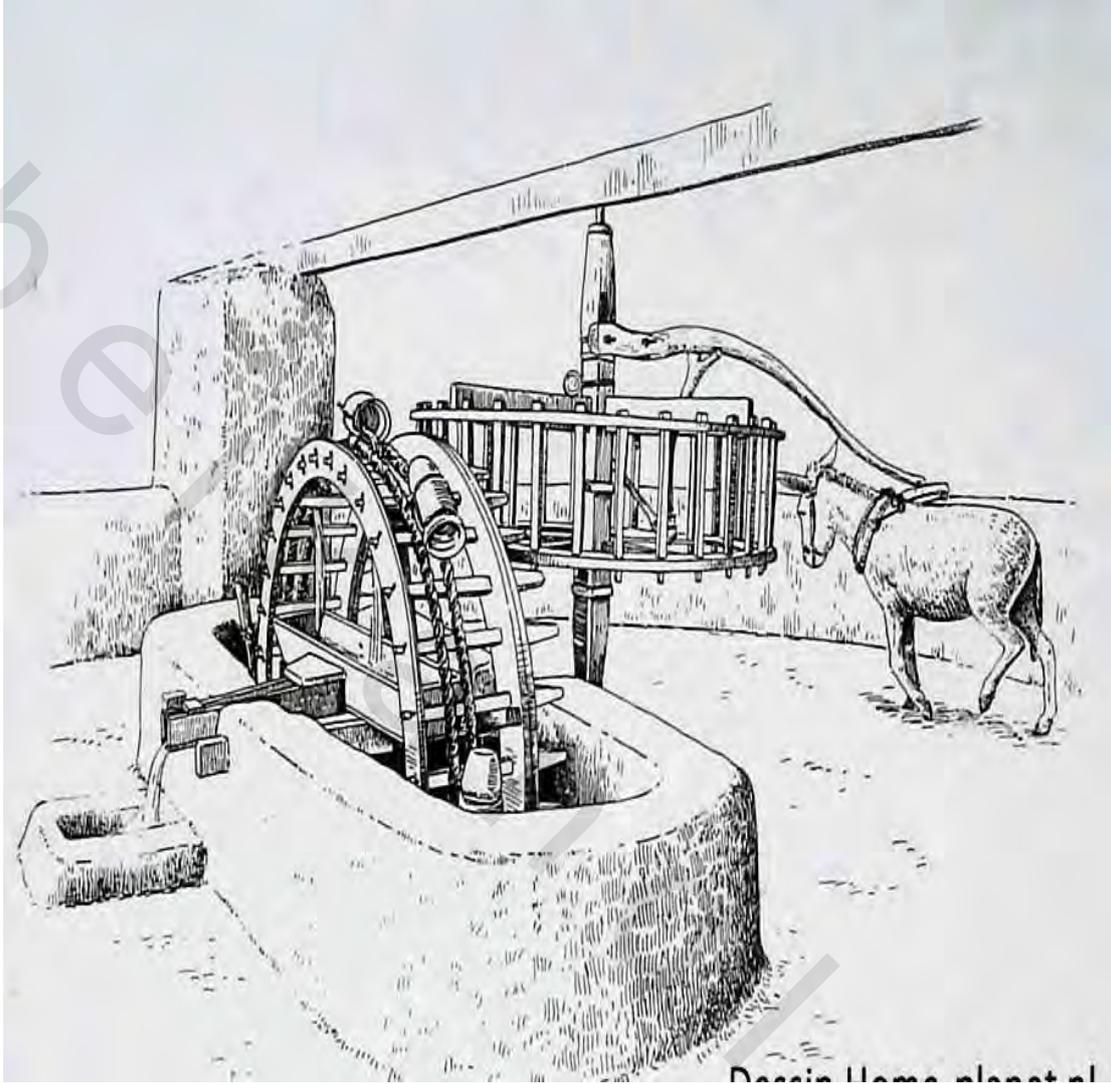
ملحق رقم (١٩)



Baños medievales de la ciudad de Murcia. رسم توضيحي لحمام من حمامات مُرسية.

El Patrimonio Histórico [VI] 2012, 100-101. «

ملحق رقم (٢٠)

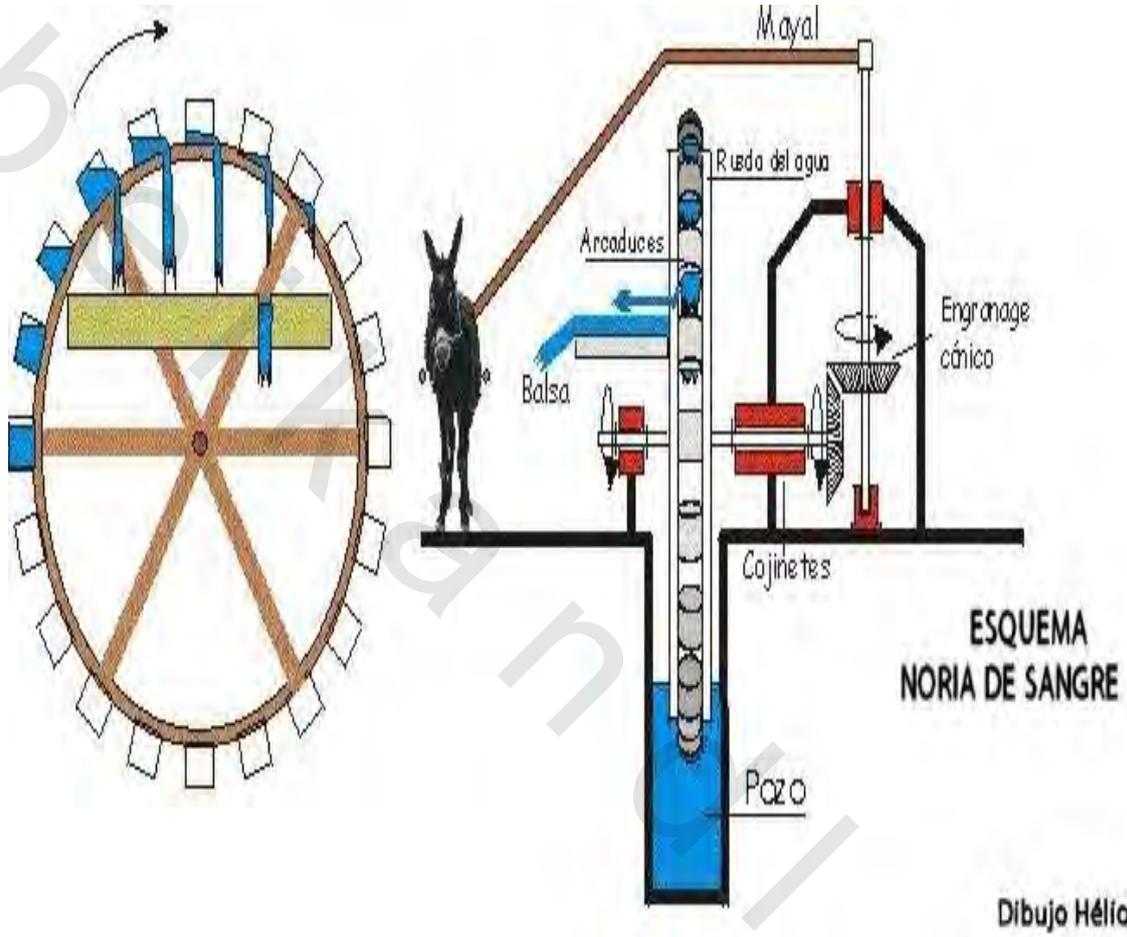


صورة توضيحية لشكل الناعورة أو الساقية قديماً كما عرفها الأندلسيون.

من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles.

□

ملحق رقم (٢١)



رسم توضيحي آخر لبيان كيفية عمل الناعورة.

من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles

□

ملحق رقم (٢٢)



صورة توضيحية لشكل القاديس والذي يثبت على جانبيّ الناعورة لرفع المياه.

مقالة من مدونة: LA Higuera (Jaen)، تحت عنوان: LA Noria de la hurerta caniles.

قائمة المصادر والمراجع

- ✧ المصادر.
- ✧ المراجع.
- ✧ المجلات والدوريات.
- ✧ الرسائل العلمية.
- ✧ المراجع الأجنبية. □

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- ابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ / ١٢٧٠م)، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: عامر النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
 - ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ / ٩٣٨م).
 - الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٥٢.
 - ابن أبي دينار (ت ١١٠٩هـ / ١٦٩٨م).
 - المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، مطبعة الدولة التونسية، ط١، ١٢٨٦.
 - ابن أبي زرع الفاسي (ت ٧٢٦هـ / ١٣٢٥م).
 - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، ١٩٧٢.
 - ابن الآبار (ت ٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) أبو علي حسين بن محمد.
 - الحلة السيرة، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥.
 - المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٩م.
 - المقتضب من كتاب تحفة القادم، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
 - التكملة لكتاب الصلة، المطبعة الشرفية، الجزائر، ١٩١٩م.
 - التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، ١٩٩٥.
 - ابن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م)، أبي الحسن علي.
 - الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٧م.
 - ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ / ١١٨٣م).
 - الصلة، الهيئة العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠٨م.

- ابن بصال، أبو عبد الله إبراهيم الطليطلى (من علماء القرن ٥هـ / ١٢م).
 ■ كتاب الفلاحة، ترجمة وتعليق: خوسى مارية مياس بيكروسا- محمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، ١٩٥٥.
- ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م).
 ■ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، قدم له وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن الأثير، عز الدين أبى الحسن على بن محمد الجزرى (ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م).
 ■ أسد الغابة فى معرفة الصحابة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
 ■ الكامل فى التاريخ، تحقيق: سيد محمد السنارى، دار الحديث، ٢٠١٠م.
 ابن حجر العسقلانى، الإمام الحافظ أحمد بن على (٨٥٢هـ / ١٤٤٩م).
 ■ الإصابة فى تميز الصحابة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
 ■ فتح البارى بشرح صحيح البخارى، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الباز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٥٩م.
- ابن حزم الظاهرى (ت ٤٥٦هـ / ١٠٦٤م)، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد.
 ■ رسائل ابن حزم الأندلسى، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م.
 ■ المحلى فى شرح المجلى، اعتنى به: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٣م.
- ابن حوقل (ت ٣٦٧هـ / ٩٧٧م)، أبى القاسم بن حوقل النصيبى.
 ■ صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن حيان القرطبى، أبو مروان حيان بن خلف (ت ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م).
 ■ المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق: محمود على مكي، لجنة إحياء التراث الإسلامى، القاهرة، ٢٠١٣م.
- ابن خاقان (ت ٥٢٨هـ / ١١٣٤م)، أبى نصر بن عبید الله الإشبیلی.
 ■ قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، حققه وعلق عليه: حسن يوسف خريوش، مكتبة المنارة، ط١، ١٩٨٩م.
- مطمح الأنفس ومسرح التأنس فى ملح أهل الأندلس، تحقيق: حسن يوسف خريوش، مكتبة المنارة، ط١، ١٩٨٩م.

ابن خردذابة (ت ٢٩٩هـ / ٩١٢م).

▪ المسالك و الممالك، مطبعة بريل، طبع في مدينة ليدن، ١٨٨٩م.

ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، عبد الرحمن بن محمد.

▪ مقدمة ابن خلدون، تقديم وتحقيق: إيهاب محمد إبراهيم، مكتبة القرآن، ٢٠٠٦م.

▪ العبر وديوان المبتدأ والخبر، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

ابن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م)، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر.

▪ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

ابن خير (ت ٥٧٥هـ / ١١٧٩م)، محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي.

▪ فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٩٨٩م.

ابن الخطيب، لسان الدين (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م).

▪ تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تحقيق

وتعليق: أحمد مختار العبادي - محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب - دار البيضاء،

١٩٦٤م.

▪ الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمد عبد الله عنان،

مكتبة الخانجي، ط ٢، القاهرة، ١٩٧٣م.

▪ ابن الخطيب: أعمال الأعمال فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يتعلق بذلك من

كلام، تحقيق: سيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

ابن الدلائلي، أحمد بن عمر بن أنس العذري (ت ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م).

▪ نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، تحقيق: عبد العزيز

الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، د.ت.

ابن دحية، ذي النسبين أبي الخطاب عمر بن حسن (ت ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م).

▪ المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الإبياري - حامد عبد المجيد - أحمد

أحمد بدوي، راجعه: طه حسين، دار العلم للجميع، بيروت، ١٩٥٤م.

ابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد (ت ٥٢٠هـ / ١١٢٦م).

▪ البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.

▪ المقدمات الممهديات، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.

- فتاوى ابن رشد، تقديم وتحقيق: المختار بن الطاهر التليلى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- مسائل ابن رشد (الجد)، تحقيق: محمد الحبيب التجكانى، دار الجيل، بيروت- دار الأفاق الجديدة، المغرب، ط ٢، ١٩٩٣م.
- ابن زنجويه، حميد (ت ٥٢٥١ / ٨٦٥م).
- الأموال، تحقيق: شاكِر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦.
- ابن سباهى زاده، محمد بن على البروسوى (٥٩٩٧ / ١٥٨٩م).
- أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق: المهدي عيد، دار الغرب الإسلامى، ط ١، ٢٠٠٦م.
- ابن سعيد، عبد الملك (ت ٦٨٥هـ / ١٢٨٦م).
- المغرب فى حلى المغرب، حققه وعلق عليه: شوقى ضيف، دار المعارف، ط ٤، ١٩٥٥م.
- كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربى، المكتب التجارى للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٠.
- ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن سهل الجيانى (ت ٤٨٦هـ / ١٠٩٣م).
- ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ابن سيده، أبى الحسن على بن إسماعيل النحوى (ت ٤٥٨هـ / ١٠٦٥م).
- المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن عبد البر، أبى عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبى (ت ٤٦٣هـ / ١٠٧٠م).
- الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- الإستيعاب فى معرفة الأصحاب، تحقيق: محمد على الجاوى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن عبد الرؤوف (ت ٤٢٤هـ / ١٠٣٢م).
- رسالة فى الحسبة، من كتاب ثلاث رسائل أندلسية فى الآداب والحسبة، تحقيق: ليفى بروفنسال، مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م.

ابن عبدون.

▪ رسالة فى الحسبة، من كتاب ثلاث رسائل أندلسية فى الآداب والحسبة، تحقيق: ليفى بروفنسال، مطبعة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٥٥م.

ابن عذارى، محمد بن عذارى المراكشى (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م).

▪ البيان المغرب فى تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق: ج.س. كولان - إلفى بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٣م.

ابن عطية، أبى محمد عبد الحق بن عطية المحاربى الأندلسى (ت ٥٤١هـ / ١٠٨٨م).

▪ فهرس ابن عطية، تحقيق: محمد أبو الأجدان - محمد الزاهى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.

ابن العماد، عبد الحى بن أحمد (ت ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨م).

▪ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٩٨٦م.

ابن العوام الإشبلى، أبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد (ت ٥٥٢هـ / ١١٥٨م).

▪ كتاب الفلاحة، مدريد، ١٨٠٢م.

ابن فرحون، إبراهيم بن نور الدين المالكى (ت ٧٩٩هـ / ١٣٩٧م).

▪ الديباج المذهب فى معرفة علماء المذهب، تحقيق: مأمون بن محى الدين الجنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م.

ابن الفرضى، عبد الله بن يوسف الأزدي (ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م).

▪ تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الإبيارى، ١٩٨٩م.

▪ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م.

ابن القاضى، أحمد بن القاضى المكناسى (ت ٥٩٦٠ / ١٠٢٥م).

▪ جذوة الإقتباس فى ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٣م.

ابن قدامة، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادى (ت ٣٣٧هـ / ٩٤٨م).

▪ الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين الزبيدى، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.

ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى (ت ٦٢٠هـ/١٢٢٣م).

■ المغنى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن - عبد الفتاح محمد، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ١٩٩٧م.

ابن القطان، أبي محمد حسن بن على الكتامى (ت ٦٢٨هـ / ١٢٣١م).

■ نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود على مكى، دار الغرب الإسلامى، ط ٢، ١٩٩٠م.

ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م).

■ تاج التراجم، حققه: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط ١، ١٩٩٢م.

ابن قنفذ القسطنينى، أبى العباس أحمد بن على بن الخطيب (ت ٨١٠هـ / ١٤٠٤م).

■ الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٣م.

ابن كثير (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م).

■ البداية والنهاية، تحقيق: محيى الدين ديب، راجعه: عبد القادر الأرناؤوط - بشار عواد معروف، دار ابن كثير، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م.

ابن لب الغرناطى (ت ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م).

■ تقريب الأمل البعيد فى نوازل الاستاذ أبى سعيد، تحقيق: حسن مختارى - هشام الرامى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م.

ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ / ١٠٨٢م).

■ الإكمال فى رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣م.

ابن منظور الإفريقى المصرى (ت ٧١١هـ / ١٣١١م)، أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. ■ لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.

أبو الفدا (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م)، إسماعيل بن على.

■ المختصر فى تاريخ البشر، المطبعة الحسينية المصرية، ط ١، ١٩٠٧م - ١٣٢٥هـ.

أبو الفداء (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م)، إسماعيل بن كثير.

■ البداية والنهاية، تحقيق: محيى الدين ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط ٢، ٢٠١٠م.

- أبو محمد الرشاطى (ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م) وابن الخراط الإشبلى (٥٨١هـ / ١١٨٦م).
- الأندلس فى إقتباس الأنوار و فى اختصار الأنوار، تحقيق: إيميليو مولينا و خايننتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، ١٩٩٠م.
 - أبى يوسف (ت ١٨٢هـ / ٧٩٩م)، يعقوب بن إبراهيم.
 - الخراج، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٩م.
 - الإدريسى (ت ٥٥٦هـ / ١١٦١م).
 - نزهة المشتاق فى إختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
 - إسحاق بن الحسين (عاش فى القرن الرابع الهجرى).
 - آكام المرجان فى ذكر المدائن المشهورة فى كل مكان، باعثناء الدكتور: فهمى سعد، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
 - البخارى (ت ٢٥٦هـ / ٨٧٠م)، أبى عبد الله محمد بن إسماعيل.
 - صحيح البخارى، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠٤.
 - البرزلى (ت ٤٨١هـ / ١٤٣٨م)، أبو القاسم بن أحمد البلوى التونسى.
 - فتاوى البرزلى جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامى، ط١، ٢٠٠٢م.
 - التنبكتى (ت ١٠٣٦هـ / ١٦٢٦م) أحمد بابا.
 - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٩٨٩م.
 - الخطاب (ت ٩٥٤هـ / ١٥٤٧م)، أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن.
 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
 - الحميدى (ت ٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)، أبو عبد الله محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله الأزدى.
 - جذوة المقتبس فى ذكر ولاية الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
 - الحميرى (ت ٩٠٠هـ / ١٤٩٥م)، محمد بن عبد المنعم.
 - الروض المعطار فى خبر الأقطار (معجم جغرافى)، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.
 - صفة جزيرة الأندلس "منتخبة من كتاب الروض المعطار فى خبر الأقطار"، تعليق: ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥٦.

الخُشْنِي (٣٦١هـ / ٩٧١م)، محمد بن الحارث.

- أصول الفتيا فى الفقه على مذهب الإمام مالك، تحقيق: محمد المجدوب - محمد أبو الأجنان، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
- قضاة قرطبة وعلماء أفريقية، راجعه وصححه: السيد عزت العطار الحسينى، مكتبة الخانجى، قرطبة، ط٢، ١٩٩٤.
- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ / ١٠٧٠م).
- تاريخ بغداد مدينة السلام، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامى، ط١، ٢٠٠١م.

الخوارزمى (ت ٢٣٢هـ / ٨٤٧م)، أبى عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف.

- مفاتيح العلوم، صححه: عثمان خليل، راجعه: محمد كمال الدين الأدهمى، ط١، ١٩٣٠م.
- الدباغ (ت ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م)، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصارى الأسيدى.
- معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان، تصحيح وتعليق: إبراهيم شبوح، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٦٨م.

الدميرى (ت ٨٠٨هـ / ١٤٠٦م)، كمال الدين محمد بن موسى.

- حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، ط١، ٢٠٠٥م.
- الذهبى (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، الامام العلامة شمس الدين.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.
- دول الإسلام، تحقيق: حسن إسماعيل، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- العبر فى خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٨م.
- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، تحقيق: على محمد البجاوى، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

الزجالى القرطبى (ت ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م).

- أمثال العوام فى الأندلس، تحقيق وشرح: محمد بن شريفة، القسم الثانى، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشئون الثقافية، د.ت.

السقطي، ابي عبد الله محمد بن أبي محمد.

▪ في آداب الحسبة، تحقيق: ج. س كولان - إيلفي بروفنسال، باريس، د.ت.

السيوطي (ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م)، جلال الدين عبد الرحمن.

▪ تنوير الحوالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.

الشافعي (ت ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م)، أبو عبد الله محمد بن إدريس.

▪ ديوان الإمام الشافعي "الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس"، تحقيق: محمد

إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٨٨ م .

الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ / ١٠٨٣ م).

▪ طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠.

الصفدي (ت ٧٦٤ هـ / ٣٦٢ م)، صلاح الدين خليل بن أيبك.

▪ الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.

الضبي (ت ٥٩٩ هـ / ١٢٠٣ م)، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة.

▪ بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، الهيئة العامة للكتاب، ط ٢، ٢٠٠٨.

عبد الله بن بلكين (ت ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م)، آخر ملوك بني زيري.

▪ التبيان، تحقيق: إيلفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥ م.

عبد الملك المراكشي (ت ٧٠٣ هـ / ١٣٠٣ م)، أبي عبد الله محمد بن محمد.

▪ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس — محمد بن شريفة،

دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١٢ م.

عبد الواحد المراكشي (ت ٦٤٧ هـ / ١٢٥٠ م)، محيي الدين عبد الواحد بن علي التميمي.

▪ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبعة بريل، مدينة ليدن، ط ١، ١٨٤٧ م .

عياض (ت ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م)، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي.

▪ الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض)، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ط ١، ١٩٨٢ م.

▪ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ضبطه وصححه: محمد سالم

هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

- الغساني (١٠١٩هـ/ ١٦١١م)، أبو القاسم محمد بن إبراهيم، الشهير بالوزير.
- حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار، تحقيق: محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٠م
 - القزويني (٦٨٢هـ / ١٢٨٣م)، زكريا بن محمد بن محمود.
 - آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، د. ت.
 - القفطي (ت ٦٢٤هـ / ١٢٢٦م) الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف.
 - إنباه الرواة على أنباه النحاه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م.
 - القلقشندي (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)، أبي العباس أحمد.
 - صبح الأعشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٢م.
 - كاتب مراکشى من كتاب القرن السادس الهجرى (١٢م).
 - كتاب الاستبصار فى عجائب الأمصار (وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب)، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.
 - اللخمي (ت ٤٧٨هـ / ١٠٨٥م)، أبي الحسن اللخمي القيرواني.
 - فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني، تحقيق: حميد بن محمد، دار المعرفة، المغرب، د. ت.
 - المازرى (ت ٥٣٦هـ / ١١٤١م).
 - فتاوى المازرى، تحقيق: الطاهر المعمورى، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٤م.
 - المالكي (ت ٥٤٣هـ / ١١٤٨م)، أبي بكر عبد الله بن محمد.
 - رياض النفوس، تحقيق: بشير البكوش، راجعه: محمد العروسى المطوى، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤م.
 - الماوردى (ت ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصرى.
 - الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، ١٩٨٩م.
 - المقرئ (ت ١٠٤١هـ / ١٦٣١م)، شهاب أحمد بن محمد المقرئ التلمساني.
 - أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض، تحقيق: مصطفى السقا - إبراهيم الإيبارى - عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٩م.
 - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ١٩٨٨م.

- المنأوى (ت ١٠٣١هـ / ١٦٢١م)، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين.
- النفود والمكايل والموازن، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.
 - مؤلف مجهول.
 - الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، عنى بتصحيحه: السيد البشير الفورتي، مطبعة التقدم الإسلامية، ط ١، ١٣٢٩هـ / ١٩١١م.
 - الناصرى (ت ١٣١٤هـ / ١٨٩٧م)، أحمد بن خالد الناصرى السلاوى.
 - الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، المطبعة المصرية، ١٣١٢هـ.
 - النباهى (ت ٧٩٢هـ / ١٣٨٩م)، على بن عبد الله الملقى.
 - تاريخ قضاة الأندلس أو المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تحقيق: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.
 - الونشريسي (ت ٩١٤هـ / ١٥٠٩م)، أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد.
 - المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تخريج: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.
 - اليافعى (ت ٧٦٨هـ / ١٣٦٦م)، أبى عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان.
 - مرآة الجنان وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٧م.
 - ياقوت (ت ٦٢٦هـ / ١٢٢٩م)، ياقوت بن عبد الله.
 - معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
 - يحيى بن آدم القرشى (ت ٢٠٣هـ).
 - الخراج، تحقيق: حسين مؤنس، دار الشروق، ط ١، ص ١٩٨٧.

ثانياً: المراجع:

- إبراهيم السيد الناقة.
- دراسات فى تاريخ الأندلس الاقتصادى، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠١٠م.
- إبراهيم القادري بوتشيش.
- مباحث فى التاريخ الاجتماعى، مباحث فى التاريخ الاجتماعى للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، ١٩٩٧م.

- إبراهيم سلمان الكروي.
- المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، مركز الاسكندرية للكتاب، ٢٠٠٨م.
- إحسان عباس.
- نوازل ابن رشد (من كتاب بحوث ودراسات في الأدب والتاريخ، مج ٢)، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٠م.
- آدم متز.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريذة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م).
- هدية العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة إستانبول ١٩٤٧م.
- أحمد عبدالعزيز المزيني.
- الموارد المالية في الإسلام، ذات السلاسل، ط ١، ١٩٩٤م.
- أسعد حومد.
- محنة العرب في الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.
- آنخل جنثالث بالنثيا.
- تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، تقديم: سليمان العطار، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١م.
- أنستاس ماري الكرملی.
- النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م.
- أنور محمود زنتاتي.
- معجم مصطلحات التاريخ و الحضارة الإسلامية، الأردن، ط ١، ٢٠١١م.
- أوليفيا ريمي كونستبل.
- التجارة والتجار في الأندلس، تعريب: فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، ط ١، ٢٠٠٢م.
- الحجوى الثعالبي (ت ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م).
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، مطبعة إدارة المعارف، الرباط، ١٩٢١م.

الزركلى.

▪ الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.

السمللى.

▪ الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، ط ٢، ١٩٩٣م

جودة هلال - محمد محمود.

▪ قرطبة فى التاريخ الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

جوزيف بورلو.

▪ الحضارة الإسلامية، نقله إلى العربية: ريمة الفوال، راجعه وقدم له: أ.د. سهيل زكار، دار

الكتاب العربى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

حسام الأوسى.

▪ مدخل إلى الفلسفة، المؤسسة الربية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٥م.

حسن أحمد محمود.

▪ قيام دولة المرابطين "صفحة مشرقة من تاريخ المغرب فى العصور الوسطى"، دار الفكر

العربى، ١٩٥٦م.

حسن على حسن.

▪ الحضارة الإسلامية فى المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"، مكتبة الخانجى،

ط ١، ١٩٨٠م.

حسين الحاج حسن.

▪ النظم الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات، د.ت.

حسين مؤنس.

▪ سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم فى الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١،

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

▪ أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧م.

حسين يوسف دويدار.

▪ المجتمع الأندلسى فى العصر الإسلامى، مطبعة الحسين الإسلامية، ط ١، ١٩٩٤م.

حمادى العبيدى.

▪ ابن رشد وعلوم الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربى: ط ١، ١٩٩١م.

عبادة كحيلة.

▪ تاريخ النصارى فى الأندلس، ط ١، ١٩٩٣م.

عبد الحكيم الذنون.

▪ آفاق غرناطة (بحث فى التاريخ السياسى والحضارى العربى)، دار المعرفة، ط ١، ١٩٨٨م.

عبد الرحمن على الحجى.

▪ التاريخ الأندلسى من الفتح الإسلامى حتى سقوط غرناطة ٩٢-٨٩٧هـ / ٧١١-١٤٩٢م، دار القلم، دمشق - بيروت، د.ت.

عبد العظيم شرف الدين.

▪ تاريخ التشريع الإسلامى وأحكام الملكية والشفعة والعقد، ط ٣، ١٩٨٥م.

عبد الله عنان.

▪ دولة الإسلام فى الأندلس، ج ٢، مكتبة الخانجى، ط ٤، ١٩٩٧م.

على الصلابى.

▪ الجواهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط ١، ٢٠٠٣م.

عمر الجيدى.

▪ مباحث فى المذهب المالكى بالمغرب، ط ١، ١٩٩٣م.

عمر رضا كحالة.

▪ معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية)، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٩٣م.

فايز عبد النبى فلاح القيسى.

▪ أدب الرسائل فى الأندلس فى القرن الخامس الهجرى، دار البشير، ط ١، ١٩٨٩م.

فيليب حتى.

▪ العرب تاريخ موجز، دار العلم للملايين، ١٩٩١م.

كمال السيد أبو مصطفى.

▪ تاريخ الأندلس الاقتصادى فى عصر دولتى المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٥م.

▪ جوانب من الحياة الإجتماعية والاقتصادية من خلال نوازل الوئشريسى، مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٦م.

▪ دراسات أندلسية فى التاريخ والحضارة، ١٩٩٧م.

- محمد أحمد إبراهيم.
- الحضارة الإسلامية، مراجعة وتقديم: أ.د. عبادة كحيل، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠١٣م.
- محمد أحمد أبو الشيخ.
- الفقه المالئ عند الإمام أبى يوسف من خلال كتاب الخراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.
- محمد حجى.
- جولات تاريخية، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- محمد السعيد الدغلى.
- الحياة الإجماعية فى الأندلس وأثرها فى الأدب الأندلسى، ط١، ١٩٨٤م.
- محمد العروسى المطوى.
- الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامى، ط٢، ١٩٨٢م.
- محمد بن إبراهيم بن صالح الحسين.
- جهود علماء الأندلس فى الصراع مع النصارى خلال عصرى المرابطين والموحدين، دار إصدار المجتمع، ط١، ١٩٩٨م.
- محمد بن حسين الجيزانى.
- فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، دار ابن الجوزى، ط٢، ٢٠٠٦م.
- محمد بن محمد مخلوف.
- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩.
- محمد مختار باشا.
- التوفيقات الإلهامية، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٠.
- محمد عبد الوهاب خلاف.
- ثلاث وثائق فى محاربة الأهواء والبدع، ط١، ١٩٨١م
- وثائق فى شئون العمران فى الأندلس، ط١، ١٩٨٣م.
- تاريخ القضاء فى الأندلس، ط١، ١٩٩٢م.
- محمد عمارة.
- قاموس المصطلحات الإقتصادية فى الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ١٩٩٣م.

محمد لطفى جمعة.

▪ تاريخ فلاسفة الإسلام فى المشرق والمغرب، ١٣٤٥هـ.

محمود إسماعيل.

▪ تاريخ الحضارة الإسلامية، د.ت.

مصطفى الهروس.

▪ المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجرى نشأة وخصائص، المملكة

المغربية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٧م.

مصطفى عبدالكريم الخطيب.

▪ معجم المصطلحات والألقاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

مناع قطان.

▪ تاريخ التشريع الإسلامى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٦م.

نجيب العقبى.

▪ المستشرقون، دار المعارف، ط٥، ٢٠٠٦م.

هيئة متاحف قطر.

▪ المسكوكات الإسلامية، ٢٠٠٦م.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

أحمد اليوسفى شعيب.

▪ أهمية الفتاوى الفقهية فى كشف وقائع التجربة الأندلسية (نوازل ابن الحاج القرطبى

نموذجاً)، السجل العلمى لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الأول -

التاريخ والفلسفة، ط١، ١٩٩٦م.

أحمد مختار العبادى.

▪ الحياة الاقتصادية فى المدينة الإسلامية، عالم الفكر، العدد الأول، المجلد الحادى عشر،

١٩٨٠م.

▪ تاريخ الأندلس لابن الكردبوس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد ١٣، مدريد،

١٩٦٥م-١٩٦٦م.

- أمين توفيق الطيبي.
- كتب الفلاحة الأندلسية "أرجوزة ابن ليون التجيبي في الفلاحة"، مجلة الدعوة الإسلامية، العدد السادس. ١٩٨٩م.
 - أنسام غضبان عبود.
 - صاحب الوثائق وعمله في الأندلس، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣، كانون الأول ٢٠١٢م.
 - الزراعة في مملكة بلنسية خلال عصر الطوائف "دراسة تاريخية، مجلة آداب البصرة، العدد ٤٠، ٢٠٠٦م.
 - أنور محمود زنتي.
 - كتب النوازل مصدراً للدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس، مجلة الفقه والقانون، ١٨ نوفمبر ٢٠١١م.
 - جاسم ياسين الدرويش - حسين جبار العليوي.
 - لشبونة في العصر الإسلامي، مجلة دراسات تاريخية، العدد الرابع، ٢٠٠٨م.
 - جاسم ياسين الدرويش: مدينة سالم الأندلسية ٩٣-٤٧٨هـ/٧١١-١٠٨٦م، مجلة دراسات تاريخية، العدد الثامن، آيار ٢٠١٠م.
 - حسين مؤنس.
 - وصف جديد لقرطبة الإسلامية، صحيفة الدراسات الإسلامية، مدريد، المجلد ١٣، ١٩٦٥ - ١٩٦٦م.
 - حسين نصار.
 - تعيين القضاة في التاريخ الإسلامي، مجلة الدارة، ١٩٩٤م.
 - سعد غراب.
 - كتب الفتاوى الإجتماعية "مثال نوازل البرزلي"، حوليات الجامعة التونسية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٦، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
 - مسائل أندلسية إفريقية من القرنين ٨ و ٩ الهجري، مجلة دراسات أندلسية، العدد ١، سنة ١٩٨٨م.
 - عبد الهادي النازي.
 - دور المحتسب في السوق، رسالة التقريب، العدد الخامس، ١٤١٥هـ.

عبد العزيز الأهواني.

■ مسائل ابن رشد، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع - الجزء الأول، مايو ١٩٥٨م.

لطفى عبد البديع.

■ نص أندلسي جديد من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ١، ج ٢، نوفمبر ١٩٥٥م.

مبارك جزاء الحربى.

■ نماذج من جهود فقهاء المالكية المغاربة فى تدوين النوازل الفقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٦٤، السنة ٢١، صفر ١٤٢٧هـ / مارس ٢٠٠٦م.

محمد بشير حسن راضى العامرى.

■ مظاهر الحياة الأندلسية والتأثيرات العراقية فيها، مجلة آداب البصرة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية الآداب، العدد ٥٩، ٢٠١١م.

محمد عبد الله حماد.

■ التخطيط العمرانى لمدن الأندلس الإسلامية، السجل العلمى لندوة الأندلس "قرون من التقلبات والعطاءات"، القسم الثالث "الحضارة والعمارة والفنون"، ١٩٩٦م.

محمد فريد وجدى.

■ دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثانى، دار الفكر، ١٩٧١م.

محمد المغراوى.

■ مسائل العملة والصرف والأسعار فى العصر المرابطى من خلال فتاوى ابن رشد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٤٦، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

محمود على مكي.

■ كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسى، مجلة المعهد المصرى بمدريد، مجلد سنة ١٩٥٦م.

■ وثائق تاريخية جديدة عن عصر المرابطين، مجلة المعهد المصرى، مجلدى سنتى ١٩٥٩.

مصطفى الصمدى.

■ مسالك التأليف فى فقه النوازل بالمغرب الإسلامى، مجلة الذخائر العربية، السنة الثالثة، العددان ١١ - ١٢، ٢٠٠٢م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

أحمد محمود حمد خير الدين.

▪ الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الإسلامى من خلال كتاب فتاوى البرزلى (جامع مسائل الأحكام)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. عفيفى محمود - د. أيمن إبراهيم، جامعة بنها، ٢٠١٢م.

أمنية صالحين.

▪ الصلات العلمية بين عدوتى الأندلس والمغرب زمن المرابطين ٤٨٤-٤٥١هـ / ١٠٩١-١١٤٧م، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد الواحد عبد السلام شعيب، الجماهيرية العربية الليبية، ٢٠٠٧م.

جانان عز الدين شبانة.

▪ الجوارى وأثرهن فى الشعر العربى فى الأندلس، إشراف: حسن فليف، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ٢٠٠٥م.

جميلة مبطى المسعودى.

▪ أقصى الغرب الأندلسى فى العصر الإسلامى (٩٣-٦٤١هـ / ٧١٢-١٢٤٣م)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. سعد عبد الله البشرى، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

حسن قرنى عويس.

▪ المجتمع الريفى فى الأندلس فى عهدى بنى أمية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

داليا عبد الهادى.

▪ المغرب الأقصى (قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية من خلال نوازل المعيار للونشريسى (٧٥٩-٩١٤هـ / ١٣٥٧-١٥٠٨م)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. محمد عيسى الحريرى، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩م.

سعاد زكريا محمود.

▪ الرقيق ودوره فى بلاد المغرب من اواخر القرن الرابع الهجرى حتى أواخر القرن السابع الهجرى، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. عبادة عبد الرحمن رضا كحيلة، ٢٠٠٨م.

سعد عبدالله البشري.

■ الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس (٤٢٢-٤٨٨هـ / ١٠٣٠-١٠٩٥م)، رسالة دكتوراة، إشراف: د. أحمد السيد دراج، جامعة أم القرى، ١٩٨١-١٩٨٢م.

سلوى عبد الخالق على أحمد.

■ الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على المجتمع الأندلسي في عصر المرابطين والموحدين (دراسة تاريخية مقارنة)، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. حسن على حسن، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

صبحى عبد المنعم محمد أبو زيد.

■ الحسبة في التاريخ الإسلامي "دراسة مقارنة لكتابي نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرزى والحسبة في الإسلام لابن تيمية"، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. إبراهيم أحمد العدوى، جامعة القاهرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

عبد القادر ربوح.

■ لأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن ٤-٩هـ / ١٠-١٥م، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمد الأمين بلغيث، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

عبد النبي بن محمد.

■ مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال أفريقيا والأندلس، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. عبد الرحمن فهمي محمد، جامعة أم القرى، ١٩٧٩م.

فلنتينا سليمان عفانه.

■ مملكة إشبيلية زمن بنى عباد وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، إشراف: د. هشام أبو رميلة، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٢م.

محمد على السعيد دبور.

■ الدور السياسى والإجتماعى للعلماء فى الأندلس فى عهدى المرابطين والموحدين، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. أحمد شلبي - أ.د. عبد الرحمن سالم، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

محمد محمد مرعى.

■ التنظيمات المالية والاقتصادية فى كتاب الخراج لأبى يوسف، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. على حسن الخربوطلى، ١٩٧٨م.

محمد محمود عبدالله بن بيه.

■ الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أحمد حسب الله، جامعة أم القرى، ١٩٩٧م.

موسى هوارى.

■ تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (ق ١-٧هـ / ٧-٣م)، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمد بن عميرة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

يونس سانون.

■ إختيارات ابن رشد الفقهية في الأفضية والشهادات جمعاً ودراسة، رسالة دكتوراة، إشراف: أ.د. محمد بن يعقوب الدهلوى، جامعة أم القرى، ٢٠١١-٢٠١٢م.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- *History of Islamic*
- *El Patrimonio Historico*
- *Classification of Andalusian and Maghribi books of nawazil*
- *History of the Moors of Spain*
- *Catalogue des Monnaies Musulmanes "Espagne et Afrique"*
- *Catalogue of oriental coins in the British Museum "Addition of The oriental Collection"*
- *Catalogue of oriental coins in the British Museum "The coins of The Moors of Africa and spain"*
- *Catalogue of oriental Coins "The coins of the Mohammadan Dynasties in the British museum"*
- *The frist evidence of A mint in Miknasa: Two unpublised Almoravids coins*
- *coins during the Umayyad, Abbasid, Andalusian and Fatimid Dynasties*



**Benha University
Faculty of Arts
History Department**



كلية الآداب جامعة بنها

**The Economic and Social life in Al Andalous in
the Taifa and Almoravids eras
Quoted from Fatawa Ibn Rushd Al-Faqeeh book
(450–520 AH – 1058–1126 AD)**

Submitted study for a master's degree in Islamic history

By:

Aya Mohammed Helmy Youssef EL-gendy

Under the Supervision of :

Prof. Dr

Afifi Mahmoud Ibrahim

Prof. of History and Islamic Civilization

**Faculty of Arts
Benha University**

Prof. Dr

Safa Hafez Abdel Fattah

Prof. of History and Islamic Civilization

**Faculty of Arts
Benha University**

1436 – 2015

www.benha-Univ.edu.eg